الدليل المعتمد للترجمة القانونية

The Reliable Guide To Legal Translation

ترجمة النصوص القانونية المدنية والتجارية والحكومية
والشرعية من وإلى العربية والإنجليزية

Translation Including Civil, Commercial, Governmental
and Religious Legal Texts
From Arabic into English & Vice Versa

الدكتور
عادل عزام سقف الحيط
Dr. Adel Azzam Saqf Al-Hait

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1433هـ-2012م

340 ,03

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2008/9/3208)

المؤلف: عادل عزام سقف الحيط

الكتاب: الدليل المعتمد للترجمة القانونية، ترجمة النصوص القانونية المدنية و التجارية والحكومية والشرعية

الواصفات: الترجمة - القانون - الأدلة - الترجمة القانونية

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN:978-9957-16-477-5

الطبعة الأولى 2009م - 1430هـ

الطبعة الثانية 2010م - 1431هـ

الطبعة الثانية 2012م - 1433هـ

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جبر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) فاكس: 4610291 6 (962 +) ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله (الجامعة سابقاً) - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

هاتف: 5341929 6 (962 +) فاكس: 5344929 6 (962 +) ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

Main Center

Amman - Downtown - Near Hussayni Mosque - Petra Market - Hujairi Building - No. 3 d

Tel.: (+962) 6 4646361 - Fax: (+962) 6 4610291 - P.O.Box: 1532 Amman 11118 Jordan

University Branch

Amman - Queen Rania Al-Abdallah str. - Front Science College gate - Arabiyat Complex - No. 261

Tel.: (+962) 6 5341929 - Fax: (+962) 6 5344929 - P.O.Box: 20412 Amman 11118 Jordan

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

الثقافة للتصميم والإخراج

الإهداء

إلى فرسان العدالة والحريّة في كل أرض ..

إلى من يحاربون الجور وينتصرون للحق ..

Dedication

To the protagonists of justice and freedom.... In every land

To those who fight oppression and defend justice...

الشكر

أتوجه بالشكر والعرفان إلى:

والدي الغالي د. عزام عادل سقف الحيط، الطبيب والمترجم المحلّف ومدير عام شركة القيادة للتجارة العربية، على ما قدّمه لي من عون كبير في كل مراحل عمري الأكاديمية والعمليّة، وعلى تفضّله بمراجعة مادة الكتاب. وأشكر مترجمتي دار القيادة للترجمة المعتمدة الواعدتين: نور شبيب وشيرين أبو جابر على المساعدة في تدقيق الترجمات. كما أشكر شقيقتي د. ريم لقيامها بالتدقيق اللغوي لمادة الكتاب العربية، وصديقي المحامي إياد أبو هواش لقيامه بالتدقيق القانوني لمادة الكتاب، والأستاذ أيمن السباعي المستشار القانوني ونائب رئيس جمعية المترجمين واللغويين المصريين على تحكيم الكتاب لغوياً وقانونياً.

Acknowledgment

I would like to extend my thanks to my dear father, Dr. Azzam Adel Saqf Al-Hait, the physician, the sworn translator, and the general manager of Leading Arabian Trading Company for the assistance he provided in all my academic and practical age stages and for reviewing the material of this book.

Special thanks for the professional translators of Leading Bureau for Authorized Translation; Noor Shabib and Shireen Abu Jaber for assisting in editing the translated materials of this book.

Another special thanks for my sister Dr. Reem for language auditing of the Arabic book material, my friend, the attorney, Iyad Abu Hawash, for the legal review of the book's material and Mr. Ayman Al-Sba'ai, the legal consultant and Vice- Head of the Egyptian Translators and Linguists Association, for the legal and linguistic appraisal of the book.

مقدمة الكتاب

لماذا الكتاب؟

يأتي هذا الكتاب استجابة لحاجة مكتبتنا الأردنية بخاصة، والعربية بعامة، إلى مؤلّفات تطرح نماذج تطبيقية، لنخبة من الوثائق الرسمية والعقود القانونية المدنية والتجارية والحجج الشرعيّة الدّارجة في التعاملات، وترجماتها القانونية إلى الإنجليزية. هذا الإسهام العلمي المتواضع يرمي إلى مساعدة المترجمين والمحامين وذوي العلاقة على ترجمة الوثائق الرسميّة والنصوص العقدية والحجج الشرعية، المتعارف عليها محلياً، من العربية إلى الإنجليزية، واستخدام المصطلحات والصيغ القانونية المناسبة لكل نص. كما يقدّم الكتاب نماذج قانونية حيّة يمكن للمترجمين والمحامين والمعنيّين استنساخ بعضها، وهي نماذج حالّة وغير مُكلفة، من شأنها أن تيسّر القيام ببعض المعاملات النظامية والشرعية، خاصةً لدى عرب المهجر والمواطنين، الراغبين بإرسال عقودٍ ووكالات ومصدّقات رسمية وحجج شرعية إلى الخارج.

المترجم والنّص و ما وراء اللغة:

انطلق الكاتب من حقيقة مفادها أن الترجمة القانونية والترجمات الأخرى تدور في فلك مشترك، غير أنها تختلف في زاوية الدوران وسرعته. وبتشريح مقطعي للمادة المترجمة نخلص إلى أن الكلمات هي وحدة بناء النص القانوني، لكن للنص وحدة موضوعية وكنهاً وروحاً ودلالات لا تشبه مثيلاتها لدى الكلمات أو الجمل أو حتى الفقرات المكونة لذات النص. ومَثَلُ ذلك كمثلِ العناصر؛ إذا اتحدت معاً في تفاعل كيميائي أنتجت مركباً جديداً يختلف في خصائصه عن العناصر المكونة له. فالكلمات والجمل والفقرات تختلف معانيها تبعاً لتسخيرها في النصوص، وتبعاً لفكر الكاتب وخياله. كذلك تختلف الترجمات للنص الواحد تبعاً لتمكّن المترجم وتوجهه، فالترجمة الأقرب للصواب هي تلك التي تنقل معاني الكلمات والنصوص من لغة إلى أخرى مع الحفاظ على المقاصد في أثناء النقل، حتى لا يختلف التعبير عنها من حيث القيمة البيانية، على الرغم من اختلاف اللغة، فللأفكار والمعاني لغة وراء اللّغات لها نفس المضمون – وإن اختلفت اللّغات الحافظة لها – سيطلق عليها الكاتب اسم "ما وراء اللغة".

Preface

Significance of the Book:

This book comes to meet the need of our Jordanian library in particular and the Arab library in general for publications presenting practical samples of well–chosen official documents, civil and commercial legal contracts as well as the most common certificates issued by the Shari'a courts along with their English translation. This academic effort aims at providing the necessary assistance to translators, attorneys and those interested in the translation of official documents, contractual texts, most common Shari'a certificates from Arabic into English and the use of appropriate legal terms and expressions in each text. Furthermore, the book presents common legal forms that can be used by translators, lawyers and those interested. These forms are of low–cost and may facilitate executing some legal documents processing particularly for overseas Arabs or those who want to send contracts, powers of attorney, officially certified documents and Shari'a certificates abroad.

Translator, Text and the Meta–Language:

The author sets out from the fact that legal translation and other types of translation take the same common course, but differ in the angle and speed of rotation. Through making a sectional dissection of the translated text, we can infer that words are the basic unit of constructing a legal text. However, the text as a whole has a thematic integrity, meaning, essence and connotations that differ from their analogous ones in the words, sentences or even paragraphs that make up the text. This is similar to natural elements which may produce new compounds if they were combined together in chemical reactions. Such new compounds differ in their properties from those elements of which they were composed. Likewise, words, sentences and paragraphs differ in their meaning according to their way of use and the author's conception. Moreover; various translations of the same text differ in accordance with the proficiency and tendency of the translator. The most articulate translation is the one that conveys the exact meaning of words and texts from one language into another, maintaining, during the translation process, the meanings and intentions so that expressing them would not differ in terms of rhetorical value in spite of languages' variations. Ideas and meanings have their own meta–language, which has the same content in spite of the various languages using such ideas and meanings. The author has used the term "meta–language" to illustrate such language.

ولتحقيق هذه الغاية على الوجه الصحيح لا بد من أن يكون المترجم متمكّناً من ثلاث لغات هي: اللغة المترجم عنها أو لغة النص المصدري (source-language text)، واللغة المترجم إليها أو لغة النص الهدف (target-language text)، كما ينبغي أن يمتلك المعرفة في الحقل الذي يترجم فيه ويتسلّح بالمنهجية العلمية في تحليل وفهم الموضوع والقدرة على النقل الصادق، وهو بحاجة إلى خيال خصب، يمكّنه من تصور البيئة والظروف المحيطة بكاتب النص المصدري، ثم التعبير عن المعنى بلغته وإخضاع الترجمة إلى بيئته متى تطلّب الأمر "توطين الترجمة" (Localization). كما يجب أن يتوافر لدى المترجم حس نقدي وقدرة على التصرّف في النقل كون الترجمة في جوهرها إعادة إنتاج جديد؛ والآليات السابقة مجتمعة هي اللغة الثالثة أو ما وراء اللغة (Meta-language).

غير أن للترجمة القانونية طبيعة خاصة بها، كما أن لغتها تتسم بالجديّة، والبعد عن المحسّنات البديعية والصور الجمالية والإسهاب غير المنتج. إلى ذلك فترجمة الصيغ القانونية للوثائق الرسمية الحكومية تراعي محاكاة النص الأم والاختصار والاقتضاب الواضح غير المخلّ. أما في ترجمة النصوص العقدية فيراعى المزج بين الترجمة النصّية والترجمة بالمعنى وإتباع أعلى المعايير الفنية والقانونية في نقل إرادة المتعاقدين، والحيلولة دون قيام مشكلات في التنفيذ ناجمة عن عيب في صياغة النص العقدي المترجم إليه، وبالتالي التقليل من الحاجة للجوء إلى التحكيم و/أو القضاء للتدخل في تفسير نصوص العقود الغامضة والمعيبة، والخروج بنتائج غير مرضية لأحد المتعاقدين وغير معبرة عن إرادته. وبشكل عام يذكر في البند قبل الأخير للعقود المختلطة – بمقياس جنسية عاقديها – أن العقد حرّر باللغتين العربية والإنجليزية – مثلاً – وأن اللغة المعتمدة للتفسير في حال الادعاء بوجود اختلاف في المعنى هي لغة العقد الأم، ويُنصّ على لغة الفريق الأقوى في التعاقد.

المؤلّفات السابقة:

وعودة إلى مادة الكتاب، فقد صدر عدد محدود من المؤلفات التي عالجت موضوعات الترجمة القانونية التطبيقية، ولعلّ أهمها المؤلّفات الثلاثة للأستاذ الحقوقي القاهري محمود صبرة، وهي: "ترجمة العقود مع شرح لأهم سمات اللغة القانونية الإنجليزية" و"ترجمة العقود التجارية" و"إعداد وصياغة العقود الحكومية بالعربية والإنجليزية" صدرت بين عامي 1995-2004. أما المؤلّفات الأردنية البارزة في ذات الميدان فكتاب: "المترجم القانوني في الميدان – دليل عملي في الترجمة القانونية" لمؤلّفيه: الدكتور القدير عبد الله الشناق رئيس جمعية المترجمين الأردنيين وباسل حاتم ورون باكلي إربد – الأردن، 1995.

To achieve this target properly, the translator should be proficient in three languages; Source–language or source–language text and the target language or the target–language text. He should also possess an adequate knowledge of the field in which he translates. Besides, he should use the scientific methodology that would enable him to analyze and understand the subject as well as the capability to perform an accurate translation. Conceptual imagination is another characteristic that should be attainable to the translator to enable him to envisage the environment and the surrounding circumstances of the writer of the source language text, then to express the meaning in his language and to subjugate the translation to his environment, if necessary. This is called "localization of translation".

Also, the translator should have a sense of criticism and the capability of adaptation in translation because translation in its essence is a reproduction process. All the preceding mechanisms constitute the third language or Meta–language.

However, legal translation has its own nature, and its language is characterized by seriousness and avoidance of the use of figurative language and unproductive redundancy. Accordingly, legal translation of official governmental documents should observe the similarity to the source language text, and the clear conciseness. While in translation of the contractual texts, the translator should combine both word for word and sense for sense translation. He should also observe the highest technical and legal standards to convey the will of the contracting parties and avoid future problems that may arise from defective translation. Consequently, reducing the possibility of resorting to arbitration and/or judicial authorities to intervene in verifying vague and defective contract's terms, with the possibility of coming up with unsatisfactory results for one of the contracting parties.

Usually, in contracts entered into by parties of different language nationalities, the article prior to the last stipulates that the contract was executed, for example, in Arabic and English, and that in case of ambiguity arising from interpretation, this or that language shall prevail.

Previous books:

Going back to the book subject, few Arabic books have been issued to tackle the topics pertaining to applied legal translation. Perhaps, the most important of which are the three books written by the Egyptian Associate Professor of Law, Mahmoud Sabrah, namely: 'Contracts Translation with an Explanation of the Most Important Features of the Legal English Language', 'Translation of Commercial Contracts', 'Preparing and Composing Governmental Contracts in Arabic and English', 1995–2004.

The most well–known Jordanian books in the same field are: "The Legal Field Translator – A Practical Guide to Legal Translation by the authors: Dr. Abdulla Shunnaq, Chairman of the Jordanian Translators Association, Basel Hatem, and Ron Backley– Irbid, Jordan, 1995.

المؤلَّف الذي بين أيديكم هو جهد أكاديمي معاصر، في مسيرة من سبقنا من فرسان، نرجو أن يكون سلاحاً فاعلاً في ميدان الترجمة القانونية العملي. وقد توخينا أن يتميز بكنه مادته، وعدد نماذج الوثائق والعقود والحجج المدرجة فيه، ومنهجية تحقيقها القانوني واللغوي وتوثيقها وحداثتها. إلى ذلك، فقد استحدث المؤلِّف فصولاً هامة للعقود، ولوثائق الملكية الفكرية، ونماذج الصكوك التجارية، والحجج الشرعية، وأورد وعدداً مختاراً من وثائق الدوائر الرسمية الأكثر تداولاً. وأعدَّ الكاتب فصلاً مستقلاً رجونا أن يشكّل سبقاً في المؤلفات القانونية وأدبيّات الترجمات، ويتعلق بمنهجية تصديق الترجمات لدى المحاكم الشرعية والنظامية (الكاتب العدل) والمؤسسات التعليمية. كما قسّم الكاتب الفصول إلى مبحثين: الأول نظري، لإتاحة المعرفة للمتلقي قانونيّاً (لما وراء اللغة)، والثاني تطبيقي، للتدريب على ترجمة النصوص الواقعية ميدانياً.

المنهجية:

وفي تناوله لمادة الكتاب، قصد الكاتب اعتماد النهج العلمي تأسيساً على الخبرة الشخصيّة، والزيارات الميدانية، والمقابلات التي أجراها لدى الدوائر الرسمية ودائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية وكتبة العدل، وزيارة رفاقه لعدد من رؤساء الكنائس الأردنية وكهنتها. كما انتقى في أثناء جولاته – طوال السنة ونيّف تقريباً – عدداً من الوثائق الرسمية والحجج الشرعية، وفاضل بينها، ثم دقّقها، وأضاف إليها نماذج أخرى زكتها التجربة الميدانية، وأعدَّ مجموعة من العقود المدنية والتجارية المتداولة في المهنة، ثم ضمّنها جميعاً في صفحات الكتاب. أما المباحث النظرية، فقد قصد الكاتب في إعدادها اتباع المنهج النقلي والتحليلي والمقارن.

التصفُّح:

يمكنك استعمال مادة الكتاب بيسر، فقد روعي أن يتم تصفح الكتاب من اليمين إلى اليسار، كون لغة الكتاب الأم هي العربية. وقد عرض الكاتب لترجمة نصوصه المختارة من العربية إلى الإنجليزية. وفي كلّ قراءة يكون النص العربي إلى الصفحة اليمنى يقابله مثيله الإنجليزي إلى الصفحة اليسرى. وقد روعي تقابل بنود العقد في النصين قدر الإمكان، لتسهيل المقارنة وللغايات التعليميّة. في نهاية المؤلَّف أُدرجت قائمة بالمصطلحات والصيغ القانونية المختارة، وقد رتبت وفقاً للترتيب الهجائي الإنجليزي.

This book represents a modern academic contribution to the path that has been set out by former authors in this field, in the hope that it will be an effective source in the field of applied legal translation. The most important features of this book are the nature of its material, number of forms, contracts and certificates as well as the methodology of its linguistic editing and legal verification, documentation as well as their being up–to–date. Hence, the author has allocated significant chapters for the intellectual property documents, forms of commercial deeds, well–chosen number of the most common documents issued by official circles, and a separate chapter related to the methodology of authenticating translated documents at Shari'a and regular courts (Notary Public) as well as the educational institutes, hoping that this would be a pioneering step in legal books and literatures of translation. The author has divided the chapters into two sections: the first is theoretical in order to render the legal knowledge (meta–language) to the reader. The second is practical in which the reader shall exercise translating legal texts practically.

Methodology:

The author in this book has adopted a scientific methodology based on personal experience, field visits and interviews he made in official circles, supreme judge department, shari'a courts, notary public offices in addition to the visits paid by his colleagues to the heads and priests of Jordanian churches. Also, the author has selected during his field visits over a year, a number of official documents and shari'a certificates. He compared, verified and added other forms to them taking use of his field experience. Also, he has drawn up a number of civil and commercial contracts which are well–known in the profession. Then, he has included all of them in this book. As for the theoretical parts, he has adopted the analytical and comparative methodology in preparing them.

Browsing:

Using the material of this book has been made easy as it was taken into consideration to browse the book from right to left since Arabic is the mother language of the book. The author has provided an English translation of the selected texts. Arabic texts are placed on the right pages, whereas their English translated versions are placed on the left. The contract articles in both languages have been set opposite as far as possible in order to facilitate comparison and to achieve educational purposes. At the end of the book, there is a glossary of selected legal terms and expressions which have been listed according to their English alphabetical order.

فصول الكتاب:

الفصل الأول في الكتاب يقدم شرحاً وأمثلة توضيحية لمبادىء الترجمة القانونية. الفصل الثاني يعرض لنماذج عقديّة وترجماتها، حيث تقرُّ جميع القوانين المحلية والدولية بمبدأ القوة الملزمة للعقود، فالعقد شريعة المتعاقدين في حدود النظام العام، غير أن النِّزاعات غالباً ما تنشأ بين أطراف العقد بسبب غموض أو قصور يعيب الشروط العقدية المعدّة أو المترجمة، وعليه فإنه من الممكن عملياً تجنّب العديد من تلك النِّزاعات لو صيغ العقد بطريقة دقيقة وشاملة. الفصل الثالث يعرض لترجمة أحد أهم المواضيع القانونية والتجارية المعاصرة وهي وثائق الملكية الفكرية، فيجول في عالم العلامات التجارية والترخيص باستخدامها والتنازل عنها والوكالات الخاصة بذلك ورسائل تسجيلها لدى مسجل العلامات وكتب الموافقة وبيع مؤلَف لناشر وبيع براءة اختراع، ويحط الرحال لدى تصنيف البضائع وفق اتفاقية نيس. الفصل الرابع يعرض لترجمة نماذج الصكوك التجارية، وهي الأوراق التجارية مثل الشيك والكمبيالة والسفتجة، والمستندات التجارية مثل الفاتورة و الإشعار الدائن والإشعار المدين ومستندات القبض والصرف والقيد. الفصل الخامس يحلّق في رحاب إيمانية ويعرض لترجمة نماذج معالَجَة انتقاها الكاتب من الحجج الشرعية ودقّقها وأضاف إليها بعد استشارة نخبة من ذوي الاختصاص، ثم ضمّنها جميعاً صفحات الكتاب وعددها أربعة وثلاثين حجّة. الفصل السادس يعرض لترجمة الوثائق الكنسيّة، وقد قسّمت إلى ثلاثة أقسام وفق كنائس الطائفة الصادرة عنها وهي: البطريركيّة اللاتينيّة والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس. الفصل السابع يعرض لترجمة نماذج الوثائق الصادرة عن وزارات ودوائر الدولة، والأكثر انتشاراً في التعاملات الرسميّة. يستهل الفصل بترجمة الوثائق الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات، وقد بدأ الفصل بهذه المجموعة لأنها تمثل بداية ونهاية التوثيق لكل مواطن في الدولة، فيبدأ التوثيق بنموذج لشهادة الميلاد وينتهي بنموذج لشهادة الوفاة. يليها المجموعة الثانية وفيها النماذج الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة فالمجموعة الثالثة وفيها النماذج الصادرة عن أمانة عمان الكبرى ثم نماذج المجموعة الرابعة الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة فنماذج المجموعة الخامسة الصادرة عن دائرة الجمارك ثم نماذج المجموعة السادسة الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. الفصل الثامن يعرض لترجمة نماذج شهادات ووثائق دراسية لعدد من مراحل التحصيل المدرسي والتعليم العالي. الفصل التاسع يعرض للمنهجية القانونية المتبعة في تصديق الترجمات لدى المحاكم الشرعية والنظامية والمؤسسات التعليمية، ويسلّط الضوء على آلية حلف اليمين لدى الكاتب العدل وتصديق الوكالات. والملحق الأخير في الكتاب يضم قائمة بأهم المصطلحات والصيغ القانونية الإنجليزية الواردة في المؤلَّف ومعانيها بالعربية.

Book Chapters:

The first chapter of this book presents explanation and illustrative examples of the principles of legal translation. The second chapter deals with samples of contractual texts and their translations. Local and international laws acknowledge the principle of the binding power of contracts; a contract is the code of contracting parties within the framework of rules. As a matter of fact, disputes usually arise between the contract parties as a result of ambiguities or deficiencies of written or translated terms of contracts. Hence, it is practically possible to avoid many disputes if the contract is drawn up thoroughly and comprehensively.

The third chapter discusses the translation of one of the most important and recent legal and commercial issues, i.e. intellectual property documents. This chapter examines the field of trademarks; license of their use, their assignment, powers of attorney pertaining to that as well as letters of their registration by the trademarks registrar, letters of approval, contract of book selling to publisher and contract of patent selling. Finally, the chapter presents goods classification according to Nice Agreement.

The fourth chapter exhibits the translation of forms of securities and bonds. i.e. commercial papers such as cheques, bills of exchange, and notes of hand in addition to commercial instruments such as invoices, credit notes, debit notes, receipts, and disbursement vouchers in addition to registers entry.

The fifth chapter presents in a fiducial atmosphere the translation of forms which have been chosen carefully from religious certificates. Those certificates have been examined thoroughly by the author after conducting meetings with specialists in this field. Thirty four of these certificates have been included in the book.

The sixth chapter deals with the translation of ecclesiastical documents which have been divided into three groups in accordance with the cult of church issuing them, which are: the Latin Patriarchate, the Greek Catholic, and the Greek Orthodox.

The seventh chapter presents the translation of forms issued by ministries and state departments. These forms are the most commonly used ones in the processing of official legal documents. The chapter begins with the translation of documents issued by the Civil Status and Passports Department since this group represents the identity of each citizen in the country. It begins with a birth certificate form and ends with a death certificate form. Then comes the second group, which includes forms issued by the Ministry of Industry and Trade. The third group includes forms issued by the Greater Amman Municipality. Then, the fourth group includes forms issued by the Lands and Survey Department. The fifth group includes forms issued by the Customs Department. Finally, the sixth group includes forms issued by the Sales and Income Tax department.

The eigth chapter provides translation of forms of academic certificates representing several school and university stages. The ninth chapter focuses on the adopted legal methodology of authenticating translated documents at religious and regular courts, in addition to educational institutes. Besides, it clarifies the mechanism of oath taking before the Notary Public and the authentication of the powers of attorney. The appendix includes a glossary of the most important English legal terms and expressions together with their Arabic equivalents.

مؤلفات الكاتب ذات العلاقة:

وقبل البدء بتصفح المؤلّف، نلفت انتباه الراغبين في الاستزادة من دراسة أكبر عدد من النماذج المترجمة للعقود المدنية والتجارية، المشفوعة بشروحات قانونية، وفقاً للقانون المدني والقانون التجاري الأردنيين إلى أن هنالك مؤلفاً للكاتب، تحت الطبع، هو "ترجمة العقود المدنية والتجارية – شروح قانونية ونماذج حيّة بالعربية والإنجليزية". كما أن هنالك مؤلفاً آخر للمؤلف، تحت الطبع، لمن يرغب في الاستزادة والبحث في توثيق المعاملات الشرعية، وكتابة الاستدعاءات، واستخراج الحجج ونماذجها وشروحاتها، هو "الدليل الميداني في متابعة المعاملات واستخراج الحجج والموثقات في المحاكم الشرعية".

نسأل الله التوفيق وتعميم الفائدة.

د. عادل عزام سقف الحيط

- دكتوراه في القانون الدولي الإنساني/جامعة أبردين الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في قانون الاقتصاد الدولي / جامعة ووريك – بريطانيا.
- بكالوريوس في الحقوق / جامعة العلوم التطبيقية – الأردن.

Related Books by the Author:

Before going through the book, we would like to draw the attention of the reader who is interested in having more information about the translated forms of civil and commercial contracts accompanied by legal explanations according to the Jordanian civil and commercial laws, that he may refer to the author's book "Translation of Civil and Commercial Contracts– Legal Explanations and Vital Forms in Arabic and English". Also, the reader interested in having more information about the authentication of shari'a documents, making applications, and procuring certificates as well as their forms and explanations, may refer to the author's book "Field Guide to Following–up the Processing of Legal Documents and the Procuring of Certificates and Documents from Shari'a Courts". The two books are in press.

Hope this book is of benefit and interest

Adel Azzam Saqf Al–Hait

- PhD in International Humanitarian Law / The University of Aberdeen - USA.
- Master degree in International Economic Law / The University of Warwick - UK.
- BA in Law / University of Applied Science - Jordan.

تقديم وقرار تحكيم

في ضوء الاتجاه الدولي لتوحيد القوانين وهيمنة العولمة على ميادين الفكر والثقافة والتجارة، باتت الترجمة تشكل إحدى المعتركات الأساسية في التواصل والتبادل بين الدول. وتعتبر الترجمة القانونية حجر الزاوية في التواصل سواء على الصعيد الدولي أو المحلي لما تشكله من مادة علمية نفيسة تستخدم في صياغة العقود والاتفاقيات وتتطلب التخصص والمهارة في التعامل الأصلح مع المصطلح والتوازن بين لغة المخاطب والمخاطب إليه فضلاً عن المثالية في الصياغة القانونية التي يقبلها العقل السليم والمنطق.

ومن النادر أن يحصل المتلقي على ثوابت أو مقاييس بعينها في ترجمة أو صياغة العقود والاتفاقيات والمستندات الرسمية، و علة ذلك، ما تتطلبه الترجمة القانونية من دراية المترجم وعلمه المتيقن بفنيات استخدام المصطلح القانوني وتوظيفه الملائم وإدراجه في صورة صياغية تتفق مع الأصول والمبادئ القانونية المعمول بها في بلد ما.

وقد حقق الكاتب، وهو من أولي العرفان وأهل التحصيل، بهذا المؤلَّف المعادلة الصعبة المتمثلة في شرحه باستفاضة بالغة للمصطلح القانوني وترجمته بما يتفق مع نصوص القانون. فقد اعتلى الكاتب، وبحق، بمؤلفه هذا عرش الترجمة القانونية والتي تشكل عائق كبير لجماهير المترجمين. فكانت فكرة الكاتب في إعداد دليل للترجمة القانونية يسترشد به الدارسون والأكاديميون والمهتمون بمجال الترجمة القانونية، أكثر من رائعة.

ومن خلال إطلاعنا على محتوي الكتاب، اتضح لنا نجاح الكاتب وتميزه عن النظراء فيما يتعلق بحسن الصياغة وبلاغته اللغوية التي تشهد له بين طيات هذا الكتاب. فالكاتب امتلك ناصية اللغة استيعابا وتعبيرا، فضلا عن استخدامه اللغة المؤثرة ببلاغتها من غير إطناب ممل ولا إيجاز مخل.

ونشيد بجودة الترجمة القانونية في المُؤَلَّف بكل مواده وفصوله ومباحثه النظرية والعملية، فقد أمعن الكاتب في التنقيب وتقصى في التدقيق واستطاع بمهنية عاليه إستجلاء غوامض هذا الفرع الهام من فروع الترجمة. فهذا الكتاب حاضر النفيعة وغزير الفائدة لما احتوت فصوله ومواده ومباحثه على نماذج قانونية تشكل واحدة من أساسيات تسير الحياة، فهو مرجع علمي أكاديمي هام وإضافة جليلة للمكتبة القانونية، ويجتلب منافعه على الحقوقيين وطلاب الترجمة والممارسين للقانون والتجارة .

ويزيد الكتاب في نفعه بإدراج الكاتب لمشروعه الوطني نحو إدماج القوى الشبابية في سوق العمل وإكسابهم الخبرة اللازمة لممارسة مهنهم بمهارة عالية. فالكتاب يعد برنامجاً وطنياً للتدريب على الترجمة وتحسين أداء المترجمين والحقوقيين العرب المنخرطين في سوق الترجمة.

ولا نملك إلا أن نقول وفق الله الكاتب في مشروعه هذا ومزيداً من التقدم.
و الله ولي التوفيق.

أيمن كمال السباعي
مترجم وباحث حقوقي ومحام أمام القضاء العالي

قمت بالتحكيم بصفتي الشخصية وبصفتي التنظيمية التالية:

- رئيس منتدى الترجمة القانونية والمنظمات الدولية في الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب
- المستشار القانوني ونائب رئيس جمعية المترجمين واللغويين المصريين
- عضو المجمع العربي للمترجمين المحترفين

Book Appraisal

In light of the international trend to unify laws and the domination of globalization in the intellect, culture and commerce fields, translation has become a basic domain for communication and cultural exchange. As a matter of fact, legal translation is considered as a cornerstone in communication whether at the international or local levels as it provides a significant academic material used in phrasing contracts as well as agreements and requires specialization and proficiency in the best tackling with terms and achieving equilibrium between the addressor and addressee languages besides the idealism in legal phrasing.

Rarely, theorists are capable of setting specific rules in translating or phrasing contracts and official documents as legal translation requires the translator's cognizance of the techniques of using legal terms and phrasing them in a manner that conforms with the legal applicable rules in a certain country.

In this book, the author was capable of achieving the difficult formula represented in the detailed explanation of the legal term and translating it in accordance with the legal text. Through his book, the author has acceded to the throne of legal translation which constitutes an immense barrier for translators. Hence, preparing a guide for legal translation to which learners, academicians or those concerned may refer in the domain of legal translation is considered as a marvelous idea.

Through our appraisal of the book's content, the success of the author and the fact that he has surpassed other authors have become evident in relation to the high quality of phrasing. As the author has gained mastery in using language in terms of comprehension and expression in addition to using effective language without a tedious expatiation or obscure brevity.

We commend the high quality of legal translation in this book in its entire materials, chapters as well as the theoretical and practical sections, the author has excelled in searching, exploring and editing and was capable of clarifying the obscure of this significant branch of translation professionally. In fact, this book is so useful as its chapters and sections have included significant and basic legal forms and constitutes a significant academic reference and a glorious addition to the legal library, in addition to that, it is advantageous for jurists, translation students, and those working in the fields of law and commerce.

Besides, the author has presented his national project towards merging the youth in the labour market and providing them with the required experience to practice their occupations professionally. This book is deemed as a national program for translation training and improving the performance of Arab translators and jurists working in the translation domain.

May God grant success to the author in his project.

Ayman Kamal Al Sba'ai
Translator, jurist researcher and attorney before the supreme judicial authorities

I have carried out the appraisal of this book in my capacity as:

- Head of Legal Translation and International Organizations Forum in the World Association for Arab Translators and Linguists
- Legal Consultant and Vice- Head of the Egyptian Translators and Linguists Association Member of the Arab Academy for Professional Translators

الفصل الأول

مبادئ في الترجمة القانونية

Chapter One

Principles of Legal Translation

المبحث الأول

الترجمة من منظور عام

Principles of Legal Translation

التوطئة

Introduction:

فرضت العولمة تحديات جمّة تجاه شعوب الأرض، وأضحى عالمنا المعاصر قرية اقتصادية واحدة بأغنيائها وفقرائها. وكان لثورة الاتصالات التي شهدتها العقود القليلة الماضية الدور الرئيس في تحقيق هذا الأمر، ذلك أن التقدم المذهل الذي طرأ على مناحي الاتصالات المختلفة سهل التواصل سواءً بين الأفراد أو بين المؤسسات باختلاف أنواعها وبين مثيلاتها على المستويين الإقليمي والدولي، قافزاً عبر الحدود السياسية والموانع الجغرافية والحواجز اللغوية، فتشابكت المصالح المالية بين الشركات والبنوك والمؤسسات عبر القارات، والتقت أواصر – كانت مقطوعة أو مقطعة – بين المجتمعات، وتصارعت الثقافات والمصالح، وتعددت العقود والاتفاقيات والتفاهمات، وما تستدعيه أو يستتبعها من حقوق وواجبات والتزامات.

ومن هنا أصبحت الترجمة من لغة إلى أخرى أكثر إلحاحاً وأشد أهمية. فمن نقل الآداب والفنون وغيرها من ثقافات الشعوب من لغة إلى أخرى، ومن نقل العلوم والتقنيات الحديثة التي يأتي معظمها من الغرب الناطق بالإنجليزية، إلى الترجمة القانونية التي تشمل ترجمة العقود والاتفاقيات والمعاهدات والقوانين المحلية أو الإقليمية أو الدولية، إلى ذلك كله وغيره تتجه الترجمة وتبرز أهميتها، وتكمن خطورتها في آنٍ واحد.

المطلب الأول

كنه الترجمة الكتابية

Translation from a General Perspective

الترجمة الكتابية في أبسط تعريف لها – وأشمله في آنٍ معاً – هي نقل ما هو مكتوب من كلمة أو عبارة أو نص من لغة إلى لغة أخرى، بحيث يماثل النص المنقول إليه (target text) النص المنقول منه – الأصل (source text) من حيث القيمة البيانية. وبالرغم مما أُدخل على الترجمة في السنوات القليلة الماضية من محاولات للاستعانة بالأتمتة (automation) والحوسبة (computerization) إلا أن الترجمة تظل في الأساس والأغلب نشاطاً بشرياً تقوم به عقول بشرية مؤهلة.

وتستدعي الترجمة متطلبات هي قواسم مشتركة بين المواد باختلافها، فالمترجم لمادة – بغض النظر عن موضوعها – يجب أن يتقن اتقاناً تاماً لغة الأصل – المنقول منه – ولغة الهدف – المنقول إليه – وأن يكون لديه المعرفة والإلمام الكافيين بالمادة التي يتعامل معها. وإتقان اللغتين لا يعني معرفة الألفاظ بإحدى هاتين اللغتين وما يقابلها باللغة الأخرى أو إجادة استخدام القواميس فحسب، ولكن الإتقان يتطلب معرفة أسلوب صياغة وبناء الجمل، والقواعد اللغوية، والمدلولات المختلفة للفظ الواحد، والفروق الدقيقة، في مدلولات المترادفات، والجمل المعترضة، والاستثناءات والإضافات واللواحق، وكذلك معرفة الخلفيات البيئية والثقافية والاجتماعية الكافية في الأمثال والحكم والأقوال الجامعة لكل من اللغتين، ويكفي مثلاً لذلك أن نذكر أن الأخبار السعيدة تدفئ صدر الإنجليز بينما تثلج صدر العرب.

The good news warm my chest.

وفي وصف أهمية الوقت والالتزام به يقول الإنجليز أن:

Time and tide wait for no one.

بينما يلجأ العرب إلى السيف الذي يثري التراث العربي بالقول أن:

الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.

ومع ذلك فإن الترجمة ليست نصوصاً جامدة أو قوالب مصبوبة أو أطراً محددة. فلو أعطي نص باللغة الإنجليزية ليترجم إلى اللغة العربية (والعكس) لعشرة من المترجمين الأكفاء لحصلنا على عشر ترجمات مختلفة، وقد تكون صحيحة في نفس الوقت، فعلى الرغم من التزامهم جميعاً بقواعد الترجمة ومبادئها فإن لكل منهم أسلوبه الخاص وروحه المميزة وتعبيراته المفضلة التي تطبع النص الهدف بطابعه.

المطلب الثاني
الترجمة / المادة
Translation / Text

ثم يأتي بعد ذلك متطلبات ترجمة المواد المختلفة، فترجمة المادة الأدبية تتطلب المعرفة العامة بآداب اللغتين، والمعرفة الدقيقة بآداب العصر الذي يمثله النص المكتوب، والقدرة على نقل روح النص، ومعانيه الظاهرة والباطنة، والمحافظة – ما أمكن – على الأساليب البلاغية وغيرها من الصور المميزة للنص الأدبي.

نقل روح النص، ومعانيه الظاهرة والباطنة، والمحافظة – ما أمكن – على الأساليب البلاغية وغيرها من الصور المميزة للنص الأدبي.

أما ترجمة نص علمي فإنها تستدعي الإلمام بالمادة، والفهم السليم للنص المطلوب ترجمته، ثم تتطلب الدقة والموضوعية، ومعرفة مصطلحات هذا الفرع من فروع العلم، والمقدرة على ربط الجمل وتسلسلها، بأسلوب يجعل قراءتها وفهمها ميسرة، طالت الجمل أم قصرت.

وترجمة مادة تاريخية تستدعي من المترجم إلماماً عاماً بالتاريخ، خاصاً بالفترة أو الحضارة التي تشمل النص المطلوب ترجمته، حتى يتمكن من فهم النص، ضمن السياق التاريخي له. كما تتطلب معرفة الأسماء التاريخية، للأشخاص والأماكن والأحداث، بلغة النص المصدري، وما يقابلها بلغة النص الهدف، فمثلاً: Mesopotamia هي بلاد ما بين النهرين، و Cheops هو خوفو. ولا حاجة بنا لأن نترجم Zanobia على أنها "زنوبيا" فالاسم العربي لها هو "الزبّاء"، وغيرها الكثير....

المطلب الثالث

قواعد عامة للترجمة

General Rules of Translation

يتعين على المترجم القيام بما يأتي:

1. قراءة النص المصدري كاملاً قبل البدء بترجمته، إن كان الوقت وكمية النص يسمحان بذلك، فإن لم يتسن ذلك، فيكتفي بمطالعة النقاط الأساسية والعناوين، والاطلاع على الفصول والأقسام المختلفة للنص، ثم قراءة فصل أو قسم أو فقرة كاملة – حسب المعطيات – قبل البدء بالترجمة. فالإحاطة الكمية ضرورية قبل البدء بالترجمة.
2. استخدام ترجمة واحدة في النص نفسه، للمصطلح الواحد، إذا تعددت المترادفات له في اللغة المقابلة.

وعلى سبيل المثال، فإن للبسملة عدة ترجمات إلى اللغة الإنجليزية، كلها صحيحة ومستخدمة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

"In the Name of God, the Compassionate, the Merciful".

"In the Name of God, Most Gracious, Most Merciful,".

"In the Name of Allah, the Beneficent, the Merciful".

"In the Name of God, the All– Merciful, the All– Compassionate".

فإذا تم اختيار أي من هذه الترجمات، فإنه يتعين الالتزام بها في سائر النص المترجم. وتعبير المحكمة ذات الاختصاص يمكن أن يترجم إلى the competent court أو the court of jurisdiction، فأي من هذين التعبيرين تم اختياره يجب الالتزام به في النص المترجم إليه كله، وهكذا.

3. إعادة قراءة النص المترجم بطريقة عكسية لما ورد في البند – 1 – أعلاه من هذا المطلب؛ إذ يتوجب إعادة قراءة كل جملة، ثم فقرة كاملة، ثم قسماً أو فصلاً كاملاً وهكذا، والغرض من إعادة القراءة:

- التأكد من ترابط الجمل والفقرات والفصول، ومن وجود مستوى عام واحد يشملها.
- ضبط اللغة بناءً وصياغة وقواعد، كتناسب حالات الأفعال، والجمل المعطوفة، والجمع والمفرد، وأجوبة الشرط على أفعاله، ومن صحة الإملاء، والتأكد من وضع علامات الترقيم والفواصل punctuation marks والتأكد من التقسيم الرقمي واللفظي: صحته وتتابعه وتسلسله، وكذا العناوين الرئيسة والفرعية.

ويمكن أن تكون إعادة القراءة بعين الناقد لا بعين الكاتب، فالعين الأولى تكشف الهنات وتصححها، والثانية تغض بصرها عن هناتها.

المبحث الثاني

الكتابة والترجمة القانونية

Legal Writing and Translation

التوطئة

Introduction

تصدر نصوص معظم الاتفاقيات الدولية والتشريعات والقوانين ذات الصبغة الدولية باللغة الإنجليزية، وإذا ما صدرت بأكثر من لغة كان النص الإنجليزي عادةً هو النص المرجع والملزم للجهات الموقعة، وهذه الاتفاقيات والقوانين والتشريعات تنظّم العلاقات بين الدول وتلزم حكومات وجهات أخرى بواجبات معينة، وتضمن لها حقوقاً. لذا كان من الأهمية بمكان أن تكون ترجمة هذه النصوص صحيحة ودقيقة ومماثلة من حيث القيمة البيانية لنصوص الأصل. وغني عن الشرح ما يمكن أن يتعرض له هذا الطرف أو ذاك من مشاكل نتيجة لسوء الترجمة أو التباسها أو عدم دقتها (Deficiency ambiguity or inaccuracy of translation).

وينطبق القول نفسه أيضاً على العقود والاتفاقيات والتفاهمات والمراسلات التي تتم بين الشركات أو المؤسسات التجارية أو المالية أو الإنسانية أو الصحية أو غيرها، والتي تختلف ألسنة فرقائها، حيث غالباً ما يكون النص الإنجليزي هو المعتمد أو المرجّح أو الملزم. وفي حالات أخرى يكون النص المنشأ بإحدى اللغات الأجنبية الحية الشائعة كالفرنسية أو الألمانية أو الاسبانية أو غيرها. إن دقة الترجمة ووضوحها وخلوها من اللبس والغموض والإبهام تقلل من إمكانية حدوث خلافات قد تنشأ عن الاختلاف في فهم أو تفسير النصوص العقدية.

المطلب الأول

الكتابة القانونية

Legal Writing

تشمل الكتابة القانونية[1] legal writing ثلاثة أنواع رئيسة من الكتابة هي:

1. الكتابة القانونية الأكاديمية academic legal writing، وهذه هي لغة كتب القانون والمجلّات المتخصصة، والأبحاث القانونية، والمقالات والدراسات المحكّمة وما إليها.

---

(1) محمود صبرة، أصول الصياغة القانونية العربية والإنجليزية، ط1، دار الكتب القانونية، القاهرة – مصر، 2003، ص 19-25. وأيمن السباعي، محاضرات في الترجمة القانونية، الموقع الالكتروني للجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب www.arahswata.org، تاريخ التصفح 2007/1/17.

2. الكتابة القانونية التشريعية legislative writing وهذه تشمل الدساتير constitutions والقوانين laws والقرارات resolutions واللوائح والأنظمة regulations والقواعد القانونية legal principles والمعاهدات treaties والاتفاقات agreements والعقود contracts، وغيرها من الوثائق القانونية النمطية، محلية كانت أو إقليمه أو دولية.

3. الكتابة القانونية القضائية judicial writing وتشمل اللغة القانونية في مجال القضاء كالمذكرات notices والتبليغات notifications والالتماسات pleas والدفوع pleadings التي تقدم للجهات القضائية والإدارية والمحكمية، كما تشمل الأحكام التي تصدرها المحاكم بدرجاتها وأنواعها المختلفة، والمكاتبات والتقارير القانونية.

وهنالك قواعد عامة تنطبق على الكتابة القانونية بمختلف فروعها، فالمصطلحات المستخدمة هي المصطلحات القانونية، والصياغة تحكمها قواعد مشتركة أهمها الدقة والوضوح اللذان لا يخلان بالهدف أو ينتقصان من الغرض الذي من أجله تمت الصياغة.

والصياغة القانونية موضوعية وتتمحور حول الغرض والهدف بأسلوب مباشر يخلو من البلاغة الأدبية والمحسنات البديعية والألفاظ ذات التورية والمعاني الموازية والعبارات ذات المعاني المتعددة.

ثم أن هنالك بعد ذلك لكل فرع من فروع الكتابة القانونية خصائصه المميزة.

فبينما تعد مصطلحات اللغة القانونية القضائية Terms of judicial writing نمطية، فإن مصطلحات اللغة القانونية التشريعية Terms of legislative writing قد تحمل معاني محددة خاصة بذات النص، لذا يصحب المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والعقود عادةً تعريفات definitions ويُنص على أن هذه التعريفات جزء لا يتجزأ من النص، وللتمثيل على ذلك نورد المثالين التاليين:

المثال الأول: المحكمة Court معنىً هي أي محكمة من أي نوع أو درجة، وفي أي مكان في العالم، ولكنها قد تعرّف في العقد أو الاتفاقية كما يلي:

"المحكمة أينما وردت في النص تعني المحكمة ذات الاختصاص المكاني للنظر في أي نزاع ينشأ عن هذا العقد داخل الأردن".

"Court, wherever mentioned in this contract means the court of venue jurisdiction over disputes that may arise out of this contract in Jordan".

المثال الثاني: الطبيب هو صاحب المهنة الطبية المعروفة(physician/(doctor، ولكن قد يعني في لائحة منظمة إنسانية دولية التعريف التالي:

"الطبيب في هذه اللوائح، أينما ورد، يعني ممارس مهنة الطب، المصرح له بذلك، في دولة (كذا)، والمتطوع للعمل دون أجر، في منظمة (كذا)، في مجال الرعاية الصحية الإنسانية المفصلة في مقدمة هذه اللوائح".

"Doctor wherever mentioned in these Regulations means the professional authorized person to practice medicine in ...., and volunteering for the unpaid job in .... Organization in the field of humanitarian health care detailed in the preamble of these Regulations".

وبالمثل يتم عادةً تعريف الأطراف أو الفرقاء Parties وتعريف الشركة Company أو المؤسسة Institute أو المدير Manager – Director، تعريفاً خاصاً بالنص نفسه وهكذا...

ومن البديهي أن الفهم الصحيح للصياغة القانونية وأساليبها هو المدخل للترجمة السليمة الخالية من العيوب.

المطلب الثاني

قواعد الترجمة القانونية

General Rules of Legal Translation

الفرع الأول: المصطلحات والتعريفات:

Terms and Definitions :

من خصائص الصياغة القانونية أن يعطي المصطلح معنى واضحاً لغرض محدد، وهو إما أن يكون معروفاً ومعرّفاً بنفسه، أي أن له التعريف المعجمي lexical definition، أو أن له معنى اصطلاحياً خاصاً بالنص أو الوثيقة التي ورد بها، أي أن له التعريف الاصطلاحي stipulative definition.

أ. والنوع الأول من المصطلحات لا يحتاج، غالباً، إلى شرح لوضوح معناه وشيوعه وخلوه من اللبس والغموض، إلا أن بعض المصطلحات ذات التعريف المعجمي يتم شرحها أو تعريفها في المكان المناسب من النص أو الوثيقة، خاصة المصطلحات الفنية.

ب. أما النوع الثاني من المصطلحات (ذات التعريف الاصطلاحي) فإن لها عدة أحوال أهمها:

- أن تقصر أو تختزل المعنى المعجمي في أضيق معنى خاص بالنص أو الوثيقة الوارد بها.
مثال: "كلمة المدير كلما وردت في هذا العقد تعني مدير شركة .... المملوكة للفريق الأول والواقعة في العنوان المبين في مقدمة هذا العقد".

"Manager whenever mentioned in this contract means the manager of .... company, owned by the first party, and located in the address mentioned in the preamble of this contract".

- أو أن توسع المعنى، ليشمل ما هو أوسع أو أعم من المعنى المعجمي. مثال: "كلمة البناية في هذه الاتفاقية تشمل الأرض المقامة عليها، والحديقة المحيطة بها، والملحقات، والسور الخارجي".

"Building in this agreement <u>includes</u> the plot in which it stands, the garden surrounding it, the annexes and the outer walls".

- أو أن تضيف للمعنى المعجمي معنى أو معاني أخرى. مثال: "شاطئ البحر في هذا النص يعني شاطئ البحر من الواجهة البحرية، شاملاً الطرق المؤدية إليه، والمداخل، ومراكز الخدمات، والمرافق، ومواقف السيارات".

"The Beach in this text <u>means</u> the sea front <u>including</u> roads leading to it, entrances, facilities, utilities and car parks".

- أو أن تستثني من المعنى المعروف جزءاً أو فئةً في النص أو الوثيقة الوارد بها التعريف. مثال: "تعني كلمة الموظف في هذا العقد كل من يعمل في الشركة بصفة منتظمة، مقابل أجر شهري محدد، ويُستثنى من ذلك العاملون بعقود مؤقتة".

"Employee in this contract <u>means</u> any one who works for the company on regular basis and paid a specified monthly salary <u>excluding</u> those who work on temporary contracts".

وفي كل الأمثلة السابقة، فإنه من الضروري أن نتأكد من أن المصطلح، الذي تم تعريفه، سيرد دائماً في نفس النص، وفي نفس الوثيقة، بنفس المعنى الذي أسبغ عليه في التعريف؛ منعاً لحدوث لبس أو تضارب أو سوء فهم.

فإذا عرّفنا المدير بأنه "مدير شركة س" فإن لفظ "مدير" في ذلك النص، أو تلك الوثيقة؛ سيعني "مدير شركة س" أينما وكلما ومهما تكرر.

الفرع الثاني: المصطلح واختلاف التسميات:
Term and Designations Differences:

إن معظم المواد القانونية التي تتطلب ترجمة في منطقتنا العربية هي باللغتين العربية والإنجليزية، والترجمة المطلوبة هي من إحدى اللغتين إلى الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن بعض التسميات الإدارية أو السياسية أو القضائية تختلف في الإنجليزية البريطانية عن الإنجليزية الأمريكية أو عن غيرها من الدول والأقاليم. ومن أمثلة على ذلك:

وزارة الداخلية Ministry of the Interior، تسمى في بريطانيا Home Office.

وزير الخارجية Minister of Foreign Affairs، تسميته في الولايات المتحدة Secretary of State، أما في بريطانيا، فإن تسمية Secretary of State تطلق على أي من وزراء الدولة الرئيسيين.

"One of Her Majesty's Principal Secretaries of State".

وقاضي الصلح Justice of the Peace عادةً ما يطلق عليه في بريطانيا Magistrate، وكلية الطب في بريطانيا ومعظم الدول يطلق عليها Faculty of Medicine في حين يغلب على الولايات المتحدة تسميتها School of Medicine، وعادةً ما يطلق على الوزارات في الولايات المتحدة Department وعلى الوزير Secretary.

وقد تختلف التسميات في اللغة العربية بين الأقطار العربية المختلفة للتسمية الإنجليزية الواحدة، فمثلاً Court of Cassation هي محكمة التمييز في الأردن، ومحكمة النقض في مصر ومحكمة التعقيب في بعض البلدان العربية.

وإلى جانب الخبرة والمراس، تفيد القواميس المتخصصة في هذا الأمر، للاطلاع على التسميات المختلفة إن وجدت.

الفرع الثالث: اختيار المترادف المناسب:

Choosing the Suitable Synonym:

بعض المعاني يعبر عنها بعدة مترادفات، وينطبق ذلك على اللغتين العربية والإنجليزية، وعلى سبيل المثال هنالك الإنقاص والتخفيض والإقلال والخصم، وبالإنجليزية decrease, reduce, deduce, lessen، ومع أنها كلها تؤدي معنى أن يصبح شيء أقل من شيء آخر إلا أن لكل منها موضعها في الاستخدام.

وللتمثيل على ذلك:

"قل العدد السنوي لجرائم العنف للمرة الأولى خلال عشرة أعوام".

"For the first time in 10 years the annual number of violent crimes decreased".

"نقص دينه نقصاً كبيراً".

"His debt was reduced considerably".

"كان هناك 10٪ من التخفيض في السعر والتكلفة".

"There was a 10% deduction in price and cost".

"قللت السياسة الجديدة لشركة التأمين من مبالغ الأضرار والتعويضات".

"The new policy of the insurance company lessened the amounts paid for damages and indemnities".

مثال آخر: تستخدم لفظة قرار باللغة العربية لطيف واسع من الأوامر والتعليمات المكتوبة الصادرة من مستويات عدة، ويقابلها بالإنجليزية أكثر من كلمة تستخدم كل منها لمستوى معين من جهات المسؤولية، والأمثلة التالية توضح ذلك:

"صدر قرار مجلس الأمن بعد مداولات طويلة".

"After lengthy deliberations, the Security Council issued its resolution".

"القرار الوزاري رقم (.........) معني بمخالفات النظام البيئي".

"The Ministerial *Resolution* No. (……) is concerned with violations to environmental regulations".

"أصدر رئيس القسم قراراً للموظفين يجعل الالتزام بمواعيد العمل إجبارياً".

"The Head of Department issued *decision* making punctuality in attending, compulsory for the employees".

"أصدرت المحكمة قرارها في القضية المعروضة أمامها".

"The court passed its *judgment* in the case presented before it".

"بعد ساعتين فقط من المداولات توصل المحلفون إلى قرار".

"After only two hours of deliberations, the jurors reached a *verdict*"

إلا أن علينا أن نذكر أنه في كثير من الأحيان لا يتوفر حدود فاصلة قاطعة لاستخدام هذا المترادف أو ذاك، وتساعد القواميس المتخصصة في اختيار اللفظ المناسب، كما يتطور الحس بالكلمة المناسبة مع الخبرة والوقت.

الفرع الرابع: الاختصارات: Abbreviation:

تتوسع اللغة الإنجليزية في استخدام الاختصارات للدلالة على المسميات، سواء كانت للدول، مثل UAE، الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates أو للمنظمات الدولية مثل UN الأمم المتحدة United Nations، ICAO منظمة الطيران المدني الدولية International Civil Aviation Organization، WHO منظمة الصحة العالمية World Health Organization، أو للأحلاف والتجمعات السياسية كحلف NATO – حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization، والاتحاد الأوروبي EU European Union. أو للاتفاقيات والمعاهدات والحروب وأسماء المدن وغيرها.

وتتضمن معظم القواميس المتخصصة فصلاً لهذه المختصرات، فكيف تكون ترجمتها للعربية، إذا علمنا أن اللغة العربية لم تتوسع، كالإنجليزية، في هذا المجال؟

إن بعض هذه المختصرات أصبحت تلفظ وتكتب، كما هي، بالعربية. حتى أصبحت هذه الألفاظ أشهر من التسميات الأصلية: كحلف الناتو، واتفاقية الجات (اتفاقية التجارة الحرة) ووكالة الإياتا (للسياحة والسفر) ومنظمة الأونروا (الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين) واليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة) ومنظمة الإيكاو (للطيران المدني)، وشاع في ثمانينيات القرن الماضي اتفاقيات: سارت وستارت وطائرات الإيواكس، وكلها منقولة عن مقابلها الإنجليزي.

وأما المختصرات الأخرى، التي لم يعتد اللسان العربي على نطقها، فلا مانع من كتابتها كما هي بالأحرف الإنجليزية. على أنه في جميع الحالات، يجب تعريفها باللغة العربية، كما يلي: UN- الأمم المتحدة. وعادةً ما يرد في النص الأصلي، وفي الترجمة، شرح بين قوسين للمختصر، أو ذكر التسمية الكاملة له مرة واحدة عند ذكره المرة الأولى في النص.

الفرع الخامس: العبارات القانونية المقولبة: "Forms" of Legal Phrases:

هنالك ألفاظ وعبارات تتكرر كثيراً في الكتابة القانونية، وترد غالبا للتأكيد أو للحصر أو للاستثناء أو للتحديد أو الإضافة، وأصبحت مثل هذه الألفاظ أو العبارات قوالب مستقرة ومتعارفاً عليها للمعنيين بالكتابة أو الترجمة القانونية. ولكل قالب من هذه القوالب باللغة الإنجليزية ما يقابله باللغة العربية، والعكس صحيح.

ومن المفيد للمترجم أن يعتمد مثل هذه القوالب. ونورد بعضها على سبيل التمثيل:

- على سبيل المثال لا الحصر Including, but not limited to
- بغض النظر عما ورد في Notwithstanding what was stipulated in
- مع عدم الإخلال بـ Without prejudice to
- مع مراعاة (أحكام القانون ...) Subject to (the rules of law)
- أنا الموقع أدناه، ..... I, the undersigned
- لا أساس له من الصحة والواقع Baseless and foundless
- والعكس صحيح، والعكس بالعكس، And vice versa
- ما لم يرد نص على غير ذلك Unless otherwise provided for

الفرع السادس: الكلمات المركبة: Compound Words:

يرد أيضا في الكتابة القانونية استخدام كلمات مركبة من كلمتين أو ثلاث كلمات قصيرة، يندر أن نراها في غير هذا النوع من الكتابة. وتعطي هذه الكلمات نوعاً من الرصانة للنص. ومن الأمثلة عليها:

- المذكور أعلاه، المذكور آنفا، السابق ذكره aforesaid ، aforementioned
- مهما كان، أياً كان whosoever ,whatsoever
- (بموجبه) hereby ، (فيما بعد – لاحقاً) hereafter ، (من الآن فصاعداً) thereforth (المذكور) hereinafter (وعليه، وبناء عليه) thereupon ، (وبذلك) thereby ويمكن مطالعة هذه الكلمات وأمثالها في قواميس اللغة أو القواميس المتخصصة.

الفرع السابع: الأحرف الإنجليزية الكبيرة: English Capital Letters:

من المعروف في اللغة الإنجليزية، وفي لغات أخرى لاتينية، أن أسماء الأعلام تبدأ بالأحرف الكبيرة Capital letters ، سواء كانت أسماء أشخاص أم دول أم مدن أم منظمات أم شركات أم مؤسسات أم غيرها من أسماء الأعلام.

وتسري هذه القاعدة في الكتابة القانونية، خاصة في العقود والاتفاقيات، على أسماء الأعلام الاعتبارية، طالما كانت معروفة أو معرفة في النص، مهما تكررت في النص نفسه. ومن الأمثلة على ذلك:

The First Party, the Second Party, the Lessor, the Lessee, the Assignor, the Company, the Agreement, the Director, the Chief, the Judge, the Supreme Court, etc.

على أن يكون كل من هؤلاء معروفا بذاته أو معرّفاً في العقد أو الاتفاقية أو النص .

لنلاحظ الفرق فيما يلي :

أ. يقوم مدير الشركة عادة بتعيين موظفيه.

Usually, the director of a company appoints his employees.

ب. يقوم مدير الشركة المذكورة أعلاه بتعيين الموظفين.

Director of the aforementioned Company shall appoint the employees.

في الجملة (أ) يجري الحديث عاماً عن أنظمة الشركات، أما في الجملة (ب) فالحديث عن علَمَيْن اعتبارِيَّيْن هم المدير والشركة المحدد ذكرهما وتعريفهما في مقدمة الاتفاق.

الفرع الثامن: المصطلحات اللاتينية: Latin Terms:

يشيع في النصوص القانونية استخدام بعض المصطلحات المأخوذة عن اللاتينية، وعلى الرغم من صعوبة هذه الكلمات، أمام القارئ غير المتخصص، إلا أنها تغدو مألوفة للمتخصص، قارئاً أو مترجماً، لتكرارها. ومنها على سبيل المثال:[1]

- De facto (in fact) وعكسها De jure (in law)
- Bona fide (in good faith) وعكسها Mala fides (in bad faith)
- Res judicata (an already adjudicated case)[2] قضية مقضية

- Annex, appendix, addendum وكلها بمعنى ملحق، وتجمع على (pl. annexes, appendices, addendi)
- Id est (i.e.) – that is

ويكون ما بعدها من تعريف أو شرح أو تفصيل معادلاً لما قبلها، وتختلف بذلك عن:

exempli gratia (e.g.) – (for example)

إذ يكون ما بعدها بعض ما قبلها وليس معادلاً له

- Pro rata (for the rate). Pro tempore (pro tem) (for the time being). Per annum (yearly).
- Force majeure (superior or irresistible force). القوة القاهرة

المطلب الثالث

الصيغ

Forms

الفرع الأول: صيغ الوجوب Obligation Forms وصيغ الجواز Permission Forms:

تكثر في الكتابة القانونية الصيغ الدالة على الوجوب والإلزام، وهي التي تحدد التزامات الأطراف المختلفة، سواء كان ذلك إلزاماً إيجابياً – بصيغة shall، أو سلبياً للمنع أو الامتناع – بصيغة shall not. كما تكثر أيضاً صيغ الجواز أو السماح، لتحديد ما هو جائز – بصيغة may، وما هو غير جائز – بصيغة may not، للأطراف المختلفة.

---

(1) Omar Alam, Legal Terminology, 1st edition, University of Birmingham Press, Birmingham – UK , 2005, p. 10–11.

(2) Latin for "the thing has been judged", meaning the issue before the court has already been decided by another court, between the same parties. Therefore, the court will dismiss the case before it.

1) صيغة shall:

أ) تستخدم في الكتابة القانونية لتعطي معنى الوجوب والإلزام، ومثلهاmust ، وليس معنى الترحيل المستقبلي للفعل التالي لها future tense. أمثلة:

- The First Party shall assign the right of using the patent ... to the Second Party.

يلتزم الفريق الأول بالتنازل عن استغلال براءة الاختراع ... للفريق الثاني.
أو: على الفريق الأول التنازل عن استغلال براءة الاختراع .... للفريق الثاني.

- The Second Party shall inspect and maintain the devices.

يجب على الفريق الثاني فحص الأجهزة وصيانتها.

أو: يقوم الفريق الثاني بفحص الأجهزة وصيانتها.

ويلاحظ أن الصيغة الثانية للترجمة للعربية تعطي نفس قوة الإلزام، إلا أنها أقل حدة. واستخدام صيغة الفعل العربي المضارع بدلاً من صيغة – يجب – يجعل صيغة العقد أبعد عن أن تكون مجموعة من الأوامر، وأقرب إلى أن تكون مجموعة من الالتزامات المتفق عليها.[1]

- All notices between the Two Parties shall be in writing.

يجب أن تكون جميع المذكرات بين الفريقين كتابة.

أو: تكون جميع المذكرات بين الفريقين كتابة.

ب) كما تأتي بصيغة النفي shall not لتعطي المعنى السلبي للوجوب والإلزام، أي المنع والامتناع. أمثلة:

- The Second Party shall not authorize any other lawyer/ attorney during the validity of this term.

يلتزم الفريق الثاني بأن لا يقوم بتوكيل أي محام / وكيل آخر خلال مدة سريان هذه الاتفاقية.

أو: يمتنع الفريق الثاني عن توكيل أي محام / وكيل آخر خلال مدة سريان هذه الاتفاقية.

2) صيغة may :

أ) تستخدم لإعطاء معنى الجواز، أي أنها تسمح وتجيز permit لطرف ما فعل أمر ما، ولكنها لا تجعل هذا الأمر وجوبياً أو إلزامياً. أمثلة:

- The Lessor may revoke the contract of rent in case the Lessee ......

---

(1) محمود صبرة، ترجمة العقود مع شرح واف لأهم سمات اللغة القانونية الإنجليزية، ط1، مكتب صبرة للترجمة القانونية، القاهرة – مصر، 2002، ص 27.

يجوز للمؤجر فسخ عقد الإيجار في حال قام المستأجر ....

- The First Party may assign to the Second Party any work that has not been agreed upon provided that...

يجوز للفريق الأول أن يسند للفريق الثاني أي عمل لم يتم الاتفاق عليه بشرط ....

ويلاحظ هنا أن الفقرة أجازت للفريق الأول أن يفعل، ولا يشكل ذلك إلزاماً عليه، ولكنه إن فعل، فإن الفريق الثاني ملزم بموجب ذلك بالقبول.

ب) وتستخدم لإعطاء معنى عدم الجواز، بصيغة may not ، لا يجوز. أمثلة:

- The Lessee may not use the leased flat in a way that violates Shari'a, law, morals or public order.

لا يجوز للمستأجر استخدام الشقة المؤجرة بطريقة تخالف الشريعة أو القانون أو الآداب العامة أو النظام.

الفرع الثاني: تجنب استخدام الضمائر المربكة: Avoid Confusing Pronouns:

تحفل اللغات المختلفة – ومنها العربية والإنجليزية – باستخدام الضمائر؛ إذ إنها تعطي سلاسة في صياغة الجمل وتمنع التكرار الممل للأسماء nouns. إلا أن للكتابة القانونية خصائصها المميزة، ومن أهمها أن الوضوح والدقة مقدّمان على السلاسة أو الاختصار أو على حسن وقع التركيب اللغوي على الأذن. لذا، يجدر بالمترجم – كما يجدر بمنشئ النص – تجنب استخدام الضمائر، خصوصاً في العقود والاتفاقيات، إذا كانت ستؤدي لالتباس ambiguity، أو سوء فهم misunderstanding، أو تفتح باباً للخلاف dispute. ولا مانع من تكرار الأسماء تفضيلاً للوضوح والدقة. والمثال الآتي يوضح ذلك:

- Upon the expiry of the term of the contract, the First Party shall return the hired car intact to the Second Party at <u>his address</u>, upon which the Second Party shall return to him the amount of deposit. In case he failed to do so, <u>he shall pay 50 JDs per day of delay</u> as indemnities.

عند انتهاء مدة العقد، يتعين على الفريق الأول أن يعيد السيارة المستأجرة سليمة إلى الفريق الثاني، في مكتبه. وعندها يقوم الفريق الثاني بإعادة مبلغ التأمين للفريق الأول. وفي حالة ما لم يوف بالتزامه، فإنه ملزم بدفع 50 ديناراً أردنياً تعويضاً عن كل يوم تأخير.

إن مثل هذا النص يعد بحق كميناً أو مصيدة قانونية! فعلى أي عنوان تعاد السيارة؟! إن من حق كل من الفريقين أن يدعي أن عنوانه هو المقصود. ومن الذي سيدفع تعويضاً إذا لم يوف بالالتزام؟ هل هو الفريق الأول إذا لم يعد السيارة، أو الفريق الثاني إذا لم يعد التأمين؟

ودعك من المقولة اللغوية بأن الضمير يعود على أقرب الأسماء إليه، فليست النصوص القانونية مكاناً للتخمين. ولننظر لنفس النص بالصياغة التالية:

- Upon the expiry of the term of the contract, the First Party shall return the hired car intact to the Second Party <u>at the Second Party's office</u>, upon which the Second Party shall return to the First Party the amount of deposit. In case the First Party failed to do so, <u>the First Party shall pay 50 JDs per day</u> of delay as indemnities.

عند انتهاء مدة العقد، فإن على الفريق الأول أن يعيد السيارة المستأجرة سليمة إلى الفريق الثاني في مكتب الفريق الثاني. وعندها يقوم الفريق الثاني بإعادة مبلغ التأمين للفريق الأول. وفي حالة ما لم يوف الفريق الأول بالتزامه، فان الفريق الأول ملزم بدفع 50 ديناراً أردنياً تعويضاً عن كل يوم تأخير.

من الجلي أن هذه الصياغة للنص لا تدع مجالاً للتخمين، ولا تفتح باباً للشك، فتكرار الأسماء وتجنب الضمائر أزال اللبس والغموض.

الفرع الثالث: تركيب الجملة القانونية في اللغتين:

Structure of Legal Sentence in both Languages:

الجملة القانونية هي غالباً جملة رئيسة كاملة، وتأخذ شكل الجملة الخبرية. وتتسم الجملة القانونية عادة بطولها وتباعد أجزائها، التي تتقارب في الصياغات الأخرى (كالفعل والفاعل)، وبوجود عبارات متعددة داخل الجملة، لتقيد المعنى أو للإلحاق أو للإضافة أو للتفصيل.[1] ويجدر في هذا الصدد ذكر الملاحظات التالية:

Arabic Sentence/ English Sentence: **الجملة العربية/الجملة الإنجليزية:**

1. الجملة العربية هي جملة فعلية أساساً، في حين أن الجملة الإنجليزية جملة اسمية:

The First Party shall sell the above mentioned car to the Second Party in return for ....

يقوم الفريق الأول ببيع السيارة المذكورة أعلاه للفريق الثاني مقابل ...

2. وتتقارب أجزاء الجملة العربية الرئيسة (كالفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر)، بينما يمكن أن تتباعد الأجزاء في الجملة الإنجليزية:

(1) أيمن السباعي، محاضرات في الترجمة القانونية، الموقع الالكتروني للجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب www.arahswata.org، تاريخ التصفح 2007/1/17.

The Notary Public shall abstain from authenticating documents if this action *brings* him, any of his ancestors, descendants, spouse or any of his relatives up to the fourth degree kinship *a gain or spares a loss.*

يمتنع الكاتب العدل عن تصديق المعاملة، إن كان ذلك *يجلب مغنماً* له، أو لأي من أصوله أو فروعه أو زوجه، أو أي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة، *أو يدفع مغرماً* عن أي منهم.

3. بعض العبارات التي تحدد حالة معينة أو وضعاً معيناً، داخل الجملة القانونية، ترد عادة في بداية الجملة باللغة الإنجليزية، بينما تستوعبها عادة نهاية الجملة باللغة العربية. ومنها التي تبدأ بـ unless, except where, so far as .....:

Unless either party notifies the other in writing of changing his address, the above mentioned addresses assigned to each of them shall be effective and valid.

تبقى العناوين المبينة أعلاه والمخصصة لكل من الفريقين صحيحة وفعالة *ما لم يبلغ أحد الفريقين* الفريق الآخر خطياً بتغييره.

Except where a fire or other emergency exists, the lessor may not enter the premises without the Lessee approval.

لا يجوز للمؤجر أن يدخل المسكن، دون موافقة المستأجر، إلا في حالة وجود حريق أو غيره من الطوارئ.

الفرع الرابع: توافق عبارات الجملة القانونية:

Agreement of the Phrases of the Legal Sentence:

بما أن الجملة القانونية تتسم بطولها وتعقيدها، لذا يتوجب ملاحظة توافق العبارات الداخلية بها، من حيث أنواع الأفعال verb tense، أو حروف العطف، أو الجر، أو غيرها من وسائل الربط. مثال:

- Cases that are not stipulated in this Agreement are subject *to* applicable laws in Jordan, *to* ministerial resolutions in relation and *to* the Greater Amman Municipality regulations in connection.

يخضع، ما لم يرد نص عليه في هذه الاتفاقية، للقوانين واجبة التطبيق في الأردن، وللقرارات الوزارية ذات الصلة، ولأنظمة أمانة عمان الكبرى ذات الاختصاص.

- The First Party is entitled to revoke this Agreement ...... in case the Trademark *is used* for purposes other than the specified ones, the Trademark *is used* illegally, the Second Party *oversteps* the scope of use specified, the Second

Party *defaults* in paying the use charges, the Second Party *breaches* his obligations or the Second Party *violates* in his use the applicable laws.

يحق للفريق الأول فسخ هذه الاتفاقية .... في حالة ما إذا استخدمت العلامة التجارية لأغراض خلاف تلك المحددة في العقد، أو استخدمت بطريقة غير قانونية، أو إذا قام الفريق الثاني بتجاوز مجال الاستخدام المحدد، أو إذا تخلف الفريق الثاني عن تسديد بدلات الاستخدام، أو إذا أخل الفريق الثاني بالتزاماته، أو خالف القوانين المرعية.

ويلاحظ هنا، سواء في النص العربي أم الإنجليزي، توافق العبارات المحتواة في الجملة.

الفصل الثاني
ترجمة العقود المدنية والتجارية

Chapter Two

Translation of Civil and Commercial Contracts

المبحث الأول

التغطية النظرية

التوطئة:

تتطلب الصياغة السليمة للعقود الإحاطة بموضوعها، ومن هنا يجب الوقوف على معطيات العلاقة أو الموضوع محل الصياغة. ولا بد كذلك من وجود أطراف العقد، منذ بداية التفاوض، حتى يتسنى تقليل احتمال وجود تغيرات جوهرية في التجسيد المادي، للعقد بعد إعداد المسودة، وقبيل توقيعه.

المطلب الأول

تعريف العقد

العقد في القانون المدني الأردني هو مصدر رئيس من مصادر الحقوق الشخصية (مصادر الالتزام). وقد عرفه القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 في المادة (87) منه على أنه: "ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه".

المطلب الثاني

عناصر العقد

للعقد عناصر موضوعية وأخرى شكلية يجب مراعاتها عند إعداده، ويمكن توضيح هذه العناصر باتباع الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسم العقد:

تحرر تسمية العقد تبعاً لطبيعة الشيء المنوي التعاقد عليه، وتكتب بشكل بارز في وسط أعلى الصفحة العقديّة الأولى.

الفرع الثاني: أطرافه:

تكتب بيانات المتعاقدين على نحو كامل؛ إذ يجب ذكر الاسم الرباعي لكل متعاقد وعنوان إقامته، بشكل واضح غير مُبْهم، وتحدد جنسيته ورقمه الوطني إن كان أردنياً، أو رقم جواز سفره إن كان أجنبياً.

ومن ناحية أخرى، قد يكون المتعاقد وكيلاً عن شخص آخر، أو قد يتعاقد بصفته وصياً على قاصر، أو قيماً على سفيه، أو بصفته مديراً لشركة، وغيرها من الصفات، وفي كل الأحوال يجب أن يذكر اسم المتعاقد الأصلي، ومن ثم يضاف اسم المتعاقد الوكيل بصفته مفوضاً عن الأصيل بالتعاقد.

First Section

Theoretical Coverage

Introduction:

The perfect drafting of contracts entails the acquaintance with their subject matter. Therefore, it is necessary to be acquainted with the facts pertaining to the relation or the subject, object of drafting. Contracting parties must be present from the commencement of negotiations in order to lessen the possibility of substantial variations occurring when transforming abstract ideas of the contract into tangible reality after preparing the draft of contract and prior to signing it.

Contract Definition

In the Jordanian Civil Law, contract constitutes one of the main sources of personal rights (sources of obligation). Article (87) of the Jordanian Civil Law No. (43) of 1976 had defined the contract as follows: "a legally binding relation in which one party makes an offer that the other accepts, and the agreement of both on that, in a way that will have its effect on what has been contracted upon".

Contract Elements

Contracts have substantial and formal elements that should be taken into consideration when preparing them. These elements can be illustrated by observing the following branches:

2–1 Title of Contract:

Title of a contract is given according to the nature of the object intended to be contracted upon. The contract's title should be written prominently in the center of the top part of the first page of the contract.

2–2 Contract Parties:

Data of contracting parties should be written in full. The name of each contracting party should include four parts (first name, father's name, grandfather's name and surname). Also it is essential to write clearly without ambiguity each party's place of residence, nationality and national number if he is Jordanian or passport number if he is a foreigner.

On the other hand, the contracting party may be a proxy of another person, or he may enter into contract in his capacity as a guardian of a minor, a curator of a spendthrift, a manager of a company or any other capacity. In all cases, the name of the original contracting party must be mentioned. Then, the name of the proxy of the contracting party must be added as an authorized person by the principal party to conclude the contract.

الفرع الثالث: أهلية المتعاقدين:

يجب التثبّت، قبل تحرير العقد، من أن المتعاقدين كاملو الأهلية، وأنهم قد أتمّوا السن القانونية التي تمنحهم أهلية التعاقد والتصرف، ويحرر في العقود، غالباً، جملة تشير إلى أن التعاقد تم برضا أطرافه وبتمتعهم بالأهلية المقررة شرعاً.

الفرع الرابع: مقدمة العقد:

المقدمة هي بمثابة تمهيد يوضح ماهية موضوع التعاقد، ويشار دوماً إلى مقدمة العقد في البند الأول على أنها جزء لا يتجزأ من العقد، وتُقرأ معه بصفتها وحدة واحدة؛ إذ من خلالها يتم تحديد المنفعة المتبادلة للمتعاقدين، وماهية الشيء المتعاقد عليه (محل التعاقد).

الفرع الخامس: الالتزامات المتبادلة:

بعد كتابة مقدمة العقد يتم الانتقال إلى تنظيم بنوده، وتحديد طبيعة التزام كل متعاقد تجاه الآخر. ويجب أن تكون هذه الالتزامات واضحة ودقيقة، لا تحتمل تأويل أي بند عقدي لأكثر من معنى. ويفضّل أن تنظم التزامات كلّ متعاقد ضمن بنود مستقلة؛ فتذكر التزامات الفريق الأول في مجموعة واحدة، ثم التزامات الفريق الثاني في مجموعة أخرى، وهكذا. وقد تنظم الالتزامات وفقاً للترتيب الزمني في تنفيذها فتتداخل التزامات الفرقاء.

الفرع السادس: الثمن وآلية دفعه:

وهو يدخل ضمن التزامات العقد، ويفضل أن ينظم في بند مستقل. تكمن أهمية هذا البند في تحديد قيمة العقد، وتحديد ما إذا كان الثمن يدفع دفعة واحدة أم على أقساط أم بنسب مئوية، وما إذا كان الدفع بالنقود أو بأحد الأوراق التجارية، كالشيك أو الكمبيالة مثلاً، وتحديد نوع العملة في أي من الحالات السابقة.

2–3 Legal Capacity of Contracting Parties:

It is necessary to verify, prior to concluding a contract, that the contracting parties enjoy legal competency, and that they have reached legal age that gives them the capacity to conclude contracts and the freedom of action. Usually, contract includes a clause indicating that it has been entered into based on both parties' consent and their legal capacity as defined by legal regulations.

2–4 Preamble:

The preamble represents an introduction that clarifies the essential nature of the subject upon which the contract is based. The first article in the contract always refers to the preamble as an integral part of the contract and that it should be read along with it as a one unit. Through the preamble, the mutual interest of contracting parties and the essential nature of the object of contract are defined therein.

2–5 Mutual Obligations:

After writing the preamble of the contract, we can move to organizing its articles, and defining the nature of obligations of each contracting party towards the other; these obligations shall be clear and accurate, so that no article may be interpreted to have more than one meaning. It is preferred to organize the obligations of each contracting party within separate articles, so that the obligations of the first party shall be defined in one group and the obligations of the second party shall be defined in another. Yet, obligations might be sorted according to the time order of their implementation. Thus, obligations of the parties might overlap.

2–6 Payment and Method of Payment:

This part is embodied within the contract's obligations, and it is preferred to organize it in a separate article. The significance of this article lies in defining the value of the contract, and whether payment shall be made all at once, by installments, or percentages, and whether payment shall be made in cash or by one of the commercial papers such as a cheque, or a bill of exchange, in addition to defining the type of currency in any of the previous cases.

الفرع السابع: مدة سريان العقد:

تعتبر المدة عنصراً من عناصر العقد الجوهرية؛ إذ إنها تبين الفترة التي يمتد إليها سريان بنود العقد، وتحدد لكل طرف الوقت المتاح لتنفيذ التزاماته العقدية. فمثلاً، إذا أجّر المالك شقته المفروشة للمستأجر مدة سنة واحدة، فإن التزام المؤجِّر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشقة هو مدة سنة واحدة فقط، والتزام المستأجر بدفع الأجرة هو مدة سنة واحدة كذلك. ويمكن أن يذكر في بند المدة آلية تجديد العقد، إن كانت هناك رغبة في تجديده، كأن تذكر عبارة "يجدد تلقائياً"، أو "يجدد باتفاق الطرفين"، أو "يجدد بموافقة أحد أطرافه"، أو يجدد "مدة كذا"، وغير ذلك من الصور. وعادةً ما يكون تاريخ بدء سريان العقد هو تاريخ تحريره، ما لم ينصّ الاتفاق على غير ذلك.

وهناك بعض العقود لا يذكر فيها مدة سريان، كالعقود التي لا يمتد فيها الالتزام مدة زمنية معينة، مثل عقد البيع، فهو من العقود التي ينتهي فيها الالتزام بتسليم الثمن وتسلّم المبيع، ولا يُتصور فيها مدة سريان.

الفرع الثامن: الأحكام العامة:

قد يحتاج العقد ذكر بعض البنود التي لا تتعلق بالتزام طرف من أطرافه، بل تكون عامة إلى حدّ ما، كالإشارة مثلاً إلى أن هذا العقد بحاجة إلى توثيق أو تسجيل، لدى جهة ما، ليكون قانونياً. ففي بيع عقار أو مركبة لا تنتقل الملكية إلا بتسجيلها رسمياً لدى دائرة الأراضي والمساحة، للعقار، ودائرة ترخيص المركبات والسائقين، بالنسبة للمركبات.

الفرع التاسع: القانون والمحكمة المختصة في نظر النّزاع العقدي:

العقد شريعة المتعاقدين، فلا بأس في أن يتم فيه تحديد الاختصاص لقضاء مكاني معيّن يُلجا إليه، في حال نشوء أي خلاف حول تنفيذ أحد بنود العقد. كما أن أغلب العقود التجارية الحديثة تتجه إلى وجود شرط التحكيم في العقد، لما فيه من ميزة السرعة في الحكم وإنهاء الخلاف، وتجنب المصاريف القضائية. بالإضافة إلى ذلك، يصار إلى تحديد القانون الواجب التطبيق في العقود التجارية الدولية، التي يكون فيها المتعاقدون من دول مختلفة و/أو يمتد نطاق النشاط التجاري لهم إلى أكثر من دولة.

2–7 Duration of Contract:

The duration of a contract is an essential element of it, as it illustrates the duration of the validity of the contract's articles, and it determines for each party the time available to fulfill its contractual obligations. For instance, if a landlord has leased a furnished apartment to the lessee for one year, the obligation of the lessor to enable the lessee to benefit from the apartment is for a period of one year, and the obligation of the lessee to pay the rent is also for one year. In the article of duration, the methodology of renewing the contract shall be mentioned if there is an intention of renewing it by stating one of the following phrases: "automatically renewed", "renewed by the approval of both parties", " renewed by the approval of one party", " renewed for a period of...", or other similar phrases. Usually, unless otherwise agreed, the date of organizing the contract is the date of its coming into force.

Some contracts do not stipulate duration of the contract. These are contracts in which obligation is not extended to a certain time period, such as contracts of sale in which obligation ends upon settling payments and receiving the sold objects. Accordingly, in such contracts, the article of duration is not mentioned.

2–8 General Provisions:

A contract may require mentioning some articles that are not related to the obligations of the parties. Rather, these articles might be general, such as pointing out that that contract requires authentication or registration at a certain entity in order to be valid. In case of selling a real estate or a vehicle, the title shall not be transferred except by registering it officially at the Lands and Survey Department in the real estate case, and the Department of Licensing Vehicles and Drivers in case of vehicles.

2–9 Law and the Court of Jurisdiction over Contractual Disputes:

Contract is the code of contracting parties; it is possible to define the court of venue jurisdiction in case a dispute arises upon the implementation of any of the contract articles. Besides, most recent commercial contracts tend to include a term for arbitration since this has its advantage in rendering judgment in a short time, putting an end to disputes and avoiding judicial expenses. Furthermore, in international commercial contracts in which contracting parties come from different countries and/or commercial activities extend to more than one country, contracts tend to define the applicable law.

الفرع العاشر: تاريخ توقيع العقد:

يجب توثيق تاريخ التعاقد، واستلام كل فريق نسخَتَه الأصليّة من العقد وتفهمه لمهامه؛ إذ إن التاريخ يعلن بدء سريان مفعول العقد، وتصبح بنوده واجبة التنفيذ، إلا إذا نصّ العقد على خلاف ذلك.

الفرع الحادي عشر: عدد بنود العقد وعدد نسخه:

لغايات تلافي وقوع إضافة أو تزوير على بنود العقد، بشكل خاص في العقود غير المطبوعة، فإنه يفضل إفراد بند يذكر فيه أن العقد يتألف من مقدمة، وعدد كذا بنداً، بما فيها هذا البند، وأنه نظّم على كذا صفحة، وتم تحريره على كذا نسخة.

الفرع الثاني عشر: التوقيع:

وبه تذيل كل صفحة في العقد. ويشير التوقيع إلى موافقة جميع أطراف العقد على كل ما جاء فيه من بنود والتزامات؛ إذ يعتبر التوقيع بمثابة إقرار، من كل طرف موقّع، بجميع الالتزامات المترتبة في ذمته. كذلك يوقع الشاهدانِ الحاضرانِ في مجلس التعاقد.

2–10 Date of Signing the Contract:

The date of entering into contract must be mentioned. Each party must receive an original copy of the contract and must understand his obligations. Unless otherwise stated, the date of entering into the contract is the date in which the contract comes into force, and its articles become applicable.

2–11 Number of Contract's Articles and Copies:

In order to avoid any addition or forgery to the articles of the contract especially if it was not typed, it is preferred to assign an article which stipulates that the contract consists of a preamble, and a number of articles including this one, and that the contract has been organized on.....pages, and in ....copies.

2–12 Signature:

Contracting parties shall undersign each page of the contract, as it refers to the agreement of all contracting parties to all terms and obligations of the contract. Signature is considered as an approval of each signatory party to all obligations on his part. Besides, the attending witnesses shall sign in the same sitting where the contract was entered.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لنخبة من العقود المدنية والتجارية، وترجماتها الإنجليزية، وتشمل النماذج: عقد بيع أرض، وعقد بيع سيارة، وعقد إيجار شقة فارغة/ محل/مكتب، وعقد إيجار شقة مفروشة، وعقد استئجار سيارة سياحية، ووكالة عامة، ووكالة خاصة، ووكالة خاصة غير قابلة للعزل، وعقد عمل، وعقد تنفيذ أعمال ترجمة سنوية، وعقد صيانة آلة نسخ سريع، وعقد صيانة حواسيب لشركة، وعقد تأسيس شركة تضامن، واتفاقية أتعاب محاماة.

Second Section

Practical Coverage

This section provides Arabic forms of a group of civil and commercial contracts along with their English translation. These forms include: land selling contract, car sale contract, lease contract of a vacant apartment/shop/office, furnished apartment lease contract, hiring a tourist car contract, general power of attorney document, special power of attorney, irrevocable special power of attorney, employment contract, a contract of carrying out annual translation works, maintenance contract of a photocopier, contract of maintenance of company's computers, articles of incorporation of a joint–liability company, and an agreement of legal practice retainer.

نموذج (2/1)

عقـد بيـع أرض

- الفريق الأول: .... العنوان: ....
  الرقم الوطني: ....
- الفريق الثاني: .... العنوان: ....
  الرقم الوطني: ....

- مقدمة -

بما أن إن الفريق الأول يملك قطعة الأرض رقم (..................) حوض (..................) من أراضي مدينة .... (مساحتها .... متر مربع)، تنظيم .... وبما أن الفريق الثاني يرغب في شراء قطعة الأرض الموصوفة أعلاه،

فقد تم الاتفاق بين الفريقين على ما يأتي:

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه بصفتها وحدة واحدة.
2. اتفق الفريقان على أن يكون ثمن قطعة الأرض الموصوفة في مقدمة هذا العقد مبلغ (....) دينار أردني.
3. يلتزم الفريق الأول بأن تكون قطعة الأرض الموصوفة أعلاه خالية من الرهون والديون والاختصاصات، وكافة الحقوق العينية بسائر أنواعها.
4. يلتزم الفريق الأول بتقديم مستندات الملكية للفريق الثاني والجهات المسؤولة لإتمام المعاملة، وكذا الرسومات الهندسية الخاصة بالتسجيل ونقل الملكية لدى دائرة التسجيل والأراضي التابعة لها الأرض أعلاه.
5. يلتزم الفريق الثاني بمعاينة قطعة الأرض الموصوفة أعلاه وبالتأكد من حدودها ومعالمها، معاينة تامة نافية للجهالة.
6. اتفق الفريقان على أن تكون آلية دفع ثمن قطعة الأرض أعلاه كالآتي:
   أ- يتم دفع مبلغ .... دينار أردني عند توقيع العقد.
   ب- يتم دفع باقي المبلغ والبالغ .... دينار أردني عند إتمام معاملة انتقال الملكية، وتسجيلها لدى دائرة التسجيل والأراضي. (إنّ ملكية العقار لا تنتقل إلا بتسجيلها في دائرة الأراضي).
7. إن الإخلال بأي التزام أو بأي بند من بنود هذا العقد يؤدي إلى فسخ هذا العقد، واسترداد المبالغ المدفوعة فيه، والتعويض عن الضرر الحاصل بمبلغ قدره (..................) دينار.

Form (1/2)

Land Selling Contract

– First Party: .... Address: ....

National No: ....

– Second Party: .... Address: ....

National No: ....

– Preamble –

Whereas the First Party owns a plot No. (..................), zone (....................), lands of .... city, (area .... square meter), of .... zoning.

And whereas the Second Party wants to purchase the aforementioned plot, **the parties have agreed on the following:**

1. The preamble is considered as an integral part of this contract, and shall be read along with it as a one unit.
2. The Parties have agreed that the price of the aforementioned plot shall be an amount of (..) JDs.
3. The First Party undertakes that the aforementioned plot is void of mortgage, debt, liens, appropriations and all other rights in rem of all kinds.
4. The First Party undertakes to present the ownership deeds and the engineering drawings necessary for the registration and the title transfer to the Registration and Lands Dept. to which the aforementioned land is subject.
5. The Second Party shall examine the aforementioned plot, check its borders and landmarks and shall be deemed to have completely and legally satisfied himself as the condition thereof.
6. The parties have agreed that payment of the price of the aforementioned plot shall be as follows:

   A- An amount of ....JDs shall be paid upon signing the contract.

   B- The outstanding amount which equals....................................... JDs shall be paid upon completing the transfer and the registration processes at the Registration and Lands Dept. (the title of the real estate shall not be transferred except upon its registration at the Lands Dept.)

7. Breaching any obligation or article of this contract shall lead to the revocation of the contract, refunding all the paid amounts, and compensation for the caused liabilities with an amount of (..........................) JDs.

8. يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

9. إن محكمة .... هي المختصة في حال حدوث أي نزاع، بين طرفي العقد، لا قدر الله.

10. يتكون هذا العقد من عشرة بنود، بما فيها هذا البند، وقد حرر على نسختين، وقد استلم كل فريق نسخة منه.

حرر هذا العقد في تاريخ .... / ..../ ....

الفريق الأول	**الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	**الشاهد الثاني**

8- This contract shall be subject to and illustrated in accordance with the laws of the Hashemite Kingdom of Jordan.

9- The court of .... shall be the court of jurisdiction over any dispute that may arise between the parties of the contract.

10- This contract consists of ten articles including this one, and is executed in duplicate, a copy per each party.

This contract is made on ..../....../.......

	First Party	**Second Party**
Full name:		
Signature:		

First Witness **Second Witness**

نموذج (2/2)

عقد بيع سيارة

- الفريق الأول: .... العنوان: ....
الرقم الوطني/ رقم جواز السفر: ....
- الفريق الثاني: .... العنوان: ....
الرقم الوطني/ رقم جواز السفر: ....

- المقدمة -

بما أن الفريق الأول يملك السيارة الخصوصي /أو العمومي نوع .... لون .... وتحمل اللوحة ذات الرقم ....
ومسجلة تحت الرقم .... ورقم محركها ....
ورقم الشاصي .... موديل سنة ....،
وبما أن الفريق الثاني يرغب في شراء هذه السيارة

فقد تم الاتفاق على ما يأتي:

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه بصفتها وحدة واحدة.
2. يبيع الفريق الأول سيارته المذكورة أعلاه إلى الفريق الثاني لقاء ثمن مقداره .... (بالأرقام و الحروف) دينار أردني.
3. يلتزم الفريق الأول بأن تكون السيارة المبيعة مملوكة له ملكية خالصة، وأنه يضع اليد عليها بصفة ظاهرة وهادئة ومستمرة ولا ينازعه أحد في ملكيتها، وأنه ليس مستحقاً عليها رصيد ثمن أو أية رهون أو ديون أو اختصاصات، أو أية حقوق عينية، بسائر أنواعها من ضرائب أو رسوم، أو تعويض عن حوادث أحدثتها، أو غرامات سير.
4. يقرّ الفريق الثاني بأنه عاين السيارة المبيعة المذكورة أعلاه، المعاينة التامة النافية للجهالة، وقام بفحصها فحصاً كاملاً لدى المحلات المختصة، وأنه قَبِلَ بشرائها بما هي عليه، دون أن يحق له الرجوع على البائع بأي شيء بسبب ذلك.
5. اتفق الفريقان أن تكون طريقة الدفع على النحو الآتي:-

أ. يتم دفع مبلغ (........................) دينار أردني عند توقيع العقد.

ب. يتم دفع المبلغ المتبقي والبالغ (........................) دينار على دفعات شهرية بواقع (........................) دينار، تدفع في بداية كل شهر شمسي، وذلك بموجب شيكات بنكية.

Form (2/2)

Car Sale Contract

First Party: .... Address: ....

National No. / Passport No.: ....

Second Party: .... Address: ....

National No. /Passport No: ....

– Preamble –

Whereas the First Party owns the private / or public car of .... model, ... color, holding the plate No............................... registered under No............................., engine No:......................................, chassis No: ...., model of: ....year and whereas the Second Party wants to purchase this car,

the two parties have agreed upon:

1. The preamble of this contract shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.
2. The First Party shall sell the above– mentioned car to the Second Party in return of .... (in words and numbers) JDs.
3. The First Party undertakes that the sold car is solely owned by him, and that he is apparently and constantly the possessor of the car whose ownership is undisputable, and that the car is free of any outstanding amounts, debts, mortgages, liens, all rights in rem such as taxes, fees, compensation for accidents caused by this car, or traffic fines.
4. The Second Party acknowledges that he has examined the above– mentioned car, and that that car has been fully inspected by specialized technicians, and he has accepted to purchase this vehicle as it is having no right later to claim anything from the seller in this regard.
5. Both parties have agreed on the method of payment to be as follows:
   A. (................) JDs shall be paid upon signing the contract.
   B. The outstanding amount (............) JDs shall be paid in monthly installments in the amount of (..........) JDs at the beginning of each calendar month against bank cheques.

6. يلتزم الفريق الأول بالتنازل عن السيارة المذكورة أعلاه إلى الفريق الثاني، وبتسجيلها باسمه، لدى دائرة الترخيص، فور انتهاء الفريق الثاني من تسديد كامل الدفعات الشهرية.

7. يلتزم الفريق الأول بتمكين الفريق الثاني من استعمال السيارة المذكورة أعلاه، بشكل تام ابتداء من تاريخ ...../...../..... 20 .

8. يلتزم الفريق الثاني، ابتداءً من تاريخ استلامه السيارة، بتحمل كافة المسؤوليات الجزائية والمدنية، المترتبة على قيادته السيارة المذكورة أعلاه، كما يتحمل كافة رسوم الترخيص والتأمين، منذ ذلك التاريخ.

9. اتفق الفريقان على اعتبار هذا البيع قطعياً، ولا يحق لأحد طرفيه الرجوع عنه لأي سبب، وبخلاف ذلك يكون الآتي:

أ. في حال رجوع الفريق الأول عن البيع، أو إخلاله بأي التزام تضمنه هذا العقد، فإنه يلتزم بإعادة المبلغ الذي تسلمه نقداً، وفقاً للشيكات المسددة حتى تاريخ الرجوع عن البيع، وتعتبر الشيكات المتبقية أمانة في يد الفريق الأول، يلتزم بإعادتها للفريق الثاني، ولا يحق له تقديمها للبنك المسحوب عليه و/أو تجييرها للغير، تحت طائلة المساءلة الجزائية، ولا يحق له أبداً المطالبة بأجرة السيارة التي بقيت تحت يد الفريق الثاني.

ب. في حال رجوع الفريق الثاني، أو عدم التزامه بما ورد في هذا العقد، فإنه يلتزم بدفع بدل أجرة عن استعمال السيارة عن الفترة التي كانت تحت يده وهي مبلغ (..................) دينار عن كل يوم.

10. في حال نشوء أي نزاع تكون محاكم عمان هي صاحبة الاختصاص بالنظر في هذا النزاع.

11. يتكون هذا العقد من أحد عشر بنداً، منها هذا البند، وقد حرر على نسختين أصليتين وأخذ كل فريق نسخة منه.

حررت في تاريخ .... / .... / ....

الفريق الأول	الفريق الثاني

الاسم الرباعي:
التوقيع:

الشاهد الأول	الشاهد الثاني

6. The First Party undertakes to transfer the title of the above mentioned vehicle to the Second Party, and to register it in his name at the Licensing Dept. immediately after the Second Party settles all the monthly payments.

7. The First Party shall allow the Second Party to use the above vehicle as of ...../...../20.....

8. From the date of taking over the car, the Second Party shall bear all penal and civil liabilities arising from driving the above–mentioned car, and shall bear all fees of licensing and insurance as of the aforementioned date.

9. Both parties have agreed that this sale shall be irrevocable, and no party may revoke it for any reason, otherwise the following shall be applicable:

   A. In case the First Party decides to cancel the sale transaction, or in case he fails to fulfill any of the obligations herein, he shall undertake to refund the amount he has received in cash in accordance with the settled cheques until the date of canceling the sale. Additionally, the remaining cheques are considered as trust with the fist party who shall give them back to the second party. The first party shall not provide the cheques to the drawee bank and/or endorse them to a third party at the risk of penal calling to account, and he may not claim a rent for using the car.

   B. In case the Second Party wants to cancel the sale transaction or in case he fails to fulfill the obligations of this contract, he shall pay an allowance for the period of his using the car, which is (............) JDs per day.

10. In case any dispute arises, Amman courts shall be the sole authority of jurisdiction over such disputes.

11. This contract consists of eleven articles, including this one, and is executed in duplicate, each party has received a copy hereof.

    This contract is made on ..... / ..... / ..... .

	First Party	Second Party
Full Name:		
Signature:		

First Witness **Second Witness**

نموذج (2/3)

عقد إيجار شقة فارغة / محل / مكتب

المؤجر:..

المستأجر: ....

جنس المأجور وكيفية استعماله: ....

موقع المأجور: ....

حدود المأجور: ....

تاريخ ابتداء الإيجار: ....

مدة الإيجار: ....

بدل الإيجار: ....

كيفية أداء البدل: ....

توابع المأجور التي صار تسليمها إلى المستأجر ....

بموجب هذا العقد، الموقع منا نحن الطرفين برضائنا واتفاقنا، وعلى الوجه المحرر أعلاه، وبموجب الشروط الآتية، قد تم هذا العقد:

الشروط:

أولاً: استلم المستأجر المأجور سالماً من كل عيب تام للأبواب والشبابيك والزجاج والأقفال بمفاتيحها، والمغاسل والحنفيات والأدوات الصحية. وإن جميع هذه الأشياء والتوابع خالية من كل عيب أو خلل، ويتعهد المستأجر بتسليمها، عند انتهاء مدة الإجارة، كما استلمها.

ثانياً: عند انتهاء مدة الإجارة، إذا لم يجدد العقد كما هو مذكور في هذا البند، فعلى المستأجر أن يأخذ وصلاً خطياً من المؤجر، يتضمن استلامه المأجور وتوابعه سالماً. وبحال إخلائه للمأجور، بانتهاء المدة وإشعار المؤجر بذلك، قبل ثلاثة أشهر من انتهاء هذه الإجارة، أو بانتهاء السنة التي تجدد العقد بها، بحكم هذا البند، دون استحصاله على وصل، فللمؤجر إن وجد عيباً في المأجور، أو تلفاً في التوابع، أو خللاً كلياً أو جزئياً فيه أو فيها، أن يقوم بتصليحه. ويعود بما ينفقه في هذا السبيل على المستأجر، وهو مصدق في قوله من جهة وجود العيب والتلف والخلل وبمقدار ما أنفق، ولا تطلب منه بينة، وقوله مصدق بلا يمين. كما يجب على المستأجر، في حال انتهاء مدة العقد، وعدم رغبته في تجديده، إخبار المؤجر بذلك خطياً قبل انتهاء مدة العقد، بثلاثة أشهر على الأقل، وإلا يعتبر مستأجراً للمأجور مدة سنة أخرى، إذا أراد المؤجر ذلك.

Form (3/2)

Contract of a Vacant Apartment / shop / office Lease

Lessor: ....

Lessee: ....

Type of the leased estate, and the purpose of its use:...................................

Location of the leased estate:..

Borders of the leased estate:..

Date of lease commencement:..

Term of lease: ....

Lease payment: ....

Method of payment: ....

Appurtenances of the leased estate taken over by the Lessee: ....

This contract has been made and freely entered into by both parties on the above mentioned manner and according to the following conditions:-

Conditions:

1. The leased estate has been taken over by the Lessee free of all defects, with intact doors, windows, glass, locks and their keys, lavatories, taps and sanitary tools. All these items and appurtenances are free of any defect. The Lessee hereby undertakes to hand them over to the lessor the upon the expiry of the lease term at the same condition as of delivery.
2. Unless the contract is renewed as mentioned in this article, upon expiry of the lease term, the Lessee should obtain a receipt in writing from the Lessor stipulating that the leased estate and appurtenances were taken over free of all defects. If the Lessee has quitted the leased estate either upon expiry of the term and notification of the Lessor three months prior to the lease contract expiry, or at end of the year in which the contract was renewed pursuant to this article without acquiring the receipt, then, in case the Lessor finds a partial or total defect in the leased estate or its appurtenances, he shall have the right to fix it at the expense of the Lessee, the lessor shall be deemed trustworthy in regards to his statements about the defects and the cost of repairing, and he shall not have to provide evidence as he is to be trusted without recourse to oath. Upon expiry of the lease contract and in case the Lessee does not want to renew it, then, he shall give the Lessor a notice of this at least three months prior to the expiry date, otherwise, the estate will be considered leased by the Lessee for another year at the Lessor's discretion.

ثالثاً: ليس للمستأجر الحق في تأجير المأجور أو جزء منه للغير، أو إدخال شريك أو شركة معه في المأجور، أو التخلي عنه كلياً أو جزئياً دون موافقة المؤجر الخطية.

رابعاً: لا يحق للمستأجر أن يحدث أي تغيير في المأجور، من هدم أو بناء أو فتح شبابيك، أو إحداث سدة، أو تغيير في الأبواب أو الشبابيك أو الحنفيات وغيرها، إلا بموافقة المؤجر الخطية.

خامساً: عموم ما يحصل في المأجور من عطل أو عيب: كخراب في المجاري أو التمديدات أو أي من المرافق العامة الملحقة بالمأجور، يعود تصليحه على المستأجر، ولا يحق له أن يطالب المؤجر بشيء من التعويضات، كما لا يحق له أن يطالب المؤجر بأي تعويضات أو ضرر أو عطل مهما كان نوعه، بسبب أي تعطيل أو خلل يحصل في المرافق العامة الملحقة بالعمارة.

سادساً: إذا امتنع أو تأخر المستأجر عن دفع قسط من الأقساط، في ميعاد استحقاقه، فتصبح جميع الأقساط الأخرى مستحقة الأداء حالاً. وللمؤجر حينها الحق والخيار في فسخ هذا العقد واستلام المأجور، ولو أن مدة الإجارة لم تنته. كما له الحق في وضع يده عليه وإجارته للغير بالبدل الذي يراه مناسباً، على أن يعود بالفرق بين البدلين على المستأجر، في حال نقصان البدل الثاني عن الأول، وهو مصدق من هذه الجهة بقوله وبلا يمين.

سابعاً: في حال حدوث أمر من الأمرين المذكورين، في البندين الخامس أو السادس من هذا العقد، فإن للمؤجر الحق أيضاً في وضع يده على أموال المستأجر الموجودة في المأجور وبيعها بالثمن الذي يراه مناسباً، واستيفاء حقوقه من ثمنها، ولا يحق للمستأجر أن يراجع المؤجر في ذلك، لأنها من جملة ضماناته تجاه المؤجر.

ثامناً: للمؤجر أن يبني طوابق علوية فوق المأجور أو بالقرب منه، وأن يقوم بجميع التصليحات والترميمات، التي يريدها في المأجور وتوابعه أو بقربه، مهما اقتضى لها من الوقت، في مدة هذه الإجارة، أو في المدة التي تمدد إليها – سواء كان التمديد باتفاق الطرفين أم بحكم القانون أو بقوة هذا العقد، كما هو مذكور في البند الثاني منه أو في غير هذه الحالات – دون أن يكون للمستأجر أي حق في طلب عطل أو ضرر أو تنزيل في الأجرة.

3. Without obtaining the Lessor's approval in writing, the Lessee has no right to sub–lease the leased estate or a part thereof, enter a partner or company with him in the leased estate, or waive the estate totally or partially.

4. Except by a written approval of the Lessor, the Lessee shall have no right to make any change in the leased estate; like demolition, construction, adding windows, making a storage loft, changing doors, windows, taps or so forth.

5. All damages and defects in the leased estate including damage in sewers, pipelines or general utilities annexed to the leased estate shall be repaired by the Lessee, and shall have no right to claim any compensation from the Lessor due to any damage in the general utilities annexed to the building.

6. If the Lessee abstains from or defaults any due installment, all other installments shall be due at once, and the Lessor shall have also the right to revoke this contract, take over the estate even if the lease term has not expired, take the possession of the estate and lease it to others against the rent he deems appropriate. Moreover, if the second rent is less than the first, the difference shall be paid by the Lessee. The Lessor is deemed to be trustworthy in this regard without recoursing to oath.

7. If either of the two mentioned cases in articles 5 and 6 occurs, the Lessor, in order to get his rights, may take possession of the Lessee's properties present in the estate and sell them against the price he deems appropriate. The Lessee may not object to that; these properties are considered as guarantees towards the Lessor's rights.

8. The Lessor has the right to build upper floors on top of, or near, the estate and to make the necessary repairs in the estate, appurtenances, or near the estate whatever period they take within the term of this lease or the term to which this contract has been extended. Whether the extension was through agreement of both parties, rule of law, by virtue of this contract as mentioned in article two, or any other way. The Lessee may not claim a compensation against any damage, or demanding rent reduction.

تاسعاً: جميع ما يعمله المستأجر من تنظيمات أو تصليحات أو وضع بورسلين أو غيره، وجميع الأشياء الثابتة، تكون نفقتها عليه. وعند خروجه يكون المؤجِّر مخيراً إما بأخذها كما هي دون مقابل، أو يطلب إعادة المأجور إلى ما كان عليه، وفي هذه الحال تكون نفقات الإعادة مهما بلغت عائدة على المستأجر. وللمؤجر أن يعيد المأجور إلى ما كان عليه، على حساب المستأجر، دون إنذار المستأجر بذلك، وهو مصدق دون يمين في مقدار ما أنفق على ذلك، وبلزوم الإعادة أيضاً.

عاشراً: لا يجوز للمستأجر أن يشغل المأجور لغير الغاية التي استأجره لأجلها، أو أن يستعمله فيما يخالف الشرع، أو القانون، أو أنظمة البلاد، أو الآداب العامة.

أحد عشر: في حال حدوث أن المستأجر في هذا العقد أكثر من شخص واحد فيعتبرون متكافلين متضامنين فيه، وفي جميع أحكامه والتزاماته. وإن أي تبليغ لأحدهم يعتبر بمثابة تبليغ لهم جميعاً. كما أن كل واحد منهم يعتبر أيضاً ملزماً ومسؤولاً عن القيام بكافة التزاماته وكاملها والتزامات الآخرين معه في هذا العقد، باعتبارهم فريقاً مستأجراً كشخص واحد. وكذلك الحال، إذا كان المستأجر شركة أو شخصاً معنوياً، فإن الشخص أو الأشخاص الذي يوقع أو يوقعون عن الشركة أو المؤسسة (الشخص المعنوي) يعتبر ويعتبرون مسئولاً ومسئولين بالتكافل والتضامن معها، في جميع مسؤوليات المستأجر في هذا العقد، وما يترتب عليه من الالتزامات فيه، وذلك خلال مدة هذا العقد وأية مدد أخرى يجدد إليها.

ثاني عشر: لا حاجة لتبادل أي إخطار أو إنذار بين الفرقاء في هذا العقد، إلا في الحالات التي نص فيها العقد على ذلك.

ثالث عشر: يُسقط المستأجر من الآن ادّعاء كذب الإقرار في هذا العقد كلياً أو جزئياً، وفيما يتفرع عنه من كمبيالات وشيكات ومستندات من أجل وفاء الأجرة المترتبة في هذا العقد وتسديدها. ويسقط أيضاً حق طلب تحليف المؤجر اليمين على ذلك، فيما احتواه العقد، وتلك المستندات المتفرعة عنه، مهما كان نوعها.

9. The cost of all alterations, reparations, porcelain or similar fixation and all other introduced immovable items shall be borne by the Lessee. Upon the date of expiry, the Lessor shall have the option of either taking them as they are for free or asking the Lessee to reinstate the leased estate to its original condition. In this case, the cost of reinstating, whatever may be, shall be borne by the Lessee. However, the Lessor may reinstate the leased estate to its original condition at the expense of the Lessee without notifying him; the Lessor shall be deemed to be trustworthy regarding the costs borne by him, and the necessity of reinstating without recoursing to oath.

10. The Lessee shall not use the leased estate for purposes other than those for which he has leased the estate. The Lessee shall not use the leased estate for any purpose that violates Sharia, law, regulations or morals.

11. In case the Lessee herein was more than one person, then they will be all jointly responsible for all terms and obligations of the contract. Any notification served to any of them will be considered as a notification for all. Each one of them will be responsible for all his obligations in addition to the obligations of the others as all of them constitute the Lessee Party, and as a one person. This will be applicable if the Lessee is a company or juridical person, in this case the person/persons who signs/sign on behalf of the company or corporation (juridical person) will be jointly responsible for all liabilities and obligations of the Lessee in this contract, and the obligations imposed on him as a result of this contract during the term of this contract or any other renewed terms.

12. Except in cases provided for herein, there is no need to exchange notifications or notices between both parties.

13. As from now, the Lessee shall extinguish the claim of false statement in this contract wholly or partially including bills of exchange, cheques and other bills for settling the due rent in this contract. Right of administering oath to the Lessor about the aforementioned matters mentioned in this contract and any pertinent bills of whatever kind shall be disclaimed as well.

رابع عشر: ثمن المياه وثمن الكهرباء وضريبة المعارف وأجور نضح الحفر الامتصاصية وجميع الضرائب والرسوم التي ينص عليها القانون يكون المستأجر ملزماً بدفعها جميعاً.

خامس عشر: لا يحق للمستأجر أن يظهر أي بروز للفترينات أو الديكور خارج مساحة المأجور، كما لا يحق له استعمال أو إشغال الأعمدة وواجهة الجدار الفاصل بين المحلات.

شروط إضافية: ....

....

على هذه الشروط تم الاتفاق بإيجاب وقبول الطرفين في تاريخ .... / .... / ....

المستأجر **المؤجر** **شاهد أول** **شاهد ثانٍ**

14. The Lessee shall pay the costs of water, electricity, education tax, sewerage expenses in addition to all taxes and fees provided for by law.

15. The Lessee shall neither have the right to make any protrusion for show windows or decorations outside the leased estate area, nor to occupy columns or facades of the partition between shops.

Additional Conditions: ....
....

These terms and conditions have been agreed upon based on the offer and acceptance of both parties on ..../....../.......

Lessee	**Lessor**	**First Witness**	**Second Witness**

نموذج (2/4)

عقد إيجار شقة مفروشة

- الفريق الأول (المؤجر): .... الرقم الوطني: (   )

العنوان: ....

- الفريق الثاني (المستأجر): .... الرقم الوطني/رقم جواز السفر: (   )

العنوان: ....

المقدمة

حيث إن الفريق الأول يملك الشقة المفروشة رقم (..........) وهي في البناء المقام على قطعة الأرض رقم (..........) حوض رقم (..........) من أراضي مدينة .... ومساحتها (..........)، وحيث إن الفريق الثاني يرغب في استئجارها

فإنه تم الاتفاق على ما يلي:

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه كوحدة واحدة.
2. يلتزم الفريق الأول بأن يترك الشقة موضوع التعاقد للفريق الثاني طوال مدة الإيجار الموضحة في هذا العقد، ويلتزم بعدم التعرض له في استعمالها خلال هذه المدة.
3. يقر الفريق الثاني بأنه عاين الشقة المؤجرة وما بها من منقولات فوجدها بحالة جيدة وجميعها صالح للاستعمال ولا يحتاج شيء منها إلى أي أعمال صيانة. وقام بالتوقيع على كشف الموجودات المرفق بالعقد.
4. يلتزم الفريق الثاني باستلام الشقة المفروشة والحفاظ عليها على سبيل الأمانة واستعمال موجوداتها في الغرض المخصص له والالتزام بردها في نهاية المدة المتفق عليها، ويكون مسئولاً عن كل ما يصيب الشقة في حال التلف أو سوء الاستعمال، وجنائياً في حالة اختلاس شيء منها.
5. يلتزم الفريق الثاني بقيمة استهلاك المياه والكهرباء والمحروقات (السولار) والغاز وضريبة المعارف اعتباراً من يوم استلامه الشقة، وطوال مدة سريان العقد، كما يلتزم بتسديد كامل قيمة فواتير الهاتف عن مدة العقد.

Form (4/2)

Furnished Apartment Leasing Contract

- First Party (Lessor): .... National No.: ....

  Address: ....

- Second Party (Lessee): ....National No./Passport No.: ....

  Address: ....

Preamble

Whereas the First Party owns the furnished apartment No. (........), located in the building erected in plot No. (........), zone (........), in the lands of .... city, area of the apartment is about (........), and whereas the Second Party wants to lease the aforementioned apartment,

Both parties have agreed as follows:

1. The preamble is considered as an integral part of this contract, and shall be read along with it as one unit.
2. The First Party shall put the apartment, object of the contract, to the Second Party's use during the specified term of lease, and shall not intrude in his using it during this term.
3. The Second Party acknowledges that he has checked the leased apartment and its furnishings, found that they are in good condition and in no need for repairs. Accordingly, he signed the furnishings list enclosed with the contract.
4. The Second Party shall take the furnished apartment over, keep it by way of consignment, use the furnishings for their specified usage, return them back at the end of the term agreed upon, and shall be responsible for any damage he, or his misuse, may cause to the apartment. Also, the Second Party shall be held responsible from the penal point of view, in case of misappropriation of anything from the apartment.
5. The Second Party shall pay the water and electricity bills in addition to fuel (solar) and gas consumption expenses as well as the education tax as of his taking the apartment over and throughout the duration of validity of the contract. He shall also pay the phone bills during the contract term.

6. يلتزم الفريق الثاني بعدم تغيير الغرض الذي من أجله استأجر الشقة وهو غرض السكنى، وإن أي تعديل على هذه الغاية يجعل العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء آخر.

7. يلتزم الفريق الثاني بعدم التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء، ويكون للفريق الأول الرجوع عليه بالأجرة المستحقة عن باقي مدة التعاقد.

8. يلتزم الفريق الثاني بعدم إشراك أي نزيل آخر في سكن المأجور، ولو ليوم واحد، وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء، ويكون للفريق الأول الرجوع عليه بالأجرة المستحقة عن باقي مدة التعاقد، ويكون الفريق الأول مصدقاً في ادعائه إذا أيده شاهد واحد. والمرافقون للمستأجر هم حصراً:

....

....

9. يلتزم الفريق الثاني بدفع مبلغ (........................) دينار أردني عند توقيع العقد على سبيل التأمين على أن يرد في نهاية العقد إذا ما قام الفريق الثاني بالوفاء بالتزاماته.

10. يلتزم الفريق الثاني برد الشقة وتسليمها بحالتها التي كانت عليها عند التعاقد فور انقضاء المدة المتفق عليها. ويجوز له ردها قبل هذا التاريخ دون الرجوع على المالك بأي تعويض عن قيم الأيام المتبقية.

11. اتفق الفريقان أن تكون مدة الإيجار من .... / .... / .... م إلى .... / .... / .... م.

12. اتفق الفريقان أن تكون الأجرة مبلغ (........................) دينار أردني حيث يلتزم الفريق الثاني بالوفاء بها عند توقيع هذا العقد.

13. للفريق الأول أن يطلب في أي وقت إنهاء التعاقد إذا أساء الفريق الثاني استعمال الشقة أو قصّر في القيام بالاحتياط الواجب للمحافظة عليها، أو استغلها في نشاط يخالف القانون أو الآداب أو النظام العام أو الشريعة الإسلامية الغرّاء. ويكون للفريق الأول الحق في الرجوع على الفريق الثاني بالأجرة المستحقة عن باقي مدة التعاقد.

6. The Second Party shall not alter the purpose, for which he has leased the apartment, i.e.: residency. Changing this objective shall render this contract invalid without the need to a warning, notification or any other procedure.

7. The Second Party shall neither assign the lease, nor sub–lease the apartment; otherwise, the contract shall be revoked without the need to a warning, notification or any other procedure. Moreover, the First Party shall have the right to bind the Second Party to pay the rent due for the rest of the term of lease.

8. Not even for a day, the Second Party may share occupancy of the leased estate with another lessee. Otherwise, the contract shall be deemed cancelled automatically with no need to warning or any other procedure. Moreover, the First Party shall have the right to bind the Second Party to pay rent due for the rest of term of lease. In this regard, the First Party shall be considered as trust–worthy in his claim if two witnesses have confirmed it. The persons accompanying the lessee are exclusively:

   ....

   ....

9. The Second Party shall pay an amount of (...........................) JDs upon signing the contract as a security deposit that shall be refunded upon expiry date of the contract, provided that the Second Party has fulfilled his obligations.

10. Upon the expiry date of the lease contract, the Second Party shall remise the apartment in the same condition it was, when entering into the contract. The Second Party may remise it before the expiry date, having in such a case, no right to claim any compensation from the owner for the rent of the rest of the term of lease.

11. Both parties have agreed that the term of lease shall be from

    ..../ .... / .... AD until .... / .... / .... AD.

12. The two parties have agreed that the rent shall be an amount of (............................) JDs. The Second Party shall pay it upon signing this contract.

13. The First Party may demand termination of the contract at any time in case the Second Party misused the apartment, failed to take necessary precautions to keep the apartment in good condition or utilized it in activities that violate law, morals, public order, or Islamic Sharia. The First Party then shall have the right to bind the Second Party to pay the rent, due for the rest of the term of the contract.

14. إذا أخل الفريق الثاني بأي التزام أو سبّب ضرراً في الشقة و/أو العفش فإن للفريق الأول حبس مبلغ التأمين كتعويض فضلاً على رجوعه على الفريق الثاني بدعوى لتكملة التعويض لجبر ما ناله من ضرر، ما لم يتم التصالح بينهما على تقدير ذلك.

15. شرط إضافي:..

....

16. إذا نشأ أي خلاف عن هذا العقد تكون محكمة .... هي صاحبة الاختصاص المكاني.

17. يتكون هذا العقد من سبعة عشر بنداً بما فيها هذا البند وقد حرر على نسختين أصليتين واستلم كل فريق نسخة منه.

حرر هذا العقد وتم في تاريخ .... / .... / ....

الفريق الأول **الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول **الشاهد الثاني**

14. In case the Second Party breached any of his obligations, or caused damage to the apartment and/or the furniture, the First Party then, shall have the right to distrain the security deposit as compensation. Moreover, unless the two parties reached conciliation on its estimation, the First Party may bring legal action against the Second Party to bind him to pay the rest of the liabilities for the damage he caused.

15. Additional condition...

    ....

16. If a dispute arises in relation to this contract, ...Court shall have venue jurisdiction over it.

17. This contract consists of seventeen articles including this one, and is executed in duplicate, one copy for each party.

This contract is made on .... / .... / .... AD.

	First Party	**Second Party**
Full name:		
Signature:		
	First Witness	**Second Witness**

نموذج (2/5)

عقـد استئجـار سيـارة سياحيـة

الفريق الأول: .... الهاتف: ....

العنوان: ....

الفريق الثاني: ....

الرقم الوطني/ رقم جواز السفر: ....

العنوان: ....

المقدمة

حيث إن الفريق الأول هو شركة لتأجير السيارات السياحية، وهو يملك السيارة السياحية نوع .... لون .... وتحمل اللوحة رقم .... ومسجلة تحت رقم .... ورقم محركها .... ورقم شاصي .... موديل سنة .... ، وحيث إن الفريق الثاني يرغب في استئجار هذه السيارة من الفريق الأول فقد:

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: حكم المقدمة:

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه كوحدة واحدة.

ثانياً: مدة الإيجار وبدله:

2. تم الاتفاق على أن مدة الإيجار هي (................... يوماً / شهراً) ويدفع الفريق الثاني مبلغ (........................) دينار أردني أجرة السيارة عن كل (يوم / شهر)، ابتداءً من يوم (.......) الساعة (.......)

ثالثاً: التزامات الفريق الأول:

3. يلتزم الفريق الأول بتسليم الفريق الثاني السيارة بعد التأكد من سلامتها وخلوها من أي عيب، إلا بإعلام الفريق الثاني عنه.
4. يلتزم الفريق الأول بفحص السيارة قبل تسليمها وإعطاء المعلومات الكاملة عنها وتسجيل ذلك في جدول يوقع عليه الفريقان.

Form (5/2)

Hiring a Tourist Car Contract

First Party: .... Phone No: ....

Address: ....

Second Party: ....

National No./ Passport No: ....

Address: ....

Preamble

Whereas the First Party is a firm for hiring tourist cars, and whereas the First Party owns the tourist car of...................... model, ...color, holding plate No........................ registered under No......................, holding engine No:......................., chassis No: ....model of: ....year , and whereas the Second Party wants to hire this car from the First Party,

The two parties have agreed upon the following:

First: Preamble judgment:

1. The preamble of this contract is considered as an integral part hereof and shall be read along with it as one unit.

Second: Term and Amount of Hire Contract:

2. It has been agreed that the term of hire shall be (............ day/month), and that the Second Party shall pay an amount of (..........................) JDs as a car hire for each (day/month), from (...... day) at (...... hour).

Third: Obligations of the First Party:

3. The First Party shall hand the car over to the Second Party after verifying its flawlessness, and making sure it is free of all defects, except of those that the Second Party has been informed of.
4. Before handing the car over, the First Party shall examine it, give full information about it and register the information in a list undersigned by the parties.

رابعاً: التزامات الفريق الثاني بمجرد استلام السيارة المؤجرة:

5. يلتزم الفريق الثاني بدفع كافة مصاريف السيارة من الوقود والمواقف ومخالفات السير.

6. يلتزم الفريق الثاني بعدم نقل ركاب أو بضائع بالأجرة، وعدم استعمال السيارة إلا داخل الأردن، وبعدم السماح للغير بقيادتها.

7. يلتزم الفريق الثاني بعدم سحب أي سيارة أو مركبة أخرى.

8. يلتزم الفريق الثاني بعدم الدخول في سباق سيارات سواء كان منظماً أو فردياً.

9. يلتزم الفريق الثاني، وفور انتهاء عقد الإيجار، بتسليم السيارة المؤجرة بشخصه وبالحالة التي استلمها بها إلى الفريق الأول.

10. يتم دفع مبلغ (.........................) دينار أردني عن كل يوم تأخير عن موعد تسليم السيارة.

خامساً: التزامات الفريق الثاني في حال تعرض السيارة للضرر أو الشطب:

11. في حال تعرض السيارة للضرر بعد استئجار الفريق الثاني لها، كالصدم أو نحوه، يلتزم الفريق الثاني بالتالي:

أ. تبليغ الفريق الأول فوراً.

ب. الحصول على تقرير بالحادث (كروكة) من الدوائر الأمنية المختصة.

ج. تأمين حراسة للسيارة أو سحبها إلى كراج المؤجر (الفريق الأول).

د. الحضور إلى مكتب الفريق الأول وتعبئة نموذج الحادث.

ه. دفع مبلغ (.........................) دينار أردني مصاريف فتح تقرير.

و. دفع بدل عطل وضرر للسيارة طوال فترة الإصلاح وذلك حسب العقد المبرم.

ز. دفع قيمة نقصان ثمن السيارة.

ح. في حال عدم الحصول على تقرير بالحادث يكون الفريق الثاني ملزماً بتصليح السيارة ودفع بدل عطل السيارة ونقصان قيمتها.

12. في حال شطب السيارة فإن الفريق الثاني يلتزم بما يلي:

أ. دفع مبلغ (.........................) دينار أردني.

ب. يلتزم الفريق الثاني بدفع أجرة السيارة مدة شهر وذلك حسب العقد المبرم.

Fourth: Obligations of the Second Party Right after Taking Over the Hired Car:

5. The Second Party shall pay all expenses of the car such as expenses of fuel, parking, and traffic fines.

6. The Second Party shall not transport passengers or commodities against charges, and he shall use the car only inside Jordan and shall not let others drive it.

7. The Second Party shall not tow any other car or vehicle.

8. The Second Party shall not participate in any rally whether it was organized or in an individual manner.

9. Upon expiry of this contract, the Second Party himself shall hand the hired car over to the First Party in the same condition in which it was taken over.

10. An amount of (..........................) JDs shall be paid for every day of delay in handing the car over.

Fifth: Obligations of the Second Party in case the Car was Damaged or Destroyed:

11. In case the car, after the Second Party had hired it, was subject to damage whether in a crash or else, then the Second Party shall be obliged to:

    A. Inform the First Party promptly.

    B. Obtain an accident report from the concerned security authority.

    C. Either provide a watch to the car, or tow it to the hiring garage (First Party).

    D. Attend to the office of the First Party, and fill in the accident form.

    E. Pay an amount of (..........................) JDs as an opening of minutes expenses.

    F. Pay an allowance of car damage for the period in which the car is being repaired in accordance with the concluded contract.

    G. Pay value of the car depreciation.

    H. In case an accident report was not obtained, the Second Party shall repair the car, pay an allowance of car damage and pay the depreciation recompense.

12. In case the car was destroyed, the Second Party shall be obliged to:

    A. Pay an amount of (..........................) JDs.

    B. Pay the car's hire for a period of one month in accordance with the concluded contract.

سادساً: التزامات الفريق الثاني في حال سرقة السيارة:

13. في حال سرقة السيارة يلتزم الفريق الثاني بما يلي:

أ. دفع مبلغ (..........................) دينار أردني.

ب. دفع أجرة السيارة لمدة .... حسب العقد المبرم.

سابعاً: فسخ عقد الإيجار:

14. يحق للفريق الأول فسخ عقد الإيجار في حال إهمال المستأجر للسيارة أو سوء استعمالها، ويكون الأخير مسئولاً عن أي عطل بالمحرك أو أي جزء من السيارة أو أي ضرر آخر.

ثامناً: التقاضي:

15. يحق للفريق الأول ملاحقة الفريق الثاني قضائياً للمطالبة بأي حق قد ينشأ عن هذا العقد دون الحاجة لتبادل الإنذارات العدلية.

16. محاكم عمان هي المختصة في حال نشوء أي نزاع حول بنود هذا العقد.

تاسعاً: لغة العقد:

17. يكون نص هذا العقد باللغة العربية، وهو النص القانوني الواجب اتباعه، وباللغة الإنجليزية ليفهمه غير الناطقين بالعربية.

عاشراً: عدد بنود العقد ونسخه:

18. نظم هذا العقد من عشر مواد من ضمنها هذه المادة، وثمانية عشر بندا بما فيها هذا البند، واستلم كل فريق نسخة منه.

نظم هذا العقد في تاريخ .... / .... / .... م.

الفريق الأول	**الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	**الشاهد الثاني**

Sixth: Obligations of the Second Party in Case the Car was Stolen:

13. In case the car was stolen, the Second Party shall:

    A. Pay an amount of (..........................) JDs.

    B. Pay the car's hire for a period of (..............) in accordance with the concluded contract.

Seventh: Revoking the Contract of Hire:

14. The First Party may revoke the contract of hire in case the Second Party neglected the car or misused it. The latter shall be responsible for any breakdown of the engine or of the car, or any other damage.

Eighth: Litigation:

15. The First Party may legally sue the Second Party to demand rights that might arise from this contract without the need to exchange judicial notices.

16. Amman courts shall be the courts of jurisdiction over any dispute that may arise out of any article of this contract.

Ninth: Language of the Contract:

17. This contract is organized in Arabic, which is the legal text that should be observed, as well as English, so that this contract can be understood by non–Arabs.

Tenth: Articles and Copies of the Contract:

18. This contract consists of ten articles including this one and eighteen items; each party has received a copy of this contract.

This contract is made on ..../ ..../ ....

	First Party	**Second Party**
Full name:		
Signature:		
	First Witness	**Second Witness**

نموذج (2/6)

سند وكالة عامة

أنا الموقع أدناه .... قد وكلت عني وأقمت مقام نفسي وعوضاً عن ذاتي وشخصي .... وذلك لينوب عني بالإشراف والمناظرة والإدارة، والتصرف الكامل بكافة أموالي المنقولة وغير المنقولة الكائنة في .... سواء كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت بي بطريق الإرث الشرعي عن أي كان وبالإجارة والرهن وفك الرهن والبيع لمن يشاء بالثمن والبدل الذي يراه مناسباً وفي شراء وتسجيل الأراضي والعقارات والشقق السكنية والمباني والأسهم في الشركات وسندات التنمية وأية أموال أخرى وتسجيلها باسمي، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية وغيرها باسمي منفرداً أو بالاشتراك مع الغير وفي إدخال الشركاء وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات استملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وردّيات وأية مستحقات أخرى من أي جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة، وكافة فروعها وأمانة العاصمة والبلديات وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة والتسجيل، وعموماً كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية. وفي إقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم/ على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحاً وبداية واعتراضاً واستئنافاً وتمييزاً وإعادة وتصحيحاً، وفي تقديم اللوائح والاستدعاءات وتوجيه الإنذارات العدلية والعادية والرد عليها وما يلزم من الأوراق والمستندات وفي التبليغ والتبلغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين وعزلهم و/أو التصديق على قراراتهم وفي اعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والاشتكاء عن الأحكام. وفي مراجعة دوائر التنفيذ وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/أو رفضها وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجز التحفظي والتنفيذي وتثبيته أو فكه بالصلح والإبراء والإقرار غير المضر وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الاقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموالي المنقولة وغير المنقولة تأميناً للقروض وفي فتح الحسابات لدى البنوك وغيرها والسحب منها والإيداع فيها باسمي، وفي صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات، ولكل ما يجوز التوكيل به شرعاً وقانوناً ذُكر أو لم يُذكر ولو كان ذكره مشروطاً وواجباً – وكالة عامة مفوضة لرأيه وقوله وفعله، له بموجبها توكيل من يشاء من الأشخاص والمحامين بكل ما وكل به أو ببعضه وعزلهم المرة تلو المرة. ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن في الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي المحتلة منذ عام 1948 وتوكيل الغير في الأموال غير المنقولة. وللبيان حرر في .... / ..../.......

اسم الشاهد وتوقيعه | اسم الشاهد وتوقيعه | الموكل

Form (6/2)

General Power of Attorney Document

I, the undersigned, ..., have authorized and installed. ....to act on my behalf in supervising, superintending and managing my entire movable and immovable properties in ...., whether these properties belonged to me, or had become mine through lawful inheritance, he is also authorized to act on my behalf in leasing, mortgaging, dismortgaging, selling to people of his choice at the price he would consider appropriate, buying and registering lands, real estates, residential apartments, buildings, companies' stocks and development stocks as well as any other property, and registering them in my name, selling or waiving them to whomever he wants, establishing buildings and institutions, procuring buildings' licenses, blueprints, public works licenses and other required licenses in addition to establishing companies, institutions and stores, solely or jointly with others, bringing in partners, specifying shares, receiving compensations, recompenses of possession taking (by the government), remunerations, pensionary wages, refunds and any amounts else due, from any party whoever. Also in all issues related to apportionment of inheritance shares, collecting and spending money. As well as signing on my behalf on all related papers and related motions at any department and concerned authority including traffic, judicial and customs departments, insurance companies, income tax department, Ministry of Industry and Trade and all its branches, Greater Amman Municipality, municipalities, electricity companies, water, sewerage and phone divisions, Social Security Corporation, Lands and Survey Department, Registration Department. In general, all ministries, official and semi–official departments. Also in bringing legal and penal suits before courts of all types, functions and degrees; including Magistrate Court, First Instance Court, appealing court, objecting court, cassation court, remitting court and mending of lawsuits court, as well as submitting pleadings, requesting summons, forwarding regular and judicial notices, responding to them, using required papers and documents, notifying and being notified, introducing evidence, demonstrating want of evidence, entering in the capacity as a third party, electing experts, arbitrators, and reconcilers, dismissing them and/or approving their decisions, expressing objections against others, removing lawsuits, rejecting members and filing complaints against judgments. Also referring to departments of execution, requesting execution, approving/ rejecting settlements and demanding imprisonment, applying precautionary or excutionary seizure, confirming the seizure or releasing the prisoner through reconciliation, acquittal and unprejudicial confirmation. Also collecting amounts resulting from judgments, borrowing on behalf of me from banks and financial institutions, mortgaging my movable and immovable properties as guarantees for loans, opening bank accounts, drawing and depositing in these accounts in my name, cashing cheques, receiving deposits, collecting stocks' revenues from companies and all things in which he can be authorized legally whether mentioned here or not even if its mentioning was a must. This is a general power of attorney authorizing his statements, actions and judgments. By virtue of this power of attorney, he may authorize any person or attorney to act on his behalf on all or part of the matters mentioned in this attorney, he would be authorized for their dismissal as well, once and again. Excluded from provisions of this power of attorney are: selling and mortgaging in the West Bank of the Hashemite Kingdom of Jordan and the occupied lands since 1948, and authorizing others for acting in immovable properties. This power of attorney was organized as illustration of this on.....................

Name and Signature of the Witness	Name and Signature of the Witness	Authorizer

نموذج (2/7)

وكالة خاصة

أنا الموقع أدناه .... من سكان .... حالياً وأحمل جواز سفر رقم .... الصادر من .... بتاريخ ..... / ..... / ..... م قد وكلت وأقمت مقام نفسي وعوضاً عن ذاتي وشخصي السيد .... لينوب عني في: ....

....

وله الحق في التوقيع عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بهذا الخصوص ومراجعة جميع الدوائر الرسمية ذات الاختصاص، وكالة خاصة مفوضة لرأيه وقوله وفعله، وللبيان حرر في عمان.

التاريخ: .... / .... / ...... م

شاهد **شاهد** **الموكل**

Form (7/2)

Special Power of Attorney

I, the undersigned, ..., presently resident of ...., and holder of passport No .... issued by .... on .../.../...., have authorized and installed Mr. .... to act on my behalf in: ....

....

So, he has the right to sign on my behalf on all related documents, and to refer to the concerned official departments. This is a special power of attorney authorizing his judgments, statements, and actions.

This power of attorney was organized as illustration of this in Amman.

Date: ..../ ..../.......

Witness **Witness** **Authorizer**

نموذج (2/8)

وكالة خاصة غير قابلة للعزل

أنا الموقع أدناه: ....

أفوض: ....

ليقوم مقام نفسي و ينوب عني في بيع ما مساحته (..........) في قطعة الأرض رقم (..........) من حوض رقم (..........) المسمى (..............) من أراضي (...............) لمن يشاء بالبدل والثمن الذي يراه مناسباً. وأفوضه في البيع والهبة والرهن وفك الرهن والإفراز والمبادلة في حصصي كلها أو بعضها وضمّها وتوحيدها مع أية قطعة أخرى يراها مناسبة. وأفوضه باستلام المخططات وسندات التسجيل الخاصة بهذه القطعة وله حق الإشراف والمناظرة والإدارة وقبض الإيجارات وفي إنشاء الأبنية عليها واستصدار التراخيص اللازمة لذلك وزراعتها وحفر آبار المياه بأنواعها والتوقيع على الإقرارات العدلية والتعهدات أمام كاتب العدل لغايات الرهن أو الإفراز، وله الحق في توجيه الإنذارات العدلية وإقامة الدعاوى باختلافها أمام جميع المحاكم وتوكيل الغير لتمثيلي أمام المحاكم. وله بذلك التوقيع على كل ما يلزم من الأوراق أمام دوائر الأراضي والمساحة وجميع الدوائر الرسمية وغير الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية المتعلقة بهذا الخصوص.

شاهد **شاهد** **الموكل**

في اليوم .... الواقع .... من شهر .... لسنة ألف وأربعمائة .... هجرياً الموافق .... من الشهر .... لسنة ألفين .... ميلادياً حضر لدائرتي الرسمية ....

أنا الكاتب العدل في: ....

وطلب إليّ تصديق هذا السند وغَبّ إجراء التعريف القانوني عليه من قبل الشاهدين أعلاه، عقدت مجلساً للعدل وتلوته عليه فأقر واعترف بمحتوياته ووقعه بحضوري وحضور الشاهدين أعلاه.

أصادق على صحته **(كاتب العدل)**

Form (8/2)

Irrevocable Special Power of Attorney

I, the undersigned,...
authorize: ....
to act on my behalf in selling an area of (...........) of the plot No. (.........) , zone No. (.........) called (.........) of (........) lands for whomever he wants and for the price or allowance he deems suitable; I authorize him in selling, endowing, mortgaging, dismortgaging, exchanging and apportioning all or part of my shares. Also in merging or joining the plot with another he deems suitable, and in receiving blueprints and registration documents related to this plot. I also authorize him the right of supervising, superintending, managing, receiving rents, establishing buildings on the plot, procuring required licenses, cultivating the plot, drilling any type of wells, signing judicial affirmances and pledges before the Notary Public for the purposes of mortgage and apportionment shares. He also has the right to forward judicial notices, institute legal proceedings of whatever type before any of the courts and to authorize others to represent me before courts. Hence, in this regard, he has the right to sign on all necessary papers before the Departments of Lands and Survey and before any official or non–official department in the Hashemite Kingdom of Jordan.

Witness Witness Authorizer

In this day, ...of .... month for the year of one thousand, four hundred and .... AH, corresponding to................ of............. month for the year of two thousand and .... AD, I, the Notary Public in..................., have received: .... who requested to endorse this document and after his being legally identified by the aforementioned witnesses, I have convened a council of justice, and I have read this document before him, he has approved the contents of the document and has signed it in my presence and in the presence of the aforementioned witnesses.

I approve the validity of this document.

Notary Public

نموذج (2/9)

عقــد عمـل

- الفريق الأول: ....
العنوان: ....
الرقم الوطني: (..............................)

- الفريق الثاني: ....
العنوان: ....
الرقم الوطني: (................................)

المقدمة

اتفق الفريقان على أن يلتحق الفريق الثاني بالعمل لدى الفريق الأول في وظيفة .... وفقاً للشروط والأحكام الواردة في بنود هذا العقد:

بنود العقد

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه كوحدة واحدة.
2. اتفق الفريق الأول والفريق الثاني على تعيين الأخير في الوظيفة المذكورة في المقدمة للعمل من الساعة (.......) صباحاً وحتى الساعة (......) مساءً، مقابل راتب يومي/ شهري وقدره (...............................) دينار، بواقع (.................................) مرتب، ومبلغ (.............................) بدل ....، على أن يداوم الموظف لفترة تجربة (بذات الراتب) لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع العقد.
3. يلتزم الفريق الأول بمنح الفريق الثاني، إجازة مدفوعة الراتب مدتها أربعة عشر يوماً في السنة على أن يتم التنسيق مع الفريق الأول على منحها، ويجوز للفريق الثاني الحصول على تلك الإجازة موزعة خلال السنة العقدية، مع الأخذ بعين الاعتبار العطل الرسمية المقررة من الحكومة والعطل التي يقررها الفريق الأول، وللفريق الأول الحق في تشغيل الفريق الثاني لساعات عمل إضافية حسب الظروف ومقتضيات العمل ومقابل بدل مناسب، كما لا يكون للفريق الثاني أي حق للاعتراض على كيفية توزيع وتجزئة الإجازة خلال السنة أو التمديد لأيام العمل الأسبوعية.

Form (9/2)

Employment Contract

- First Party: ....

  Address: ....

  National No. (................................)

- Second Party: ....

  Address: ....

  National No. (................................)

Preamble

Both parties have agreed that the Second Party shall work for the First Party in the position of .... in accordance with the provisions and terms mentioned in this contract:

Contract Clauses

1. The preamble of this contract shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as one unit.

2. The First and Second Parties have agreed that the latter shall be appointed in the position mentioned in the preamble to work from (...... AM) to (....... PM) in return for a daily/monthly salary of (....................................) JDs, an amount of (......................................) shall be the basic salary, and an amount of (......................................) JDs shall be paid as .... allowance, provided that the employee shall work on probation for three months as of signing the contract (with the same salary).

3. The First Party shall grant the Second Party a paid vacation of fourteen days annually, provided that having the vacation shall be coordinated with the First Party. The Second Party may have the vacation divided during the contractual year, taking into consideration the official holidays approved by the government and the holidays decided by the First Party. According to work circumstances and requirements, the First Party may demand that the Second Party shall work for extra hours in return of an appropriate allowance, the Second Party may not object to the way the vacation is allotted during the year, or the way the weekly working days are extended.

4. يلتزم الفريق الثاني بأداء العمل المسند إليه على أكمل وجه وأن يتبع ويحترم وينفذ التعليمات واللوائح والقرارات الصادرة إليه من الفريق الأول أو وكلائه.

5. يلتزم الفريق الثاني بألا يرتكب أي فعل أو تقصير أو إلحاق الضرر أو التلف بالوسائل أو المعدات المخصصة للعمل أو المخصصة لحماية العاملين. كما يلتزم بأن يحافظ على أسرار العمل وأن يمتنع عن استخدام أدوات العمل خارج مكان العمل إلا فيما يصرح به الفريق الأول، وعلى الفريق الثاني اتباع تعليمات السلامة والصحة المهنية.

6. إذا أخل الفريق الثاني بواجباته المبينة في هذا العقد، كاملة أو مجتزئة، أو تخلف أو امتنع عن التقيد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات سارية المفعول، تطبق بحقه الإجراءات المنصوص عليها في تلك النصوص.

7. يلتزم الفريق الثاني بأن يعمل على تنمية مهاراته وخبراته مهنياً وثقافياً، وفي سبيل ذلك يلتزم الفريق الأول بإيفاده لأي بعثات تدريبية، حسب متطلبات الوظيفة، على نفقته.

8. يلتزم الفريق الثاني بألا يؤدي للغير أية أعمال من شأنها منافسة نشاط الفريق الأول أو غيرها خلال شغله الوظيفة أو خلال مدة خمس سنوات من تركه العمل أو تسريحه. (مع ذكر المنطقة التي يحظر على الفريق الثاني منافسة الفريق الأول فيها).

9. يلتزم الفريق الثاني بإخطار الفريق الأول بأي تغيير يحدث في حالته الاجتماعية أو محل إقامته، وفي حال عدم إخباره فإنه يتحمل كافة الآثار التي تترتب على ذلك.

10. يحق للفريق الأول أن يكلف الفريق الثاني بأي عمل غير متفق عليه في هذا العقد، إن لم يكن يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وخارجاً عن اختصاصه.

4. The Second Party shall perform the assigned work perfectly, and shall abide by all instructions, regulations and decisions issued by the First Party or his representatives.

5. The Second Party shall not commit any act of negligence, or cause any damage to tools or equipment of work or of workers protection, and shall observe work confidentialities. Unless approved by the First Party, the Second Party shall not use work equipment outside the place of work. The Second Party shall also follow occupational safety and health instructions.

6. If the Second Party has totally or partially breached his obligations described in this contract, or if he has not abided by the provisions of valid laws, regulations, instructions or decisions, then the procedures stipulated in such provisions shall be imposed upon him.

7. The Second Party shall do his best to enhance his skills and experiences professionally and culturally. To achieve that, the First Party, at his expense, shall delegate the Second Party to training missions in accordance with job requirements.

8. As long as he works for the First Party and for five years following resignation or dismissal, the Second Party shall not perform, for a third party, any work that competes with the activities of the First Party, (the area might be mentioned, where the Second Party is not to compete with activities of the First Party).

9. The Second Party shall notify the First Party of any change to his social status, or place of residence. In case he did not, the Second Party shall bear the arising consequences.

10. The First Party may assign to the Second Party any work that has not been agreed upon in this contract provided that such work is not significantly different from the agreed upon work and is not unrelated to his specialty.

11. مدة هذا العقد (..............................) تبدأ اعتباراً من تاريخ استلام الفريق الثاني للعمل المقرر له في (....................) ويجوز تجديد العقد لمدة أخرى بموافقة الفريقين.

12. إذا قرر الفريق الأول إنهاء هذا العقد قبل انتهاء مدته المبينة لأسباب تنظيمية أو أخرى خاصة بها، يدفع للفريق الثاني رواتبه حتى نهاية العقد. وإذا قرر الفريق الثاني إنهاء هذا العقد قبل انتهاء مدته لأية اسباب، يدفع للفريق الأول مبلغاً وقدره (...............) تعويضاً عن الضرر.

13. شرط إضافي: ....

14. العنوانان الموضحان في هذا العقد هما المحلان المختاران لكل من الفريقين اللذان تجري مراسلتهما عليهما، وإذا طلب أحدهما تغييره فعليه إخطار الفريق الآخر بذلك.

15. يقر الفريقان بأنهما قد اطلعا على هذا العقد وفهما كافة بنوده وعلما بحقوقهما والتزاماتهما وقبلا بهذا العقد كاملاً ووقعا عليه وهما في كامل أهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً للتعاقد.

16. محكمة .... هي المختصة في النظر في أي خلاف ينشأ عن هذا العقد.

17. وإشهاداً على ما تقدم، فقد تم تحرير هذا العقد وعدد بنوده سبعة عشر من أصلين، لكل منهما نفس القوة والإلزام، ووقعه الطرفان في تاريخ: ..... / ..... / ....

	الفريق الأول	الفريق الثاني
الاسم الرباعي:		
التوقيع:		

الشاهد الأول **الشاهد الثاني**

11. The term of this contract shall be (................) starting as of the date in which the Second Party commences work corresponding to ..... / .... / ....., the contract might be renewed for another term upon approval of both parties.

12. In case the First Party decided to terminate this contract before expiry of its specified term for organizational or other related causes, the First Party then, shall pay the Second Party the rest of salaries until the expiry date of the contract. On the other hand, in case the Second Party decided to terminate this contract before the expiry of its term for any reason, he shall pay to the First Party an amount of (.............) as a compensation for damage.

13. Additional condition: ....

14. The addresses specified in this contract shall be the addresses chosen by both parties for correspondence. In case either party requested to change the address, he shall then notify the other party.

15. Being legally competent, both parties acknowledge that they have read and understood all articles of this contract, recognized their rights and obligations, accepted and signed this contract.

16. ....Court shall be the court of jurisdiction over any dispute that might arise of this contract.

17. In witness hereof, this contract which consists of seventeen articles is executed in duplicate, each is equally valid and binding. Both parties have signed the contract on ..... / ..... / ......

	First Party	**Second Party**
Full Name:		
Signature:		
	First Witness	**Second Witness**

نموذج (2/10)

عقد تنفيذ أعمال ترجمة سنوية

حرر هذا العقد بين كل من:

شركة القيادة للتجارة العربية وتقع في ....، مبنى .... ورقمه (......) مكتب رقم (.......) في المملكة الأردنية الهاشمية، تلفاكس: (.....................)، ويمثلها .... بصفته المدير العام المفوض، ويشار إليها في العقد بالفريق الأول.

وشركة ....، وتقع في ....، مبنى .... ورقمه (......) مكتب رقم (.......) في المملكة الأردنية الهاشمية، تلفاكس: (.....................)، ويمثلها/..................................... بصفته المدير العام المفوض، ويشار إليها فيما بعد باسم الفريق الثاني.

الديباجة

حيث إن الفريق الأول هو شركة مرخصة لأعمال الترجمة حسب الأصول، وحيث إن الفريق الثاني لديه ملازم باللغة (......) بحاجة إلى ترجمة إلى اللغة العربية، فان الفريقين وهما بكامل الأهلية

قد اتفقا على البنود التالية:

أولاً: حكم الديباجة:

1. تعتبر ديباجة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه كوحدة واحدة.

ثانياً: التزامات الفريق الأول:

2. يلتزم الفريق الأول بتقديم أفضل مستوى ممكن من أعمال الترجمة للفريق الثاني وتلبية متطلباته فيما يتعلق بشروط الجودة ومواعيد التسليم.
3. يلتزم الفريق الأول باستخدام اللغة العربية الفصحى في الترجمة مع مراعاة استخدام الترجمة الأكثر شيوعاً للمصطلحات الفنية.
4. يسلم الفريق الأول العمل المترجم إلى الفريق الثاني على وجبات، وتسلم كل وجبة في التواريخ التالية: .... ويكون تسليم المواد المترجمة في صورة نسخة إلكترونية (على قرص أو بواسطة البريد الإلكتروني). كما يعتبر التسليم واقعاً إذا وقّع الفريق الثاني أو أحد كوادره المسئولين على جدول الاستلام الخاص بالفريق الأول أو إذا أيده شاهد واحد.

Form (10/2)

A Contract of Carrying Out Annual Translation Works

This contract has been entered into between each of:

Leading Arabian Trading Company, located in ...., ...building, No. (.......), office No. (........) in the Hashemite Kingdom of Jordan, telefax (.......................), represented by / .... in his capacity as the Authorized General Manager, hereinafter referred to as the First Party, and .... Company, located in ...., ... building, No. (.......), office No. (........) in the Hashemite Kingdom of Jordan., telefax (....................) represented by: ....in his capacity as the Authorized General Manager, hereinafter referred to as the Second Party.

Preamble

Whereas the First Party is a licensed company to carry out translation works duly, and whereas the Second Party has documents in............. language required to be translated into Arabic language, both parties, being legally competent,

have agreed upon the following articles:

First: Preamble Judgment:

1. This preamble shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as one unit.

Second: Obligations of the First Party:

2. The First Party shall provide the best possible level of translation services to the Second Party and shall meet his requirements in terms of quality and deadlines.
3. The First Party shall use eloquent Arabic language and shall observe the use of the most common technical terms in translation.
4. The First Party shall deliver accomplished works part by part to the Second party; each part shall be delivered in the following dates: .... Translated materials shall be delivered in the form of an electronic copy (on diskette or by e-mail). Delivery shall be considered accomplished upon the signature of the Second Party or any of his staff in charge, on the delivery manifest of the First Party, or upon confirmation of a single witness.

5. لا يحق للفريق الأول طبع أو نسخ أو نقل أو إعادة إصدار أو تخزين كل أو أي جزء من المواد المطلوب ترجمتها أو إعادة ترجمتها (موضوع العقد) بأي شكل كان أو تحت أي مسمى، وعليه أن يقوم بإزالة تلك المواد من أجهزته ووسائل تخزينه بكافة أشكاله بعد استلامه خطاباً خطياً من الفريق الأول يفيد بطلب ذلك، أو بعد شهر واحد على انتهاء العقد كحد أقصى.

6. يلتزم الفريق الأول، ويلزم موظفيه والعاملين معه سواء بصفة دائمة أو أية صفة أخرى، بالحفاظ على سرية المعلومات والمواد المقدمة للترجمة.

7. الفريق الأول غير مسئول عن أية أخطاء أو عيوب أو أية مشاكل قد تظهر في المستندات الأصلية للملازم المزودة من قبل الفريق الثاني، وعليه إعلام الفريق الثاني خطياً بوجود تلك العيوب خلال ثلاثة أيام من تسلمه للمواد المطلوب ترجمتها.

ثالثاً: التزامات الفريق الثاني:

8. يلتزم الفريق الثاني بتسليم المواد موضوع التعاقد للفريق الأول كاملة وحالّة في تواريخ: ....، حتى يتمكن الفريق الأول من تنفيذ التزاماته.

9. يلتزم الفريق الثاني بتسليم المواد موضوع التعاقد للفريق الأول بواقع (..............) صفحة في............ من كل شهر. على أن تكون الصفحة المسلّمة بواقع (250) كلمة من مادة النص المصدري.

10. يلتزم الفريق الثاني بدفع مبلغ (.......................) دينار أردني لكل (250) كلمة عربية لمواد يطلب ترجمتها من اللغة (...............) إلى اللغة العربية ويكون دفع الأثمان كالتالي:

أ. (.........................) دينار أردني تدفع مقدماً حال تسليم المواد في .... من كل شهر.

ب. باقي المبلغ ويدفع بواقع (..) دينار أردني تدفع

....

....

5. The First Party has no right to print, copy, transfer, re–issue or save, totally or partially, in any form or under any title, the materials subject of translation or re–translation; (object of this contract). The First Party shall remove those materials from his appliances and storing means, whatever their nature, upon receiving a written notice from the Second Party to this effect, or after one month at most following expiry of the contract.

6. The First Party shall undertake and bind his employees and whoever works for him on permanent or other basis, to keep information and materials to be translated confidential.

7. The First Party shall not be liable for errors, defects or other problems that might arise in the original documents submitted by the Second Party. However, the First Party shall notify the Second Party in writing of those defects within a week as of the date of receiving the materials, subject of translation.

Third: Obligations of the Second Party:

8. The Second Party shall submit the materials, object of the contract, to the First Party, complete and on time, on ....of each month, in order to enable the First Party to fulfill his obligations.

9. The Second Party shall submit the materials, object of this contract, to the First Party on the basis of (..............) pages on........................ of each month; a submitted page shall be considered to be equaling each (250) input words (the source text).

10. The second Party shall pay an amount of (.......................) JDs for each (250) Arabic words of material to be translated from (........... language) into Arabic. Payment shall be made as follows:

    A. (.........................) JDs to be paid in advance upon submitting materials on...................... of each month.

    B. The rest of (..) JDs to be paid

    ....

    ....

11. يقوم الفريق الثاني بتزويد الفريق الأول بالنص الواجب ترجمته على شكل ملفات حاسوبية إلكترونية وأخرى ورقية مصفوفة ومنسقة وكاملة.

12. يلتزم الفريق الثاني بتزويد الفريق الأول بكافة المعلومات التي يحتاجها الفريق الأول لأجل قيامه بمهمته على الوجه الذي يرتضيه الفريق الثاني وبما يتلاءم مع مستويات الجودة.

رابعاً: الأحكام العامة:

13. مدة العقد هي سنة شمسية واحدة قابلة للتجديد برغبة الطرفين.

14. يعتبر هذا العقد اتفاقاً إلزامياً بين الطرفين، ولا يحق لأي منهما تعديل أو تغيير أو حذف أو إضافة أي من البنود إلا بعد موافقة كتابية يوقع عليها الطرفان وتلحق بالعقد.

15. يتحمل الفريق المخالف غرامة مالية وقدرها (..........................) عن كل يوم تأخير عن الموعد المحدد لتسليم الأعمال و/أو المال.

16. في حال نشوب أي نزاع – لا قدر الله – فإن محكمة شمال عمان هي صاحبة الاختصاص المكاني في النظر في هذا النزاع.

17. نظّم هذا العقد من سبعة عشر بنداً، من ضمنها هذا البند، وتسلم كل فريق نسخة منه.

تحريراً في ..... /..... / .... م.

الفريق الأول:

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

الفريق الثاني:

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

الشاهد الأول   **الشاهد الثاني**

11. The Second Party shall provide the First Party with the text that requires translation in the form of computer electronic files and complete formatted and printed paper files.

12. The Second Party shall provide the First Party with all information that the First Party needs to accomplish his task in a way that satisfies the Second Party and in accordance with quality standards.

Fourth: General Provisions:

13. The duration of this contract is one calendar year, renewable by the approval of both parties.

14. This contract is considered as a binding agreement between both parties. Neither party is entitled to modify, change, delete or add any article except with a prior written approval signed by both parties, and annexed to this contract.

15. The infringer party shall bear responsibility; a penalty monetary payment of (.......................) per day of delay of submitting/delivering work and / or money.

16. In the unlikely event that a dispute arises, the Court of North Amman shall be the court of venue jurisdiction over such dispute.

17. This contract consists of seventeen items, including this one, each party has received a copy of this contract.

This contract is made on ..... / ..... / .... A.D.

First Party:

Name:

Title:

Signature:

Second Party:

Name:

Title:

Signature:

First Witness **Second Witness**

نموذج (2/11)

عقد صيانة آلة نسخ سريع

- الفريق الأول: (المصلح الفني) .... العنوان: ....
الرقم الوطني: ....
- الفريق الثاني: (الشركة) ....
العنوان: .... نوعها ورقم تسجيلها: ....
ممثلها: ....

المقدمة

يملك الفريق الثاني آلة نسخ (اسمها ونوعها وبلد منشئها وصفاتها) ....، وبما أن الفريق الأول شركة متخصصة في صيانة (الجهاز)، فقد اتفق الفريقان، وهما بكامل الأهلية والرضا، على أن يقوم الفريق الأول بأعمال الصيانة لجهاز الفريق الثاني، وفقا لـ:

شروط هذا العقد

1. تعد المقدمة جزءاً لا يتجزأ من العقد وتقرأ معه بصفتها وحدة واحدة.
2. يلتزم الفريق الأول بإجراء أعمال الصيانة الوقائية الدورية، في يومي .... من كل شهر، لجهاز الفريق الثاني. على أن يقوم بالزيارة موظفو الفريق الأول، وهم مهندسون مختصون، ويتعين عليهم مراجعة الجهاز وفحصه وتنظيفه، من الداخل والخارج، و بذل العناية اللازمة لجعله يعمل بشكل فعال وسليم وآمن.
3. يلتزم الفريق الأول بتوفير قطع الغيار والأشرطة والأحبار والاسطوانات، اللازمة لصيانة الآلة، إذا طلب منه الفريق الثاني ذلك، على أن يدفع الأخير ثمنها، بموجب إيصالات مسجلة يزوده بها الفريق الأول.
4. يلتزم الفريق الثاني بدفع مبلغ (....) شهرياً للفريق الأول، بموجب إيصالات موقعة، وذلك مقابل قيامه بأعمال الصيانة الدورية، ويتحمل الفريق الثاني ثمن قطع المستهلكات اللازمة للجهاز، عند صيانته.

Form (11/2)

Contract of Maintenance of a Photocopier

- First Party: (Technician): .... Address: ....
  National No: ....

- Second Party: (The Company): .... Address: ....
  Its type and registration No.:...Represented by: ....

Preamble

Whereas the Second Party owns .... a photocopier (its name, type, country of origin and other specifications shall be mentioned) ...., and whereas the First Party is a company specialized in maintaining such devices, both parties, being fully competent and acting of their own volition, have agreed that the First Party shall carry out maintenance of the Second Party's device, in accordance with the following:

Terms:

1. The preamble of this contract shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.
2. The First Party shall carry out regular preventive maintenance work for the Second Party's device on the days of................................. of each month. This maintenance work shall be carried out by employees of the First Party, who are specialized engineers and who shall be committed to inspect, examine and clean the device internally and externally. They shall exert every possible effort to make the device operate effectively and safely.
3. If the Second Party requested so, the First Party shall provide spare parts, ribbons, inks and drums required to maintain the device. The First Party, in such a case, shall pay their costs against registered receipts that the First Party shall provide.
4. The Second Party undertakes to pay to the First Party an amount of (.............) JDs monthly against signed receipts, in return for his carrying out periodical maintenance work. The Second Party shall also bear the costs of spent parts necessary for maintenance of the device.

5. يلتزم الفريق الأول، في غير مواعيد الزيارات الدورية، بالاستجابة إلى نداء الفريق الثاني، بالسرعة الممكنة لصيانة الجهاز/الآلة المشمولة بعقد الصيانة خلال (............................) ساعة من النداء. و يكون أجره (........................) دينار أردني عن كل زيارة غير دورية.
6. في حال تأخر الفريق الأول عن مواعيد الصيانة الدورية و/أو غير الدورية، فإنه يتحمل الأضرار الناتجة عن ذلك، ويدفع غرامة مقدارها (........................) دينار أردني عن كل يوم تأخير، و يحسب اليوم بإضافة 24 ساعة إلى ساعة النداء.
7. لا تشمل أجور الفريق الأول، الواردة في البند الرابع، ما قد ينجم من أعطال للآلة، نتيجة أحد الأسباب التالية:

أ- سوء الاستخدام.

ب- العبث المقصود أو غير المقصود.

ج- قيام طرف أو أطراف أخرى بمحاولة إصلاح الآلة، دون تفويض خطي من الطرف الأول.

د- عدم انتظام التيار الكهربائي.

ه- الحريق أو الكوارث.

وإنما تحدد أجور أي من السابق بصورة مستقلة وفقاً لاتفاق الفريقين في حينه.

8. إذا نشأ أي خلاف حول هذا العقد تكون محكمة .... هي صاحبة الاختصاص المكاني.
9. يبدأ سريان هذا العقد اعتباراً من .... / .... / .... ، مدة سنة واحدة.
10. يجدد هذا العقد تلقائياً، دون إشعار، ما لم يعلم أي من الفريقين الآخر، خطياً، بعدم رغبته في التجديد، وذلك قبل 15 يوماً من تاريخ انتهاء العقد.
11. نظّم هذا العقد من أحد عشر بنداً، من ضمنها هذا البند، وتسلم كل فريق نسخة أصلية منه.

حرر في تاريخ .... / .... / ....

الفريق الأول	الفريق الثاني

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	الشاهد الثاني

5. The First Party shall respond positively and as soon as possible, in times other than the dates of scheduled visits, to the requests of the Second Party, in respect to maintaining the device/ machine covered in this maintenance contract, within (.............) hours of the request. The charge of the First Party shall be (.............) for each unscheduled visit.

6. In case the First Party falls behind the dates of scheduled and / or unscheduled maintenance, he shall be responsible for the arising liabilities; hence, he shall pay a penalty of (..........) JDs for each day of delay. A day is 24 hours next to the hour of call.

7. The first party wages, which mentioned in article 4, do not include what may result from damages to the device for any one of the following reasons:

   A- Misuse.
   B- Deliberate or in deliberate tampering.
   C- Attempts of third party/parties to repair the device without written authorization from the first party.
   D- Irregular electric current.
   E- Fire or disasters.

   Any previous reasons wages will be determined separately as per the two parties agreement at the time.

8. If a dispute arises out of this contract, the court of .... shall be the court of venue jurisdiction to consider the dispute.

9. This contract shall take effect on ...../...../..... for the period of one year.

10. Unless either of the concerned parties informs the other in writing of his intention not to renew the contract 15 days prior to the date of its expiry, this contract shall be automatically renewed without notice.

11. This contract consists of eleven items, including this one, each party has received an original copy hereof.

This contract is made on ..../...../.....

	First Party	Second Party
Full Name:		
Signature:		

	First Witness	**Second Witness**

نموذج (2/12)

عقد صيانة حواسيب شركة

- الفريق الأول: ....
يمثلها: ....
العنوان: ....
- الفريق الثاني: (شخص/شركة الصيانة) ....
يمثلها: ....
العنوان: ....

المقدمة

بما أن الفريق الأول شركة .... تملك عدة أجهزة حاسوب وملحقاتها، وبما أن الفريق الثاني شركة متخصصة بصيانة أجهزة الحاسوب والطابعات، فإنه تم الاتفاق على قيام الفريق الثاني بصيانة أجهزة الفريق الأول، ضمن الالتزامات والبنود الموضحة في هذا العقد، وهي :

أولا: حكم المقدمة:

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه بصفتها وحدة واحدة.

ثانيا: التزامات الفريق الثاني:

2. يقوم الفريق الثاني بزيارة دورية في يومي (...) من كل شهر، لصيانة أجهزة الحاسوب، في شركة الفريق الأول، وعددها (.............)؛ والطابعات الليزرية، وعددها (.............)؛ والطابعات العادية، وعددها (.............)، وشبكة ليزرية تربط بينها. كما يحق للفريق الأول طلب زيارة إضافية مجانية، لأي طارئ، بواقع مرة في كل شهر، وفي أوقات دوام الفريق الثاني.
3. يلتزم الفريق الثاني بفحص الأجهزة وصيانتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك فحص الفيروسات. إضافة إلى تنظيف الأجهزة من الداخل والخارج، و بذل العناية اللازمة لجعلها تعمل بشكل فعال سليم وآمن.
4. يلتزم الفريق الثاني بصيانة الشبكة الليزرية المحلية، الخاصة بالفريق الأول، والتأكد من عملها بصورة صحيحة.
5. يلتزم الفريق الثاني بتوفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الأجهزة، إذا طلب منه الفريق الأول ذلك، على أن يدفع الأخير ثمنها بموجب إيصالات مسجلة يزوده بها الفريق الثاني.

Form (12/2)

Contract of Maintenance of Company's Computers

- First Party:.. Represented by:..

  Address: ....

- Second Party: (Person/Maintenance Company) ....

  Represented by...

  Address:..

Preamble

Whereas the First Party, (..............) Company, owns many computers and their accessories; and whereas the Second Party is a company specialized in the maintenance of computers and printers; both parties have agreed to provide maintenance for the First Party's devices in accordance with the following terms and obligations:

First: Preamble Term:

1. The preamble of this contract shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.

Second: Obligations of the Second Party:

2. The Second Party shall pay periodical visits on the days of (..............) each month for carrying out maintenance of the First Party's computers which are (..............) devices, (..............) laser printers and (..............) conventional printers as well as the laser network connecting them. Besides, the First Party may request, once a month and within the working hours of the Second Party, an additional free visit for any urgent case.

3. The Second Party shall inspect, provide maintenance and take the necessary measures to this effect. Maintenance process shall include scanning for viruses, internal and external cleaning of the devices and exerting every possible effort to make these devices operate effectively and safely.

4. The Second Party shall provide maintenance for the local laser network of the First Party to ensure that it works effectively.

5. If the First Party requested so, the Second Party shall provide spare parts necessary for maintenance of the devices. In such case, the First Party shall pay costs of the parts against registered receipts which the Second Party provides.

6. في حال تأخر الفريق الثاني عن مواعيد الصيانة، موضوع البند الثاني، فإنه يتحمل الأضرار الناتجة عن ذلك، ويدفع غرامة مقدارها (..............................) دينار أردني عن كل يوم تأخير.

ثالثاً: التزامات الفريق الأول:

7. يتحمل الفريق الأول مسؤولية الحفاظ على كافة البيانات الموجودة على الأجهزة أو على خادم الملفات، والقيام بعمل نسخ احتياطية، بشكل منتظم ودوري، ولا يعتبر الفريق الثاني مسؤولاً عن فقدان أي من تلك البيانات.

8. لا يحق للفريق الأول، أو أي طرف ثالث، فتح الأجهزة والعبث بها، أو محاولة إصلاحها. وحدوث أي شيء من هذا القبيل يجعل الفريق الثاني غير مسؤول عن الصيانة الناتجة عن هذا العيب.

9. يلتزم الفريق الأول بتزويد الفريق الثاني بالبرامج الأصلية، التي يستخدمها على أجهزته، (برامج التعريف والتشغيل)، في حال طلب الفريق الثاني تنزيلها على الأجهزة في أثناء عمليات الصيانة.

10. يكون تطوير الأجهزة المستقبلي مشمولاً في هذا العقد، باستثناء القطع اللازمة للتطوير.

11. في حال تغيير الفريق الأول لموقعه فإن الفريق الثاني يكون غير مسؤول عن نقل أجهزة الحاسوب وملحقاتها الخاصة، وغير مسؤول أيضاً عن تركيبها، إلا باتفاق مستقلّ.

رابعاً: مدة التعاقد:

12. يبدأ سريان هذا العقد اعتباراً من .... / .... / .... مدة سنة واحدة.

خامساً: آلية الدفع:

13. يلتزم الفريق الثاني بأداء المهمة الموكولة إليه مقابل مبلغ (......................................) دينار وتدفع كما يلي:

أ. يدفع الفريق الأول مبلغ (............) دينار عند توقيع العقد.

ب. يدفع الفريق الأول مبلغ (............) دينار بعد مضي (.................) أشهر على تاريخ التعاقد.

ج. يدفع للفريق الأول مبلغ (............) دينار عند انتهاء آخر شهر في السنة التعاقدية.

6. In case the Second Party failed to adhere to the periodical maintenance schedule, he shall be responsible for any arising liability, and shall pay a penalty of (...............)JDs per day of delay.

Third: Obligations of the First Party:

7. The First Party shall be responsible for keeping all data saved in the computer or server, and making backups regularly and periodically. The Second Party shall not be responsible for any loss of such data.
8. The First Party or any third party may not open the devices, misuse them, or try to repair them; otherwise the Second Party shall not be responsible for maintenance required because of such acts.
9. In case the Second Party requested to download the original programs (identification and operation programs) during maintenance, the First Party shall provide him with these programs used in his devices.
10. This contract includes future development of the devices, excluding spare parts required for the development.
11. In case the First Party changed location, the Second Party shall not be responsible for transporting and re-installing the computers and their accessories unless a separate agreement is reached.

Fourth: Term of Contract:

12. This contract shall come into effect as of .../.../.... for a period of one year.

Fifth: Method of payment:

13. The Second Party shall fulfill the task assigned to him in return of an amount of (...............) JDs, shall be paid as follows:
    a. The First Party shall pay an amount of (...............) JDs upon signing the contract.
    b. The First Party shall pay an amount of (...............) JDs after (...............) months from the date of contract.
    c. The First Party shall pay an amount of (...............) JDs at the end of the last month of the contractual year.

14. يستحق الفريق الثاني مبلغ (.............) دينار، أتعاباً عن أية زيارة إضافية يقوم بها لصالح الفريق الأول.

سادساً: شروط إضافية:

15. ....
....

سابعاً: أحكام عامة:

16. يكون تطوير الأجهزة المستقبلي مشمولاً في هذا العقد، باستثناء كلفة شراء القطع اللازمة للتطوير، والتي يدفع الفريق الأول أثمانها.

17. يجدد هذا العقد تلقائياً دون إشعار، ما لم يعلم أي من الفريقين الآخر خطياً بعدم رغبته في التجديد، وذلك قبل 15 يوماً من تاريخ انتهاء العقد.

18. إذا نشأ أي خلاف، حول هذا العقد، تكون محكمة .... هي صاحبة الاختصاص المكاني بالنظر في الخلاف.

19. نظّم هذا العقد من تسعة عشر بنداً، واستلم كل فريق نسخة منه.

حرر في تاريخ .... / .... / ....

الفريق الأول	**الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	**الشاهد الثاني**

14. The Second Party shall be entitled to pay an amount of (.............) as charges for any additional visit to the interest of the First Party.

Sixth: Additional Conditions:

15. ....
....

Seventh: General Provisions:

16. With exception of the cost of required parts for development that the First Party shall pay, the future development of the devices shall be covered by this contract.
17. Unless either party informs the other in writing 15 days prior to the date of the contract's expiry of his intention not to renew the contract, this contact shall be renewed automatically, without notice.
18. If any dispute arises because of this contract, the court of ....shall be the court of venue jurisdiction to consider the dispute.
19. This contract consists of nineteen items, each party has received a copy hereof.

This contract is made on ....../......./......

	First Party	**Second Party**
Full Name:		
Signature:		

First Witness **Second Witness**

نموذج (2/13)

عقد تأسيس شركة تضامن

- الفريق الأول: .... (جنسيته) .... الرقم الوطني:........................
(عمره)........................ العنوان: ....

- الفريق الثاني: .... (جنسيته) .... الرقم الوطني: ....
(عمره) .... العنوان: ....

- الفريق الثالث: .... (جنسيته) .... الرقم الوطني: ....
(عمره) .... العنوان: ....

بعد أن أقر المتعاقدون بكامل أهليتهم القانونية للتعاقد والتصرف، اتفقوا على تأسيس شركة تضامن فيما بينهم، وتسجيلها لدى سجل الشركات، في وزارة الصناعة والتجارة، وفقاً لما يأتي:

1. عنوان الشركة: ....
2. الاسم التجاري للشركة: ....
3. مركز الشركة الرئيس: ....
4. غرض الشركة: ....
5. مدة الشركة: تبدأ من .... وتنتهي .... قابلة للتجديد مدة أخرى مماثلة، ما لم يقم أحد الشركاء بإخطار الباقين برغبته في عدم التجديد، ويكون هذا الإخطار قبل انتهاء المدة القانونية.
6. رأس مال الشركة: مبلغ (..) دينار.
سيتم دفعه من الشركاء على النحو الآتي:

أ. الفريق الأول ....
ب. الفريق الثاني ....
ج. الفريق الثالث ....
د. ويجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه بإجماع الشركاء على ذلك.

Form (13/2)

Articles of Incorporation of a Joint Liability Company

- First Party: .... (Nationality) .... National No ....

  (Age): ...., Address: ....

- Second Party: .... (Nationality) .... National No ....

  (Age): ...., Address: ....

- Third Party: .... (Nationality) .... National No ....

  (Age): ...., Address..

Acknowledging their legal competence for contracting and disposition, the contracting parties have agreed to establish a joint liability company and register it in the record of companies at the Ministry of Industry and Trade, according to the following:

1. Address of the company: ....
2. Trade name of the company: ....
3. Headquarter of the company: ....
4. Objective of the company: ....
5. Term of the company: ....

   The term of the company shall start as of..................., and expires on..................., renewable for another term provided that none of the partners notified the others of his intention not to renew for another term. Such notification shall be carried out prior to expiry of the agreed upon term.

6. Capital of the company: an amount of (................) JDs which will be paid by the partners as follows:

   a. First Party: ....

   b. Second Party: ....

   c. Third Party: ....

   d. The capital might be increased or reduced by the consensus of all partners.

7. اتفق الفرقاء جميعاً على أن تكون إدارة الشركة وحق التوقيع عنها لـ .... ويكون هذا الشريك مسؤولاً عن النواحي الإدارية والقانونية والمالية والفنية للشركة، وله كذلك مباشرة جميع الأعمال التي تتطلبها مصلحة الشركة، كما أنه مسئول عن متابعة دفاتر الشركة وحساباتها.

8. اتفق الفرقاء على أن يتم مسك دفاتر تجارية منتظمة لحسابات الشركة، يرصد فيها رأس المال النقدي والعيني، كما تدون فيها جميع المصروفات والإيرادات وغيرها، حسب الأصول التجارية. وتبدأ السنة المالية للشركة في ..../......../......، وتنتهي في ..../......./......، ويتم حساب الأرباح والخسائر، وتعمل ميزانية عمومية يحتج بها على الشركاء بمجرد توقيعهم عليها. ويحق لكل شريك أن يطلب، في أي وقت يشاء، الاطلاع على دفاتر الشركة ورصيدها، بمعاونة أحد الخبراء الحسابيين. ويراعى في تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية احتساب أجور المستخدمين والعمال والمبالغ التي تعادل استهلاك العِدد والآلات وتجديدها، وقيمة الضرائب، وغيرها من المصروفات التي يتطلبها حسن سير العمل.

9. اتفق الفرقاء على أن يتم توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء، بعد اعتماد الميزانية، بالنسب الآتية:

أ. الفريق الأول ....٪ من صافي الأرباح

ب. الفريق الثاني ....٪ من صافي الأرباح

ج. الفريق الثالث ....٪ من صافي الأرباح

ويتم توزيع الأرباح خلال شهر، على الأكثر، من تاريخ اعتماد الميزانية السنوية. وفي حال وجود خسائر في ميزانية إحدى السنوات ترحل للسنة التالية، ولا توزع الأرباح على الشركاء إلا بعد تغطية خسارة السنوات السابقة.

10. اتفق الفرقاء على أنه لا يحق لأحد من الشركاء أن ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها، ولا أن يبيع حصته منها، أو يتنازل عنها، أو عن جزء منها، إلا بموافقة الشركاء الآخرين الخطية. ويكون للشركاء حق الأولوية في شراء هذه الحصة.

7. The parties have agreed that the management of the company and the right to sign on its behalf shall be executed by and authorized to ....; this partner shall be responsible for the administrative, legal and financial aspects. He may execute all necessary acts for the interest of the company. In addition, he shall be responsible for the supervision of the books and accounts of the company.

8. The parties have agreed that regular commercial books shall be kept for the company's accounts in which the capital, both cash and assets, in addition to all expenses, revenues and miscellanea shall be recorded in accordance with commercial principles. The fiscal year for the company shall start as of ...../....../....., and expire on ...../....../...... The profits and losses shall be counted, and a balance sheet shall be organized, which, upon being signed by the partners, shall be considered as a confirmative evidence. Any partner may, at any time, demand looking through the company's books and balance with the assistance of an accounting expert. In determining final profits and losses, the following shall be taken into consideration: wages of the employees and workers, costs equivalent to the wear and tear of the equipment and machines, costs of their restoration, taxes, and other expenses necessary for conducting work properly.

9. The parties have agreed that, after endorsing the balance sheet, profits and losses shall be distributed among them according to the following percentages:

   A. First Party: ....% of net profits.

   B. Second Party: ....% of net profits.

   C. Third Party: ....% of net profits.

   Profits shall be distributed within a month at most from the date of endorsing the annual balance sheet. In case the annual balance sheet showed losses, the losses then, shall be carried over to the next year. Distribution of profits among the partners shall not take place until the losses of previous years have been covered.

10. The parties have agreed that no partner may withdraw from the company before the expiry date of its term. Also, a partner may neither sell his share, nor transfer it totally or partially except by the written approval of the other partners. The partners in such a case, shall have the priority for buying this share.

11. في حال وفاة أحد الشركاء، أو الحجر عليه، أو إشهار إفلاسه، أو إعساره، لا يحق لورثته أو دائنيه أو ممثليه أن يطلبوا، بأي حال من الأحوال، وضع الأختام على ممتلكات الشركة أو قسمتها ولا أن يتدخلوا في شؤون إدارتها. وتستمر الشركة قائمة بين باقي الشركاء وورثة المتوفى منهم أو ممثليهم إلى نهاية مدتها. وتقتصر حقوق ورثة الشريك المتوفى أو ممثليه على المطالبة بالأرباح، التي لم يتم تسليمها، والتي تجنيها الشركة مستقبلاً.

12. في حال انتهاء الشراكة، لأي سبب من الأسباب، يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة التي يتفقون عليها. وفي حال عدم الاتفاق، تكون تصفيتها بمعرفة مصفٍ يختاره الشركاء. وإذا لم يوافقوا على اختيار مصفٍ فإنه يتم اختياره بمعرفة المحكمة المختصة، على أن يكون الناتج من التصفية موزعاً على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال.

13. يتم تفويض محامٍ يتفق عليه الشركاء لاتخاذ إجراءات تسجيل الشركة، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

14. يتكون هذا العقد من مقدمة وأربعة عشر بنداً، بما فيها هذا البند، وقد حرر على أربع نسخ أصلية، أعطي كل فريق نسخة منه، والنسخة الرابعة يتم تقديمها إلى وزارة الصناعة والتجارة. تحريراً في ....../....../......

الفريق الأول | **الفريق الثاني** | **الفريق الثالث**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول | **الشاهد الثاني**

11. In case any of the partners died, placed under guardianship, declared bankrupt or declared insolvent, his heirs, creditors, or representatives shall not demand, whatsoever, to levy a distress upon the company or to divide its properties. They shall not intervene in the company's managerial issues, and the partnership shall continue to exist among the rest of the partners together with the heirs of the deceased or their representatives until the expiry date of the term of the company. Rights of the heirs or the representatives of the deceased shall be limited to the claim of profits that have not been handed over yet, and the profits that the company will earn in the future.

12. In case of terminating the partnership for any reason, the partners shall dissolve the company in the way they agree upon. If they have not reached an agreement in this respect, then a liquidator shall be chosen by the partners. If the partners have not agreed upon a liquidator, then a liquidator shall be chosen by the court of jurisdiction; the revenues of liquidation shall be distributed among the partners according to the proportion of everyone's share in the capital.

13. An attorney will be authorized by the partners to carry out the procedures of registering the company and to take all necessary legal procedures to do so.

14. This contract consists of a preamble and fourteen articles, including this one, and is made of three pages. Each party has received a signed copy of this contract, and a fourth true copy will be presented to the Ministry of Industry and Trade.

This contract is made on ....../....../......

	First Party	**Second Party**	**Third Party**
Full Name:			
Signature:			

First Witness **Second Witness**

نموذج (2/14)

اتفاقية أتعاب محاماة

- الفريق الأول: المحامي الأستاذ ....

رقمه النقابي:..

عنوانه: ....

- الفريق الثاني: ....

رقمه الوطني/رقم جواز سفره: ....

عنوانه: ....

مقدمة

بما أن الفريق الثاني يرغب في توكيل الفريق الأول، للقيام بجميع الأعمال القانونية، وإقامة الدعاوى على اختلاف أنواعها، وبالمرافعة والمدافعة عن الفريق الثاني، والقيام بكافة الإجراءات المطلوبة قانونياً، أمام المحاكم والجهات القضائية وغير القضائية، وذلك حتى صدور الأحكام بالدرجة النهائية، وتنفيذ هذه الأحكام، وفي مراجعة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، داخل المملكة الأردنية، وفي جميع الأعمال القانونية التي تكفل حقوق الفريق الثاني.

ولما كان الفريق الأول محامياً، ومسجلاً في سجل المحامين المزاولين بنقابة المحامين الأردنيين، لذلك، فقد **تم الاتفاق بين الفريقين على ما يأتي:**

1. تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها، وتقرأ معها بوصفها وحدة واحدة.
2. يقوم الفريق الثاني بتزويد الفريق الأول بالأوراق والمستندات والبيانات والمعلومات الضرورية، لتحصيل الحقوق، ويقوم الفريق الثاني بتوقيع الوكالات الخاصة اللازمة، لتمكين الفريق الأول من القيام بعمله.
3. يلتزم الفريق الثاني بدفع الرسوم والمصاريف والنفقات، اللازمة لتحصيل حقوقه، بناءً على طلب الفريق الأول.
4. اتفق الفريقان على أن أتعاب الفريق الأول، عن الأعمال المحددة في المقدمة، هي على الوجه الآتي:

Form (14/2)

Agreement of Legal Practice Retainer

- First Party: Attorney: ....

  Union No.: ....

  Address: ....

- Second Party: ....

  National No. /Passport No.: ....

  Address:..

Preamble

Whereas the Second Party wants to authorize the First Party in executing all legal acts, bringing lawsuits of whatever type, pleading and defending for the Second Party, carrying out all necessary legal procedures before courts, judicial and non judicial entities until rendering judgments final, executing these judgments, referring to governmental and non-governmental institutions inside Jordan and carrying out all legal acts that guarantee the rights of the Second Party.

And whereas the First Party is an attorney registered in the records of practicing attorneys in the Jordanian Bar Association, **both parties have agreed as follows:**

1. The preamble of this agreement shall be considered as an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.
2. The Second Party shall provide the First Party with the necessary papers, documents, and data to acquire the rights, and shall sign the necessary special powers of attorney to enable the First Party to perform his tasks.
3. Upon the request of the First Party, the Second Party shall pay the necessary fees and expenses to acquire his rights.
4. Both parties have agreed that the retainer of the First Party for the specified tasks in the preamble shall be as follows:

أ. يلتزم الفريق الثاني بدفع أتعاب سنوية للفريق الأول، قدرها (........) دينار، تدفع على ثلاث دفعات. الأولى بتاريخ ...../...../..... ، والثانية بتاريخ ...../...../.....، والثالثة بتاريخ ...../...../..... . وفي حال لم يسدد الفريق الثاني أي دفعة مستحقة في تاريخها فإن جميع الدفعات اللاحقة تكون مستحقة.

ب. يلتزم الفريق الثاني بأن يدفع للفريق الأول ما نسبته (..........)٪ من قيمة المبالغ المترتبة في ذمة المدينين، وهي التي يقوم الفريق الأول بتحصيلها (سواءً عن طريق المحاكم أم بأي طريقة أخرى). وإذا كانت الأموال المحصلة من المدينين أموالاً غير منقولة فإن الفريق الأول يستحق نسبة (..........)٪ من قيمة المال غير المنقول، ويحدد ثمن المال بالسعر الحالي للسوق.

5. يلتزم الفريق الثاني بأن لا يقوم بتوكيل أي محام/ وكيل آخر خلال مدة سريان هذه الاتفاقية، وفي حال إخلال الفريق الثاني بهذا الالتزام فإن الفريق الأول يستحق كامل الأتعاب المتفق عليها.

6. مدة هذه الاتفاقية سنة واحدة، يبدأ سريانها من تاريخ توقيع الفريقين عليها، وتجدد باتفاق الفريقين. وفي حال عدم تجديد العقد، مدة جديدة، فإن الفريق الأول يكون ملزماً بمتابعة الإجراءات والقضايا السابقة إلى حين الانتهاء منها. ويستحق الفريق الأول أتعابه عن هذه القضايا وفقاً للنسبة المتفق عليها، دون أن يكون له الحق في أتعاب سنوية.

7. شروط إضافية ....

8. تتكون هذه الاتفاقية من ثمانية بنود، بما فيها هذا البند، وحررت من نسختين أصليتين، استلم كل فريق نسخة موقعة منها.

تحريراً في ....../....../.......

الفريق الأول **الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول **الشاهد الثاني**

A– The Second Party shall pay an annual retainer to the First Party an amount of (..........) JD, paid on three installments; the first shall be on .../..../...., the second on .../..../...., and the third on .../..../.... . In case the Second Party failed to settle any due payment on its specified date, all subsequent payments shall be due.

B– The Second Party shall pay a percentage of (..........)% of the value of the amounts due against the debtors that the First Party shall collect (whether through courts or any other method); the Second Party shall pay this percentage to the First Party. In case the collected amounts from debtors were immovable properties, the First Party shall be entitled to a percentage of (..........) % of the value of collected immovable properties, the price of which shall be determined according to the current market price.

5. The Second Party shall not authorize any other lawyer/attorney during the validity of this agreement. In case the Second Party breached this obligation, the First Party shall be entitled to all the agreed upon retainer.

6. The term of this agreement shall be one year starting from signing the agreement by the two parties, and shall be renewed by the agreement of both parties. In case that agreement was not renewed for a new term, the First Party then, shall pursue the ongoing procedures and lawsuits until bringing them to an end. He shall be entitled to his retainers for these lawsuits according to the agreed upon percentage but not to the annual retainers.

7. Additional conditions: ....

8. This agreement consists of eight articles, including this one, and is executed in duplicate; each party has received a signed copy.

This contract is made on ....../...../.....

	First Party	**Second Party**
Full Name:		
Signature:		

	First Witness	**Second Witness**

الفصل الثالث

ترجمة عقود الملكية الفكرية ومراسلاتها

Chapter Three

Translation of Intellectual Property Contracts and Correspondences

المبحث الأول

التغطية النظرية

التوطئة:

ينتشر الفكر بانفصاله عن صاحبه، واتخاذه هيئة مادية قادرة على الانتقال إلى المتلقّين. ومنذ اختراع الآلات الكاتبة وتطورها، ثم الحواسيب والشبكات الإلكترونية، ومع تقدم الفكر البشري، ونمو العلاقات الإنسانية والاجتماعية، ازدادت أهمية النشر والانتفاع بما ينتجه العقل البشري من مؤلفات إبداعية، في ميادين الأدب والفن والعلم والصناعة والتجارة. ولما كانت الأموال تقسّم إلى ثلاثة أقسام هي: الأموال العقارية، والأموال المنقولة، والحقوق غير المادية المقوّمة بمال؛ لذا، فإن الملكية تقسّم إلى ثلاث صور أيضاً هي: الملكية العقارية، والملكية المنقولة، والملكية الفكرية.

المطلب الأول

تعريف الملكية الفكرية

الملكية الفكرية مصطلح قانوني يدل على ما يجود به العقل البشري من أفكار محددة، تتم ترجمتها إلى أشياء ملموسة. فتدخل في نطاقها كافة الحقوق الناتجة عن النشاط الفكري للإنسان، في الحقول الفنية والأدبية والعلمية والصناعية والتجارية وما شابه[1]. وتتجه الحماية القانونية إلى طائفتين من الحقوق الفكرية، هما الملكية الفنية، أو الأدبية، والملكية الصناعية، والحقوق المرتبطة أو المجاورة لكل منهما.

الفرع الأول: الملكية الفنية أو الأدبية والحقوق المرتبطة بها أو المجاورة لها:

وهي المصنفات في حقل الآداب والفنون. وبموجب قانون حماية الملكية الفكرية تُحمى المواد المكتوبة، كالكتب، والمواد الشفهية كالمحاضرات، والمصنفات الفنية الأدائية كالمسرحيات والتمثيل الإيمائي، والمصنفات الموسيقية، والمصنفات المرئية والسمعية كالأشرطة السينمائية والمواد الإذاعية السمعية، والفنون التطبيقية كالرسم والنحت، والصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط الطوبوغرافية، وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات[2].

---

(1) World Intellectual Property Organization (WIPO), background–reading material on intellectual property, Geneva, Switzerland, 1988, xiv p.381.
An IPR sourcebook from an organization that administers many IPR conventions, this book provides detailed explanations of all IPR types recognized under Western legal systems.

(2) يونس عرب، موسوعة القانون وتقنية المعلومات، ط1، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت – لبنان، 2001، ج1 – ص 298 – 302.

First Section
Theoretical Coverage

Introduction:

Thought prevails once it separates from its originator and takes a material form that is transferable to recipients. Since the invention and development of typewriters, then computers and electronic networks, also due to the progress of human intellect and the growth of human and social relations, there has been an increase in the importance of publication and of making use of the innovative works produced by human mind in the fields of literature, art, science, industry and commerce. As funds are divided into three categories; real estates, movables, and immaterial rights that can be evaluated in monetary terms, likewise, property may be divided into three forms; immovable property, movable property and intellectual property.

1- Definition of Intellectual Property

Intellectual property is a legal term that refers to whatever achieved by human mind of specific ideas that can be transformed into tangible things. It includes all rights stemming from human intellectual activity in the artistic, literary, scientific, industrial, commercial and the like fields[1].

Legal protection is mainly concerned with two categories of intellectual rights which are copyright and industrial property together with all rights associated with or adjacent to each of them.

1–1 Copyright and Associated or Adjacent Rights:

It includes the literary or artistic works. In pursuance of Intellectual Property Protection Law, protection covers written works such as books, oral materials such as lectures, performance artistic works such as plays, pantomime, and musical compositions, audio–visual recordings such as movies and audio broadcast materials, applied arts such as paintings and sculptures, also illustrative pictures, maps, designs, blueprints, geography model works and topographic maps, in addition to computer programs and databases[2].

(1) World Intellectual Property Organization (WIPO), background – reading material on intellectual property, Geneva, Switzerland, 1988, xiv, P. 381. An IPR sourcebook from an organization that administers many IPR conventions, this book provides detailed explanations of all IPR type recognized under Western legal systems.

(2) Younes Arab– Law Encyclopedia and Information Technology– First Edition– Publications of Arab Banks Union– Beirut– Lebanon– 2001– volume 1– page 298–302.

وكثير من التشريعات الداخلية تحمي أيضا الأعمال الفنية التطبيقية، كفن المجوهرات وأوراق الحائط والأثاث وخلافه. وهذا القسم من الملكية الفكرية يعرف أيضا بحقوق المؤلف. ويلحق به ما أصبح يطلق عليه الحقوق المجاورة لحق المؤلف المتمثلة بحقوق المؤدين والعازفين والمنتجين، في حقل الفونوجرامات (التسجيلات الصوتية)، وحقل الإذاعة، وما شابه.

الفرع الثاني: الملكية الصناعية والحقوق المرتبطة بها أو المجاورة لها:

أما الملكية الصناعية فإنها تعنى حقوق الملكية الفكرية على المصنفات أو العناصر، ذات الاتصال بالأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية. ويعرفها الفقه بأنها: "الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، أو على شارات مميزة تستخدم، إما في تمييز المنتجات (العلامات التجارية)، أو تمييز المنشآت التجارية (الاسم التجاري)، وتمكن صاحبها من الاستئثار باستغلال ابتكاره أو علامته التجارية أو اسمه التجاري، في مواجهة الكافة". وتشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج أو الرسوم الصناعية، وعلامات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية، وحماية الأصناف النباتية، والأسرار التجارية، إلى جانب الأسماء التجارية، والعناصر المعنوية للمحل التجاري، التي تنظمها عادة قوانين التجارة الوطنية[1].

المطلب الثاني

التشريعات ذات العلاقة

تعد اتفاقية باريس المبرمة بتاريخ 1883/3/23 حجر الأساس والمرتكز في حماية الملكية الصناعية. كذلك مثلت اتفاقية بيرن المبرمة في 1886/9/9 حجر الأساس في حماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية.

أما أهم القوانين الأردنية، ذات العلاقة، فهذه قائمة بها مرتبة وفق سنة نشر القانون، في الجريدة الرسمية:

1. قانون علامات البضائع الأردني، رقم 19 لسنة 1953.
2. قانون تسجيل الأسماء التجارية، رقم 30 لسنة 1953.
3. قانون العلامات التجارية، رقم 33 لسنة 1952، والقانون المعدل، رقم 34 لسنة 1999.
4. قانون المطبوعات والنشر، رقم 33 لسنة 1973.
5. قانون حماية حق المؤلف، رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته.
6. قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة، رقم 8 لسنة 1997.

---

(1) يونس عرب، المصدر السابق، ج1 – ص 298 – 302.

Many national legislations protect also the applied artistic works such as jewelry art, wallpaper, furniture, and the like. This part of intellectual property is known also as the author's right. That right has now included the so–called adjacent rights of the copyright, representing the rights of performers, musicians and producers in the field of phonograms (sound recordings), the field of broadcasting, and so forth.

1–2 Industrial Property and Associated or Adjacent Rights

Industrial property means the intellectual property rights pertaining to works or elements related to industrial, agricultural or commercial activities. From the juristic point of view, it is defined as "the rights pertaining to new innovations such as inventions, industrial drawings and designs, or distinctive signs used either in distinguishing products (trademarks) or commercial firms (trade names) which enable each of their owners to monopolize his invention, trademark or trade name against others". Industrial property includes patents, trademarks, industrial designs or drawings, brands of origin, geographical indications, and protection of plant varieties and trade secrets in addition to trade names and the incorporeal factors of stores. These are usually organized by national commercial laws [1].

5- Related Legislations

Paris Convention concluded on 23/3/1883 is considered as the basis and pillar of industrial property protection. Also, Berne Convention which was entered into on 9/9/1886 constituted the basis for the protection of copyright, literary, artistic and scientific property.

The following list includes the most important Jordanian laws in this respect. This list is arranged according to the year of publishing the law in the Official Gazette.

1. Jordanian Law on Goods Trademarks No.19 for the year 1953.
2. Law of Trade Names Registration No. 30 for the year 1953.
3. Law of Trademarks No. 33 for the year 1952 and the Amended Law No. 34 for the year 1999.
4. Law of Press and Publications No.33 for the year 1973.
5. Law of Author's Right Protection No. 22 for the year 1992 and its amendments.
6. Law of Censorship on Audio–Visual Works No. 8 for the year 1997.

---

(1) Younes Arab, Previous source, volume 1. – P. 298–302.

7. قانون براءات الاختراع، رقم 32 لسنة 1999.
8. قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، رقم 14 لسنة 2000.
9. قانون المؤشرات الجغرافية، رقم 8 لسنة 2000.
10. قانون حماية التصاميم والدوائر المتكاملة، رقم 10 لسنة 2000.
11. قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية، رقم 15 لسنة 2000.
12. قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة، رقم 24 لسنة 2000.
13. القانون المدني الأردني، رقم 43 لسنة 1976.
14. قانون التجارة الأردني، رقم 12 لسنة 1966.
15. قانون الشركات الأردني، رقم 22 لسنة 1997.
16. قانون العقوبات الأردني، رقم 16 لسنة 1960.

وقبل تصفح النماذج العقدية ومراسلات تسجيل العلامات، يعرض الكاتب في السطور القليلة الآتية شرحاً مختصراً لثلاثة مصطلحات يتكرر ذكرها في هذا الفصل، هي: حق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع.

المطلب الثالث

حق المؤلف

يتناول المبحث القادم نماذج عقدية تتعلق بحق المؤلف في الانتفاع بأعماله الأدبيه والفنية والعلمية، وحماية الشكل الذي عَبَّر فيه المؤلف عن أفكاره. فإبداع المؤلّف يتمثل في انتقائه للألفاظ والتعبيرات والرموز وكيفية استخدامها وإظهارها، في صورة نسق معين كقصيدة منظومة، أو دراسة، أو مادة مكتوبة، أو نوتة موسيقية، أو لوحة، أو أي أشكال مماثلة تجسّد الفكرة. وحق المؤلف يحمي شكل التعبير الذي تفرغ فيه الأفكار، وليس الأفكار ذاتها. وتتمثّل حماية المؤلّف الأصلي في منع نسخه أو إعادة طبعه أو غير ذلك من أعمال التقليد أو التغيير أو الاستغلال، دون إذن صاحبه. وحق المؤلف مصطلح يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين، إذ يتمتع المؤلّف بنوعين من الحقوق، يكونان محلاً للحماية المدنية، هما: حقه المعنوي أو الأدبي، وحقه المالي. ويشمل الأول حقه في الإبداع و"أبوة المصنف" ونسبه إليه، وحقه في سحب المصنف من التداول وتعديله وترجمته إلى لغات أخرى وما إلى ذلك، وألا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك إلا بأذن كتابي منه أو ممن يخلفه. أما حقه المالي فيترتب على الحق الأول، ويتمثل في استغلال المؤلّف لمصنفه علي أية صورة من صور الاستغلال المشروعة لنشر المصنف مقابل كسب. وللمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له، كلها أو بعضها، بشكل دائم أو لمدد محددة.

7. Law of Patents No. 32 for the year 1999.
8. Law of Industrial Drawings and Designs No. 14 for the year 2000.
9. Law of Geographical Indications No. 8 for the year 2000.
10. Law of Protection of Designs and Integrated Circuits No. 10 for the year 2000.
11. Law of Unlawful Competition and Trade Secrets No. 15 for the year 2000.
12. Law of Protection of New Plant Varieties No. 24 the year 2000.
13. Jordanian Civil Law No. 43 for the year 1976.
14. Jordanian Commercial Law No. 12 for the year 1966.
15. Law of Companies No. 22 for the year 1997.
16. Jordanian Law of Penalties No. 16 for the year 1960.

Before browsing the contractual forms and correspondences related to trademarks registration, the following few lines present a summary of three terms which are repeatedly mentioned in this chapter. They are: author's right, trademarks and patents.

6- Author's right

The next section deals with contractual forms related to the right of the author in benefiting from his literary, artistic and scientific works and to the protection of the form through which the author has expressed his ideas. The author's creativity is evident in his choice of words, expressions and symbols, the way they have been used and the specific order in which they have been manifested such as a poem, study, written material, musical note, painting, or other similar forms that embody ideas. Author's right protects the forms of expression in which ideas are manifested, not the ideas themselves. Protection of an original publication is expressed by prohibition of its copying, reprinting or any other form of imitating, altering or exploiting without the permission of its owner. Hence, author's right is an expression that defines the rights granted to innovators. An author enjoys two kinds of rights, both are subject to civil protection; namely: copyright, and the author's financial right. The first one includes the author's right of innovation, the attribution of work to the author, the right to withdraw the work from circulation, and the right to modify and translate the work into other languages, etc. Except with a written permission from the author or his successors, no one else is entitled to any of those rights. The financial right however, arises from the first right and is expressed by the author's utilization of his work in any lawful form, in order to distribute his work in return for gain. The author only, has the exclusive right to assign to others, permanently or temporarily, the right to practice all or some of the utilization rights he enjoys.

ويلاحظ أنه لا يوجد حق دولي تلقائي يحمي حق المؤلف في كل بلدان العالم. فالحماية ضد الاستخدام غير المشروع، في دولة معينة، يعتمد أساساً على القانون الوطني لتلك الدولة. ومع ذلك، فكثير من الدول تمنح الحماية للأعمال الأجنبية عند توافر شروط معينة، إما وفقاً لاتفاق دولي ثنائي أو اتفاق دولي متعدد الأطراف. ويتمتع صاحب المؤلف بالحماية طوال حياته، ويتمتع بالحماية من آل إليهم هذا الحق، سواء كان ذلك بسبب وفاة المؤلّف أو التصرف القانوني الناقل للحق.

المطلب الرابع
العلامات التجارية

العلامات التجارية هي إشارات فارقة لسلع أو خدمات تجارية، تميّز مالكها عن غيره من العاملين في ذات النشاط التجاري. فالعلامة التجارية تخدم مصلحة مزدوجة: فهي من جانب تخدم الصانع أو التاجر، بتمييز سلعته أو خدمته عما يشابهها، وينفذ من خلالها إلى ذهن المستهلك؛ وهي أيضاً، وسيلة المستهلك للتعرف على السلعة أو الخدمة التي يفضلها لأسباب شخصية وموضوعية.

وبشكل عام يخضع تسجيل العلامة التجارية للقواعد الداخلية للقانون الوطني، ويتعين على صاحب العلامة أن يسجّلها في كل بلد يرغب في حماية علامته ضمن إقليمه. هذا، وقد يمتدّ نطاق الحماية إلى عدة دول، على الرغم من إجراء تسجيل واحد في دولة مّا وفقاً لاتفاق دولي ثنائي أو متعدد الأطراف بينها وبين دول أخرى. وقد أجمع الفقه الدولي على ضرورة توافر شرطين موضوعيّين وشرط الشكلية لتسجيل العلامات: الشرط الموضوعي الأول يتعلق بالوظيفة الأساسية للعلامة، وهي أن تتمتع العلامة التجارية بصفة فارقة تميز السلعة أو الخدمة عن غيرها من المنتجات المشابهة. أما الآخر فيتعلق في أن لا تكون العلامة ضارة بالنشاط التجاري؛ كأن تكون العلامة مضللة للمستهلك أو مخالفة للنظام أو الآداب العامة. أما شرط الشكلية فيرتبط بإجراءات تسجيل العلامة وفق القواعد الداخلية للقانون الوطني و/أو الاتفاقات الدولية. على أن العلامة لا تمنح مالكها حق احتكار السلع أو الخدمات خاصّتها، ولكن تمنح مالكها حق حماية استخدام العلامة وحق احتكارها فقط.

It is worth mentioning that there is no automatic international right that protects the author's right in every country of the world. Protection against illegal use in a certain country is based mainly upon the national law of that country. Nevertheless, many countries grant protection for foreign works when certain conditions are fulfilled, in accordance with, either an international bilateral agreement or an international multilateral agreement.

The author enjoys copyright protection throughout his life. This right is also enjoyable by those to whom such right has been transferred whether because of the author's death or because of a legal action transferring that right.

4- Trademarks

A trademark is a distinctive sign of commodity or commercial service that distinguishes its owner from others working in the same commercial activity. A trademark serves double interests. On one hand, it serves the manufacturer or the merchant by distinguishing his commodity or service from similar ones, thus impressing the consumer. On the other hand, it is the consumer's means of identifying the commodity or service he prefers whether for personal or objective reasons.

Generally speaking, trademark registration is subject to the rules of national laws. Owner of a trademark should have it registered in each country he desires to have his trademark protected within its territory.

In case an international bilateral or multilateral agreement exists between a certain country and other countries, the scope of protection may extend to those countries, though only one registration has been made in that certain country. International jurisprudence has unanimously agreed on the necessity of meeting two substantive conditions and a formal one for trademarks registration. The first substantive condition is related to the basic function of the trademark i.e. the trademark should have a distinctive feature to distinguish the commodity or the service from other similar products. The second condition stipulates that the trademark should not cause any harm to commercial activity; not to be misleading to the consumer or inconsistent with public order or morals. The formality condition is associated with the procedures of trademark registration in accordance with the rules of national law and/or international agreements.

However, a trademark does not grant its owner the right to monopolize commodities or services related to the trademark, it only gives its owner the right of protecting and monopolizing the use of that particular trademark.

المطلب الخامس

براءات الاختراع

براءة الاختراع هي شهادة رسمية أو صك تصدره جهة إدارية مختصة في الدولة إلى صاحب الاختراع أو الاكتشاف، لتمكنه من الاستئثار باستغلال اختراعه، أو اكتشافه الزراعي أو التجاري أو الصناعي، مدة محددة، ضمن قيود معيّنة[1].

وقد أوجب قانون براءات الاختراع الأردني، رقم 32 لسنة 1999، على وزارة الصناعة والتجارة الاحتفاظ بسجل معين، يعرف بسجل براءات الاختراع، تدوّن فيه جميع البيانات المتعلقة بالاختراعات وأسماء مالكيها وعناوينهم والبراءات الممنوحة لهم، وما طرأ عليها من إجراءات وتصرفات قانونية. كما حدد القانون موضوع الاختراع في "أي فكرة إبداعية يتوصل إليها المخترع في أي من مجالات التقنية، وتتعلق بمنتج أو بطريقة صنع، أو بكليهما، تؤدي عملياً إلى حل مشكلة معينة في أي من هذه المجالات"[2].

لذا يمكن القول إن الاختراع بمعناه القانوني يتضمن توافر العناصر الآتية:

2. أن يصل الشخص إلى فكرة إبداعية.
3. أن تنصب الفكرة الإبداعية في أي مجال من مجالات التقنية.
4. أن ينتج عن الفكرة الإبداعية ثمرة صناعية.
5. أن تؤدي الفكرة الإبداعية إلى حل عقبة مّا، في مجال مّا من مجالات التقنية.

(1) صلاح زين الدين، شرح التشريعات الصناعية والتجارية، ط1، دار الثقافة، عمان – الأردن، 2007، ص30.

(2) قانون براءات الاختراع الأردني رقم 32 لسنة 1999 – المادة 2.

5- Patents

A patent is an official certificate or deed issued by a competent administrative entity in a country to the owner of an invention or discovery to enable him to monopolize the utilization of his agricultural, commercial or industrial invention or discovery for a certain period and within certain restrictions[1].

The Jordanian Law of Patents No. 32 for the year 1999 has made it a duty of the Ministry of Industry and Trade to maintain a special record, known as the patents record in which: all data pertaining to inventions, their owners names and addresses, the patents granted to them and the legal procedures and dispositions that have taken place with respect to these patents are recorded. The Law also, has defined invention as "any innovative idea that the inventor reaches in any technical field related to a product, a method of manufacturing or both, that would lead practically to a solution of a certain problem in any of these fields"[2].

Therefore, it could be said that an invention in its legal sense should comprise the following factors:

1. A person should come up with an innovative idea.
2. The innovative idea should focus on any technical field.
3. The innovative idea should result in an industrial outcome.
4. The innovative idea should lead to a solution of a certain obstacle in a certain field of technology.

---

(1) Salah Zein Al-Deen, Explanation of Industrial and Commercial Legislations, first edition, Dar Al-Thakafa, Amman - Jordan, 2007, P. 30.

(2) Jordanian Patents Law No. 32 for the year 1999- article 2.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

ونتناول في هذا المبحث نوعين من التصرفات القانونية، المنشئة للحق إزاء عقود الملكية الفكرية، هما: عقود التنازل عن الحق الفكري – وهي صور خاصة من عقد البيع – وعقود الترخيص باستخدام الحق الفكري – وهي صور خاصة من عقد الإيجار. وفي الفصل القادم يورد الكاتب نماذج عربية لعقود ومكاتبات تتصل بحق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وترجمات تلك العقود والمكاتبات إلى الإنجليزية. وتشمل النماذج: عقد بيع مؤلّف لناشر، وعقد بيع براءة اختراع، ووكالة لمتابعة العلامات التجارية وحمايتها، واتفاقية استخدام علامة تجارية، وكتاب موافقة على استخدام علامة تجارية، واتفاقية نقل ملكية علامة تجارية، وطلب إدخال اسم مالك جديد لعلامة تجارية في السجل، والنص على نقل ملكية علامة تجارية في المجلة الرسمية، ولائحة جوابية مقدمة إلى مسجل العلامات التجارية، وتصنيف البضائع وفق اتفاقية نيس.

Second Section

Practical Coverage

This section deals with two types of legal actions that establish rights with respect to intellectual property contracts. The first is the contracts of intellectual right assignment; a special form of the contract of sale. The second is the licensing contracts for the use of intellectual right; a special form of the contract of lease. In the next chapter, the author presents Arabic forms of contracts and correspondences related to copyright, patents and trademarks along with their English translations. The forms include: contract of selling a book to a publisher, contract of patent sale, a power of attorney for trademarks following up and protection, trademark use agreement, approval letter of trademark use, trademark assignment agreement, an application for entering the name of a new trademark owner in the register, Stipulation of the Assignment of an Intellectual Trademark in the Official Gazette by the Trademarks Registrar, a pleading presented to the registrar of trademarks, and the classification of goods according to Nice Agreement.

نموذج (3/1)

عقد نشر مؤلّف

- الفريق الأول: .... رقمه الوطني/رقم جواز سفره: ....
عنوانه ....
- الفريق الثاني: .... رقمه الوطني:.................. هاتفه: ....
عنوانه ....

مقدمة

بما أن الفريق الأول يملك مؤلفاً من تأليفه الخاص وهو (...)
وأنه لم يسبق نشره أو توزيعه بأية طريقة من الطرق المتبعة في مجال البحوث أو النشر، وأن هذا المؤلّف يتوافق مع قواعد النشر المتعارف عليها وغير المحظورة قانوناً، وبما أن الفريق الثاني يملك دار نشر ويرغب في نشر المؤلّف، فإنه **تم الاتفاق على ما يأتي:**

1. تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه وتقرأ معه بصفتها وحدة واحدة.
2. اتفق الفريقان على أن يتقاضى الفريق الأول مبلغ (......................) دينار أردني عن كل نسخة يبيعها الفريق الثاني أو من ينيبه الأخير لهذه الغاية.
3. يلتزم الفريق الثاني بطبع المؤلّف وتوزيعه على أن يكون عدد النسخ (.......) وكل نسخة تختم بخاتم المؤلّف.
4. يلتزم الفريق الثاني بتنسيق مادة الكتاب وإخراجها إخراجاً فنياً، بما يتفق مع الأصول المتبعة في هذا الشأن، ويلتزم الفريق الأول بمراجعة بروفات الكتاب قبل طبعه. كما يتم الاتفاق على أن تكون عملية المراجعة من تاريخ ..../..../..... إلى تاريخ ..../..../..... .
5. اتفق الفريقان على تخصيص عدد (..........) من النسخ المجانية للفريق الأول.
6. يلتزم الفريق الثاني بتكاليف الطباعة من أوراق وأحبار وتجليد، وكذلك مصاريف النشر والدعاية والتوزيع، دون الرجوع على الفريق الأول بأي من ذلك.
7. يحق للفريق الثاني نشر الكتاب وتوزيعه في أي مكان أو بلد، وفقاً لما يراه صالحاً للتوزيع، ولا يحق للفريق الأول التدخل في ذلك.
8. أي فريق يخل ببنود هذا العقد يكون ملزماً بدفع مبلغ (.........................) دينار، تعويضاً للفريق الآخر.

Form (1/3)

A Contract of Book Publication

- First Party: .... National No./Passport No. ....
  Address: ....
- Second Party: .... National No...................... Phone No...........Address: ....

Preamble

Whereas the First Party owns a book written by him entitled (....................................), which has never been previously published or distributed in any way in the field of research or publishing, and consistent with the adopted and legally not prohibited rules of publication, and whereas the Second Party owns a publishing house, and wishes to publish this book, **both parties have agreed upon the following:**

1. The preamble of this contract shall be considered an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.
2. Both parties have agreed thou the first party shall receive the amount of (...............) JDs on each copy sold by the second party or third party deputized by the second party for this purpose.
3. The Second Party shall print the book and distribute it, provided that the number of copies shall be (..............), each copy shall hold the author's stamp.
4. The Second Party shall format the book's material and shall follow technical designs in conformity with the applicable rules in this respect. The First Party shall revise the proof sheets of the book before its print. It has been agreed that the revision process shall be during the period from .../.../.... until .../.../...
5. The two parties have agreed to assign (........) of the free copies to the First Party.
6. The Second Party shall bear the costs of printing such as papers, inks, binding, as well as all expenditures related to publishing, advertising and distributing the book. None of these costs is borne by the First Party.
7. The Second Party shall have the right to publish and distribute the book in places or countries he deems suitable. The First Party shall have no right to interfere in this respect.
8. In case either party breached the articles of this contract, that party shall pay an amount of (..............) JDs to the other party as an indemnity.

9. يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية. وإذا وقع خلاف بين الفريقين، حول أي من بنوده، يصار إلى التحكيم قبل اللجوء إلى المحاكم.

10. تختص محكمة .... في النظر في أي نزاع قد ينشأ بين طرفي العقد حول أي من بنوده.

11. يتكون هذا العقد من مقدمة وأحد عشر بنداً، بما فيها هذا البند، وقد تسلم كل فريق نسخة أصلية منه.

تحريراً في ....../...../.......

الفريق الأول	الفريق الثاني

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	الشاهد الثاني

9. This contract shall be subject and illustrated according to the laws of the Hashemite Kingdom of Jordan. In case a dispute arises between the two parties in respect of any of the articles of this contract, both parties shall resort to arbitration before referring to courts.

10. .... Court shall be the court of jurisdiction over any dispute that may arise between the two parties of the contract in respect of any of its articles.

11. This contract consists of a preamble and eleven articles including this one, each party has received an original copy of the contract.

This contract is made on ..../..../....

	First Party	Second Party
Full Name:		
Signature:		

First Witness **Second Witness**

نموذج (3/2)

عقد بيع براءة اختراع

- الفريق الأول (المخترع): .... الرقم الوطني: ....
العنوان: ....
- الفريق الثاني: .... الرقم الوطني: ....
العنوان: ....

الديباجة

بناءً على قرار وزير التجارة رقم .... بتاريخ ...../..../..... (حول الاختراع ....) المنشور في صحيفة براءات الاختراع، في العدد رقم ....، بتاريخ ...../..../.....، وبما أن الفريق الثاني يرغب في شراء براءة الاختراع من الفريق الأول، **فقد تم الاتفاق على ما يأتي:**

1. تعتبر الديباجة جزءاً لا يتجزأ من العقد وتقرأ معه بوصفها وحدة واحدة.
2. يلتزم الفريق الأول بالتنازل عن استغلال براءة الاختراع، المنوه عنها في المقدمة، لصالح الفريق الثاني.
3. يلتزم الفريق الأول بتعديل بيانات براءة الاختراع المقيدة باسمه ونقل ملكيتها إلى الفريق الثاني. وإن توقيعه على هذا العقد يعتبر تصديقاً على هذا التعديل.
4. يلتزم الفريق الأول بضمان كافة التعويضات الناشئة للغير قبل بيع براءة الاختراع.
5. يلتزم الفريق الثاني بالإقرار باستلام شهادة الحماية المؤقتة، التي منحتها له إدارة براءة الاختراع، وبموجبها يصبح هو صاحب الحق في الحماية.
6. يلتزم الفريق الثاني بالإلمام ببراءة الاختراع وبالأغراض التي يمكن تحقيقها باستغلالها، وأنه لن يطلب من الطرف الأول المساعدة في الاستغلال، إلا بمقابل يتم الاتفاق عليه، بموجب عقد جديد.
7. يكون المبلغ المتفق عليه، لبيع براءة الاختراع، هو (........................) دينار أردني، يتم دفعه عند توقيع العقد.
8. يمنح حامل النسخة الأصلية من هذه الاتفاقية الصلاحيات الكاملة، للسير بإجراءات تسجيل هذه الاتفاقية، لدى سجل براءات الاختراع، في وزارة الصناعة والتجارة في الأردن.

Form (2/3)

Patent Sale Contract

- First Party (Inventor): .... National No..: ....

  Address: ....

- Second Party: .... National No.: ....

  Address: ....

Preamble

Whereas the resolution of the Minister of Trade No. .... was issued on .../.../........ (in respect of the patent ....) and as the resolution was published in the Patents Journal, Issue No. ...., on .../.../......, and whereas the Second Party wants to purchase the patent from the First Party, **it has been agreed on the following:**

1. The preamble shall be considered an integral part hereof and shall be read along with it as a one unit.
2. The First Party shall assign the right of using the patent mentioned in the preamble to the Second Party.
3. The First Party shall undertake to modify the data of the patent registered in his name and to assign its ownership to the Second Party. The First Party's approval of this contract shall be considered an approval of this modification.
4. The First Party undertakes to pay all indemnities entitled to others before selling the patent.
5. The Second Party shall acknowledge the receipt of the temporary protection certificate granted to him by the Patents Administration, by virtue of which, he shall be the owner of the protection right.
6. The Second Party shall be acquainted with the patent and the purposes that can be achieved by its utilization. In utilizing the patent, the Second Party shall not ask the First Party for assistance except in return of a value that shall be agreed upon in a new contract.
7. The agreed upon amount to sell the patent is .... JDs to be paid upon signing the contract.
8. The holder of the original copy of this agreement shall be given full authority to proceed with its registration procedures at the Patents Register – the Ministry of Industry and Trade in Jordan.

9. تكون محاكم عمان هي المختصة فيما ينشب عن هذا العقد من خلاف.

10. وإشهاداً على ما تقدم، فقد تم تحرير هذا العقد من عشرة بنود، منها هذا البند، ومن أصلين، لكل منهما نفس القوة والإلزام. ووقعه الطرفان في التاريخ المبين أدناه.

حرر في تاريخ ..../......../........

الفريق الأول	**الفريق الثاني**

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	**الشاهد الثاني**

9. Amman courts shall be the courts of jurisdiction in case any dispute arises because of this contract.

10. In witness hereof, this contract which consists of ten items including this one, has been executed in a duplicate, each one is equally binding. This contract has been signed by both parties on the date illustrated herein.

This contract is made on: …./…./…..

	First Party	Second Party
Full Name:		
Signature:		

First Witness	Second Witness

نموذج (3/3)

وكالة لمتابعة علامات تجارية وحمايتها

أنا/ نحن ....

المقيمون في ....

قد عينا المحامي .... وكيلاً حقيقياً وقانونياً، ليطلب، ويحصل على تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية، العائدة لنا في الأردن، وعلى تجديد حق استعمالها وتعديله ونقل ملكيته وتسجيله، وعلى شطب العلامات التجارية المسجلة وإلغائها، وكذا براءات الاختراع والنماذج الصناعية. وقد فوضناه – للغرض المذكور – حق توقيع كافة العرائض والوثائق والاعتراضات التي قد تكون ضرورية لذلك، وكذا تقديمها وتغييرها وتعديلها، وله أن يرفع الدعوى أو الدعاوى، لدى الدوائر والمحاكم وأية سلطة أخرى، سواء مدنية كانت أم جزائية، وتقديمها، والدخول فيها، وتركها، والدفاع عنها، والاعتراض عليها، والادعاء بالتقابل بشأنها، والمصالحة عليها، وتعديلها، وفصلها، وعلى طلب التحكيم في أي إجراء أو دعوى أو ادعاء أو نزاع آخر، يخص موضوع هذه الوكالة إلى آخر درجة. وله تنفيذ الحكم أو الأحكام المستحصلة، وقبض مبالغها وتعقبها إلى آخر درجة. وله أن يعين أي وكيل أو وكلاء وعزلهم وإعطاؤهم الحقوق والصلاحيات التي يراها. وله بصورة عامة، أن يقوم بأي عمل قانوني يراه ضرورياً أو معجلاً في تنفيذ هذه الوكالة.

الموكل

Form (3/3)

Power of Attorney for Trademarks Following–up and Protection

I / we ....

Resident in ....

Have appointed the attorney,.., as a true and lawful attorney to apply for and acquire the registration of trademarks, patents and industrial models that belong to me/ us in Jordan, and to renew, modify, assign, register the right of use, and to quash or cancel registered trademarks, patents and industrial models.

I/we have authorized him –for the said purpose– to sign and submit petitions, documents and demurs which may be necessary for that as well as to alter and modify them. He may also institute lawsuit(s)at departments, courts and any other authority whether civil or criminal, file them, relinquish them, defend them, demur against them, claim opposition concerning these lawsuits, reach conciliation, modify them, settle them, and may ask for arbitration in respect of any procedure, lawsuit, claim or any other dispute pertaining to the subject of this power of attorney up to the highest degree. The attorney has the right to execute rendered verdict(s), receive their amounts and pursue them to the highest degree. He may also appoint any attorney(s), discharge him/them, and give him/them the rights and powers that he deems suitable. In general, he has the right to carry out any legal act that he deems necessary or urgent to execute this power of attorney.

Client

نموذج (3/4)

اتفاقية استخدام علامة تجارية

فيما بين:

- **الطرف الأول (صاحب العلامة التجارية):** ....

وعنوانه: ....

وسيشار إليه في هذه الاتفاقية لاحقاً بـ (الطرف الأول)

- **الطرف الثاني (المرخص له باستخدام العلامة التجارية):** ....

وعنوانه: ....

وسيشار إليه في هذه الاتفاقية لاحقاً بـ (الطرف الثاني)

بشأن العلامة التجارية: (....................................) المسجلة لدى مسجل العلامات التجارية في.. تحت الرقم .... تاريخ ....../......./.........

وسيشار إليها لاحقاً بـ (العلامة التجارية).

بما أن الطرف الأول صاحب العلامة التجارية المذكورة، ومالك سائر حقوقها المقررة بموجب القانون بما فيها حق الترخيص للغير باستخدامها في حدود الشروط التي يتفق عليها ويحددها نطاق الترخيص بالاستخدام، وبما أن الطرف الثاني يرغب في استخدام هذه العلامة التجارية في حدود اتفاقية الاستخدام هذه: مدتها وشروطها؛

فقد اتفق الطرفان، وهما بكامل أهليتهما ورضائهما المعتبرين شرعاً وقانوناً، على ما يأتي:

مادة (1) حكم الديباجة:

مقدمة هذه الاتفاقية ملزمة وجزء لا يتجزأ منها.

مادة (2) الترخيص بالاستخدام: نطاقه ومدته وبدله:

أ. يوافق الطرف الأول ويجيز للطرف الثاني استخدام (العلامة التجارية) مدة .... تبدأ من تاريخ ...../......./........، تجدد تلقائياً (أو) وتعتبر اتفاقية الترخيص هذه منتهية بانتهاء المدة، وأي اتفاق على استخدامها لمدة لاحقة بعد انتهاء الاتفاقية يتعين أن يتم بموجب اتفاقية جديدة بين الطرفين. ولا تعتبر هذه الاتفاقية مجددة أو قابلة للتجديد بأي حال من الأحوال.

Form (4/3)

Trademark Use Agreement

Between

- **The First Party (owner of the trademark):** ....

  Address: ....

  Hereinafter referred to as "the First Party"

- **The Second Party (the licensee to use the trademark):** ....

  Address: ....

  Hereinafter referred to as "the Second Party"

Regarding the Trademark: (..................) Registered by the Trademark Registrar in: .... under number..dated on ...../......./....... .

Hereinafter referred to as (the trademark).

Whereas the First Party is the owner of the mentioned Trademark, and the owner of all its decided rights in accordance with law, including the right of licensing others to use the Trademark within the agreed upon terms specified by the scope of use license, and whereas the Second Party wants to use this Trademark within the scope, terms and conditions of this agreement of use, both parties, being legally competent and acting of their own volition, have agreed upon the following:

Article (1) Preamble Term:

The preamble of this agreement is binding and shall be considered as an integral part hereof.

Article (2) Licensing, Scope, Term, and Charge of Use:

A– The First Party agrees and licenses the use of the (Trademark) by the Second Party for a period of ....starting on ...../......./......., automatically renewable <u>(or)</u> (this licensing agreement shall be considered as expired at the end of the term, and any agreement of use for a new term after the expiry of the agreement shall be made by virtue of a new agreement between the two parties. In no case, this agreement shall be considered as renewed or renewable).

ب. ينحصر استخدام العلامة التجارية بوضعها على منتجات الطرف الثاني/ (أو منتجات معينة يتم تسميتها) وعلى يافطة المحل الكائن في ....، وباستخدامها للمراسلات والمستندات المتعلقة بالمحل المذكور فقط، ولا يجوز استخدامها لأية أغراض أخرى وفي أي مجال غير ما حدد حصراً في هذه المادة.

ج. يدفع الطرف الثاني للطرف الأول لقاء استخدام العلامة التجارية مبلغاً وقدره (............) دينار أردني سنوياً/ أو ما نسبته (..............) من (المبيعات/صافي مبيعات)، تدفع كل (...................................). وتجري المحاسبة بين الطرفين أو من يعيناه لهذه الغاية في (..............). وتعتمد (قيود مبيعات/القيود المحاسبية/عائدات/ ميزانية) الطرف الثاني لبيان عائدات الاستخدام المتعين دفعها للطرف الأول، مع حق الأخير في الاطلاع في كل وقت على أية قيود أو مستندات محاسبية أو على نظام البيع للتثبّت من سلامة المحاسبة وصحة البدل، دون أية معارضة من قبل الطرف الثاني. ويعتبر إخلال الطرف الثاني بدفع البدل المتفق عليه أو إخلاله بتمكين الطرف الأول من التثبت من صحته بالطريقة الموصوفة موجباً لتطبيق حكم المادة (4) من هذه الاتفاقية.

د. يزود الطرف الأول الطرف الثاني بأية كتب أو تصريحات، مطلوبة لأية جهة من الجهات الرسمية أو الأهلية، تفيد بالتصريح باستخدام العلامة التجارية وفقاً لشروط اتفاقية الاستخدام، بالشكل الملائم لمصلحة الطرفين.

ه. تقيّد اتفاقية الاستخدام هذه لدى مسجل العلامات التجارية في ....، ولا يخلّ عدم تسجيلها أو التأخر في تسجيلها لأي سبب بحقوق الطرفين أو بسائر الأحكام المقررة فيها.

مادة (3) المسؤولية عن الاستخدام:

يتعهد الطرف الثاني تعهداً نهائياً وناجزاً، غير قابل للمعارضة أو الإنكار أو الدفع بما يخالفه، باستخدام العلامة التجارية استخداماً مشروعاً، في الحدود والأغراض المقررة في المادة الثانية فقط، ويقر بمسؤوليته القانونية عن أية مطالبات أو التزامات تنشأ تجاه المحل المذكور أو تجاه الطرف الثاني متصلاً باستخدام هذه العلامة، بما في ذلك المسؤولية عن أية مخالفات مقررة بموجب القوانين الأردنية بما فيها قوانين الملكية الفكرية بأنواعها، والمسؤولية عن أية مطالبات تتصل بهذا الاستخدام من الغير سواء أكانت تتعلق بمطالبات مالية عقدية أو تتعلق بمسؤوليات قانونية ناشئة عن عمل المحل و/أو عن سوء استخدام العلامة من الطرف الثاني، ولا يتحمل الطرف الأول أية مسؤولية تجاه الغير أو أي من الجهات الحكومية أو الأهلية عن استخدام هذه العلامة من قبل الطرف الثاني بأي وجه من أوجه الاستخدام.

B– The use of Trademark shall be restricted to applying it to the products of the Second Party/ (or certain products that will be specified), to the billboard of the business firm located in ...., and to correspondences and documents related to the mentioned business firm only. The Trademark shall not be used for any purpose or any field other than those mentioned exclusively in this article.

C– The Second Party shall pay to the First Party, as the charges of using the Trademark, an amount of (...........) yearly/or a percentage of (............) of the (sales/ net sales) etc, to be paid every (..................). Accounting shall be carried out by the parties or their representatives for this purpose in (..................). The Second Party's (sales record/ accounting records/ revenues/ budgets) shall be considered in order to illustrate revenues of the Trademark usage, to be paid to the First Party. The latter has the right to be acquainted with records, accounting documents, or systems of selling, at any time, to verify the correctness of accounting and charges. The Second Party may not object to this. In case the Second Party breached the right of the First Party already mentioned, or in case he defaulted in paying the agreed upon charges, then, the provision of article (4) of this agreement shall be applied.

D– The First Party shall provide the Second Party with all necessary correspondences or statements required by any official or nongovernmental party, that illustrate the licensing of Trademark use, in accordance with the terms of this agreement, and in a way suitable for the interest of both parties.

E– This agreement of use shall be registered by the Trademark Registrar in .... In case, for any reason, the agreement was not registered or a delay in its registration occurred, then this shall not affect the rights of the parties, and all the decided terms hereof.

Article (3) Liability of Use:

The Second Party undertakes in an irrevocable and incontestable manner that he shall use the Trademark legally and only within the restrictions and purposes specified in the second article. He acknowledges his legal liability towards any arising claims or commitments against the above– mentioned firm or against the Second Party related to the use of this Trademark, including the liability of contraventions decided by virtue of Jordanian laws among which laws of intellectual property of whatever type, and the liability of claims related to the use of the Trademark by others, whether these claims were of contractual financial nature or were legal liabilities resulting from the business running of the firm and/or the misuse of the Trademark by the Second Party. The First Party shall not bear any liability towards others, or towards governmental or nongovernmental entities in regards to the use of this Trademark, in whatever way, by the Second Party.

مادة (4) تنفيذ الالتزامات وفسخ وانفساخ الاتفاقية :

أ. يتعهد الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني من استخدام العلامة التجارية، وبضمان عدم التعرض له في هذا الاستخدام للمدة المقررة في هذه الاتفاقية، وبإبقاء العلامة التجارية مسجلة خلالها، وبعدم نقض هذه الاتفاقية أو الرجوع عنها أو الطعن في هذا الاستخدام خلال سريانها، ما لم يرتكب الطرف الثاني أية مخالفة موجبة لفسخ هذه الاتفاقية وفق ما تقرره الفقرات التالية من هذه المادة.

ب. على الرغم مما تقرره أية تشريعات أو قوانين، يحق للطرف الأول فسخ هذه الاتفاقية بإشعار خطي موجه للطرف الثاني في حال استخدام العلامة التجارية في غير أغراضها، أو استخدامها على نحو غير مشروع، أو تجاوز الطرف الثاني نطاق الاستخدام المقرر في هذه الاتفاقية، أو إخلاله في دفع بدلات الاستخدام، أو إخلاله بحق الطرف الأول في التثبت من صحة البدل والاطلاع على القيود المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثانية، أو مخالفة الطرف الثاني في هذا الاستخدام للقوانين المرعية وتعريض الطرف الأول للمسؤولية عن هذه المخالفات. ويلتزم الطرف الثاني دون معارضة أو إنكار بإزالة اليافطات التي تحمل العلامة التجارية، ووقف استخدامها على أية منتجات أو أوراق أو مواد دعائية أو مراسلات أو مستندات محاسبية، في مدة أقصاها شهران من تاريخ تبلغه إشعار فسخ الاتفاقية وإنهائها، ولا يخل ذلك بحق الطرف الأول بالحصول على بدل الاستخدام حتى آخر يوم تم فيه استخدام العلامة التجارية بأي صورة من الصور، أو بحقه بالحصول على التعويضات جراء الاستخدام المخالف للقانون.

ج. تعتبر هذه الاتفاقية مفسوخة حكماً في تاريخ انتهائها (إن نظمت لتكون محددة المدة) ولا يجوز بعد هذا التاريخ الاستمرار في استخدام العلامة التجارية بأي وجه من الوجوه، ويتعين إزالة اليافطات، من قبل الفريق الثاني وعلى نفقته الخاصة، ووقف الاستخدام على المراسلات والمنتجات والمواد الدعائية وغيرها، كما تعتبر مفسوخة حكماً في حال شطب العلامة التجارية أو إلغاء استخدامها أو وقفه، بموجب حكم قضائي أو بقرار من مسجل العلامات التجارية.

مادة (5) الولاية القانونية والعناوين المختارة وطرق فض المنازعات

أ. تطبق قوانين .... الموضوعية والإجرائية على كل ما لم يرد عليه نص في هذه الاتفاقية.

Article (4) Execution of the Obligations, Revocation and Dissolution of the Agreement

A- The First Party undertakes to: enable the Second Party to use the Trademark, guarantee not to object against this use during the term specified in this agreement and keep the Trademark registered during this term. Unless the Second Party has committed a contravention that necessitates revocation of this agreement in accordance with the following clauses of this article, the First Party undertakes also not to revoke or recant this agreement, and not to challenge the use of the Trademark during the valid term of this agreement.

B- Notwithstanding what legislations or laws may state, the First Party shall have the right to revoke this agreement by notifying the Second Party in writing in case: the Trademark was used for purposes other than the specified ones, the Trademark was used in an illegal manner, the Second Party has overstepped the scope of use specified in this agreement, the Second Party has defaulted in paying charges for usage, the Second Party has breached the right of the First Party to verify correctness of the charges and to be acquainted with the records as stipulated by clause (c) of Article 2, or in case the Second Party has violated the applicable laws in using the Trademark, subjecting thus, the First Party to liabilities. Within a maximum period of two months as from the date of receiving notification of termination of the agreement, the Second Party, with no objection or denial, shall remove the billboards holding the Trademark, and shall stop the use of the Trademark on products, papers, ads, correspondences and accounting documents, without prejudice to the right of the First Party to obtain charges of usage until the last day of using the Trademark in any form, or his right to obtain compensation for the illegal use.

C- This agreement shall be deemed invalid upon the date of expiry (if the agreement's term was specified), after which, the Trademark shall not be used in any way, the billboards shall be removed, the Trademark shall not be used in correspondences, products, ads, ... etc. The agreement shall also be considered invalid in case the Trademark was deleted or its use has been cancelled or halted by virtue of a verdict or a resolution issued by the Trademarks Registrar.

Article (5) Jurisdiction, Selected Addresses and Methods of Disputes Settlement

A- The substantive and procedural laws of........................shall be applied in all cases not stipulated in this agreement.

ب. في حال حدوث نزاع أو خلاف حول تفسير أحكام هذه الاتفاقية أو تنفيذها وما قد ينشأ عنها وفي كل ما يتصل بها بين الأطراف، وبالعموم أية منازعة تتصل بالعلاقة بين الطرفين موضوع هذه الاتفاقية تحال إلى التحكيم أمام محكم (فرد على أن يكون) من (محكمي مركز.................)، ويطبِّق المُحَكِّم القوانين .... على، طرفي النزاع، أو يقر الطرفان بقبولهما النهائي بقرار المحكم. وفي حال امتناع أي من الأطراف عن المثول أمام المحكم والإجابة على طلبات المحكم المعين، يصار إلى السير في إجراءات التحكيم في غيبة الطرف الممتنع عن الحضور بعد إجراء التبليغات الأصولية إلى مكتبه، إما بإرسالها باليد أو بالبريد المسجل للطرف المعني، ويكون القرار الصادر عن المحكم ملزماً قابلاً للتنفيذ.

ج. يقر الطرفان أن العناوين المثبتة إزاء كل منهما هي الموطن المختار لإجراء أية إخطارات أو تبليغات أو مراسلات، وتعتبر هذه العناوين صحيحة منتجة لآثارها ما لم يخطر أي طرف الطرف الآخر بتغير عنوانه بإخطار خطي بعلم الوصول.

د. في العلاقة بين الطرفين، تُقبل لغايات الإثبات والإخطار الإنذارات العدلية والمراسلات البريدية بأنواعها والفاكسات الموقعة من مرسلها، وتُقبل رسائل البريد الالكتروني وفق النظام الدارج والاعتيادي بين الطرفين، وبالعموم أية وسيلة من وسائل الاتصال التي تحقق سلامة اطلاع الطرفين وعلمهما بما يرسله الآخر والتي تظهر ظروف الحال أو الإقرار أو القبول الصريح أو الضمني أن الطرف المرسل إليه قد علم بمضمونها.

B- If a conflict or a dispute arises between the parties, with regards to illustrating or executing the provisions of this agreement and what may arise of it, in addition to all matters related to the agreement, i.e. any dispute arising of the relation of both parties that is the object of this agreement, then, such dispute shall be referred to arbitration before an arbitrator, (provided he is a member of the arbitrators) of ....Center. The arbitrator shall subject the dispute to the laws of......................... Both parties acknowledge their ultimate approval of the decision of the arbitrator. In case any party refused to appear before the appointed arbitrator and answer his claims, procedures of arbitration then, shall be carried out in absence of the refraining party. This however shall be carried out after properly notifying that party's office, either delivering the notification by hand or by registered mail. Decision issued by the arbitrator shall be applicable and binding.

C- Both parties acknowledge that the addresses assigned to each of them are the chosen places for notices, notifications or correspondences. Unless one party notifies the other in a written and registered notification a change of his address, these addresses shall be considered valid and productive to effect.

D- In the relation between both parties, as for purposes of confirmation and notification, the following shall be accepted: judicial notifications, mail correspondences of all kinds and faxes signed by their senders. Also accepted are e–mails within the prevailing and usual system between the parties. In general, any means of communication through which one party can be acquainted with what the other party sends; the means that the circumstances, confirmation, or the explicit or implicit acceptance show that the party, to whom the correspondences were sent, had been acquainted with their content.

مادة (6) الأحكام الختامية:

أ. كافة مواد هذه الاتفاقية، ملزمة، ووحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وتنفذ وتفسر على أساس مبدأ حسن النية، ووفق مفهومه وموجباته.

ب. حررت هذه الاتفاقية من ست مواد بما فيها هذه المادة، ومن ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف نسخة منها للعمل بمقتضاها، وتودع الثالثة لدى مسجّل العلامات التجارية في.................................

وعلى ذلك وقع الطرفان في مجلس العقد في ....

في هذا اليوم .... الموافق ....../......./........

الفريق الأول	الفريق الثاني

الاسم الرباعي:

التوقيع:

الشاهد الأول	الشاهد الثاني

Article (6) Final Provisions:

A- All articles of this agreement shall be binding, considered as an integral part hereof, and shall be executed and illustrated according to the concept of the principle of bona fide.

B- This agreement consists of six articles including this one, and is executed in triplicate; a copy for each party to act by its virtue, the third copy shall be reserved with the Trademarks Registrar in ....

Accordingly, the parties have signed this agreement in the place of contract in............................ in this day,........................, corresponding to....../....../...........

	First Party	Second Party
Full Name:		
Signature:		

First Witness	Second Witness

نموذج (3/5)

نقل ملكية علامات تجارية

يسري مفعول اتفاقية نقل ملكية العلامات التجارية هذه اعتباراً من تاريخ ....../...../.....
بين .... (المحيل)، و.. (المحال إليه).

إذ إن المحيل وعنوانه الرسمي هو..، هو مالك العلامات التجارية وتسجيلاتها و/أو طلبات تسجيلها في الأردن – وذلك كما هو مبين في المبرز A المرفق: إذ إن المحال إليه وعنوانه الرسمي في ....، الولايات المتحدة الأميركية، يرغب في حيازة الحق والمنفعة والفائدة المتعلقة بهذه العلامات بوصفها جزءاً من الاتفاقية المبرمة بين (...............................) المؤرخة في ....../...../..... (اتفاقية الشراء).

الآن، وبناءً على ما ذكر، فليكن في المعلوم بأنه ومقابل .... دولار أمريكي وتعويضات أخرى جيدة وذات قيمة تم الإقرار بتسلّمها من قبل المحيل، يتنازل المحيل إلى المحال إليه عن جميع حقوقه ومنافعه وفوائده في الأردن فيما يخص العلامات المذكورة، مع شهرة المحل التجاري لكافة الأعمال التي تظهر عليها هذه العلامات، ويتنازل أيضاً عن أي تسجيلات مستقبلية لهذه العلامات، وعن جميع الحقوق المتعلقة بهذه العلامات، المنصوص عليها في القانون العام، وعن الأفعال والحقوق الأخرى التي تكفلها ملكية هذه العلامات، وعن حق مقاضاة أي طرف ثالث بسبب التعدي على هذه العلامات، أو بسبب القيام بأي نشاطات غير مسموح بها تتعلق بهذه العلامات. أيضاً، حق التمتع بجميع الفوائد المالية التي يتم تحصيلها نتيجةً لأي دعوى قضائية. كل ذلك يعود إلى المحال إليه، ومن بعده لخلفه القانوني، ولكل من يحق له أن يرثه. وجميعهم يتمتعون بهذه الحقوق في هذه العلامات، كما لو أنها كانت ما تزال في حوزة المحيل.

وقعت في: ....../...../.......

(المحيل)	(المحال إليه)
المنصب: نائب المدير العام	المنصب: السكرتير التنفيذي للشركة
الاسم	الاسم
التوقيع	التوقيع

Form (5/3)

Trademarks Assignment

This trademarks assignment agreement (the Assignment) shall be effective as of ..../...../..... between..................... ("Assignor") and .... ("Assignee").

Whereas the Assignor, having his official office in ...., is the owner of the trademarks, their registration(s) and/or their registration applications in Jordan as illustrated in the enclosed Exhibit (A) hereto, and whereas the Assignee, having his official office in.................., U.S.A., wants to acquire the right, the interest and the benefit related to the said trademarks as a part of the concluded agreement between ...., and ...., dated on .../.../......... (The "Purchase Agreement").

Accordingly, know all men by these presents that in return of.................American Dollars and other good and valuable remunerations whose receipt is hereby acknowledged by the Assignor, the Assignor hereby assigns to the Assignee all of the Assignor's rights, interests and benefits in relation to the said trademarks in Jordan, together with the goodwill of the store in relation to business holding these trademarks. The Assignor shall also assign any future registration of such trademarks, all rights related to these trademarks as stipulated by the Public Law, other acts and rights guaranteed by the ownership of these trademarks in addition to the right of prosecuting any third party who infringes these trademarks or conducts unpermitted activities related to the said trademarks. Besides, the Assignee and thereafter his lawful successors shall enjoy all monetary benefits obtained as a result of such lawsuits. All the said rights shall be assigned to the Assignee and thereafter to his lawful successor and inheritors; they shall enjoy the rights related to the said trademarks as if they were still in the possession of the Assignor.

Signed in this day ....

(Assignor)	(Assignee)
Title: Vice General Manager	Title: Executive Secretary
Name:	Name:
Signature:	Signature:

المبرز (أ)

رقم التسجيل / الطلب	العلامة التجارية	البلد
....	....	....
....	....	....

المبرز (ب)

أنا .... الكاتب العدل في .... أشهد بموجب ذلك أن .... وقف أمامي، وقد أقر وأقسم على ما يلي: أنه عُيّن حسب الأصول سكرتيراً تنفيذياً للمحال إليه لفترة امتلاك العلامة التجارية وفوّض بتوقيع نقل ملكية العلامة التجارية المرفقة للغايات والاعتبارات المشروحة فيه.

أنا .... كاتب العدل أشهد بموجب هذه الشهادة أن .... أقسم بحضوري حسب الأصول، وأقر أنه عيّن حسب الأصول نائباً للمدير العام للمحيل، لفترة امتلاك سارية المفعول، وأنه فوّض بتوقيع نقل ملكية العلامة التجارية المرفقة للغايات والاعتبارات المشروحة فيه.

Exhibit (A)

Application / Reg. No.	Trademark	Country
....	....	....
....	....	....

Exhibit (B)

I,..........................., the Notary Public in...................., do hereby certify that................., has personally appeared before me, acknowledged and sworn that he has been duly appointed as the executive secretary of the Assignee, for the period of possessing the trademark and that he is duly authorized to sign the assignment of the trademark which is enclosed hereto for the purposes and considerations therein illustrated.

I,...................., a Notary Public, do hereby certify that ...., has sworn before me and has acknowledged that he has been duly appointed as vice general manager of the Assignor for the valid period of possessing the trademark, and that he is duly authorized to sign the assignment of the trademark which is enclosed hereto for the purposes and considerations therein illustrated.

نموذج (3/6)

نقل ملكية علامة تجارية

أُبرِمت اتفاقية نقل الملكية في (....../......./.......) بين:

الشركة (X) وعنوانها (...................................) (ويشار إليها فيما بعد بالمحيل) بصفتها طرفاً أول، والشركة (Y) وعنوانها (...............................) (ويشار إليها فيما بعد بالمحال إليه) بصفتها طرفاً ثانياً.

إذ إن المحيل هو مالك العلامات التجارية - كما هو محدد في المبرز A المرفق؛ إذ إن المحيل اتفق مع المحال إليه على بيع المحال إليه العلامات التجارية المشار إليها، وعلى نقلها وتحويلها إليه، مع الشهرة التجارية المتعلقة بها، ومع الشهرة التجارية المتعلقة بالبضائع التي من أجلها سجلت العلامات التجارية. وتقر هذه الوثيقة بأنه وفقاً للاتفاقية المشار إليها، ولقاء اعتبارات أخرى ذات قيمة، أقر المحيل باستلامها من المحال إليه، فإن المحيل ينقل ويبيع ويتنازل إلى المحال إليه عن العلامات التجارية المشار إليها، بما في ذلك الحق والمنفعة والفائدة والشهرة التجارية المتعلقة بها، وبالبضائع التي من أجلها سجلت العلامات التجارية، والحق كذلك في المقاضاة واستعادة أية حقوق مترتبة على أي تعدٍ سابق على هذه العلامات؛ وذلك ليتمتع بها المحال إليه، وخلفاؤه من بعده، ومن يحق لهم نقل الملكية، بشكل مطلق، خلال فترة الحماية المحددة للعلامات التجارية المشار إليها، وخلال أي تمديد لمدة الحماية لهذه العلامات.

واتفقا على أن يتحمل المحال إليه جميع النفقات المترتبة على تسجيل نقل الملكية.

وشهادة على ذلك، أَلحَق الأطراف الوثائق المرفقة بالأختام الرسمية لشركاتهم، وتواقيع الأشخاص المفوضين رسمياً بنقل الملكية. وفي اليوم والتاريخ المكتوب أعلاه اتفق الأطراف على أن تنظم هذه الاتفاقية، وفقاً لقوانين ولاية .... / الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ من خلال جهاتها القضائية استلم الأطراف وثائقهم.

الشركة (X) (الاسم والعنوان)

من قبل: (الاسم والتوقيع + الختم الرسمي)

الشركة (Y) (الاسم والعنوان)

من قبل (الاسم والتوقيع + الختم الرسمي)

Form (6/3)

Trademark Assignment

An agreement of trademark assignment was entered into on.../....../........between:

(X) Company located in ...., (hereinafter referred to as the Assignor) as the First Party, and (Y) Company located in ....,(hereinafter referred to as the Assignee) as the Second Party.

Whereas the Assignor is the owner of the trademarks as specified in the enclosed exhibit (A), and whereas the Assignor has agreed with the Assignee to sell, assign and transfer the aforementioned trademarks to the Assignee with the goodwill related to the trademarks as well as the goodwill related to the goods for which the trademarks were registered.

This is to certify that in accordance with the aforementioned agreement and in return of other considerations of value that the Assignor has acknowledged receipt from the Assignee, the Assignor assigns, sells and transfers the aforementioned trademarks to the Assignee including the right, interest, benefit and the goodwill related to such trademarks and to the goods for which the trademarks were registered, as well as the right of prosecuting and regaining the rights arising from any infringement to such trademarks. Hence, those rights shall be enjoyed by the Assignee, thereafter to his successors and those who have the exclusive right to assign the aforementioned trademarks during the specified protection period of the trademarks and during any extension of the protection period of such trademarks.

Both parties have agreed that the Assignee shall bear all costs resulting from registering the assignment.

In witness hereof, the parties have attached the enclosed documents affixed with official stamps of their companies and signatures of those authorized legally to assign. In the aforementioned date, both parties have agreed that this agreement shall be in accordance with the laws of..............State–United States of America, through whose judicial authorities, the parties have received their documents.

(X) Company (Name and Address)

By: (Name and signature + official stamp)

(Y) Company (Name and Address)

By: (name and signature + official stamp)

إقرار المحيل بهذه الاتفاقية أمام الكاتب العدل

أشهد بأن شركة (X) شركة موجودة بموجب قوانين (البلد)، وأن (......................) قام بالتوقيع على هذه الوثيقة بحضوري بصفته المفوض بالتوقيع رسمياً نيابة عن الشركة المذكورة، وهو مفوض، أيضاً، بإتمام جميع الإجراءات والوثائق المتعلقة بهذه العلامات.

التاريخ: ....../....../.......

الكاتب العدل

إقرار المحال إليه بهذه الاتفاقية أمام الكاتب العدل

أشهد بأن الشركة (Y) و(جنسيتها) .... شركة خاصة محدودة بالحصص، وأن (...................................) قام بالتوقيع على هذه الوثيقة بحضوري، وهو الشخص المفوض بالتوقيع رسمياً نيابة عن الشركة المذكورة.

الكاتب العدل

المبرز أ

جدول بالعلامات التجارية المراد نقل ملكيتها. (انظر الجدول المرفق)

الصنف	تاريخ التسجيل	رقم التسجيل	اسم العلامة	اسم البلد

Avowal of the Assignor before the Notary Public

I certify that (X) Company is established and existing under the laws of..................and that (...........) has signed this document before me as being the officially authorized person with signature on behalf of the mentioned company, also, he is authorized to carry out all procedures and documents related to the aforementioned trademarks.

Date: .../.../......

Notary Public

Avowal of the Assignee before the Notary Public

I certify that (Y) Company of.............nationality, is a private and limited by shares, and that. ...., has signed this document before me, and that he is authorized with signature on behalf of the aforementioned company.

The Notary Public

Exhibit A

A table of the trademarks to be assigned (refer to the enclosed table)

Category	Date of Reg.	Reg. No	Trademark	Country

نموذج (3/7)

عطوفة مسجل العلامات التجارية المحترم
وزارة الصناعة والتجارة – عمان

لائحة جوابية مقدمة من وكيل شركة: ....

المحامي: ....

رداً على لائحة الاعتراض المقدمة من شركة ....

وكيلها المحامي: ....

الدفـــوع:

أولا: لا نسلم بالبند الرابع من اللائحة؛ إذ إنه لا أساس له من الصحة، لا في الواقع ولا في القانون، بسبب وجود اختلاف واضح في الأمور الآتية:

1. عدم تشابه العلامة التجارية على العبوات؛ إذ إن لكل منها علامة تختلف عن الأخرى. أُقدم لعطوفتكم العبوات من كلا الصنفين بصفتها بينة لنا.
2. إن الاسم التجاري الذي استند إليه وكيل الشركة المعترضة لم يتشابه؛ إذ إن اسم المعترض عليها هو.....................، وأيضا هناك اختلاف ملحوظ في نوع الخط ولونه.
3. شكل العبوة يختلف اختلافاً تاماً عن عبوة الشركة المعترضة.
4. عبوة الشركة المعترضة من المعدن، أما عبوة المعترض عليها فهي بلاستيكية.
5. نوعية البضاعة التي تباع لدى الشركة المعترضة هي عبارة عن رذاذ لحفظ الشعر، أما نوعية بضاعة المعترض عليها فهي عبارة عن شامبو سائل لغسل الشعر.

ثانياً: أيضاً، وبالتناوب، فإن البند السادس لا أساس له من الصحة والواقع والقانون.

مما تقدم، يتبين لنا أن شكل العلامة التي لدى المعترض عليها ونوعها، يختلف اختلافاً تاماً عن نوعية العلامة لدى المعترضة، وكذا شكل العلامة وعملها ومكوناتها. كما أيدت ذلك قرارات محكمة العدل العليا ومنها على سبيل المثال لا الحصر قرار رقم 95/247 وجاء فيه ما يلي:

Form (7/3)

Your Excellency, the Registrar of Trademarks

Ministry of Industry and Trade

A pleading presented by the attorney of ....

Company Attorney: ....

As a response to the demur presented by ....

Company represented by its attorney, ...

Pleas:

First: We do not approve the fourth item of the demur as this article is baseless both in terms of reality and according to law; there are quite clear differences in the following issues:

1. The trademarks affixed to the packages are not similar; each of such packages has a trademark different from the other. Presented to your Excellency are the packages of the two different types, as evidence to prove our point.
2. The trade name on which the attorney of the demurer company has based his objection has no similarity; the demurred against trade name is .... Moreover, there is an evident difference in the type and color of the font.
3. The design of the package is completely different from that of the package of the demurer company.
4. The package of the demurer company is made of metal, while the demurred against package is made of plastic.
5. The merchandise sold by the demurer company is a spray for hair care, while the demurred against merchandise is a liquid shampoo for hair cleansing.

Second: Alternately, the sixth item is baseless in reality and according to law. It is therefore evident that the design and quality of the trademark of the demurred against company, is completely different from the design, quality, function and components of the trademark of the demurer company.

This was supported by verdicts of the Supreme Court including, but not limited to, verdict No. 247/95 which stipulates the following:

"إن التشابه الذي يؤدي إلى غش الجمهور هو التشابه في مجموع العلامة، لا في أحد أجزائها. وإن ما يميز العلامة التجارية عن غيرها، إضافة إلى الاسم، عناصر متعددة منها: النطق بها، وكتابتها، ورسومها. وعليه، فان اختلاف العلامة التجارية المعترض عليها مع العلامة الخاصة بالمستأنفة، من حيث النطق، بالإضافة إلى وجود فوارق واضحة بين الرسمين، فيكون القرار، برد اعتراض المستأنفة على طلب تسجيل العلامة التجارية باسم المستأنف عليها؛ متفقاً وأحكام القانون".

ثالثاً: بالنسبة للبنود: الثالث والرابع والخامس فقد بنيت على البندين الأول والثاني، ونحن لا نسلم بها نظراً لعدم التشابه في الموضوع ولا في الشكل.

الطلب: نلتمس من عطوفتكم:

تبليغ الشركة المعترضة نسخة من اللائحة الجوابية، وبالنتيجة، عدم الأخذ بالاعتراض لعدم قانونيته وردّه، والسير بإجراءات التسجيل وتضمين الشركة المعترضة الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.

وكيل المعترض عليها

المحامي ....

"The resemblance that ends up deceiving the public is the resemblance of a trademark as a whole, rather than the resemblance in one single component. There are different characteristics distinguishing a trademark other than the name, such as the way it is pronounced, the way it is written and its design. Hence, the demurred against trademark differs from the trademark of the complainant in terms of the way of pronouncing the trademark, in addition to the presence of other distinct differences between the two designs. Accordingly, the verdict of refuting the demur of the complainant with regards to the request of registering the trademark in the name of the defendant conforms to the provisions of law".

Third: The third, fourth, and fifth items are based on the first and second items, we do not approve what has been mentioned in these items due to the lack of similarity both in form and subject.

Petition:

We appeal to your Excellency:

To provide the demurer company with a copy of the pleading, and consequently, not to consider the demur because it is illegal, to refute the demur, to carry out the trademark registration procedures, and to obligate the demurer company to pay the fees, the expenses and attorney retainers.

Attorney of the defendant

Attorney: ....

نموذج (3/8)

الأردن

قانون العلامات التجارية لسنة 1952

طلب لإدخال اسم مالك جديد إلى علامة تجارية في السجل

نحن (الاسم / العنوان) ....

و(الاسم / العنوان) ....

نطلب بموجب المادة 55 من النظام تدوين اسم: ....

الذين يتعاطون مهنة: ....

في: ....

في سجل العلامات التجارية بصفتهم أصحاباً للعلامات التجارية ذات الرقم ....
كما في اللائحة المرفقة.

في الصنف: .... من تاريخ: ...../...../........

وذلك بموجب: ....

توقيع المالك المسجل: ....

توقيع المحال إليه: ....

Form (8/3)

Jordan

Law of Trademarks for the Year 1952

Application for Entering the Name of a New Trademark Owner in the Register

We (name and address of the company)

And (name and address of the company)

Hereby request by virtue of article 55 of the regulation, to register the name of:..

Carrying out the business of: ....

In: ....

in the Trademarks Register as the owners of the trademarks No. ....as in the enclosed list.

Class: .... As of...../...../.....

By virtue of ....

Signature of the Registered Owner.....................

Signature of Assignee..................................

نموذج (3/9)

النص على نقل ملكية العلامة الفكرية التجارية
في المجلة الرسمية من قبل مسجل العلامات التجارية

استناداً إلى المادة 23 من قانون العلامات التجارية لسنة 1952، أعلن بأن العلامة التجارية ذات الرقم .... في الصنف ....، قد حولت مع الشهرة التجارية للعمل المختص بها من اسم مالكها الأصلي المسجل:

الشركة ....

إلى

الشركة ....

اعتباراً من تاريخ وثيقة التنازل في ....../....../........

وأن اسم الشركة المحال إليها هذه العلامة وعنوانها قد أُدرج في سجل العلامات التجارية حسب الأصول.

مسجل العلامات التجارية

Form (9/3)

Stipulation of the Assignment of an Intellectual Trademark in the Official Gazette by the Trademarks Registrar

By virtue of article 23 of the Law of Trademarks of 1952, I hereby declare that the trademark No............, category: ...., has been assigned together with the goodwill of its related business from the original registered owner:

....Company

To

.... Company

As of the date of the assignment deed on ...../......./...........

The name and address of the company to which this trademark has been assigned have been duly recorded in the Trademarks Register.

Trademarks Registrar

نموذج (3/10)

كتـــاب مـوافقـــة

نعلن نحن شركة .... المقيمين في .... وهي شركة مسجّلة بموجب قوانين .... ، وأصحاب العلامة التجارية (......) المسجلة في الأردن تحت الرقم (......) عن إعطاء موافقتنا للشركة .... ، وهي شركة مسجّلة بموجب قوانين .... ، عن استعمال العلامة التجارية المرفقة وتسجيلها (.............) من أجل البضائع الواردة في الصنف الدولي (............) المشار إليه في القائمة الملحقة.

اسم المحامي المفوض للشركة

....

تاريخ: ..../......../...............

Form (10/3)

Letter of Approval

We,.............................. Company located in ...., a company established and existing under the laws of ...., the owners of the trademark (   ) registered in Jordan under No. (...........), approve that ....Company, a company established and existing under the laws of .... may use and register the enclosed trademark (...........) in respect of the goods mentioned in the International Class (...........) referred to in the attached list.

Name of the Authorized Attorney of the Company

....

Date: ……. /…… /…….

نموذج (3/11)

تصنيف البضائع والخدمات وفق اتفاقية نيس

البضائع

الصنف 1

المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعة والمجالات العلمية والتصوير، وكذلك المستخدمة في الزراعة والبستنة وغرس الغابات، والراتينجات الاصطناعية غير المصنعة، واللدائن (البلاستيك) غير المصنعة، والأسمدة، ومواد إطفاء الحريق، ومستحضرات تليين المعادن ولحامها، والمواد الكيميائية المستخدمة لحفظ المواد الغذائية، ومواد الدباغة والمواد اللاصقة المستخدمة في الصناعة.

الصنف 2

الدهانات والورنيش والطلاء، والمواد الحافظة من الصدأ والحافظة من تلف الخشب، والمواد الملونة، والمواد الكاوية، والراتنجات الخام الطبيعية، والمعادن المشكلة رقائق ومساحيق، التي يستخدمها الرسامون ومهندسو الديكور وعمال المطابع والفنانون.

الصنف 3

مستحضرات تبييض الأقمشة وغيرها من المواد المستخدمة في غسيل الملابس، ومستحضرات التنظيف والتلميع والفرك والكشط، وأنواع الصابون والعطور والزيوت العطرية، ومستحضرات التجميل وكريمات الشعر، ومعاجين الأسنان.

الصنف 4

الزيوت الصناعية، ومواد التشحيم، ومواد امتصاص الغبار والترطيب والربط، والوقود (بما فيها وقود المحركات الكحولي) ومواد الإنارة، والشموع والفتائل.

الصنف 5

المستحضرات الصيدلانية والبيطرية والصحية، والمواد الغذائية المطوعة للاستخدام الطبي وأغذية الأطفال، واللاصقات الطبية ومواد التضميد، والمواد الخاصة بحشوات الأسنان، والشمع المستخدم في طب الأسنان، والمواد المطهرة، ومستحضرات إبادة الآفات وإبادة الفطريات وإبادة الأعشاب الضارة.

الصنف 6

المعادن الشائعة وسبائكها، ومواد البناء المعدنية، والأبنية المعدنية القابلة للنقل، والمواد المعدنية المستخدمة في خطوط السكك الحديدية، والأحبال والأسلاك (غير الكهربائية) المصنوعة من المعادن الشائعة، والأدوات الحديدية والمنتجات المعدنية الصغيرة، والأنابيب والمواسير المعدنية، والخزائن الحديدية، والبضائع المصنوعة من المعادن الشائعة (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، وخامات المعادن.

Form (11/3)

Goods and Services Classification in accordance with Nice Agreement

GOODS

Class 1

Chemicals used in industry, science and photography, as well as in agriculture, horticulture and forestry; unprocessed artificial resins; unprocessed plastics; manures; fire extinguishing compositions; tempering and soldering preparations; chemical substances used for preserving foodstuffs; tanning substances; adhesives used in industry.

Class 2

Paints, varnishes, lacquers; preservatives against rust and against deterioration of wood; colorants; mordants; raw natural resins; metals in foil and powder form for painters, decorators, printers and artists.

Class 3

Bleaching preparations and other substances for laundry use; cleaning, polishing, scouring and abrasive preparations; soaps; perfumery, essential oils, cosmetics, hair lotions; dentifrices.

Class 4

Industrial oils and greases; lubricants; dust absorbing, wetting and binding compositions; fuels (including motor spirit) and illuminants; candles, wicks.

Class 5

Pharmaceutical, veterinary and sanitary preparations; dietetic substances adapted for medical use, food for babies; plasters, materials for, dressings; material for stopping teeth, dental wax; disinfectants; preparations for destroying vermin; fungicides, herbicides.

Class 6

Common metals and their alloys; metal building materials; transportable buildings of metal; materials of metal for railway tracks; non–electric cables and wires of common metal; ironmongery, small items of metal hardware; pipes and tubes of metal; safes; goods of common metal not included in other classes; ores.

الصنف 7

الآلات ومعداتها، والموتورات والمحركات (عدا الخاصة بالمركبات البرية)، والوصلات ونواقل الحركة من مكونات الآلات (عدا الخاصة بالمركبات البرية)، والأدوات الزراعية غير اليدوية، وحاضنات البيض.

الصنف 8

المعدات والآلات اليدوية (التي تشغل يدويا)، والسكاكين، والأسلحة التي تُحمل على الجَنب (الأسلحة الجنبية)، والأمواس.

الصنف 9

الأجهزة والأدوات العلمية والملاحية البحرية والخاصة بمسح الأراضي وبالتصوير الضوئي والتصوير السينمائي والخاصة بالبصريات وبالوزن والقياس والإشارات والضبط (المراقبة)، والإنقاذ والتعليم. وكذلك، الأجهزة والأدوات المستخدمة في توصيل الكهرباء وتشغيلها وتحويلها وتراكمها وتنظيمها والتحكم بها، وأجهزة تسجيل الصوت أو الصورة ونقلها واعادة عرضها، وبطاقات المعلومات الممغنطة، وأقراص التسجيل، وماكينات البيع الأتوماتيكية والأنظمة التي تعمل بها أجهزة البيع بالعملة، وعدادات النقد والآلات الحاسبة وأجهزة معالجة البيانات، وأجهزة إطفاء الحريق.

الصنف 10

الأجهزة والأدوات التي تستخدم في الجراحة والطب البشري وطب الأسنان والطب البيطري، وكذلك الأطراف والعيون والأسنان الاصطناعية، والمواد المتعلقة بالعظام ومواد الخيوط الجراحية.

الصنف 11

أجهزة الإنارة والتدفئة وتوليد البخار والطهو والثلاجات، وأجهزة التجفيف والتهوية والإمداد بالمياه والتمديدات الصحية.

الصنف 12

المركبات البرية، والأجهزة اللازمة للنقل البري أو الجوي أو المائي.

الصنف 13

الأسلحة النارية، والذخائر والقذائف، والمتفجرات، والألعاب النارية.

Class 7

Machines and machine tools; motors and engines (except for land vehicles); machine coupling and transmission components (except for land vehicles); agricultural implements other than hand–operated; incubators for eggs.

Class 8

Hand tools and implements (hand–operated); cutlery; side arms; razors.

Class 9

Scientific, nautical, surveying, electric, photographic, cinematographic, optical, weighing, measuring, signaling, checking (supervision), life–saving and teaching apparatus and instruments; apparatus for recording, transmission or reproduction of sound or images; magnetic data carriers, recording discs; automatic vending machines and mechanisms for coin operated apparatus; cash registers, calculating machines, data processing equipment and computers; fire extinguishing apparatus.

Class 10

Surgical, medical, dental, and veterinary apparatus and instruments, artificial limbs, eyes, and teeth; orthopedic articles; suture materials.

Class 11

Apparatus for lighting, heating, steam generating, cooking, refrigerating, drying, ventilating, water supply, and sanitary purposes.

Class 12

Vehicles; apparatus for locomotion by land, air, or water.

Class 13

Firearms; ammunition and projectiles; explosives; fireworks.

الصنف 14

المعادن النفيسة وسبائكها، والبضائع المصنوعة من تلك المعادن أو المطلية بها (غير الواردة ضمن الأصناف الأخرى)، والمجوهرات والأحجار الكريمة، وآلات تحديد الوقت وآلات تحديد الاتجاه الملاحية.

الصنف 15

الآلات الموسيقية.

الصنف 16

الورق والورق المقوى والبضائع المصنوعة منهما (غير الواردة ضمن الأصناف الأخرى) والمطبوعات، ومواد تجليد الكتب، والصور الضوئية، والقرطاسية، والمواد اللاصقة للقرطاسية وللأغراض المنزلية، والأدوات الخاصة بالفنانين، وفرش الرسم، والآلات الكاتبة ولوازم المكاتب (عدا الأثاث)، والمواد التعليمية والتدريبية (عدا الأجهزة)، والمواد اللدائنية (البلاستيكية) المستخدمة في التغليف (غير الواردة في الأصناف الأخرى)، وحروف الطباعة وكليشات الطباعة.

الصنف 17

المطاط، واللاتكس الطبيعي، والصمغ، والحرير الصخري (الاسبست)، والميكة (مادة للعزل الكهربائي)، والبضائع المصنوعة من هذه المواد (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، واللدائن المصبوبة (بلاستيك مصبوب) المستخدمة في التصنيع، ومواد التغليف والحشو والعزل، والمواسير المرنة (غير المعدنية).

الصنف 18

الجلود وتقليدها، والبضائع المصنوعة منها (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، وجلود الحيوانات، وصناديق الثياب وحقائب السفر، والمظلات وعُصي المشي، والسياط واللجامات والسروج.

الصنف 19

مواد البناء (غير المعدنية)، والمواسير الصلبة غير المعدنية المستخدمة في البناء، والإسفلت والزفت والقار، والمباني غير المعدنية القابلة للنقل، والتماثيل غير المعدنية.

الصنف 20

الأثاث والمرايا وإطارات الصور، والبضائع (غير الواردة ضمن أصناف أخرى) المصنوعة من الخشب أو الفلين أو القصب أو الخيزران أو الأملود (أغصان صنع السلال) أو القرون أو العظم أو العاج أو عظم الحوت أو الصدف أو الكهرمان أو عرق اللؤلؤ أو معادن صنع غلايين التدخين أومن بدائل تلك المواد أو من اللدائن (بلاستيك).

Class 14

Precious metals and their alloys and goods in precious metals or coated therewith, not included in other classes; jewelry, precious stones; horological and chronometric instruments.

Class 15

Musical instruments.

Class 16

Paper, cardboard and goods made from these materials, not included in other classes; printed matter; bookbinding material; photographs; stationery; adhesives for stationery or household purposes; artists' materials; paint brushes; typewriters and office requisites (except furniture); instructional and teaching material (except apparatus); plastic materials for packaging (not included in other classes); playing cards; printers' type; printing blocks.

Class 17

Rubber, gutta–percha, gum, asbestos, mica and goods made from these materials and not included in other classes; plastics in extruded form for use in manufacture; packing, stopping and insulating materials; flexible pipes, not of metal.

Class 18

Leather and imitations of leather, and goods made of these materials and not included in other classes; animal skins, hides; trunks and traveling bags; umbrellas, parasols and walking sticks; whips, harness and saddlery.

Class 19

Building materials (non–metallic); nonmetallic rigid pipes for building; asphalt, pitch and bitumen; nonmetallic transportable buildings; monuments, not of metal.

Class 20

Furniture, mirrors, picture frames; goods (not included in other classes) of wood, cork, reed, cane, wicker, horn, bone, ivory, whalebone, shell, amber, mother–of–pearl, meerschaum and substitutes for all these materials, or of plastics.

الصنف 21

أدوات المنزل وأواني المطبخ (غير المصنوعة من المعادن النفسية أو المطلية بها)، والأمشاط والإسفنج، والفراشي (عدا فراشي التلوين)، والمواد التي تستعمل في صناعة الفراشي، والأدوات التي تستخدم في التنظيف، وصوف الفولاذ، والزجاج غير المصنّع أو المصنّع جزئياً (عدا الزجاج المستخدم في البناء)، والأدوات والأوعية المنزلية الزجاجية والبورسولان والخزف (غير الواردة ضمن أصناف أخرى).

الصنف 22

الحبال والأشرطة والشُباك والخيام والمظلات (التندات) والمشمعات والأشرعة والأكياس والحقائب (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، ومواد التنجيد والحشو (ما عدا المطاط واللدائن)، ومواد النسيج الليفية الخام.

الصنف 23

مواد الغزل والخيوط (لأغراض النسج).

الصنف 24

المنسوجات والبضائع النسيجية (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، ومفارش الأسرّة والطاولات.

الصنف 25

الملابس والأحذية وألبسة الرأس.

الصنف 26

الدانتيل والمطرزات والشرائط والقيطان (الشرائط المضفرة)، والأزرار والصنانير والدبابيس والإبر، والأزهار الاصطناعية.

الصنف 27

السجاد والأبسطة والحصائر والخيش ومشمعات الأرضيات وغيرها، من المواد التي تستعمل لتغطية الأرضيات، وما يستخدم لتزيين الحائط (عدا المنسوجة منها).

الصنف 28

الألعاب وأدوات اللعب، وأدوات التدريب البدني و الألعاب الرياضية (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، وزخارف أشجار عيد الميلاد.

الصنف 29

اللحوم والأسماك والطيور الداجنة وطيور الصيد، ومستخرجات اللحوم، والفواكه والخضراوات المحفوظة والمجففة والمطهوة، والجيلاتين (الجيلي) والمربيات وصلصات الفواكه، والبيض والحليب ومنتجاته، وزيوت الطعام ودهونه.

Class 21

Household or kitchen utensils and containers (not of precious metal or coated therewith); combs and sponges; brushes (except paint brushes); brush–making materials; articles for cleaning purposes; steel–wool; unworked or semi–worked glass (except glass used in building); glassware, porcelain and earthenware not included in other classes.

Class 22

Ropes, string, nets, tents, awnings, tarpaulins, sails, sacks and bags (not included in other classes); padding and stuffing materials (except of rubber or plastics); raw fibrous textile materials.

Class 23

Yarns and threads, for textile use.

Class 24

Textiles and textile goods, not included in other classes; beds and table covers.

Class 25

Clothing, footwear, headgear.

Class 26

Lace and embroidery, ribbons and braid; buttons, hooks and eyes, pins and needles; artificial flowers.

Class 27

Carpets, rugs, mats and matting, linoleum and other materials for covering existing floors; wall hangings (non–textile).

Class 28

Games and playthings; gymnastic and sporting articles not included in other classes; decorations for Christmas trees.

Class 29

Meat, fish, poultry and game; meat extracts; preserved, dried and cooked fruits and vegetables; jellies, jams, fruit sauces; eggs, milk and milk products; edible oils and fats.

الصنف 30

القهوة والشاي والكاكاو والسكر والأرز، والتبيوكا (مستحضر نشوي)، والساغو (دقيق نخل الساغو)، والقهوة الاصطناعية، والدقيق والمستحضرات المصنوعة من الحبوب، والخبز والفطائر والحلويات والمثلجات، والعسل ودبس السكر والخميرة ومسحوق الخبيز (باكنج باودر)، والملح والخردل والخل والصلصات (البهارات)، والتوابل والثلج.

الصنف 31

المنتجات الزراعية، ومنتجات البساتين والغابات والحبوب (غير الواردة ضمن أصناف أخرى)، والحيوانات الحية، والفواكه والخضراوات الطازجة، والبذور والنباتات والأزهار الطبيعية، وأغذية الحيوانات والملت (منقوع الشعير).

الصنف 32

الجعة (البيرة)، والمياه المعدنية والغازية، والمشروبات الأخرى غير الكحولية، والمشروبات بطعم الفواكه، وعصائر الفواكه، والمشروبات والمستحضرات الأخرى التي تستخدم في تحضير المشروبات.

الصنف 33

المشروبات الكحولية (ما عدا الجعة).

الصنف 34

التبغ و أدوات التدخين وأعواد الثقاب.

Class 30

Coffee, tea, cocoa, sugar, rice, tapioca, sago, artificial coffee; flour and preparations made from cereals, bread, pastry and confectionery, ices; honey, treacle; yeast, baking powder; salt, mustard; vinegar, sauces (condiments); spices; ice.

Class 31

Agricultural, horticultural and forestry products and grains not included in other classes; live animals; fresh fruits and vegetables; seeds, natural plants and flowers; foodstuffs for animals; malt.

Class 32

Beers; mineral and aerated waters and other nonalcoholic drinks; fruit drinks and fruit juices; syrups and other preparations for making beverages.

Class 33

Alcoholic beverages (except beers).

Class 34

Tobacco; smokers' articles; matches.

الخدمات

الصنف 35

الإعلان، وإدارة الأعمال، والوظائف المكتبية.

الصنف 36

التأمينات، والشؤون المالية، والشؤون النقدية، والشؤون العقارية.

الصنف 37

تشييد المباني، والتصليحات، وخدمات التركيبات.

الصنف 38

الاتصالات.

الصنف 39

النقل، وتغليف البضائع وتخزينها، وترتيبات السفر.

الصنف 40

معالجة المواد.

الصنف 41

التعليم، والتدريب، والترفيه، والنشاطات الرياضية والثقافية.

الصنف 42

الخدمات العلمية والتقنية، وخدمات البحث والتصميم ذات العلاقة، وخدمات التحليل الصناعي والأبحاث الصناعية، وتصميم تجهيزات الحاسوب وبرمجياته وتطويرها، والخدمات القانونية.

الصنف 43

خدمات توفير الأطعمة والمشروبات، والاقامة المؤقتة.

الصنف 44

الخدمات الطبية، والخدمات البيطرية، وخدمات العناية الصحية والعناية بالجمال سواء للبشر أو للحيوانات، وخدمات الزراعة والبستنة والغابات.

الصنف 45

خدمات شخصية واجتماعية يقدمها آخرون لتلبية حاجات الأفراد، بالإضافة إلى الخدمات الأمنية لحماية الممتلكات والأفراد.

SERVICES

Class 35

Advertising; business management; business administration; office functions.

Class 36

Insurance; financial affairs; monetary affairs; real estate affairs.

Class 37

Building construction; repair; installation services.

Class 38

Telecommunications.

Class 39

Transport; packaging and storage of goods; travel arrangement.

Class 40

Treatment of materials.

Class 41

Education; providing of training; entertainment; sporting and cultural activities.

Class 42

Scientific and technological services and research and design relating thereto; industrial analysis and research services; design and development of computer hardware and software; legal services.

Class 43

Services for providing food and drink; temporary accommodations.

Class 44

Medical services; veterinary services; hygienic and beauty care for human beings or animals; agriculture, horticulture and forestry services.

Class 45

Personal and social services rendered by others to meet the needs of individuals; security services for the protection of property and individuals.

الفصل الرابع

ترجمة نماذج الصكوك التجارية

Chapter Four

Translation of Commercial Instruments Forms

المبحث الأول
التغطية النظرية

التوطئة:

عرفت المجتمعات عبر التاريخ عدة وسائل للتبادل التجاري أهمها المقايضة والنقود والائتمان. وعلى الرغم من أن الأوراق النقدية هي الوسيلة التقليدية في التعاملات المالية بين الناس، غير أن معظم الناس – ومنهم التجار – لا يحتفظون في خزائنهم بالنقود السائلة، وإنما يودعونها في البنوك أو يدوّرونها في المشاريع الاستثمارية. ومن هذا المنطلق نشأت الحاجة إلى الائتمان. وتفعيلاً لهذا المبدأ ابتكر الفقه القانوني الأوراق التجارية لتقلل من استعمال النقود، ولتمكن الدائن من اقتضاء حقه نقداً غبَّ الحاجة، ولتفسح للمدين أو المشتري فرصة الاستفادة من الأجل الذي حصل عليه ليسدد بعدها القيمة المطلوبة.

المطلب الأول
الأوراق التجارية

الفرع الأول: تعريف الأوراق التجارية وبيان خصائصها:

يمكننا تعريف الأوراق التجارية بأنها محررات مكتوبة وفق أشكال معيّنة حددها القانون، تمثل حقًا موضوعه مبلغٌ معينٌ من النقود، وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية؛ إذ تقوم مقام النقود، وتُثبت لحاملها حقًا يستحق الأداء بمجرد تقديمه، أو بعد أجل معين أو قابل للتعيين، وتخول حاملها المطالبة بتحصيل هذا الحق. وقيمة هذه الأوراق ليست في ذاتها، ولكن بما هو مدوّن فيها من الحقوق المالية.

واعتماداً على ذلك، يجب أن تتوافر في الورقة التجارية المقومات والشروط، التي تمكنها من القيام مقام النقود في المعاملات، ويمكننا إجمالها بالآتي:

أولاً: يجب أن تتوافر في الورقة البيانات الجوهرية[1] التي نصّ عليها القانون، ورتّب على عدم توافرها فقدان الصّك لوصف الورقة التجارية، واعتباره سند دين عادياً، يخضع لقواعد القانون المدني.

ثانياً: يجب أن تمثل الورقة حقًا موضوعه مبلغٌ من النقود. فإذا كان موضوعها التزام المدين بأداء عمل مّا أو الامتناع عن أداء عمل مّا، فإنها لا تعتبر ورقة تجارية.

---

(1) يمكن ملاحظة البيانات الجوهرية بتفقد نماذج الصكوك الثلاثة المبينة في هذا الفصل، وقد نص قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966 على البيانات الجوهرية لكل من الصكوك الثلاثة، فأوردها في المواد 124 لسند السحب، و 222 للسند لأمر، و 228 للشيك.

First Section
Theoretical Coverage

Introduction:

Through history, societies have known several means of trade exchange. The most important means have been barter trade, money and credit. Although notes are the traditional means in financial transactions. Many people –including traders– do not keep cash money in their coffers, rather they deposit them in banks or use them in investment projects. Accordingly, the need for credit had appeared. In order to activate this principle, legal jurisprudence had innovated commercial papers to lessen the use of money, enable creditors to get their rights in cash when necessary, and give debtors or purchasers the opportunity to benefit from the terms they obtained to repay required amounts.

1- Commercial Papers

1–1 Definition of Commercial Papers and Their Properties:

Commercial papers may be defined as written instruments in accordance with certain forms defined by law, each represents a right whose subject is a certain amount of money in transactions. They are negotiable by commercial means so as to be substitutes for money. Besides, each proves to its holder a right that becomes due upon submitting such a paper, after a given time, or after a determinable period, and entitles its holder to claim the collection of that right. The value of these papers does not arise from the papers themselves; rather it arises from the financial rights written in them.

Accordingly, a commercial paper should have elements and conditions that would enable it to be a substitute for money in transactions. These elements and conditions are summed up as follows:

1. The paper should contain the essential data[1] stipulated by law. The unavailability of such data in the paper will result in depriving the instrument of its character as a commercial paper and rendering it to be considered as a normal bill of debt that is subject to the provisions of Civil Law.
2. The paper should represent a right whose subject is an amount of money. If its subject was related to an obligation of the debtor to perform or abstain from performing a certain work, it shall not then, be considered as a commercial paper.

(1) Essential data may be identified by referring to forms of the three deeds shown in this chapter, the Jordanian Commercial law No. 12 for the year 1966 has stipulated the essential data for each of the three deeds in article 124 related to the note of hand, article 222 related to the bill of exchange, and article 228 related to the cheque.

ثالثاً: يجب أن يكون الحق النقدي الذي تمثله الورقة معيّن المقدار على وجه التحديد غير معلق على شرط أو أجل غير معين.

رابعاً: يجب أن تتضمن الورقة الالتزام بدفع مبلغ واحد في ميعاد واحد، أي لا تشمل دفع المبلغ على أقساط.

خامساً: يجب أن تكون الورقة قابلة للتداول؛ فتكون صادرة لأمر الدائن أو لحاملها، حتى يمكن تداولها بطريق المناولة المباشرة أو بطريق التظهير.

والتظهير هو وسيلة يتم بموجبها تداول الأوراق التجارية، بتحويل الدين في الورقة التجارية إلى مستفيد آخر جديد يحل محل المستفيد الأصلي. ويحرّر التظهير على هيئة جملة، تكتب على ظهر الورقة التجارية، يقصد بها أحد ثلاثة: إما نقل ملكية قيمة الورقة إلى المظهَّر له – أي المستفيد الجديد – ويعرف هذا النوع من التظهير بـ (التظهير التام) و (التظهير الناقل للملكية)، أو توكيل المظهَّر له باستلام قيمة الورقة (التظهير التوكيلي)، أو رهن الحق الثابت في الورقة التجارية لضمان دين في ذمة المظهِّر للمظهَّر له (التظهير التأميني).

الفرع الثاني: أنواع الأوراق التجارية:

تشمل الأوراق التجارية: سند السحب (السفتجة)، والسند لأمر (الكمبيالة)، والشيك، وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية، والتي يجري العرف على قبولها بوصفها أداة ائتمان ووفاء في المعاملات. وسوف نتناول فيما يلي الصكوك الثلاثة الأولى، التي قنّنها قانون التجارة الأردني وأغلب الفقه القانوني العربي:

أولاً: سند السحب: ويسمى أيضاً بالسفتجة والبوليصة، وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون، يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه، بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً، بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين[1].

ثانياً: السند لأمر: ويسمى أيضاً بالسند الإذني ويُعرف باسم الكمبيالة، وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين، بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، لأمر شخص آخر هو المستفيد أو حامل السند[2].

---

(1) قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966 – المادة 123.

(2) المصدر السابق.

3. The monetary right represented by the paper should be specified in exact and precise amount and should not be dependent on a certain condition or unspecified term.

4. The paper should include an obligation to pay one amount, once only, i.e. not to pay the amount in installments.

5. The paper should be negotiable. It should be issued to the order of the creditor or its bearer so that it can be in circulation by means of direct handling or endorsement.

Endorsement is a means through which commercial papers are in circulation by transferring the debt in a commercial paper to another new beneficiary replacing the original beneficiary. Endorsement is written in the form of a phrase at the back of the commercial paper, in order to achieve one of the three following goals: a) transferring the title of the paper's value in favor of the endorsee i.e. the new beneficiary– this type of endorsement is known as (endorsement in full), also known as (title transferring endorsement), b) authorizing the endorsee to receive the value of the paper (authorization endorsement) or c) mortgaging the right fixed in the commercial paper to guarantee a debt owing against the endorser to the endorsee (insurance endorsement).

2–1 Types of Commercial Papers:

Commercial papers include: notes of hand, bills of exchange and cheques, as well as other papers written for commercial purposes, usually accepted as credit and settlement means in transactions. The first three instruments stipulated by the Jordanian Commercial Law and most of the Arab jurisprudences shall be discussed next.

First: Note of Hand: It is an instrument written in accordance with the terms stipulated by law. It includes an order issued by one person i.e. the drawer to another i.e. the drawee that the latter shall pay to the order of a third person i.e. the beneficiary or the bond bearer, a certain amount of money at sight, in a specified date, or in a determinable time[1].

Second: Bill of Exchange: It is an instrument written in accordance with the terms stipulated by law. It includes an obligation of its writer to pay to the order of another person i.e. the beneficiary or the bond bearer[2], a certain amount at sight, in a specified date or in a determinable time.

(1) Jordanian Commercial Law No. 12 for the year 1966–Article 123
(2) The previous source.

ثالثاً: الشيك: هو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون، ويتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه – ودائماً يكون مَصرِفاً – بأن يدفع لشخص ثالث، أو لأمره، أو لحامل الشيك (وهو المستفيد) مبلغاً معينًا من النقود، بمجرد الاطلاع على الشيك[1].

والشيك يشبه في بعض خصائصه الكمبيالة، غير أنه يختلف عنها في الآتي:

1. تدفع قيمة الشيك بمجرد الاطلاع أو تقديمه للمصرف، لأنه أداة وفاء، ولأنه لا يقوم بوظيفة ائتمان، وإن كان يستعمل أداةً للائتمان في بعض الحالات التي أجازها العرف التجاري وليس القانون. أما الكمبيالة فتدفع قيمتها لدى الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.
2. الشيك مسحوب على مصرف، أما الكمبيالة فمسحوبة على أشخاص طبيعية أو حكمية.
3. يتضمن الشيك ثلاثة أطراف، هم: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، أما السند الإذني (الكمبيالة) فيتضمن عند إنشائه شخصين، هما: محرر السند والمستفيد.

الفرع الثالث: التشريعات الأردنية ذات العلاقة:

تعالج القوانين الأردنية ماهية الأوراق التجارية وتداولها وجرائمها، وهذه القوانين هي:

- قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966.
- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.
- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960.

وتختلف محرّرات كل من الكمبيالة والسفتجة والشيك من حيث طبيعة الالتزام الثابت لكل منها. فالالتزام في السفتجة يعتبر عملاً تجاريًا محضاً بغض النظر عن أطرافها، تجاراً كانوا أم غير تجار. بينما يذهب الرأي الراجح في الفقه إلى أن الالتزام في الكمبيالة والشيك لا يعتبر عملاً تجارياً إلا إذا كان أيهما قد حُرِّر لعمل تجاري، أو كان الساحب تاجراً، فعندئذ يعتبر الالتزام عملاً تجارياً بالتبعية، إلى أن يثبت العكس. وقد أيد الفقه القانوني والقضاء، في كل من الأردن ومصر ولبنان، هذا الاتجاه[2].

---

(1) المصدر السابق.

(2) فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري الأردني، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1996، ص 74–75.

Third: Cheque: It is an instrument written in accordance with the terms stipulated by law. It includes an order issued by a person i.e. the drawer to another person i.e. the drawee – always a bank – to pay to a third person, to his order, or to the cheque bearer (i.e. the beneficiary) a certain amount of money at sight of the cheque[1].

The cheque is similar in some features to the bill of exchange, but it differs in the following:

1- The cheque value becomes payable at sight or upon presenting it to the bank; it is a payment means that does not serve the function of credit, though, in some cases permitted by commercial convention rather than by law, it has been used as a credit means. The bill of exchange, on the other hand, becomes payable at sight, or in a certain date or in a determinable time.

2- The cheque is drawn on a bank whereas the bill of exchange is drawn on a natural or juridical person.

3- The cheque involves three parties i.e. the drawer, the drawee and the beneficiary, whereas the bill of exchange, when executed, involves two only; the instrument writer and the beneficiary.

1–3 Related Jordanian Legislations:

The following Jordanian laws deal with the essence and the circulation of commercial papers as well as the crimes related to:

- Jordanian Commercial Law No. 12 for the year 1966.
- Jordanian Civil Law No. 43 for the year 1976.
- Jordanian Law of Penalties No. 16 for the year 1960.

The bill of exchange, note of hand and the cheque differ in terms of the nature of fixed obligation of each. In the note of hand, the obligation is a mere commercial action irrespective of whether its parties were traders or not. Whereas the prevailing point of view in jurisprudence circles holds the notion that the obligation in the bill of exchange and the cheque is not considered as a commercial action unless either of them was drawn up for a commercial action, or the drawer was a trader, then concomitantly, and unless otherwise proved, the obligation would be considered as a commercial action. Jurisprudence and judiciary in each of Jordan, Egypt and Lebanon have ascertained this approach[2].

(1) The previous source.

(2) Fawzi Mohammed Sami, Explanation of the Jordanian Commercial Law, Second Edition, Dar Al-Thakafa for Publication and Distribution, Amman – Jordan, 1996, P. 74–75.

المطلب الثاني
المستندات التجارية

الفرع الأول: تعريف المستندات التجارية وبيان شروط تنظيمها:

يعرّف المستند التجاري بأنه محرر كتابي يستعمل لإثبات حدوث العمليات التجارية. وتعتبر المستندات حجر الأساس لأي نظام محاسبي. وتكتسب أهميتها من كونها تمثل -بمجموعها- مصدراً للقيد في دفاتر اليومية والترحيل إلى حساب الأستاذ، كما تقدّم المستندات دليلاً مكتوباً لإثبات العمليات التي تسجل في الدفاتر. وهي أيضاً أداة هامة في الرقابة والحفاظ على أموال المنشأة ومواردها[1].

وقد جرى العرف على إعداد المستندات التجارية ضمن شروط تنظيمية، تسهّل الرقابة على بياناتها، وهذه الشروط هي:

1. تنظيم أكثر من نسخة للسند الواحد، لاستخدامها في عدة أغراض محاسبية من قبل عدّة شُعَب، مع ضرورة تمييز النسخة الأصلية والنسخ الأخرى.
2. ترقيم المستندات واستعمالها بشكل متسلسل، وذلك للتقليل من فرص فقد المستند، وكشف محاولات التلاعب و/أو الاختلاس.
3. تثبيت تاريخ العملية على كل مستند.
4. ترويس المستند بعنوان واضح يدلّ على الغرض منه.
5. تثبيت اسم الموظف المالي معدّ المستند، وتوقيعه وختم المنشأة التجارية.
6. حفظ المستندات في أرشيف خاص يودع في مخزن آمن ومغلق.

---

(1) ضياء القاموسي وعدنان الحديثي، مبادئ المحاسبة، ط1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل، الموصل – العراق، 1988، ص93.

2– Commercial Instruments

2–1 Definition of Commercial Instruments and Conditions of their Organization:

The commercial instrument is defined as a written document used to substantiate the occurrence of commercial transactions. Commercial instruments are considered the cornerstone of all accounting systems. Their importance lies in being – as a whole – a source for entry in journal books and carry over to ledger accounts. Also, the instruments constitute written evidence to substantiate transactions recorded in books. In addition, they are important tools for the control and maintenance of firms' funds and resources[1].

Usually, commercial instruments are prepared in accordance with organizational conditions in order to facilitate the control of their data. These conditions are:

1. Drawing up more than one copy of each instrument so as to be used for several accounting purposes by several branches, provided that the original and the other copies are distinguished.
2. Serially numbering and using the instruments to lessen the possibility of losing an instrument and to detect attempts of fraud and/ or pilferage.
3. Writing down the date of transaction on each instrument.
4. Giving, as a heading of the instrument, an obvious title to indicate its purpose.
5. Writing down name of the financial official who prepared the instrument, his signature, and putting down the stamp of the firm.
6. Keeping documents in special archives and keeping archives in safe stores.

---

(1) Dia' Al–Kamousi and Adnan Al–Hudaithi, Principles of Accounting, First Edition– Department of Libraries for Press and Publishing, Al–Mousel University, Al–Mousel – Iraq, 1988, P. 93.

الفرع الثاني: أنواع المستندات التجارية:

أولاً: مجموعة الأوراق الثبوتية: وتسمى أيضاً "مجموعة مصادر القيود المحاسبية غير المباشرة". وتستخدم هذه المصادر وسائل إثبات للعمليات التجارية الحقيقية التي وقعت في المنشأة، لكنها لا تعتبر مصدراً معتمداً للتسجيل من واقعها في الدفاتر المحاسبية[1]، وإنما يجب تفريغ محتوياتها في أحد المصادر المباشرة، وبمعنى آخر في أحد المستندات المحاسبية[2].

يمكن تقسيم المجموعة الثبوتية إلى ثلاثة مستندات هي:

1- قائمة البيع (الفاتورة): تعتبر الفاتورة التجارية أول المستندات المالية التي يتم إعدادها لتنفيذ الصفقات التجارية وتسليم البضائع، ويجري إعدادها من قبل البائع وبمعرفة المشتري، وتحرّر أو تترجم إلى لغة يفهمها الأخير. ويجب أن تكون الفاتورة مستوفاة وواضحة وشاملة للبيانات الجوهرية وأهمها:

- اسم المنشأة التجارية المنشئة للفاتورة وعنوانها.
- تدوين كلمة "فاتورة" كعنوان للسند.
- تدوين رقم الفاتورة وتاريخ إنشائها ورقم طلبية العميل، إن وجد.
- تدوين الرقم الخاص بالمنشأة لدى ضريبة المبيعات، إن وجد.
- بيان كيفية تسديد قيمة الفاتورة: نقداً / أو لأجل.
- تدوين اسم العميل كاملاً وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس خاصته.
- بيان الفاتورة بتحديد اسم السلعة أو الخدمة المطلوبة، وكميتها، وسعرها الإفرادي والإجمالي، ونوع العملة.
- بيان إجمالي الفاتورة، وخصم قيمة ضريبة المبيعات، وصافي قيمة الفاتورة.
- تثبيت اسم محرر الفاتورة وتوقيعه، إضافة إلى اسم مستلمها وتوقيعه، والمسمى الوظيفي لكل منهما.

---

(1) الدفاتر المحاسبية: هي مجموعة من الكرّاسات التي ألزم المشرع الأردني المنشآت بإمساكها، وفقاً لنص المادة (16) من قانون التجارة الأردني لأغراض الرقابة المالية، وهي: دفتر اليومية العام، ودفتر الجرد والميزانية، ودفتر (ملف) صور الرسائل الواردة والصادرة.

(2) حسام الخداش ووليد صيام وعبد الناصر نور، أصول المحاسبة المالية، ج1، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2004، ص63.

2-2: Types of Commercial Instruments

First: Confirmatory papers group: Also called the "group of indirect sources of accounting entries". They are used as means of verifying genuine transactions that have taken place in a firm, but they are not considered as a reliable source of registration in accounting books[1]. Their contents should be recorded in one of the direct sources i. e. in one of the accounting instruments [2].

The confirmatory group can be divided into three instruments which are:

1. Bills of sale (Invoices): The commercial invoice is considered as the first financial instrument that is prepared to execute commercial transactions and to deliver goods. It is prepared by the seller with the knowledge of the buyer, written in or translated into a language understandable by the latter. The invoice should be complete, clear and inclusive of all essential data, the most important of which are:

- Name and address of the commercial firm issuing the invoice.
- The word "invoice" is written as a title of the bill.
- Number and date of the invoice, and number of the client's order (if any).
- Sales Tax Department number of the firm (if any).
- Method of payment of the invoice: in cash/ or on credit.
- Full name, address, telephone number and fax number of the client.
- Specification of the required commodity or service, its quantity, unit price, total price, and currency type.
- The invoice total, the deduction of sales tax and the invoice net value.
- Name and signature of the person who issued the invoice, name and signature of its recipient and the job titles of both.

(1) Accounting books: a group of books that the Jordanian legislator had obliged the institutions to keep, pursuant to Article (16) of the Jordanian Commercial Law for the purposes related to financial control. These books include: the general journal book, the inventory book, the balance book, and the book (file) of the copies of incoming and outgoing letters.

(2) Husam Al-Khaddash, Walid Seyam and Abdul-Nasser Noor, Principles of Financial Accounting, volume 1, Edition 3, Dar Al-Maseerah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2004, P. 63.

في حال الاستيراد والتصدير تكون الوظيفة الإجرائية للفاتورة، هي إتاحة الفرصة أمام مراجعة البضائع من قبل الجمارك في ميناء التصدير، ومراجعة البضائع من قبل الجمارك في ميناء الاستيراد، ومراجعتها بمعرفة المستورد عند استقبالها واستلامها، وأيضا مراجعة قيمة الشحنة التي يتعين على العميل تسديدها. فيضاف إلى بيانات الفاتورة:

- اسم ميناء الشحن، وتاريخ الشحن، واسم ميناء التفريغ.
- توقيع العميل، وتاريخه، ورقم الاعتماد – إذا كانت طريقة الدفع بالاعتماد – واسم بنك الاعتماد، ووصف البضاعة، والرقم الجمركي.

2- **الإشعار الدائن:** وهو مستند يعدّ لإثبات مبلغ لحساب أحد العملاء، أي لتخفيض مديونيته أو زيادة دائنيته للمنشأة، ويرسل إليه نسخة عنه لإخباره بذلك[1].

3- **الإشعار المدين:** وهو مستند يعدّ لإثبات مبلغ على حساب أحد العملاء، أي لزيادة مديونيته أو إنقاص دائنيته للمنشأة، ويرسل إليه نسخة عنه لإخباره بذلك[2].

ثانياً: مستندات القيود (المستندات المحاسبية): وتسمى أيضا "مصادر القيود المحاسبية المباشرة"، و "مجموعة المستندات الرئيسة"، وهي المصدر الرئيس للتسجيل في الدفاتر المحاسبية في المؤسسات التجارية. وتتكون المجموعة من نماذج مستنديّة تستخدم في تفريغ محتويات مصادر القيود المحاسبية غير المباشرة (موضوع بحثنا في الفرع الأول). ويقسِّم الفقه المحاسبي مجموعة المستندات الرئيسة إلى ثلاثة مستندات هي: مستند القبض، ومستند الصرف، ومستند القيد.

1- **مستند القبض:** هو المستند الذي ينظَمه المستلم بقيمة نقدية معينة / أو لأجل، استوفتها المنشأة التجارية من العميل ثمناً – أو جزءاً من ثمن – للسلعة أو الخدمة المبيعة. وينظَم المستند متضمناً المبلغ المستوفى من العميل، وموضحاً فيه ما إذا كان المبلغ قد دفع كاملاً، أم على هيئة قسط أول، أو عربون حتى السداد التام.

(1) ضياء القاموسي وعدنان الحديثي: 1988، ص94.
(2) المصدر السابق.

In cases of importation and exportation, the procedural function of the invoice is to facilitate the checking of goods by the customs at the importation and the exportation ports, their checking by the importer upon receiving them, as well as checking the shipment value to be paid by the client. Accordingly, the following should be added to the invoice data:

- Name of the port of loading, date of loading, and name of the port of unloading.
- Client's signature, date of signing, credit number and name of the bank of credit (if the method of payment is by credit), description of goods and customs number.

2. Credit Note: It is an instrument made to confirm a sum to a client's account, i.e. to reduce his indebtedness or to increase his credit to the firm, a copy of which shall be sent to the client to let him know of that[1].

3. Debit Note: It is an instrument made to confirm a sum to a client's account, i.e. to increase his indebtedness or to reduce his credit to the firm, a copy of which shall be sent to the client to let him know of that [2].

Second: Vouchers (Accounting documents): Also called "sources of direct accounting entries" and "set of main documents". They are considered as the main source of registration in the accounting books of commercial firms. This group consists of voucher forms used for putting down the contents of the sources of indirect accounting entries (subject of item (2–1)). Under the main documents group, accounting jurisprudence defines three instruments: receipt, disbursement voucher and entry voucher.

1. Receipt: It is an instrument made by the recipient indicating a certain amount of money/ or amount on credit collected by the commercial firm from the client as the price or part of the price of the sold commodity or service. This instrument is made to include the sum paid by the client, and shall clarify whether the payment has been made in full, in first installment or as down payment pending the complete payment.

(1) Dia' Al-Kamousi and Adnan Al-Hudaithi: 1988, P. 94.
(2) The previous source.

وينظّم مستندَ القبض مستلمُ القيمة. وترقم مستندات القبض بالتسلسل، ابتداءً من الرقم 0001 شهراً فشهراً حسب ترتيب القبض. ويتألف المستند من أصل يسلّم إلى الدافع، ونسخ توزّع على الدفاتر المحاسبية بمعرفة المنشأة.

وينظّم أمر القبض متضمناً البيانات الآتية:

- اسم المنشأة التجارية منظّمة المستند، وعنوانها، ووسائط الاتصال بها.
- عبارة "مستند قبض" عنواناً للمستند.
- رقم متسلسل غير قابل للتكرار.
- كلمة "أصل" على نسخة واحدة فقط من المستند، وكلمة "نسخة" على النسخ الأخرى المكربنة.
- تاريخ الدفع.
- اسم العميل.
- المبلغ المحصّل رقما وكتابة ونوع العملة.أو / رقم الشيك واسم المصرف المسحوب عليه وتاريخ الاستحقاق (إذا كان الدفع بموجب شيك).
- موضوع أمر الدفع، وملاحظات تتضمن المتبقي من الثمن الكلي، إن كان موضوع المستند دُفِعَ عربوناً.
- اسم أمين الصندوق أو الموظف الجابي معدّ المستند، وتوقيعه، وختم المنشأة التجارية.

أما إذا وقع خطأ في تحرير مستند القبض فحينها يلغى المستند، مع ذكر سبب الإلغاء، ويؤشر عليه بخطين متقاطعين، ويختم بخاتم "ملغى"، ويحفظ في تسلسله في الدفتر، ويحرر بديل عنه. على أن يقوم أمين الصندوق بتدوين المستندات الملغاة في سجل مستندات القبض الملغاة.

The receipt is made by the recipient of its value. Receipts should be serially numbered, starting with the number 0001, month by month, and consecutively according to the order of receipt. Each receipt consists of an original copy given to the payer and other copies distributed among the accounting books according to the firm's system.

The receipt should be drawn to include the following data:

- Name and address of, and means of communicating with the commercial firm drawing up the receipt.
- The word "receipt" as a heading for the instrument.
- A non- recurring serial number.
- The word "original" on only one copy of the instrument and the word "copy" on the other carbon copies.
- Date of Payment.
- Client's name.
- The collected sum in numbers and words as well as the type of currency or / the number of cheque, name of the bank against which the cheque is drawn, and the due date (if payment has been made by cheque).
- Subject of the payment order, and remarks including– in case the subject of the instrument was settlement of a down payment – the outstanding amount of the total price.
- Name of the cashier or the collector who made the instrument, his signature and stamp of the commercial firm.

Yet, in case an error occurred in drawing up the receipt, the instrument shall be cancelled, reason of its cancellation stated, and shall be marked with two crossing lines, stamped with "void" stamp, kept in its order in the book and a substitute receipt shall be drawn up. Moreover, the cashier shall record the void receipts in the register of void receipts.

وعموماً، يتوجب على الدائرة المالية في المنشأة مراعاة الفصل بين مهام إصدار أمر القبض، وتحصيله بالطرق المختلفة، وتسجيله في سجل اليومية[1]، وترحيله[2] إلى حسابات دفتر الأستاذ،[3] وإجراء المطابقات البنكية.

2- **مستند الصرف**: هو المستند الذي ينظّم لتسجيل أية مبالغ، تصرف من مخصصات ميزانية المنشأة التجارية إلى موظفيها أو المتعاملين معها، بصفتها أجوراً أو مصاريف، أو أية مستحقات مالية أخرى. وينظّم المستندَ المسئولُ المالي في المنشأة. وقد ينصّ النظام المالي للمنشأة على توقيع المدير العام أو من ينيبه، شرطاً لصرف المبالغ الكبيرة بوصفه "أمراً للصرف". وترقّم مستندات الصرف بالتسلسل، ابتداءً من الرقم 0001 شهراً فشهراً حسب ترتيب الصرف. ويراعى فصل الوظائف عند تسجيل الالتزامات المالية، أو المصادقة عليها، أو تسديدها بموجب مستندات الصرف. ويتألف المستند من أصل وعدد معين من النسخ حسب الحاجة، وتقيّد نسخة في سجل الصندوق. وتحفظ أرومات تلك الإيصالات لتدقيقها عند الاقتضاء.

ينظّم أمر الصرف متضمناً البيانات التالية:

- اسم المنشأة التجارية منظّمة المستند، وعنوانها، ووسائط الاتصال بها.
- عبارة "مستند صرف"، بصفتها عنواناً للمستند.
- رقم متسلسل غير قابل للتكرار.
- كلمة "أصل" على نسخة واحدة فقط من المستند، وكلمة "نسخة" على النسخ الأخرى المكربنة.
- تاريخ صرف المستحق المالي.

---

(1) سجل اليومية: هو السّجل الذي يدوّنُ فيه – يوماً بيوم – الطرف المدين والطرف الدائن الحسابات المتعلقة بكل عملية من العمليات المالية التي يتم قيدها في هذا الدفتر، مع شرح مختصر لكل عملية. ثم ترحل تلك القيود إلى الحسابات في سجل الأستاذ.

(2) الترحيل: هو نقل العمليات المسجلة في دفتر اليومية إلى حساباتها المعنية في دفتر الأستاذ.

(3) دفتر الأستاذ: ويعرف أيضاً بدفتر القيد النهائي، وهو بمثابة الوعاء الذي يحوي كل العمليات المالية المحللة والمسجلة سابقاً؛ إذ يخصّص المحاسب صفحة مستقلة في هذا الدفتر لكل حساب من الحسابات الظاهرة في دفتر اليومية العام، ويظهر في تلك الصفحة كل العمليات المالية الخاصة بهذا الحساب بعد ترحيلها من سجل اليومية. وفي نهاية كل فترة مالية، أو في نهاية كل عملية مالية، حسب بعض النماذج، يبين لنا دفتر الأستاذ رصيد كل حساب بعد إجراء مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة. ودفتر الأستاذ سجل مرجعي، يستخدم أساساً لإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية. ولتبسيط ذلك، نفترض أن المنشأة التجارية تريد معرفة موقفها المالي تجاه أحد الموردين حتى تاريخ معين، فبالرجوع إلى حساب ذلك المورّد، في دفتر الأستاذ، يمكنها معرفة ذلك.

Generally speaking, financial departments of firms should make sure to separate tasks of: issuing the receipt order, collecting it by various methods, registering it in the journal[(1)]", carrying it over[(2)] to the accounts of the ledger book[(3)] and making the bank identification process.

2. Disbursement Voucher: It is an instrument made to register any sums, such as wages, expenses or other financial due amounts disbursed from the budget allowances of a commercial firm to its employees or to those who deal with it. The instrument should be made by the financial officer of the firm. Financial system of the firm may set, as a condition for the disbursement of big amounts, the signature of the general manager or whomever he deputizes as a "disbursement order". The disbursement vouchers should be serially numbered starting with the number 0001, month by month, consecutively according to the order of disbursement.

It should be observed that the functions must be separated when financial obligations are registered, approved or settled in accordance with disbursement vouchers.

The instrument shall consist of an original and certain number of copies according to need. A copy is to be reserved in the fund register. The counterfoils of those receipts should be kept for possible auditing.

Disbursement order should be made to include the following data:

- Name and address of, and means of communication with the firm drawing up the instrument.
- The phrase "disbursement voucher" as a heading of the instrument.
- A non–recurring serial number.
- The word "original" on only one copy of the instrument and the word "copy" on the other carbon copies.
- Date of the disbursement of the due amount.

---

(1) Journal: The record in which the debtor and creditor register day by day the accounts related to each financial operation that has been registered in this record with a brief summary of each operation. Then, these entries are to be carried over to the ledger.

(2) Carrying over: The process of carrying the recorded operations in the journal over to its related accounts in the ledger.

(3) Ledger: Also known as the final entry record which is deemed as the container in which all analyzed and previously recorded financial operations are present. The accountant shall allocate a separate page in this record to each one of the accounts included in the journal book. This page shall demonstrate all financial operations related to this account after being carried over from the journal. At the end of each fiscal term or, according to some forms, at the end of each financial operation, the ledger illustrates the balance of each account after making the set off between credit and debit amounts. The ledger shall be a referential record used as a base to prepare final accounts and balance sheets. To make it simple, we assume that a commercial firm wants to know its financial position towards one of the suppliers up to a certain date; it can do that by referring to the account of that supplier in the ledger.

- اسم المستحق.
- المبلغ المصروف رقماً وكتابة، ونوع العملة / أو رقم الشيك، واسم المصرف المسحوب عليه وتاريخ الاستحقاق، إن كان الصرف بموجب شيك.
- موضوع أمر الصرف وأية ملاحظات هامة.
- الاسم الكامل لمنظّم المستند وتوقيعه.

أما إذا وقع خطأ في تحرير مستند الصرف فيلغى حينها المستند، مع ذكر سبب الإلغاء، ويؤشر عليه بخطين متقاطعين، ويختم بخاتم "ملغى"، ويحفظ في تسلسله في الدفتر، ويحرر بديلٌ عنه. على أن تقوم المنشأة بتدوين المستندات الملغاة في سجل مستندات الصرف الملغاة.

3- مستند القيد[1]: هو مستند ينظّم لتسجيل العمليات المالية، حسب طبيعتها في سجل اليومية العام. ينظّم القيد في السجلات المالية والمحاسبية من واقع المستندات المحاسبية المؤيدة لحدوث العملية، وذلك بعد اعتمادها من السلطة المختصة. كما يجب أن يكون القيد مفصّلاً لطبيعة العملية وشارحاً لها، وأن يكون هذا التفصيل والشرح مطابقاً للبيانات والمعلومات الواردة في المستندات المعتمدة الخاصة بتلك العمليات. ويعتبر سند القيد في حكم سند الصرف أو القبض، من حيث مسؤولية الإعداد والتدقيق والاعتماد النهائي، وتعطى سندات القيد أرقاماً متسلسلة سنوية.

وينظّم القيد في السجلات يدوياً أو باستخدام الحاسوب، وليس هناك اتفاق محدد على شكل المستند، إلا أنه غالباً ما ينظّم متضمناً البيانات التالية:

- اسم المنشأة التجارية منظّمة المستند.
- عبارة "مستند قيد" كعنوان للمستند.
- رقم المستند والتاريخ ورقم صفحة اليومية.
- حقل المبالغ المدينة.
- حقل المبالغ الدائنة.

---

(1) القيد: مصطلح يطلق على عملية التسجيل في دفتر اليومية.

- Name of the beneficiary.
- The disbursed sum in numbers and words as well as the type of currency/ or number of the cheque, name of the bank against which the cheque was drawn and the due date, in case disbursement has been made by cheque.
- Subject of the disbursement order, and any important remark.
- Full name of the person who has made the instrument and his signature.

In case an error has occurred in drawing up the disbursement voucher, the instrument shall be cancelled, reason for cancellation stated, and shall be marked with two crossing lines, stamped with the "void" stamp, kept in its order in the book and a substitute voucher shall be drawn up. Moreover, the firm shall record void instruments in the register of void disbursement vouchers.

3. Entry[1] Voucher: Entry voucher is an instrument made for registering financial operations according to their nature in the general journal book. Entry is made in financial and accounting records on the basis of the accounting documents supporting the occurrence of operations after being approved by competent authorities. Entry should state in detail and clarify the nature of the operation. These details and clarifications should be identical to data and information included in the approved documents pertaining to those operations. Entry voucher, disbursement voucher and receipt have in common the accountability of preparation, auditing and final approval. Entry vouchers should be given annual serial numbers.

Entry is made in records either manually or using the computer. No specific agreement exists concerning the form of the instrument. However, it is usually made to include the following data:

- Name of the commercial firm drawing the instrument.
- The word "entry voucher" as a heading of the instrument.
- Serial number of the instrument and date and number of the journal page.
- A column for debit amounts.
- A column for credit amounts.

(1) Entry is a term used for the process of registration in the journal book.

- حقل البيان، ويسجل فيه شرح مختصر حول المعاملة.
- حقل لإشارة الترحيل.
- اسم وتوقيع منظّم المستند، واسم وتوقيع المدقق المالي.

وجدير بالذكر أنه لا يجوز سحب أيّ من مستندات القيد الرسمية أو أيّ من مرفقاتها، إلاّ بطلب كتابي يوجّه إلى أعلى مدير إداري في المنشأة، ويجب إعادة المستندات المسحوبة إلى مكانها في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الغرض من سحبها.

- A column for explanation in which a short outline of the transaction is recorded.
- A column for the sign of carrying over.
- Name and signature of the person who made the instrument, and name and signature of the auditor.

It is worth mentioning that, unless a written application was forwarded to the highest administrative manager in the firm, no entry voucher or any of its enclosures shall be withdrawn. In case it was, the withdrawn instrument shall be returned to its place on the nearest possible date of fulfilling the purpose of withdrawing it.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

التوطئة:

تجدر بنا الإشارة إلى أن المجموعتين موضوع المطلبين الأول والثاني، وهما: الأوراق التجارية والمستندات التجارية، قد أدرجتا معاً في فصل واحد، لا لوجود وحدة قانونية تجمع بينهما كالمجموعات الأخرى في هذا المؤلَف، وإنما لأسباب تعليمية خاصة؛ إذ تنتمي مفردات تلك المحرّرات وترجماتها إلى حقل المصطلحات القانونية التجارية. وعلى الرغم من كون الأوراق التجارية تعد مصدراً من مصادر القيود المحاسبية غير المباشرة، غير أنها تختلف تماماً في تداولها وأحكامها القانونية عن المستندات التجارية.

وفي هذا المبحث، يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق تمثل عدداً من الأوراق التجارية والمجموعة المستندية وترجماتها الإنجليزية، وتشمل النماذج: ثلاثة نماذج للأوراق التجارية هي: سند السحب (السفتجة)، وسند الأمر (الكمبيالة)، وشيك؛ وستة نماذج من المستندات التجارية هي: قائمة بيع (فاتورة)، وإشعار دائن، وإشعار مدين، ومستند قبض، ومستند صرف، ومستند قيد.

Second Section

Practical Coverage

Introduction:

It is worth mentioning that the two groups; subject of items 1 and 2 i.e. commercial papers and instruments, were presented together in one chapter not out of a legal unity combining them– as was the case of the other groups in this book– rather for special educational consideration as terms of those documents and their translation belong to the field of legal commercial terminology. Despite the fact that commercial papers are considered as a component of indirect sources of accounting entries, yet they completely differ from commercial instruments in circulation and legal provisions.

This section presents Arabic forms of documents representing a number of commercial papers and the vouchers group together with their English translation. The forms include: three forms of commercial papers which are: note of hand, bill of exchange, and cheque, in addition to six forms of commercial instruments which are: bill of sale (invoice), credit note, debit note, receipt, disbursement voucher and an entry voucher.

نموذج (4/1)

نموذج سند سحب (سفتجة)

عمان في ....../....../.........

فلس   دينار

....

إلى السيد ....

ادفعـــوا بموجـــب ســـند الـــسحب هـــذا لأمـــر الـــسيد ....في............... مبلغـــاً

قدره.........................ديناراً، وذلك بعد مرور ستة أشهر من تاريخه أعلاه.

توقيع ....

Form (1/4)

Note of Hand Form

Amman on ....../....../........

Dinar Fils

....

To Mr..

Pay against this note of hand to the order of Mr.............................

in .... the sum of ....JDs after the expiry of six months as of the above mentioned date.

Signature ....

نموذج (4/2)

نموذج سند إذني (كمبيالة)

عمان في ....../....../.........

فلس دينار

....

إنـــي .... الـسـاكـن في .... أتعهـــد بموجـــب ســـند الأمـــر (الكمبيالـة) بـأن أدفـع لأمـر الـسيد .... في .... مبلغـاً قـدره .... ديناراً ، وذلك عند الاطلاع.

توقيع ....

Form (2/4)

Bill of Exchange Form

Amman on ....../....../.......

Dinar Fils

....

I,............................., resident of .... undertake against this bill of exchange to pay to the order of Mr.........................in .... the sum of ....JDs at sight.

Signature ....

نموذج (4/3)

نموذج شيك

بنك ....

تاريخ: ....../....../.........

فلس   دينار

....

ادفعوا بموجب هذا الشيك

لأمر ....

مبلغ ....

الرجاء عدم الكتابة تحت هذا الخط..

Form (3/4)

Cheque Form

DATE: ....../....../....

.... Bank

R .... Fils ....

PAY AGAINST THIS CHEQUE

TO THE ORDER OF ....

THE SUM OF ....

Please do not write below this line ....

نموذج (4/4)

نموذج قائمة البيع (الفاتورة)

فاتورة

التاريخ: ...../..../....

المطلوب من: ....

فلس	دينار	الوصف	العدد	سعر الوحدة

المستلم .... التوقيع ....

Form (4/4)

Bill of Sale Form (Invoice)

Invoice

Date: ...../..../....

Mr.................................. /Messrs...

Please arrange the payment of the following amount:

JD	Fils	Description	No.	Unit Price

Recipient .... Signature ....

نموذج (4/5)

نموذج إشعار دائن

محلات ....

رقم: ....

إشعار دائن

السادة:

لقد قيدنا لحسابكم المبلغ المبين أدناه

فلس	دينار	البيان	التاريخ
التوقيع:			

Form (5/4)

Credit Note Form

Stores: ....

No.: ....

Credit Note

Messrs ....

We have credited the following sum to your account

JD	Fils	Details	Date
			Signature: ....

نموذج (4/6)

نموذج إشعار مدين

محلات ....

رقم: ....

إشعار مدين

السادة:

لقد قيدنا على حسابكم المبلغ المدين أدناه

فلس	دينار	البيان	التاريخ
التوقيع:			

Form (6/4)

Debit Note Form

Store ....

No.: ....

Debit Note

Messrs : ....

We have charged the following sum to your account

JD	Fils	Details	Date
		Signature:	

نموذج (4/7)

نموذج مستند قبض

سند قبــض

رقم القيد :	فلـــس دينـــار
التاريخ: ...../...../.......	
وصلنا من /	
مبلغ وقدره	فقط لا غير
□ نقداً □ بموجب شيك رقم .... مسحوباً على بنك .... بتاريخ : ...../...../.......	
وذلك عن	
	المستلم

Form (7/4)

Receipt Form

Receipt

Record No…………….	**Dinar**	**Fils**
Date: ……/……../……..		

We have received from …………………………………………………………

A sum of …………………………………………………………………… only

□ Cash □ Cheque No. …….. Drawn on …. ………. Dated …./…./….

Against ……………………………………………………………………

Recipient

نموذج (4/8)

نموذج مستند صرف

سند صرف

رقم القيد :....................	فلـــس دينـــار
التاريخ: ...../...../.......	

استملت أنا الموقع أدناه / ....

من / ....

مبلغاً وقدره: .... فقط لا غير

☐ نقداً   ☐ بموجب شيك رقم .... مسحوباً على بنك .... بتاريخ: ...../...../.......

وذلك عن ....

اسم المستلم وتوقيعه   **اسم المسلم وتوقيعه**

Form (8/4)

Disbursement Voucher Form

Disbursement Voucher

Record No................ **Dinar** **Fils**

Date: ..../......../........

I ,.., the undersigned have received

From ....

A sum of .... only

□ Cash □ Cheque No. .... Drawn on .... Dated ..../..../....

Against ....

Name and signature of the recipient Name and signature of the payer

نموذج (4/9)

نموذج مستند قيد

مستند قيد اليومية

الرقم: ....

التاريخ: ..../..../.....

رقم صفحة اليومية:

مدين		دائن		البيان	إشارة الترحيل	الملاحظات
فلس	دينار	فلس	دينار			
				المجموع فقط		

المحاسب

Form (9/4)

Entry Voucher Form

Journal Entry Voucher

No: ……………..

Date..../..../.... :

Journal Page No:

Debit		Credit		Details	Carrying over sign	Remarks
JD	Fils	JD	Fils			
				Total Only		

Accountan

الفصل الخامس

ترجمة الوثائق الصادرة عن المحاكم الشرعية

Chapter Five

Translation of Documents Issued by Shari'a Courts

المبحث الأول
التغطية النظرية

التوطئة:

يحتل فقه القضاء مكانة متقدمة بين علوم الشريعة الإسلامية. وتُمثل المحاكم الشرعية ميزان العدالة الإسلامي، الذي يُخرج أحكام الشريعة الغرّاء إلى حيز التطبيق، ويضبط سلوك الناس، وينظم أمور حياتهم. ويعدّ توثيق المعاملات الشرعية إحدى الوظائف النوعية للمحاكم الشرعية، وهي قواعد شكلية إجرائية تقنّن القواعد الفقهية الموضوعية، وتكون حجّة على ثبوت الحق لأهله، وحماية لما ينشأ عنه من أثر شرعي. وموضوع هذا الفصل يتعلق بنماذج الحجج الشرعية، التي تُصدرها المحاكم الشرعية حسب الأصول، بعد التثبّت من الحقائق، وتعطى نسخة عنها إلى ذوي العلاقة، وتحفظ أخرى في إضبارات الأرشيف لتكون أصولاً، يحتج بها عند الحاجة. لذلك، وقبل دراسة ترجمة الحجج الشرعية، نبين في السطور التالية نبذة عن نشأة المحاكم الشرعية، ودائرة قاضي القضاة، وتطورهما، ووظائف المحاكم الشرعية وفقاً للاختصاص النوعي، وكنه التوثيق والحجج الشرعية، وتعريف المصطلحات ذات العلاقة.

المطلب الأول
نشأة المحاكم الشرعية ودائرة قاضي القضاة وتطورهما

تمتعت بلاد الشام بمؤسسات القضاء الشرعي منذ بواكير الفتح الإسلامي، في أثناء العهد العثماني وجدت في الضفة الشرقية من الأردن سبع محاكم شرعية في كل من عمان ومعان وإربد والسلط وجرش والطفيلة. وعند تأسيس الدولة الأردنية، سنة 1921، أُسندت مهمة قاضي القضاة إلى الشيخ محمد الخضر الشنقيطي. وتطورت المحاكم الشرعية، منذ ذلك العهد حتى يومنا هذا، حتى أصبح عدد المحاكم الشرعية المعاصرة في الأردن تسعاً وخمسين محكمة شرعية. وترأس هذه المحاكم، وتشرف عليها، دائرة قاضي القضاة. وقد توالى على منصب قاضي القضاة منذ تأسيس المملكة تسعة عشر قاضياً[1].

(1) عبد الناصر أبو البصل، شرح قانون أصول المحاكمات الشرعية، ط1، دار الثقافة، عمّان – الأردن، 2005، ص13.

First Section

Theoretical Coverage

Introduction:

Juridical jurisprudence has always been one of the leading Islamic Sharia Sciences. Shari'a courts constitute the Islamic tool of serving justice; they bring out the precepts of Islamic Sharia to the realm of application, control conduct of people and regulate their living. Authentication of shari'a documents is one of the specific functions of shari'a courts. These are procedural formal rules that codify the substantive jurisprudential rules and they by themselves, constitute evidence to confirm right to where it belongs, and thus protecting thus, the legal outcome.

This chapter shall discuss the forms of shari'a documents that, in conformity with principles and after verifying facts, shari'a courts issue. A copy of each of such documents is given to the concerned persons, a second copy is kept, as a genuine reference when needed, in the archives dossiers. Therefore, before examining the translation of shari'a documents, the following paragraphs shall present a brief illustration of the beginning and development of shari'a courts and the Supreme Judge Department. Illustration shall also include the functions of shari'a courts in view of the jurisdiction of value, the essence of authentication, shari'a documents as well as definition of the most important relevant terms.

1- The Beginning and Development of Shari'a Courts and the Supreme Judge Department

Greater Syria countries enjoyed the presence of shari'a judiciary institutes early following the Islamic conquest. Later on, during the ottoman reign seven shari'a courts were founded in the East Bank of Jordan cities of Amman, Ma'an, Irbid, Salt, Jarash and Tafilah. Since the establishment of the Jordanian State in 1921, duties of the supreme judge were entrusted to Sheikh Mohammed Al-Khadr Al-Shankiti. Ever since, shari'a courts have developed and the number of these courts in Jordan has reached fifty nine shari'a courts, headed and superintended by the Supreme Judge Department. Since the establishment of the Kingdom, the position of the supreme judge has been successively occupied by nineteen judges[1].

(1) Abdulnaser Abu Al-Basal, the Explanation of the Shari'a Trials Law Principles, First Edition, Dar Al-Thaqafa- Amman- Jordan, 2005, P. 13.

كان القاضي الشرعي ينظر في جميع القضايا الحقوقية والجزائية، ثم فُصل القضاء النظامي عن القضاء الشرعي، بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة 1951. وبذلك أصبح القضاء النظامي يتبع وزارة العدل، بينما اقتصر القضاء الشرعي على النظر في قضايا الأحوال الشخصية والدية والأوقاف الاسلامية[1]، وخصصت له محاكم تتبع دائرة قاضي القضاة. وقد كانت دائرة قاضي القضاة تشرف على إدارة الأوقاف في المملكة حتى بداية عام 1968؛ إذ انفصلت الأوقاف وإدارتها عن دائرة قاضي القضاة، وأحدثت لها وزارة باسم وزارة الأوقاف[2].

المطلب الثاني
وظائف المحاكم الشرعية وفقاً للاختصاص النوعي

نصت المادة الثانية، من قانون أصول المحاكمات الشرعية، على أن المحاكم الشرعية الابتدائية تنظر وتفصل في القضايا الآتية:

1. الوقف وإنشاؤه من قِبل المسلمين، وشروطه، والتولية عليه، واستبداله، وما له علاقة بإدارته الداخلية، وتحويل المسقّفات والمستغلات الوقفية للإجارتين، وربطها بالمقاطعة.
2. الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين أو بصحة الوقوف، وما يترتب عليه من حقوق أسست بعرف خاص. أما إذا ادعى أحد الطرفين ملكية العقار المتازع عليه، مع وجود كتاب وقف أو حكم بالوقف، أو كان العقار من الأوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة، وأبرز مدعي الملكية في جميع هذه الحالات أوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه، فعلى المحكمة أن تؤجل السير في الدعوى، وتكلفه مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة. فإذا أبرز ما يدل على إقامة الدعوى لدى تلك المحكمة تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي أمامها، إلى أن تبت المحكمة في شأن ملكية العقار، وإلا مضت في الدعوى وأكملتها.
3. مداينات أموال الأيتام والأوقاف المربوطة بحجج مشروعة.
4. الولاية والوصاية والمواريث.
5. الحجر وفكه وإثبات الرشد.
6. نصب القيم والوصي وعزلهما.

---

(1) وهي صلاحية المحاكم الشرعية، وفقا لنص المادة 105 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952

(2) دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي لعام 2004، ط1، مطبعة الدائرة، عمان – الأردن، العدد 9– ص 9.

Previously, duties of the shari'a judges included hearing all juristic and penal lawsuits. Later, regular judiciary was separated from shari'a judiciary by virtue of the Law of Regular Courts Formation of the year 1951; regular judiciary became associated with the Ministry of Justice, while shari'a judiciary became confined to hearing the suits of personal status, blood–money and Islamic awqaf[1] (Muslims' charitable endowments), and courts subordinate to the Supreme Judge Department were allocated to it. Until 1968, Supreme Judge Department had superintended the administration of waqf i.e. Muslim's charitable endowment. Later on, waqf and its administration were separated from the Supreme Judge Department and a new ministry was established; the Ministry of Awqaf[2].

2– Functions of Shari'a Courts According to the Jurisdiction of Value

Article (2) of Principles of Shari'a Trials Law has stipulated that shari'a courts of first instance shall hear and settle the following cases:

1. Waqf; its establishment by Muslims, governing conditions, appointing and replacing persons in charge, as well as all issues related to internal management, transferring roofed buildings and utilized waqfs to lease and connecting them with the district.
2. Lawsuits with respect to: disputes involving two waqfs, validity of making waqf and the arising rights established by special convention. However, in case one party claimed the ownership of a disputed real estate despite the existence of waqf deed, waqf ruling or the common knowledge of the inhabitants of a village or quarter of a real estate being a renowned waqf, and in case such a person submitted, in any of these cases, papers and documents supporting his claim, the court then, shall defer proceeding with the lawsuit and direct him to refer within a reasonable period, to the court of jurisdiction. If such a person has exhibited what proves instituting the lawsuit at that court, the shari'a court shall decide to stay proceeding the filed lawsuit, pending judgment of the other court in respect of the real estate ownership. Otherwise, it shall proceed with the lawsuit to completion.
3. Loans of orphans' funds and funds of waqf registered in legal deeds.
4. Guardianship, custodianship and inheritance.
5. Interdiction, disinterdiction, and verification of legal age.
6. Instituting guardians and curators, as well as their dismissal.

(1) Authorities of the shari'a courts as stipulated by Article 105 of the Jordanian Constitution of the year 1952 .

(2) Supreme Judge Department– Statistical Report for the year 2004, First Edition, Press of the Department– Amman– Jordan– Issue: 9– P.9.

7. المفقود.
8. المناكحات، والمفارقات، والمهر والجهاز، وما يُدفع على حساب المهر، والنفقة، والنسب، والحضانة.
9. كل ما يحدث بين الزوجين، ويكون مصدره عقد الزواج.
10. تحرير التركات الواجب تحريرها، والفصل في الادعاء بملكية أعيانها، والحكم في دعاوى الديون التي عليها، إلا ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول أو ناشئاً عن معاملة تجارية، وتصفيتها، وتقسيمها بين الورثة، وتعيين حصص الوارثين الشرعية والانتقالية.
11. طلبات الدية إذا كان الفريقان مُسلِمين، وكذلك إذا كان أحدهما غير مسلم، ورضيا أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.
12. التخارج من التركة كلها، في الأموال المنقولة وغير المنقولة.
13. الهبة في مرض الموت والوصية.
14. الإذن للولي والوصي والمتولي والقيِّم، ومحاسبتهم، والحكم بنتائج هذه المحاسبة.
15. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف والإسلاميات، المسجلة في المحاكم الشرعية، إلا إذا كان الواقف غير مسلم، واتفق الفرقاء على ذلك.
16. كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين.
17. كل عقد زواج سُجل لدى المحاكم الشرعية أو أحد مأذونيها، وما ينشأ عنه[1].

(1) قانون أصول المحاكمات الشرعية المؤقت رقم (84) لسنة 2001 ويقرأ مع قانون رقم (31) لسنة 1959.

7. Lost persons.
8. Marriages, separations, dowries, trousseaux and payments with respect to trousseau, alimony, kinship and custody.
9. All issues between married couples stemming from the contract of marriage.
10. Organizing legacies documents that ought to be organized, settling claims related to the ownership of their immovable properties, passing judgments in lawsuits pertaining to debts against legacies (unless they relate to immovable property or stem from business transaction), liquidating and dividing legacies among inheritors, and determining legal and provisional shares of inheritors.
11. Blood–money demands in case the two parties were Muslims. Also in case one party was a non–Muslim, yet both parties consented to submit the issue to the jurisdiction of shari'a courts.
12. Shares apportionment of inheritances whether they were movable or immovable properties.
13. Gift in terminal illness, and will.
14. Giving permission to guardians, custodians and curators, calling them to account and judging the results of such accountability.
15. Lawsuits related to waqfs and Islamic waqfs registered at shari'a courts, unless the donor was a non–Muslim and the parties agreed upon that.
16. All issues of Muslims related to personal status.
17. All marriage contracts registered at shari'a courts or with any of their marriage officers, and whatever stems from that[1].

(1) The Provisional Principles of Shari'a Trials Law No. (84) for the year 2001 and shall be read with the Law No. (31) for the year 1959.

المطلب الثالث

التوثيق الشرعي

الفرع الأول: التوثيق لغةً:

مجرده وَثِقَ والمصدر ثقة، والوثيقة مؤنث الوثيق، ومعناهما: الشيءُ المُحْكَم. والميثاق العهد وتجمع على مواثيق ومياثق ومياثيق. والوثيقة في الأمر إحكامه وربطه، وتجمع على "وثائق". ويقال استوثقت فلاناً، وتوثقت من الأمر: إذا أخذت فيه بالوثاقة وائتمنته. وعقد وثيق أي عقد محكم. وأوثَقَهُ فيه: شدَّه، ووَثَّقَهُ: أحكمه، واستوثق منه: أخذ الوثيقة[1].

الفرع الثاني: التوثيق اصطلاحاً:

عرف العلامة طاش كبرى زاده التوثيق بقوله: "هو سوق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات، في الرقاع والدفاتر، ليحتج بها عند الحاجة"[2]. وعرّفه القنوجي بقوله: "ثبت الأحكام الثابتة عن القاضي، في الكتب والسجلات، على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال"[3]. **وعرفه الباحث الشرعي عبد الله الحجيلي بأنه:** "مجموعة من العقود الشرعية المحكمة، لتأكيد الحق واستقراره في يد صاحبه، أو في ذمة الغير، أو إثباته عند التنازع أمام القضاء"[4]. ويسمى العلم الذي يبحث في التوثيق الشرعي "علم التوثيق الشرعي" و"علم الشروط"، ومحل التوثيق هو "الحقوق الشرعية"، فهناك ارتباط وثيق بين الحق والتوثيق؛ إذ يحفظ الثاني الأول ويثبته في مواجهة أي نزاع. والوثيقة الشرعية هي المحرَّر الذي يدوَّن فيه ما يجري في مجلس القضاء، والعقود والتصرفات والالتزامات والإسقاطات ونحوها، على وجه يجعلها منطبقة على القواعد الشرعية، ومستوفية لجميع الشروط التي اشترطها الفقهاء، لجعل هذا المدوّن صحيحاً وبعيداً عن الفساد وصالحاً للاحتجاج به[5].

---

(1) راجع مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2001، باب القاف فصل الواو ص854: ومحمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط4، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1998، باب الواو ص332.

(2) أحمد بن مصطفى (الشهير بطاش كبرى)، مصباح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط1، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة – مصر، ج2 – ص5.

(3) صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم – الموشي الرقوم في بيان أحوال العلوم، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق – سوريا، 1978، ج2 – ص 339.

(4) عبد الله الحجيلي، علم التوثيق الشرعي، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – السعودية، 2003، ص40.

(5) نظار إسماعيل، التوثيق بالكتابة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في القضاء الشرعي – كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، 1993، ص137. نقلاً عن محمد العمر، المرشد إلى الصكوك الحقوقية ومبادئ قانونية أقرتها محكمة التمييز العامة، ط2، مطبعة بغداد، بغداد– العراق، 1952، ص12.

3– Legal documentation

3–1 The linguistic meaning of the Arabic word "Tawthiq" i.e. documentation:

The first stem of the verb for the word "Tawthiq" is "wathiqa", and the infinitive of the word "Tawthiq" is "thiqa". "Wathiqa" is the feminine form of "wathiq", and they both mean well-knit. "Mithaq" is the covenant and can be tied pluralized as "mawathiq", "mayathiq" and "mayathiiq". "Wathiqa" in something is its precision and binding and is pluralized as "watha'aeq". It is said "estawthaqtu" somebody, and "tawathaqto" from something: if you trust somebody, or if you are verifying something, a "watheeq" contract means a precise contract. Also it is said "awthaqahu" to mean binding something, and "estawthaqa" from him means to get the document[1].

3–2 The idiomatic meaning of the Arabic word " Tawthiq" i.e. documentation:

The scholar Tash Kubra Zadah defined "Tawthiq" i.e. documentation as follows: " it is the registration in scrolls and books of juristic provisions related to proceedings to refer to them when necessary[2]. It was defined by Al–Kanwaji as "the registration of affirmed judgments issued by judges in books and registers in an appropriate manner to refer to them when witnesses are not available"[3]. It was also defined by the shari'a researcher, Abdullah Al–Hujaili, as "a group of registered shari'a contracts that ascertain rights where they belong or rights owing against others, or prove them before judiciary, in case of dispute [4].

The study tackling shari'a documentation is called "shari'a documentation study" and "study of conditions". The object of documentation is "the lawful rights". There is a close correlation between right and documentation as the latter preserves the first and confirms it in case of dispute. Shari'a documents are the instruments in which the proceedings of judiciary councils, contracts, dispositions, obligations and wavers..etc. are recorded in a way that conforms to legal rules and fulfills all conditions set by the jurists to make this instrument valid and demonstrable[5].

---

(1) Refer to Majd Al–Deen Abadi, Al–Muheet Dictionary, 1st edition– Arab Legacy Recreation Library– Beirut– Lebanon, 2001– Qaf Chapter, Waw Section, P. 854 and Mohamad Bin Abi Baker Al–Razi, Mukhtar Al–Sihah, 4th edition– Modern Library– Beirut– Lebanon, 1998– "Waw" Chapter, P. 332.

(2) Ahmad Bin Mustapha (known as Tash Kubra), The Light of Happiness and Sovereignty in the Field of Sciences, 1st edition– Istiklal Press– Cairo– Egypt– Volume 2– P. 5

(3) Sadiq Bin Hasan Al–Kanwaji–The Alphabet of Sciences, Illustrating the States of Sciences– 1st edition– Ministry of Culture and National Guidance–Damascus–Syria–1978–Volume2, P. 339.

(4) Abdullah Al-Hujaili, Shari'a Documentation Study, 1st edition-King Fahad National Library-Riyadh-Saudi Arabia, 2003, p. 40.

(5) Nathar Ismail, Documentation in Writing in Islamic Sharia, Master thesis in the Shari'a Judiciary– Faculty of Post-Graduate Studies at the University of Jordan– Amman–Jordan– 1993– P. 137 citing from Mohammad Omar, Guide to the Legal Deeds and Legal Principles approved by the Court of Cassation, 2nd edition– Baghdad Press– Baghdad–Iraq–1952– P.12.

الفرع الثالث: أهمية التوثيق:

جاء ذكر التوثيق في محكم التنزيل الحكيم، تأكيداً على أهميته في حفظ العهود والحقوق، قال تعالى: (واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به) [1]. كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو أول من أملى كتب العهود والمواثيق، ومنها عهده لنصارى أُبلة بخط علي ابن أبي طالب رضي الله عنه"[2]. وقد ذكر الإمام ابن عساكر أن التوثيق وكتابة الصكوك كانت منتشرة في عهد التابعين ولدى من حمل الراية بعدهم إلى يومنا هذا.

تنص القاعدة الفقهية العامة على أن جميع العقود أو الالتزامات أو الإسقاطات أو الإقرارات، متى صدرت عن أهلها مضافة إلى محلها، وكانت مستوفية لشروطها الشرعية، فإنه يترتب عليها آثارها، سواء كتبت في هيئة وثيقة شرعية أم لم تكتب. ولا يعني ذلك أنه لا فائدة للتوثيق بل إن فوائده جمة ومن ذلك:

أ. صيانة الحقوق وحفظها من الضياع.

ب. قطع المنازعة بين فريقين من الناس أو أكثر، فالوثيقة الشرعية والحجة المكتوبة هي بمثابة حكم بين ذوي العلاقة عند المنازعة، وبذا تسكن الفتنة.

ج. التحرز من العقود الفاسدة، لأن ذوي العلاقة قد لا يهتدون إلى الأسباب المفسدة للعقد للبعد عنها، وهنا يبين لهم كاتب الحجة مواطن المفسدة فيتجنبوها.

د. رفع الريبة؛ فبمرور الزمن قد يشتبه على ذوي العلاقة مقدار البدل ومقدار الأجل، فإذا رجعا للحجة زالت الريبة.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 7.

(2) القنوجي: 1978، ص340.

3– 3 The Significance of "Altawthiq" i.e. documentation:

"Altawthiq" has been mentioned in the Holy Koran to ensure its significance in keeping covenants and rights; Allah, the Almighty, says: " And remember the grace of Allah unto you, and His Covenant with which He bound you"[1].

Prophet Mohammad, God's blessing and peace be upon him, was the first to dictate letters of covenants, such as his covenant to the Christians of Ubullah, which was written by Ali Bin Abi Talib, May God bless him[2]. Imam Bin Asaker mentioned that documentation and the writing of deeds were widespread at the time of "Altaba'aeen"; the followers of the Sahaba (companions) of the Prophet, and thereafter those who convey the message of Islam until now.

The general juristic rule stipulates that whenever contracts, obligations, waivers or declarations are issued by the concerned parties, their places of issue illustrated, and their legal requirements fulfilld, then, their effects become binding whether they have been written in the form of legal document or not. This does not mean that documentation is of no use; rather documentation has numerous benefits, among which:

a. Maintaining rights.
b. Settling disputes between two or more parties; shari'a documents and written instruments are considered as a referee between concerned parties, thus, bringing troubles to end.
c. Avoiding void contracts, since concerned parties may not know the causes of contract ineffectiveness in order to avoid them. Hence, the organizer of documents may clarify such causes, thus enabling the parties to avoid them.
d. Elimination of doubt: By the passage of time, concerned parties may become uncertain about the amount of consideration or the fixed term. However, doubt will disappear upon referring to deeds.

(1) Al–Maida'a Sura– Verse: 7.
(2) Al–Kanwji: 1978–P. 340.

المطلب الرابع
الحجّة الشرعية

الفرع الأول: الحجّة لغة:

الحُجَّة لغة هي البرهان[1] و(حاجَّهُ فحَجَّهُ) من باب رد أي غلبه بالحجة. وفي المثل: لَجَّ فَحَجَّ فهو رجل (مِحجاجٌ) بكسر الميم أي جَدِل، و(التَّحاجُّ) التخاصم و(المَحَجَّةُ) بفتحتين جادة الطريق[2].

الفرع الثاني: الحجّة اصطلاحاً:

أما اصطلاحاً، فقد عرفها شرّاح المجلة العثمانية بقولهم: "الحجة في زماننا تطلق على الورقة التي لا تحتوي حكماً، بل تحتوي على إقرار أحد الطرفين، وتصديق الآخر، وختم القاضي وإمضاءَه الذي نظمها في رأس الحجة، خلافاً للإعلام الذي يثبت القاضي ختمه وإمضاءه في أسفله، ويسمى سنداً. وإطلاق السند على تلك هو مبني على أن صاحبها يستند عليها لدى الحاجة ويتخذها دليلاً لإثبات مُدّعاه"[3]. وبكلمات أخرى: الحجة الشرعية هي وثيقة صادرة عن المحكمة الشرعية، تحتوي على إقرار أو وصية أو وقف أو إرث أو غير ذلك، مما سمعه القاضي، وطلب تسجيله ضمن حدود اختصاصه، وإعطاء وثيقة به تذيّل بختم القاضي وإمضائه[4]. وهذه الوثيقة يَحتجّ بها صاحبها عند الحاجة، ويتخذها دليلاً لإثبات حقه. ويجدر بالذكر أن الحجج ليست مشروعة لذاتها، وإنما لما يترتب عليها من مقاصد، وأهمها الحد من الخصومة بين الناس، ودرء الفساد المترتب على التجاحد وإنكار الحقوق في بعض الأحيان، نتيجة عدم تقنين الحق في كتاب أو مدوّنة أو حجة أو نحو ذلك.

---

(1) مجد الدين الفيروز آبادي آبادي، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2001، باب الجيم فصل الحاء ص180.

(2) راجع محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط4، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1998، باب الحاء ص67.

(3) علي حيدر، تعريب فهمي الحسيني، درر الحكّام شرح مجلة الأحكام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1991، ج4 – ص567– 568 .

(4) نظار إسماعيل: 1993، مصدر سابق، ص157.

4- Shari'a Certificate

4-1 The linguistic meaning of the Arabic word "Hujja" i.e. certificate:

Linguistically, "Hujja" means the proof[1], and "Hajjahu Fa Hujjahu" by way of defeating somebody by evidence. When somebody is described as "Mihjaj", this means that he is persuasive, "Altahaj" means disagreement and "Almahajja" means the roadway[2].

4-2 The idiomatical meaning of the Arabic word "Hujja" i.e. certificate:

Idiomatically, the explainers of the Ottoman Magazine defined it as follows: "the certificate in our time means the paper that does not contain a judgment; rather it contains a declaration by one of the two parties and the approval of the other. The judge who organizes the certificate puts his stamp and signature at the top of the document, whereas for the notification, the judge puts his stamp and signature at the bottom. This notification is called "Sanad" in Arabic i.e., bond. It is called "Sanad" in the sense that its owner depends on it when necessary and uses it as evidence to prove what he claims[3]. In other words, a shari'a certificate is a document issued by shari'a courts, it contains a declaration, a will, a waqf, an inheritance or whatever else that a judge has heard, has ordered to be registered within the domain of his jurisdiction and has asked to issue a document in this respect stamped and signed by him[4].

Such a certificate is used by its owner as evidence when necessary and it is used by him as a proof to substantiate his right. It is worth mentioning that certificates are not meant in themselves, rather they are required for the purposes stemming from them, i.e. to put an end to disputes among people and keep off troubles caused by repudiation and denial of rights, that in some cases arise as a result of not registering rights in books, registers, documents......... etc.

(1) Majd Al-Deen Abadi, Al-Muheet Dictionary, 1st edition- Arab Legacy Recreation Library- Beirut- Lebanon, 2001- Al-Jeem Chapter- Al-Haa'a Section, P. 180.

(2) Refer to Mohamad Bin Abi Baker Al-Razi, Mukhtar Al-Sihah, 4th edition- Modern Library- Beirut- Lebanon, 1998- Al- Haa'a Chapter- P. 67.

(3) Ali Haidar, translated into Arabic by: Fahmi Al-Hussaini, Pearls of Rules, the Explanation of Rules Magazine, 1st edition- Academic Public Library- Beirut- Lebanon- 1991- Volume 4- P. 567-568.

(4) Ismael: 1993, P. 157.

وربما يتصور بعض مراجعي المحاكم الشرعية أن الحجة، التي يرغب في استخراجها، محفوظة على ورق أو على ذاكرة جهاز الحاسوب، وأن كاتب المحكمة لا يتعين عليه إلا كتابة بيانات سريعة أو صفها ثم طبعها وختمها. والحقيقة ليست كذلك، فالمحاكم الشرعية تحفظ حقوق الناس من الضياع والهدر. وهناك أُصول ثابتة، بين يدي استخراج أي وثيقة أو حجة، وقواعد وإجراءات مستقرة، ومن ذلك جلب الأوراق الثبوتية والشهود وحلف اليمين، وغيرها من وسائل التثبّت الكفيلة بحفظ الحقوق.

المطلب الخامس
تعريف أهم مصطلحات الحجج

الولاية:

الولاية اصطلاحاً هي سلطة ممنوحة من قِبَل الشارع، تمكِّن صاحبها من إنشاء العقود، والقيام بتصرفات معتبرة ترتب آثاراً قانونية. والولي في الزواج هو الشخص الذي أعطته الشريعة الحق في إنشاء عقد زواج نافذ[1]. ولا بد من وجود الولي في عقد النكاح. والأولى من الأولياء في حضور العقد هو: الابن ثم الأب ثم الجد، ثم الأخوة لأبوين، ثم الأخوة لأب، ثم أبناء الأخوة لأبوين، ثم أبناء الأخوة لأب، ثم الأعمام، ثم أبناؤهم.

الوصاية:

الوصاية هي ولاية على القاصر، والوصي من له الوصاية سواء كان ولياً أو غيره[2]. وقد جاء في المادة (123) من القانون المدني الأردني: "ولي الصغير هو أبوه، ثم وصي أبيه، ثم جده الصحيح، ثم وصي جده، ثم المحكمة أو الوصي الذي نصبته المحكمة"[3].

---

(1) عمر الأشقر، الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية، ط3، دار النفائس، عمان – الأردن، 2006، ص71.

(2) محمد قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ط1. دار النفائس، عمان – الأردن، 1996، ص 475.

(3) القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

Some people who refer to shari'a courts may assume that the certificates they want to reproduce are filed on papers or saved in the memory of computers, and that the clerk in charge has only to write or type brief data, then print and stamp the document. Actually, this is not the case; shari'a courts protect people's rights from being lost or wasted. Hence there are long standing rules and procedures for reproducing certificates or deeds, among which are presenting identity documents, calling witnesses, taking oath, and other confirmatory means ensuring the protection of rights.

5- Definition of the Most Important Terms Used in Shari'a Certificates:

Guardianship:

Idiomatically, guardianship is a power granted by the legislator enabling the guardian to make contracts and practice acts from which legal effects stem.

The guardian in marriage is the person whom, Islamic Sharia, gave the right to make a valid marriage contract[1].

Presence of the guardian is essential for concluding marriage contract. Priority of being guardian for concluding a marriage contract is in the following order: a son, father, grandfather, brother, stepbrother, nephew, a paternal nephew, an uncle, then a cousin.

Custodianship:

Custody is guardianship on the minor; the custodian is the one who has the right of custody whether was the guardian or not[2]. Article (123) of the Jordanian Civil Law stipulates the following: " the guardian of a child is, in respective order, his father, the custodian instituted by his father, his grandfather, the custodian instituted by his grandfather, the court, then the custodian instituted by the court[3].

(1) Omar Al-Ashqar- Explaining the Personal Status Law- 3rd edition- Dar Al-Nafa'aes- Amman- Jordan- 2006- P. 71.

(2) Mohammad Qala'ah Jay- Jurists Language Dictionary- 1st edition- Dar Al-Nafa'aes- Amman- Jordan- 1996- P.475.

(3) Jordanian Civil Law No. 43 for the year 1976.

وتعتبر حجة الوصاية من الحجج الضرورية لإدارة شؤون الأيتام، فمثلا تقدم الأم إلى المحكمة الشرعية طلباً تطلب فيه تعيينها لإدارة شؤون القصر من أولادها. ويشترط في هذه الحجة حتى تعطى للأم أن لا يكون للأولاد جد لأب، ولا يكون هناك وصي على القصر قبل وفاة زوجها. وتقدم الأم تقريراً للمحكمة كل ستة أشهر عن أعمالها. ولا يجوز لها أن تتصرف، في الأموال والعقارات الخاصة بالقصر، دون موافقة المحكمة على ذلك.

القوامة:

القيم هو من أُقيم مقام المحجور عليه لحفظ ماله دون التصرف فيه، أو أقامته المحكمة مكان الغائب المفقود للمحافظة على أملاكه[1].

المُحَرَّمية:

المُحُرَّم من حَرُمَ نكاحه على التأبيد لنسب أو مصاهرة أو رضاع[2].

العُزوبة:

العَزَب اصطلاحاً هو الرجل الذي لا زوجة له[3]. وحجة العزوبة وثيقة شرعية تثبت عزوبة الشاب وأنه لم يسبق له زواج.

خلو الموانع:

المانع اصطلاحاً هو الحائل دون ابتداء الحكم أو استمراره[4]. وخلو الموانع هو عدم وجود ما يعارض زواج المخطوبة شرعاً، كأن تكون المخطوبة معتدة من طلاق أو وفاة أو نحوها. ويعرّف الزعبي المصطلح إجرائياً بأنه: "عدم وجود أي معارضة شرعية أو قانونية تمنع إجراء عقد زواج كل من الخاطبين ممن يجوز له الزواج منه"[5].

---

(1) قلعة جي: 1996، ص 342.
(2) محمد البركيتي، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2003، ص 197.
(3) البركيتي: 2003، ص146.
(4) قلعة جي: 1996، ص367.
(5) مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي الشرعي محمد الزعبي، محكمة الرصيفة الشرعية، الرصيفة – الأردن، العاشرة صباحاً يوم 2007/7/3.

Custody certificate is one of the necessary certificates to manage the affairs of orphans. A mother for example, may submit a petition to the shari'a court to institute her to manage the affairs of her minor children. In order to grant the mother such a certificate, the minors should have neither a paternal grandfather, nor a custodian instituted by her husband prior to his death. Every six months, the mother shall submit a report to the court detailing her management of the minors properties. Unless she obtains approval of the court, she may not dispose of the properties and real estates of the minors.

Curatorship:

The curator is the person instituted to preserve, but not dispose of the properties of an interdicted person. A curator may also be instituted by court to preserve the properties of a lost person[(1)].

Relation within Prohibited Degree of Marriage (Al–Mohrameyya):

Unmarriageable person (Al–mohram) is the one whose marriage to a certain person is forbidden permanently for causes related to kinship, affinity, or breast–feeding[(2)].

Bachelorhood:

The bachelor i.e. single, is the person who has no wife[(3)]. A bachelorhood certificate is a shari'a certificate proving the bachelorhood and the non previous marriage of a man.

Eligibility:

Idiomatically, impediment means the reasons prohibiting a certain act whether at its beginning or its continuity[(4)]. Eligibility means that there is no legitimate impediment with respect to the marriage of a fiancée; as being still in her legally prescribed waiting period because of being divorced, or being widowed.

Al–Zobi defines this term procedurally as "the non– existence of any legal or shari'a impediment preventing the conclusion of marriage contract of the betrothed persons whose marriage is not prohibited[(5)].

---

(1) Qala'ah Jay: 1996, P. 342.

(2) Mohammad Al–Barketti– Juristic Definitions, 1st edition– Academic Book Library–Beirut–Lebanon–2003– P. 197.

(3) Al–Barketti: 2003–P.146.

(4) Qala'ah Jay: 1996, P.367.

(5) Personal interview with his Eminence, the Shari'a Judge, Mohammad Al–Zobi–Al–Rusaifah Shari'a Court– Al–Rusaifah– Jordan– at 10 A.M. on 3/7/2007

التصادق:

التصادق اصطلاحاً هو أن ينسب الصدق إلى المخبر اختياراً[1]. وفي قضايا الزواج، هو موافقة كل من الزوجين بكل ما يخبر به الآخر عن قيام الزوجية بينهما وكل ما يتعلق بها.

الطلاق:

الطلاق هو حكم شرعي يرفع قيد النكاح بألفاظ مخصوصة. والطلاق البائن هو الطلاق الذي ينهي العلاقة بين الزوجين، ولا يستطيع الزوج أن يرجع الزوجة إلى عصمته إلا بإذنها ورضاها وبمهر وعقد جديدين[2]. أما الطلاق الرجعي فأن يُطلّق الزوج زوجته تطليقة[3] أو تطليقتين بلفظ الطلاق أو بما لا يعتبر به بائناً، ويحق له إرجاعها في عِدَّتها من غير اختيارها ودون عقد جديد، فإذا انقضت العِدَّة انقلب الطلاق بائناً. والطلاق المعلّق هو ما أضيف وقوعه إلى شرط في المستقبل، فلا يقع قبل وقوع الشرط المعلّق عليه[4].

التخارج:

اصطلاحاً، هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم عن نصيبه في الميراث، مقابل شيء معين من التركة أو غيرها[5].

والتخارج العام هو "أن يخرج أحد الورثة عن كامل حقه في تركة مورثه لأحد الورثة أو بعضهم مقابل شيء معين من التركة أو غيرها"[6]. أما التخارج الخاص فهو "اتفاق الورثة مع أحدهم على أن يتخارج عن كامل حقه في جزء معين من التركة مقابل شيء معلوم. أو أن يتخارج الورثة عن جزء معين من التركة لأحد الورثة مقابل أن يتخارج لهم عن كامل حقه في باقي التركة"[7].

---

(1) أبو البقاء الكفوي، الكليات، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1993، ص213.
(2) محمد عقلة وآخرون، دراسات في نظام الأسرة في الإسلام، ط1، الرسالة الحديثة، عمان – الأردن، 1990، ص126.
(3) التطليق ثلاثاً في المرة الواحدة يحتسب طلقة واحدة.
(4) البركيتي: 2003، ص145.
(5) قلعة جي: 1996، ص104.
(6) إبراهيم الشديفات، علم الميراث التطبيقي، ط1، مطابع الدستور التجارية، عمان – الأردن، 2001، ص123.
(7) الشديفات: 2001، ص125.

Mutual Confirmation:

Idiomatically, mutual confirmation means voluntarily attributing honesty to the informer[1]. As far as marriage is concerned, it is the approval of each of the two spouses on what is told by the other concerning the existing marital state and all related matters (shari'a court marriage).

Divorce:

Divorce is a shari'a rule annulling the bond of marriage by using specific phrases. Irrevocable divorce is the one ending the marital relationship between both spouses. Hence, the husband can not restore the marriage bond with his wife except by her approval and with a new dowry and new contract[2].

Revocable divorce means that the husband divorces his wife using one[3] or two divorce statements, or in a way not considered irrevocable, so he has the right to restore the marriage bond with her, without the need to get her approval and without the need for a new contract. If her legally prescribed waiting period expired, the divorce becomes irrevocable. Conditional divorce is the one that takes effect once a certain future condition takes place. Hence, it is not concluded unless that future condition occurs[4].

Shares of Inheritance Apportionment:

Idiomatically, it is the approval of inheritors to exclude some of them from their shares in the inheritance in return for a certain consideration either from the inheritance or others[5].

General apportionment of shares of inheritance means that one inheritor waives his total right in the inheritance for one or more of the inheritors in return for a certain consideration either from the inheritance or others[6]. Special apportionment of shares of inheritance means the approval of inheritors that one of them shall waive his total share in a certain part of the inheritance in return of a known consideration. It may also be in the form of the inheritors waiving their right in a certain part of the inheritance for one inheritor in return of his waiving his total right in the remaining part of the inheritance [7].

(1) Abu Al-Baqa Al-Kafawi- General Provisions- 2nd edition- Al-Resalah Establishment- Beirut- Lebanon-1993- P. 213.
(2) Mohammad Oqla et al - Studies in the Family System in Islam- 1st edition- Al-Resalah Al-Haditha- Amman-Jordan-1990- P. 126.
(3) Divorcing three times at once is considered as one.
(4) Al-Barketti: 2003-P.145
(5) Qala'ah Jay: 1996, P. 104
(6) Ibrahim Al-Shdaifat- Science of Applied Inheritance, 1st edition, Al-Dustour Press- Amman-Jordan-2001, P. 123.
(7) Al-Shdaifat: 2001, P. 125.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لحجج صادرة عن المحاكم الشرعية الأردنية وترجماتها الإنجليزية، وتشمل الحجج نماذج تتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والرجعة والإقرار بنسب وحضانة وإعالة وخلو الموانع وزيادة المهر والتصادق والعزوبة والإرث والتخارج الخاص والعام والولاية والوصاية وإثبات الرشد والمحرمية والتصحيح وحجة الإسلام والوكالة الشرعية العامة والخاصة وغيرها. وهذا بيان تفصيلي بنماذج الحجج موضوع هذا المبحث:

قسيمة الزوج، وحجة عزوبة، وحجة خلو موانع، وحجة تصادق، وحجة زيادة المهر، وورقة ضبط محكمة شرعية، ووثيقة طلاق رجعي، وحجة رجعة، ووثيقة طلاق بائن قبل الدخول والخلوة بوكالة عن الزوج، ووثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء قبل الدخول والخلوة، وطلاق بوكالة عن الزوج بعد الدخول، ووثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء بعد الدخول/أول، ووثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء العام بوكالة عن الزوجة، وحجة إقرار بوقوع طلقة بائنة بينونة كبرى مسبوقة بطلقة رجعية أولى ورجعة وطلقة رجعية ثانية ورجعة، وحجة طلاق بائن بينونة كبرى، وحجة إقرار بوقوع طلاق معلق، وحجة تخارج خاص، وحجة تخارج عام، وحجة إرث، وحجة ولاية، وحجة نقل ولاية، وإذن بولاية المحكمة، وحجة وصاية، وحجة قيم، وحجة إثبات رشد، وحجة نفقة قاصرين، وحجة إقرار بنسب، وحجة إقرار حضانة، وحجة إعالة، وحجة محرم، وحجة إسلام، وحجة تصحيح، ووكالة شرعية خاصة بالزواج، ووكالة شرعية خاصة بالتخارج.

Second Section

Practical Coverage

This section presents Arabic forms of certificates issued by the Jordanian shari'a courts, alongside with their English translation. These certificates include forms pertaining to marriage, divorce, alimony, remarriaging the divorced wife, parentage confirmation, nurture, sustenance, eligibility, dowry increase, shari'a court marriage document, bachelorhood, inheritance, special apportionment of shares of inheritance, general apportionment of shares of inheritance, guardianship, custody, majority confirmation, unmarriageable person certificate, certificate of correction, certificate of converting to Islam, general and special shari'a powers of attorney...etc. The following is a detailed listing of the documents forms, the subject of this section:

Husband's document, bachelorhood certificate, certificate of eligibility, certificate of shari'a court marriage, dowry increase certificate, shari'a court marriage permission, certificate of revocable divorce, certificate of remarriaging the divorced wife, document of an irrevocable divorce before the consummation of marriage and being alone together by proxy of the husband, document of irrevocable divorce in return of absolution before the consummation of marriage and being alone together, document of divorce after the consummation of marriage by proxy of the husband, document of irrevocable divorce in return for absolution after the consummation of marriage/first, document of irrevocable divorce in return for a general absolution by proxy of the wife, certificate of confirmation of concluding an irrevocable divorce of major degree preceded by a first revocable divorce– remarriage– a second revocable divorce and remarriage, certificate of irrevocable divorce of major degree, certificate of confirmation of concluding a conditional divorce, certificate of special apportionment of shares of inheritance, certificate of general apportionment of shares of inheritance, certificate of inheritance, certificate of guardianship, certificate of guardianship transference, permission of court's guardianship, certificate of custody, certificate of curator, certificate of majority confirmation, certificate of minors maintenance, certificate of parentage confirmation, certificate of nurture confirmation, certificate of sustenance, certificate of unmarriageable person, certificate of conversion to Islam, certificate of correction, special shari'a power of attorney for marriage, and special shari'a power of attorney for shares apportionment.

نموذج (5/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

المحكمة الشرعية في:

مكان العقد:

رقم:

تاريخ العقد: ..../..../.... هـ

: ..../..../.... م

قسيمة الزوج

1		الاسم	الأب	الجد	العائلة	مكانها وتاريخها	مكان الإقامة	الجنسية	الديانة	الحالة الاجتماعية	المهنة	الرقم الوطني
	الزوج	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
	الزوجة	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
2	المستندات:											
3	المهر	المعجل	....									
		المؤجل	....									
4	كيفية دفع المهر:											
5	المباشران للعقد:											
6	الشروط:											
7	الشهود:											
8	موافقة الولي / إذن المحكمة:											
9	صيغة العقد:											

أنا .... قاضي / مأذون عقود الزواج في .... قد أجريت هذا العقد على الوجه المفصل أعلاه بعد التحقق من استكمال الشروط وعدم الموانع.

شاهد .... شاهد .... الزوج أو وكيله .... الزوجة أو وكيلها .... الولي الشرعي .... المأذون .... تصديق القاضي ....

Form (1/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Shari'a Court In:
Place of Contract:

No.: ..... / ..... / .....
Date of contract: ..... / ..... / ..... H
Corresponding to: ..... / ..... / ..... AD

Document of the Husband

1	Name		Father	Grandfather	Surname	Place/Date of Birth	Place of Residence	Nationality	Religion	Marital Status	Occupation	National No.
	Husband	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
	Wife	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
2	Documents:											
3	Dowry		Down-payment	....								
			Deferred-payment	....								
4	Method of Payment:											
5	Contract Initiators:											
6	Conditions:											
7	Witnesses:											
8	Approval of Guardian / Court Permission:											
9	Contract formula:											
I, ..., Judge / Registrar authorized to perform marriage contracts in .... Religious Court having ascertained that the conditions have been fully met and that eligibility is established, have executed this contract in the manner detailed above.												

Witness | Witness | Husband or his representative | Wife or her representative | Legitimate Guardian | Marriage Official | Judge endorsement

نموذج (5/2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ...../...../.....	ف د
التاريخ: ...../...../.....هـ	وصـ ل
الموافق: ...../...../..... م	الرقم الوطني للمقرر /

حجة عزوبة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، ثبت لنا أن .... المولود بتاريخ ...../...../.....م أعزب وغير متزوج وليس بعصمته زوجات ولا معتدات من طلاق رجعي، ويرغب في الزواج من إحدى الفتيات المسلمات من دولة ....، وذلك بناءً على تقريره المؤيد بشهادة كل من المكلفين شرعاً .... و .... وعليه، وبناءً على الطلب وشهادة الشاهدين المذكورين، وبعد أن حلف الجميع اليمين الشرعية فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه والعمل بموجبه تحريراً في...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م.

الشاهد　　　　　　　　　　الشاهد

الكاتب　　　　　　　　　　قاضي .... الشرعي

Form (2/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

No.: ...../...../.....	Fils Dinar
Date: ...../...../..... H	Receipt:
Corresponding to ...../...../.....AD	National No. of the Reporter/

Bachelorhood Certificate

In the legal council convened in my presence I, ..., the Shari'a Judge of ...., it has been ascertained to us that.. who was born on ...../ ...../.....AD, is single and has neither wives under his bond of marriage, nor revocably divorced wives, and he wishes to marry a Muslim woman from the country of ....This is in accordance with his testimony supported by the testimony of the legally capable..........................., and ....Accordingly, upon request and the testimony of the mentioned witnesses and after all have taken the legal oath, it has been decided to register this certificate to act by its virtue.

Issued on ...../ ...../..... H corresponding to ...../ ...../..... AD.

Witness Witness

Clerk Shari'a Judge of ....

نموذج (5/3)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة خلو موانع

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... رئيس محكمة .... الشرعية، حضرت المكلفة .... وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً .... و .... قررت .... المذكورة قائلة: إنني بنت بكر عزباء، لم يسبق لي الزواج أو الخطبة، ولست على عصمة أحد من الرجال لغاية هذا التاريخ، وإنني خالية من أي موانع شرعية أو قانونية. وطلبت إعطاءها إشهاداً شرعياً بذلك. وأيدت تقريرها بإخبار المُعرفين المذكورين أعلاه. وبناءً على الطلب، وشهادة الشاهدين المذكورين، وحلف الجميع اليمين الشرعية، والإخبار والتحقق من صحة تقريرها، وخلوها من الموانع الشرعية والقانونية، فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه تحريراً في ...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م.

الكاتب	رئيس المحكمة

Form (3/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No...../...../.....
Supreme Judge	Date: ...../...../..... H
...........Shari'a Court	**Corresponding to: .... AD**

Certificate of Eligibility

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Head of.................. Shari'a Court, received the legally capable: ...., after being identified by the legal capable ...., and ...., she resolved stating: I am a single virgin girl, I have never been married or engaged until this date, and I am free of any shari'a or legal impediments. She asked to be given a shari'a attestation of this, and her testimony was supported by the testimony of the mentioned identifiers. Upon the request, the testimony of the mentioned witnesses, the legal oath taken by all, the notification, the ascertainment of the validity of her testimony, and her eligibility, it has been decided to register this certificate to act by its virtue.

Issued on : ...../...../..... H　　　Corresponding to ...../...../..... AD

Clerk　　　Head of Court

نموذج (5/4)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	وفق: ...../...../.....م

حجة تصادق

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلفان شرعاً .... و................................... وبعد التعريف الشرعي عليهما من قبل المكلفين شرعاً .... و .... تصادق .... المذكوران على الزوجية والدخول الشرعيين بينهما، وأن العقد جرى بتاريخ ...../...../..... لدى الشيخ .... في .... بإيجاب وقبول شرعيين، على مهر معجل قدره (...) ومؤجل قدره (..)، وتولد بينهما ....

وأن الزوجية لا تزال قائمة بينهما، وطلبا إعطاءهما حجة تصادق بذلك. وأيدا تقريرهما بإخبار المعرفين المذكورين اللذين أخبرا بصحة تقريرهما. وحيث صدر هذا الإقرار من الزوجين المذكورين، وهما بالحالة المعتبرة شرعاً، فقد قررت تسجيل هذا التصادق بالزواج الشرعي للعمل بموجبه.

تحريراً في ...../...../.....	الموافق: ...../...../..... م
الكاتب	قاضي .... الشرعي

Form (4/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No.: ..../...../.....
Supreme Judge	Date: ..../...../..... H
Shari'a Court of	Corresponding to: ..../.../.. AD

Certificate of Shari'a Court Marriage

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... and ...., and after being identified by the legally capable: ....and ...., the mentioned ....and ....mutually confirmed the state of matrimony existing between them, the legal consummation of marriage, and that the marriage contract was concluded on ..../...../..... by Sheikh .... in ...., they agreed upon the dowry, the down–payment of which was (...) and a deferred dowry of (..), they are still married, and have.. children. They have requested to be given a certificate of shari'a court marriage. Their testimonies were confirmed by the testimonies of the above–mentioned identifiers who have confirmed the validity of the testimonies.

Whereas this confirmation was issued by the aforementioned couple who are legally capable, the certificate of shari'a court marriage has been registered to act by its virtue.

Issued on: Corresponding to: ..../...../.....

Clerk Shari'a Judge of ....

نموذج (5/5)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة زيادة مهر

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلفان شرعاً .... و... وبعد التعريف الشرعي عليهما من قبل المكلفين شرعاً .... و .... تصادقا وهما في الحالة المعتبرة شرعاً قائلين إنه قد جرى عقد زواجنا بموجب وثيقة عقد الزواج رقم .... تاريخ ...../...../..... هـ الصادرة عن محكمة .... الشرعية على مهر معجل قدره (..) ومؤجل قدره (..) وتوابع قدرها (..). وقرر الزوج قائلاً وهو بالحالة المعتبرة شرعاً: إنني زدت مهر زوجتي ....المذكورة مبلغ (..) بحيث يصبح بعد الزيادة مبلغ (..) وقبلت الزوجة ذلك. وطلبا تسجيله حسب الأصول. وعليه، وحيث صدرت هذه الزيادة بإيجاب وقبول شرعيين بين الزوجين المذكورين، بحضور المعرفين المذكورين، فقد قررت تسجيله للاعتماد عليه، والإشارة إلى ذلك على القسيمة التابعة في سجل عقد الزواج.

تحريراً ...../...../..... هـ المتوافق ...../...../..... م

Form (5/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No...../...../.....
Supreme Judge	Date: ...../...../..... H
...........Shari'a Court	Corresponding to: .... AD

Dowry Increase Certificate

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable.. and .... After being identified by the legally capable: .... and ...., being of sound mind, they confirmed stating: our marriage contract was concluded by virtue of the marriage contract certificate No.................................... dated on ..../...../..... AD issued by the Shari'a Court of ...., with a down payment dowry of (...), and a deferred dowry of (..), and extras which amount to(..) The husband, being of sound mind, resolved stating: I have increased the dowry of my wife, ..., with an amount of. (..). Accordingly, after the increase, the dowry amounts to (..), the wife approved that, and both requested to duly register this certificate. Accordingly, as this increase has been approved by the couple in the presence of the mentioned identifiers, I have decided to register this certificate to act by its virtue, and to indicate that in the reserved marriage contract record.

Issued on ..../...../..... H Corresponding to: ..../...../..... AD

نموذج (5/6)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

نموذج ضبط لدى المحكمة الشرعية لإذن الزواج دون سن الثامنة عشرة

ورقة ضبط محكمة شرعية

بيومه، وتاريخه، وفي المجلس الشرعي المعقود لدي أنا.. قاضي .... الشرعي، وبناءً على استدعاء الزواج المقدم من الخاطبين .... ، فقد حضرا وهما مكلفان شرعاً[1]، بحضور ولي المخطوبة........................ وبعد التعريف عليهما من قبل المكلفين شرعاً.. و................................... قررت .... المذكورة أنها ترغب في الزواج من خاطبها المسلم الكُفء المذكور، وأنها من مواليد..../...../..... م ودون سن الثامنة عشرة، وأن مصلحتها متحققة في هذا الزواج، وتطلب الإذن لها بذلك. وعليه، فقد تحققت المحكمة من أن الخاطب كُفء للمخطوبة من حيث القدرة على النفقة ودفع المهر، وأن في هذا الزواج مصلحة، وأن هذا الزواج برضى المخطوبة واختيارها، وأن مصلحتها متوفرة في ذلك بموافقة وليّها الحاضر، وذلك بناءً على إقرار الخاطبين والولي وشهادة الشاهدين المذكورين وتحقيقات المحكمة. وعليه، واستناداً إلى تعليمات قاضي القضاة، الصادرة بموجب المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية، فقد تقرر الإذن بهذا الزواج وتنظيم حجة إذن به حسب الأصول. تحريراً في ..../...../..... هـ وفق ..../...../..... م.

الخاطب	المخطوبة	الولي	شاهد	شاهد	الكاتب	القاضي

(1) ترجم تعبير " المكلف شرعاً" إلى الانجليزية: The legally capable بمدلول التكليف من المنظور الشرعي ومن وجهة نظر المحاكم الشرعية.

Form (6/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No…../…../…..
Supreme Judge	Date: …../…../….. H
………..Shari'a Court	**Corresponding to:** ……….. **AD**

Shari'a Court Marriage Permission for those less than Eighteen
Court Permission

In the date of issue, and in the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of .... Court, and upon the marriage application presented by the legally capable couple ...., received the couple ....in the presence of the guardian of the fiancée, ... After being identified by the legally capable............................and .... the fiancée, ………………….., resolved stating that she wants to marry her Muslim competent suitor, that she was born on..../...../..... AD, and that she is less than eighteen years of age, as her interest is fulfilled in this marriage, she requested to get the permission of the court for this marriage. Accordingly, the court has verified that the suitor is competent in terms of his capability of providing her maintenance and paying the dowry, that this marriage fulfills her interest, and that this marriage is based on her own volition and free will and approved by her father who is present with her. The verification was based on the avowal of the couple and the guardian, the testimonies of the mentioned witnesses and the court investigations. Accordingly, and based upon the instructions of the Supreme Judge issued by virtue of the fifth article of the Civil Status Law, it has been decided to approve this marriage, and to issue a permission certificate of this marriage duly.

Issued on: ..../...../..... H

Corresponding to: ..../...../..... AD.

Judge	Suitor	Fiancée	Guardian	Witness	Witness	Clerk

نموذج (5/7)

المملكة الأردنية الهاشمية

قاضي القضاة

المحكمة الشرعية في ....

الرقم: ...../...../.....   **وثيقة طلاق رجعي**   الرقم الوطني للمقرر/..........

التاريخ: ...../...../..... هـ

الموافق: ...../...../..... م

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.. قرر .... المذكور قائلاً: "إنني أريد طلاق زوجتي ومدخولتي بصحيح العقد الشرعي المدعوة .... بطوعي واختياري، وإنني لست مدهوشاً ولا مكرهاً، ومتمتعاً بكامل قواي العقلية ولم يسبق لي طلاقها، أقول: " زوجتي ومدخولتي الشرعية .... طالق من عصمتي وعقد نكاحي طلاقاً رجعياً، أطلب تسجيله وتبليغها". وعليه، وحيث تحقق لدينا سبق الزوجية والدخول الشرعيين بينهما بإقراره وإفادة المعرفين المذكورين، فقد أفهمت المطلق .... المذكور بأنه وقع منه طلاقَ رجعيَ على زوجته .... المذكورة، وله حق في إعادتها لعصمته وعقد نكاحه أثناء العدة الشرعية، على أن يسجل ذلك رسمياً لدى المحكمة الشرعية، وأن عليها العدة الشرعية ابتداءً من تاريخه أدناه، وتقرر تبليغها ذلك حسب الأصول تحريراً في:...../...../..... هـ الموافق:...../...../..... م.

الكاتب   قاضي .... الشرعي

Form (7/5)

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge Department
Shari'a Court of.........

No. : ..../...../....
Date: ..../...../.... H
Corresponding to:.../...../.... AD
ional Number of the Reporter/
....

Certificate of Revocable Divorce

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable ...., and after being identified by the legally capable.............................. and ...., the aforementioned resolved stating: "I want to divorce my wife, ... , with whom I have legally consummated marriage, of my own free will, being fully aware and of sound mind, taking into consideration that I have not divorced her before, I state that: " my wife, ..., with whom I have consummated marriage is revocably divorced from my marriage bond and my marriage contract and I request to record this and to notify her".

Whereas an existing state of matrimony between them and a consummation of marriage have been ascertained to us by his testimony and the testimony of the aforementioned identifiers, I have informed the aforementioned divorcé, ..., that he has concluded a revocable divorce on his aforementioned wife, ..., and that he has the right to return her to his marriage bond and marriage contract during her legally prescribed waiting period, provided that, he should record this officially in the shari'a court. The legally prescribed waiting period for the wife starts as of the date stated below. Accordingly, it has been decided to inform her of this in the due form.

Issued on: ..../...../..... H
Corresponding to: ..../..../..... AD

Shari'a Judge of ....   Clerk

نموذج (5/8)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية — الرقم: ...../...../.....

قاضي القضاة — التاريخ: ...../...../..... هـ

محكمة .... الشرعية — الموافق: ...../...../..... م

حجة رجعة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... وسكان................ وبعد التعريف الشرعي عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و... قرر قائلاً: "إنني كنت قد طلقت زوجتي ومدخولتي شرعاً .... طلقة واحدة رجعية لدى محكمة .... المسجلة برقم .... تاريخ ...../...../..... وحيث إنها ما زالت في العدة الشرعية فإنني أقول في هذا المجلس: أرجعت مطلقتي رجعياً .... المذكورة إلى عصمتي وعقد نكاحي. أطلب تسجيله وتبليغها حجة الرجعة حسب الأصول". وحيث صدر منه ذلك، وهو في الحالة المعتبرة شرعاً، فقد أفهمته بأن زوجته المذكورة قد عادت إلى عصمته الشرعية، إن كانت لا تزال في العدة، وتقرر تبليغها ذلك.

تحريراً في: ...../...../..... هـ — وفق ...../...../..... م

الكاتب — القاضي .... الشرعي

Form (8/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No…../…../…..
Supreme Judge	Date: …../…../….. H
………..Shari'a Court	Corresponding to: ……… AD

Certificate of Remarriage to a Divorced Wife

In the legal council convened in my presence, I, ……………………………………, the Shari'a Judge of……………………………………………, received the legally capable…………………………………… resident of……………, and after being identified by the legally capable ……………………………………………………… and ……………………………………… he resolved, stating:

I had revocably divorced my wife, ……………………………………………, with whom I had legally consummated marriage, in…………….Court registered under No. ……………. dated on…../…../….., and whereas she is still within her legally prescribed waiting period, I state in this council that I have returned my divorcee to my marriage bond and my contract of marriage and I request to record this and to inform her duly of the certificate of remarriage.

Accordingly, whereas he made this resolution, and whereas he is competent to do so, I informed him that his aforementioned wife had returned to his legal marriage bond if she was within her legally prescribed waiting period, and it was decided to inform her of this.

Issued on: …../…../….. H	Corresponding to: …../…../….. AD
Clerk	Shari'a Judge of ………

نموذج (5/9)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية — الرقم: ...../...../.....

دائرة قاضي القضاة — التاريخ: .../...../..... هـ

المحكمة الشرعية في .... — الموافق: .../...../.....م

الرقم الوطني للمطلق ....

وثيقة طلاق بائن قبل الدخول والخلوة بوكالة عن الزوج

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... بصفته وكيلاً عن ابنه ....، بموجب صك الوكالة الصادر عن كاتب عدل .... برقم ...../...../..... المجلد ...../...../..... تاريخ ...../...../..... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.. قرر الوكيل .... المذكور بالحالة المعتبرة شرعاً قائلاً: "بموجب وكالتي عن ابني .... المذكور فإنني أريد طلاق زوجته غير الداخل ولا المختلى بها الخلوة الشرعية الصحيحة المدعوة .... / .... الجنسية، بطوعي واختياري، وأنا لست مدهوشاً ولا مكرهاً، ومتمتعا بكامل قواي العقلية أقول: زوجة موكلي .... المدعوة .... المذكورة طالق من عصمة موكلي .... المذكور وعقد نكاحه، طلاقاً بائناً بينونة صغرى، وأطلب تسجيل ذلك وتبليغها حسب الأصول". وعليه، وحيث تحقق لدينا سبق الزوجية وعدم الدخول والخلوة الشرعيين بين .... و.. بإقرار الوكيل وإفادة المعرفين المذكورين فقد أفهمت الوكيل .... المذكور بأنه وقع طلقة بائنة بينونة صغرى من موكله .... المذكور على زوجته .... المذكورة، وأنها لا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين، وأنه لا عدة عليها، ولها أن تتزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء، اعتباراً من تاريخه أدناه وتقرر تبليغها ذلك حسب الأصول.

تحريراً في ...../...../..... هـ — وفق ...../...../..... م.

الكاتب — قاضي ....الشرعية

Form (9/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge Department
Shari'a Court in ....
National No. of the Male Divorcé
....

No. ..../...../.....
Date: ..../...../..... H
Corresponding to: ..../...../.... AD

Document of an Irrevocable Divorce before the Consummation of Marriage and Being Alone Together by Proxy of the Husband

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... being a proxy of his son .... in accordance with the power of attorney deed issued by the Notary Public of .... in..../...../..... under number ...../...../..... volume ...../...../... on..../...../..... After being identified by the legally capable .... and............................., the mentioned legally capable proxy, ..., being fully aware and of sound mind, resolved stating: being a proxy of my son,...................., I want to divorce his wife with whom he has neither consummated marriage nor been alone with her, the mentioned,......................., who holds .... nationality, voluntarily, being fully aware, of sound mind, and not being forced, I state that the wife of my client, ... who is called .... is divorced from my client's marriage bond and his contract of marriage an irrevocable divorce of minor degree. I request to record that and to duly notify her.

Whereas an existing state of matrimony between ....and ...., the non–consummation of marriage and not being alone together have been ascertained to us by the avowal of the proxy and the testimony of the mentioned identifiers, I have informed the proxy, ..., that his client has concluded an irrevocable divorce of his mentioned wife, ..., and that he can not remarry her except by a new contract and dowry, that she has no legally prescribed waiting period before remarrying, and that she may marry whoever suitable Muslim she pleases as of the date mentioned below. It has been decided to inform her duly of this.

Issued on: ..../...../..... H, corresponding to ..../...../.....AD

Clerk

Shari'a Judge of

نموذج (5/10)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة الشرعية في.............. الرقم الوطني للمطلق/...................

الرقم: ...../...../..... الرقم الوطني للمطلقة / ....

التاريخ: ...../...../..... هـ

الموافق: ...../...../.....

وثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء قبل الدخول والخلوة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.. وبعد أن تصادق .... و.................................... المذكوران على قيام الزوجية وعدم الدخول والخلوة الصحيحة بينهما، بموجب عقد الزواج الصادر عن هذه المحكمة برقم .... وأنهما متمتعان بكامل قواهما العقلية وغير مدهوشين ولا مكرهين، قررت الزوجة .... المذكورة قائلة: "إنني أبرأت ذمة زوجي .... المذكور هذا الحاضر من نصفي المهرين: المعجل والمؤجل، ومن كافة الحقوق الزوجية الأخرى إبراءً عاماً مانعاً لكل حق ودعوى، مقابل أن يطلقني طلاقاً بائناً أملك به نفسي". فأجابها الزوج .... المذكور فور إبرائها له مخاطباً إيّاها: "وأنت طالق مني على ذلك". وعليه، حيث صدر هذا الإقرار والإنشاء والإبراء من الزوجين الحاضرين، بحضور المعرفين المذكورين، وهما بالحالة المعتبرة شرعاً، فقد أفهمت المطلق .... المذكور أن زوجته .... الحاضرة قد بانت منه بينونة صغرى، ما لم تكن هذه الطلقة مسبوقة بطلقتين، وأفهمت .... المذكورة أنه لا عدة عليها، ولها أن تتزوج بمن شاءت من المسلمين الأكفاء، اعتباراً من تاريخه أدناه، ما لم يمنع من ذلك مانع شرعي أو قانوني. وتقرر تبليغها ذلك حسب الأصول تحريراً في ...../...../..... هـ وفق ...../...../.....م.

الكاتب قاضي ....الشرعي

Form (10/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

Shari'a Court in ....

No. ...../...../.....

Date: ...../...../..... H

Corresponding to: ...../...../.....AD

National No. of the divorcé/

National No. of the divorcée/

Document of Irrevocable Divorce in Return of Absolution before the Consummation of Marriage and Being Alone Together

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of .... received the legally capable .... After being identified by the legally capable .... and ...., and after .... and .... have mutually confirmed the state of matrimony existing between them and that they have neither consummated marriage nor been alone together by virtue of the marriage contract issued by this court under number ...., and that they are fully aware and of sound mind, the aforementioned wife, ..., resolved stating: "I absolve my husband, ..., who is present with me, of half of the down–payment and deferred dowries, and from all other marital rights, a general absolution banning all rights and lawsuits in return for his divorcing me irrevocably so that I may remarry". Immediately upon her absolving him, the husband, ..., addressed her stating: " you are accordingly divorced from me".

Whereas this avowal was issued from the two parties in the presence of the aforementioned identifiers, being fully aware and of sound mind, I have informed the aforementioned divorcé, ..., that his wife .... is divorced from him by an irrevocable divorce of minor degree, unless this divorce was preceded by two divorce statements, and I have informed the divorcee, ..., that she has no legally prescribed waiting period and that she may marry any suitable Muslim she pleases as of the hereinafter date unless there is a shari'a or legal impediment.

Issued on: ...../...../..... H Corresponding to: ...../...../.....AD

Clerk

Shari'a Judge of...................

نموذج (5/11)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
قاضي القضاة
المحكمة الشرعية في ....
الرقم:...../...../.....
التاريخ:...../...../..... هـ
الموافق:...../...../..... م

الرقم الوطني للمطلق / ....
الرقم الوطني للمطلقة / ....

طلاق بوكالة عن الزوج بعد الدخول

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلفان شرعاً المحامي .... بصفته وكيلاً عن الزوج .... بموجب الوكالة الشرعية الخاصة الصادرة عن محكمة .... الشرعية برقم .... تاريخ ...../...../..... م مصدقة ومنظمة حسب الأصول، وحضرت بحضوره الزوجة ....، وبعد التعريف عليهما من قبل المكلفين شرعاً .... و ....

تصادق الوكيل .... المذكور والزوجة .... على قيام الزوجية والدخول الشرعيين بينها وبين موكله .... المذكور وقررت الزوجة .... المذكورة مخاطبة وكيل الزوج: "إنني أبرأت ذمة زوجي- موكلك .... المذكور من المهرين: المعجل والمؤجل ونفقة العدة وجميع الحقوق الزوجية الأخرى، إبراءً عاماً مانعاً من كل حق أو دعوى، ومن النفقة المتراكمة والمنفذة لدى دائرة التنفيذ، ومن نفقة الصغيرتين منها .... و............................ وكذلك أجرة الحضانة والمسكن لهما طيلة فترة الحضانة، ولغاية بلوغهما الخامسة عشرة من عمرهما. وكذلك أتعهد بإسقاط كافة الشكاوى المرفوعة لدى المحاكم والدوائر الإدارية وإسقاط كافة الدعاوى والمطالبات المالية، مقابل أن تطلقني بوكالتك عنه طلاقاً بائناً أملك به نفسي". فأجابها الوكيل .... المذكور:

"وأنا بموجب وكالتي عن زوجك .... المذكور فأنت طالق منه على ذلك". وحيث صدر هذا الإقرار والإنشاء من الوكيل والزوجة المذكورين وهما بالحالة المعتبرة شرعاً، وبحضور المعرفين المذكورين، فقد أفهمت الوكيل أن زوجة موكله .... المذكورة قد بانت من موكله .... المذكور بينونة صغرى، ما لم تكن هذه الطلقة مسبوقة بطلقتين، وأفهمت المطلقة أن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه.

تحريراً في ...../...../..... هـ　　　　وفق ...../...../..... م.

الكاتب　　　　قاضي .... الشرعية

Form (11/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
Shari'a Court in ....
No. ..../...../....
Date: ..../...../..... H

National No. of the male divorcé:.............
National No. of the female divorcee ....

Divorce by Proxy of the Husband after the Consummation of Marriage

In the legal council convened in my presence, I,...................................., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable, the attorney, ..., being the proxy of the husband, ... in accordance with the duly certified and made special power of attorney issued by the Shari'a Court of .... under number .... on..../...../....., in the presence of the wife,.............................. After being identified by the legally capable .... and ...., the mentioned proxy,..............................., and the wife,................................ have mutually confirmed the state of matrimony existing between her and his client, ..., the wife,......................................, resolved addressing the husband's proxy: "I absolve my husband, your client, ..., from the down– payment and deferred dowries, the alimony whatsoever, and all other marital rights, a general absolution banning all rights or lawsuits as well as the alimony implemented by the Execution Department, the maintenance of our two daughters..............................., and..............................., charges of custody and accommodations for our daughters throughout the custody period until they reach the age of fifteen, and I undertake to withdraw all complaints lodged in courts and administrative departments, and to withdraw all lawsuits and financial claims in return for divorcing me irrevocably being the proxy of my husband, so that I may remarry ", the proxy, ..., immediately replied:

"being the proxy of your husband, ..., you are accordingly divorced from him according to this". Whereas this avowal was issued from the aforementioned proxy and wife, being fully aware and of sound mind in the presence of the mentioned identifiers, I have informed the proxy that his aforementioned client's wife.......................... is divorced an irrevocable divorce of minor degree from his client, ... , unless this divorce was proceeded by two other statements of divorce, and I have informed the aforementioned divorcée that she must commence her legally prescribed waiting period as of the date mentioned below.

Issued on: ..../..../..... H , corresponding to .../..../.....AD

Clerk

Shari'a Judge of ....

نموذج (5/12)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../.....هـ
محكمة .... الشرعية	وفق: ...../...../.....م
	الرقم الوطني للمطلق: ....
	الرقم الوطني للمطلقة: ....

وثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء بعد الدخول / أول

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلفان شرعاً الزوج .... والزوجة .... وبعد التعريف عليهما من قبل المكلفين شرعاً .... و.. تصادق الزوجان المذكوران على قيام الزوجية والدخول الشرعيين بينهما، وأنهما متمتعان بكامل قواهما العقلية وغير مدهوشين ولا مكرهين. وقررت الزوجة المذكورة قائلةً: "إنني أبرأت ذمة زوجي هذا الحاضر معي من المهرين: المعجل والمؤجل، ونفقة العدة، ومن كافة الحقوق الزوجية، إبراءً عاماً مانعاً لكل حق ودعوى مقابل أن يطلقني طلاقاً بائناً أملك به نفسي". فخاطبها الزوج فور إبرائها له بقوله: "وأنت طالق من عصمتي وعقد نكاحي على ذلك، أطلب تسجيل هذا الطلاق لديكم حسب الأصول". وعليه، وحيث صدر هذا الإقرار من الزوجين المذكورين بحضور المعرفين المذكورين، وهما بالحالة المعتبرة شرعاً، فقد أفهمت المطلق المذكور أن زوجته .... الحاضرة قد بانت منه بينونة صغرى، ما لم تكن هذه الطلقة مسبوقة بطلقتين، وأفهمت المطلقة المذكورة أن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه، وأنها لا تحل له إلا بمهر وعقد جديدين.

تحريراً في ...../...../..... هـ	وفق ...../...../.....م
الكاتب	قاضي ....الشرعي

Form (12/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
.... Shari'a Court

No. ...../...../.....
Date: ...../...../..... H
Corresponding to...../...../.....AD
National No. of Divorcé: ....
National No. of Divorcee: ....

Irrevocable Divorce Document In Return for Absolution After the Consummation of Marriage/ First

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... and the wife, ... After being duly identified by the legally capable .... and ...., the mentioned couple have mutually confirmed the state of legal matrimony and the consummation of marriage between them and that they are both of sound mind, fully aware, and acting of their own volition, the mentioned wife, ..., resolved stating "I absolve my husband who is present with me of the down-payment and deferred dowries, the alimony, and all other marital rights, a general absolution banning all rights or lawsuits, in return for divorcing me irrevocably, so that I may remarry", the husband immediately replied after her absolving him stating: "you are accordingly divorced from my marriage bond and marriage contract, and I request to register this divorce at this court in the due form".

Accordingly, and as this avowal was issued by the mentioned couple in the presence of both mentioned identifiers who are of sound mind, I have informed the divorcé that his wife, ..., is divorced from him an irrevocable divorce of minor degree unless this divorce was preceded by two divorce statements, and I have informed the divorcee that she has to commence the legally prescribed waiting period as of the date mentioned below, and that he can not remarry her except by a new contract and dowry.

Issued on: ...../...../..... H corresponding to ...../...../.....AD

Clerk

Shari'a Judge of ....

نموذج (5/13)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة قاضي القضاة
المحكمة الشرعية في ....
الرقم ....
التاريخ .... الموافق ....

وثيقة طلاق بائن مقابل الإبراء العام بوكالة عن الزوجة/ بعد الدخول

في المجلس المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي لمنطقة ....، حضر المكلفان شرعاً .... و.. بصفته وكيلاً عن المطلقة .... بموجب الوكالة رقم .... الصادرة عن كاتب العدل في .... بتاريخ ...../...../..... م وبعد التعريف عليهما من قبل المكلفين شرعاً .... و.. في .... وبعد أن تصادق الزوج ووكيل الزوجة على قيام الزوجية والدخول الشرعي بين موكلته و.................. قرر الوكيل المذكور قائلاً ومخاطباً الزوج .... المذكور: "إنني وبموجب وكالتي عن موكلتي .... المذكورة قد أبرأت ذمتك من المهر المعجل والمؤجل والتوابع ونفقة العدة بالغةً ما بَلَغت، ومن سائر الحقوق الزوجية المترتبة على عقد الزواج، مقابل أن تطلق موكلتي، طلاقاً بائناً تملك به نفسها". فأجابه الزوج فور إبرائه له، مخاطباً الوكيل المذكور بقوله: "وإن موكلتك زوجتي .... طالق من عصمتي وعقد نكاحي، في مقابل ذلك كله". وعليه، وحيث صدر هذا الإقرار والإنشاء من الزوج والوكيل المذكورين بحضور المعرفين، وبعد أن تحقق لي سبق الزوجية والدخول الشرعيين بين .... المذكور و.. المذكورة، فقد أفهمت المطلق أن زوجته .... قد بانت منه بينونة صغرى، ما لم تكن هذه الطلقة مسبوقة بطلقتين، وأفهمت الوكيل المذكور أن موكلته .... المذكورة عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه.

تحريراً في ...../...../..... هـ	وفق ...../...../..... م.
الكاتب	قاضي .... الشرعية

Form (13/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan

Supreme Judge Department

Shari'a Court in ....

No. ....

Date:..................Corresponding to: ....

Document of Irrevocable Divorce in Return for a General Absolution by Proxy of the Wife/After the Consummation of Marriage

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., for the district of .... , received the legally capable ....and ...., being the proxy of the divorced wife, ..., according to the power of attorney No.: .... issued by the Notary Public in........... on ...../...../..... , after being identified by the legally capable: .... and .... in .... and after the husband and the proxy of the wife mutually confirmed the existence of the state of legal matrimony between his client and ...., the proxy resolved addressing the aforementioned husband: being a proxy of my client,..................., I absolve you of the down-payment and deferred dowries, the alimony whatsoever, and from all other marital rights arising from the marriage contract, in return for divorcing my client irrevocably, so that she may remarry, the husband addressed the proxy immediately after hearing the absolution statement stating: your client, ..., my wife, is accordingly divorced from my marriage bond and my contract of marriage in return of all of this.

Whereas this avowal was issued from the aforementioned husband and the proxy in the presence of the above mentioned identifiers, and whereas the existence of a state of matrimony between them, and the consummation of marriage between.......................and....................... have been ascertained to me, I have informed the husband that his aforementioned wife, ... is divorced from him an irrevocable divorce of minor degree unless this divorce was proceeded by two other statements of divorce, and I have informed the aforementioned proxy that his client must commence the legally prescribed waiting period as of the date mentioned below.

Issued on: ...../...../..... H Corresponding to ...../...../..... AD.

Clerk Shari'a Judge of................

نموذج (5/14)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
قاضي القضاة
المحكمة الشرعية في ....
الرقم الوطني للمطلق ....

الرقم: ...../...../.....
التاريخ: ...../...../..... هـ
الموافق: ...../...../..... م

حجة إقرار بوقوع طلقة بائنة بينونة كبرى مسبوقة بطلقة رجعية أولى ورجعة وطلقة رجعية ثانية ورجعة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.. قرر المذكور قائلاً: "إنه وبتاريخ ...../...../..... م حصل خلاف بيني وبين زوجتي ومدخولتي- بصحيح العقد الشرعي- المدعوة .... مما أدى إلى قولي لها (..) في مجلس واحد، وكنت واعياً لما أقول وأقصد طلاقها، وقد أرجعتها إلى عصمتي وعقد نكاحي أثناء العدة الشرعية قولاً وفعلاً، وقد حصلتُ على فتوى شرعية من قبل فضيلة مفتي .... بموجب الفتوى الشرعية الصادرة عنه برقم (...../...../.....) تاريخ ...../...../..... م. ثم بتاريخ ...../...../..... م حصل خلاف بيني وبين زوجتي ومدخولتي -بصحيح العقد الشرعي- المدعوة ....المذكورة مما أدى إلى قولي لها (..) في مجلس واحد، وكنت واعياً ومدركاً لما أقول وأقصد طلاقها، وقد حصلت على فتوى شرعية من قبل فضيلة مفتي .... بموجب الفتوى الصادرة عنه برقم (...../...../.....) تاريخ ...../...../..... م، وقد أرجعتها إلى عصمتي وعقد نكاحي أثناء العدة الشرعية بقولي (أرجعت زوجتي .... إلى عصمتي وعقد نكاحي). ثم بتاريخ ...../...../..... م حصل خلاف عائلي بيني وبين زوجتي ومدخولتي الشرعية .... المذكورة مما أدى إلى قولي لها (..)، وكنت بالحالة المعتبرة شرعاً، وواعياً لما أقول، وقد حصلت على فتوى شرعية من قبل فضيلة مفتي .... بموجب الفتوى الصادرة عنه برقم (...../...../.....) تاريخ ...../...../..... م. أطلب تسجيل ذلك وتبليغها". وعليه، وحيث صدر هذا الإقرار والإنشاء من الزوج .... المذكور بحضور المعرفين المذكورين، وهو بالحالة المعتبرة شرعاً، فقد أفهمته بأنه قد وقع منه على زوجته ومدخولته الشرعية.. المذكورة طلقة رجعية أولى بتاريخ ...../...../..... م، وصحت الرجعة منه بتاريخ ...../...../..... م؛ وطلقة رجعية ثانية بتاريخ ...../...../..... م، وصحت الرجعة منه بتاريخ ...../...../..... م، وطلقة ثالثة بائنة بينونة كبرى بتاريخ ...../...../..... م، وأنها لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره – لا بقصد التحليل – وأن عليها العدة الشرعية، اعتباراً من تاريخ الطلاق الثالث ، تحريراً في ...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م.

الكاتب

قاضي .... الشرعي

Form (14/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
Shari'a Court in ....
National No. of the divorcé: ....

No.: ...../...../.....
Date: ...../...../..... H
Corresponding to: ...../...../.....AD

Confirmation Certificate of Concluding an Irrevocable Divorce of Major Degree Preceded by a First Revocable Divorce, Remarriage, a Second Revocable Divorce and Remarriage

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable ...., and after being identified by the legally capable .... and .... , the above–mentioned resolved stating: on ...../...../.....AD, a discord occurred between me and my wife, ..., with whom I have legally consummated marriage and I addressed her saying (..............) in one council and I was fully aware and intended to divorce her, I have returned her to my marriage bond and my contract of marriage during her legally prescribed waiting period, as I obtained a legal verdict from His Eminence, the Mufti, ..., in accordance with his legal verdict No...../...../.....dated on...../...../.....AD. Then, on (...../...../.....) AD, another discord occurred between me and my wife, ..., with whom I have legally consummated marriage and I addressed her saying (..............) in one council and I was fully aware and intended to divorce her, and I obtained a legal verdict from His Eminence, the Mufti, ..., in accordance with his legal verdict No...../...../.....dated on...../...../.....AD, I returned her to my marriage bond and my contract of marriage during her legally prescribed waiting period by saying:" I have returned my wife,............, to my marriage bond and my contract of marriage". After that, on (...../...../.....) AD, another discord occurred between me and my wife,..., with whom I have legally consummated marriage, that made me address her saying (...../...../.....) , and I was fully aware and of sound mind, I obtained a legal verdict from His Eminence, the Mufti, ..., in accordance with his legal verdict No...../...../.....dated on (...../...../.....) AD, I request to record this and to notify her.

Whereas this avowal was issued from the mentioned husband ...., being fully aware and of sound mind, and in the presence of the mentioned identifiers, I have informed him that he has concluded a first revocable divorce on his aforementioned wife, ..., on (...../...../.....) AD, and his remarriage dated on (...../...../.....)AD was valid, and that he has concluded a second revocable divorce on (...../...../.....) AD, and his remarriage dated on (...../...../.....) AD was valid. Then, he has concluded a third irrevocable divorce of major degree on (...../...../.....) AD, and that he can not remarry her unless she marries another person and gets divorced from him (not with the intention of making her remarriage to the first legal), and that she has to commence her legally prescribed waiting period as of the date of the third divorce.

Issued on (...../...../.....) H — Corresponding to (...../...../.....) AD

Clerk — Shari'a Judge of ....

نموذج (5/15)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ..../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: .../...../....هـ
المحكمة الشرعية في...........	وفق: .../...../....م

حجة طلاق بائن بينونة كبرى

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و .... قرر .... بحضورهما، وهو في الحالة المعتبرة شرعاً قائلاً: "إنني أتمتع بكامل قواي العقلية ولست مدهوشاً ولا مكرهاً ولا سكرانَ، وأنه قد وقعت مني على زوجتي ومدخولتي .... طلقتان رجعيتان، في مجلسين مختلفين؛ الأولى بتاريخ ...../...../.....، بموجب .... الصادرة عن .... والثانية بتاريخ ...../...../.....، بموجب .... الصادرة عن .... وإنني الآن أريد أن أوقع عليها الطلقة الثالثة البائنة بينونة كبرى". وبعد أن تحقق لي صحة أقواله بإقراره وإفادة المعرفين المذكورين، أوقع بحضورهما الطلقة الثالثة بقوله: "زوجتي .... المذكورة طالق من عصمتي وعقد نكاحي"، وطلب تسجيل ما صدر عنه من طلقة ثالثة، بطوعه واختياره وأنه ليس مدهوشاً ولا مكرهاً ولا سكرانَ، بل هو واعٍ لما صدر عنه. وعليه، فقد قررت تسجيله للاعتماد عليه، وأفهمته بأن زوجته المذكورة قد بانت منه بينونة كبرى، لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره – لا بقصد التحليل – وقررت تبليغها ذلك، لتتربص بنفسها مدة العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه.

تحريراً في ...../...../..... هـ	وفق ...../...../..... م.
الكاتب	قاضي .... الشرعية

Form (15/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	Reg. No. ...../...../.....
Supreme Judge	Date: ...../...../..... H
Shari'a Court in...........	Corresponding to: ...../...../..... AD

Irrevocable Divorce of Major Degree

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable.. after being identified by the legally capable.., the mentioned, ..., in their presence and being of sound mind, resolved stating: " I am of sound mind, fully aware, sober and acting of my own volition, and I have revocably divorced my wife, ..., twice in two different councils, the first was on ...../...../..... by virtue of....................... issued by......................., and the second was on...../...../.... by virtue of....................... issued by ...., and now I want to conclude the third irrevocable divorce of major degree. After his statements were proven by his testimony and the testimonies of the mentioned identifiers, the third divorce was concluded by his statement: "my wife,.., is divorced from my marriage bond and marriage contract", and he asked to register this divorce which was concluded of his own volition and while being of sound mind and sober. Accordingly, I have decided to register this certificate in order to act by its virtue, and I informed him that his mentioned wife was divorced from him an irrevocable divorce of major degree, and that he can not remarry her unless she marries another person and gets divorced (not with the intention of making her remarriage to the first legal), and I decided to inform her of this in order to commence her legally prescribed waiting period as of the date mentioned above.

Issued on.: ...../...../.....	Corresponding to ...../...../.....
Clerk	Shari'a Judge of ....

نموذج (5/16)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
قاضي القضاة
محكمة .... الشرعية

الرقم: ...../...../.....
التاريخ: ...../...../..... هـ
الموافق: ...../...../..... م

حجة إقرار بوقوع طلاق معلق

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي حضر لدي المكلف شرعاً.. سكان .... وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و .... قرر قائلاً: " إنه وبتاريخ ...../...../..... م وقع خلاف بيني وبين زوجتي، الداخل بها بصحيح العقد الشرعي واسمها ....، مما أدى إلى قولي لها: إذا خرجت هذا اليوم من البيت فإنك طالق، وكنت قاصداً منعها من الخروج ولم أقصد طلاقها، ولم تخرج في اليوم المذكور من البيت. وبتاريخ...../...../..... م حصل خلاف آخر بيني وبينها، مما أدى إلى قولي لها: أنت طالق، وكنت قاصداً طلاقها، وقد أرجعتها إلى عصمتي وعقد نكاحي في اليوم التالي وأثناء عدتها الشرعية من الطلاق المذكور (الطلاق الثاني). ثم، وبتاريخ ...../...../..... م حصل خلاف آخر بيني وبينها، مما أدى لقولي لها: أنت طالق، وكنت قاصداً طلاقها، وقد حصلت على فتوى صادرة من دائرة الإفتاء العام برقم ...../...../..... وتاريخ ...../...../..... م. أطلب تسجيل ذلك وتبليغها.

قرار المحكمة الشرعية:

بناءً عليه، فقد أفهمت الزوج .... أنه لم يقع منه على زوجته المذكورة طلاق بتاريخ ...../...../..... م (الطلقة الأولى غير المعتبرة)؛ لأنه لم يتحقق الشرط الذي علقه عليها في اليوم المذكور، وأنه كان يقصد منعها من الخروج، وهي لم تخرج. وأنه قد وقع على زوجته طلقة أولى رجعية بتاريخ ...../...../..... م (الطلقة الثانية وهي الأولى المعتبرة)، وصحت الرجعة منها بتاريخ ...../...../..... م. وأنه قد وقع منه على زوجته .... طلقة ثانية رجعية بتاريخ ...../...../..... م، وأن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخ الطلاق المذكور (الطلاق الثاني الفعلي) بتاريخ ...../...../.....م، وأن له الحق في إعادتها إلى عصمته وعقد نكاحه ما دامت في العدة الشرعية، وتقرر تبليغها.

تحريراً في ...../...../..... هـ
وفق ...../...../..... م.

الكاتب
قاضي .... الشرعية

Form (16/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No…../…../…..
Supreme Judge	Date: …../…../….. H
……….Shari'a Court	Corresponding to: .... AD

A Confirmation Certificate of Concluding a Conditional Divorce

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of .... received the legally capable .... resident of .... After being identified by the legally capable .... and .... he resolved stating: "on ...../...../....., there was a dispute between me and my wife,…………………………, with whom I have legally consummated marriage, that resulted in my addressing her stating –if you leave the house today, then you are divorced – by that, I intended to prevent her from leaving the house but I did not intend divorcing her and she had not left the house on the aforementioned day. On ...../...../..... AD, another dispute occurred between me and her, that made me address her stating: –you are divorced– intending to divorce her. On the next day, I returned her to my marriage bond and my marriage contract during her legally prescribed waiting period of the mentioned divorce (the second divorce).

Then, on ...../...../..... AD, another dispute took place between me and her, that made me address her stating – you are divorced– intending what I said. Then, I obtained a legal verdict from the General Legal Verdict Department under number...../...../..... on ...../...../.....

I request to record that and to inform her.

The Shari'a Court Decision:

Accordingly, I have informed ………… that the first divorce dated on ...../...../..... AD was invalid because the pending condition did not materialize on the above mentioned day as he intended to prevent her from leaving the house and she did not leave the house. The first revocable divorce was concluded on...../...../..... (The second divorce which is the first valid divorce), he returned his wife to his marriage bond on ...../...../....., and the second valid revocable divorce occurred on...../...../..... Accordingly, the wife .... has to commence her legally prescribed waiting period as of the date of the mentioned divorce date (the actual second divorce) on ...../...../..... And he has the right to return her to his marriage bond and marriage contract as long as she is still within her legally prescribed waiting period.

It has been decided to inform her of this.

Issued on: ...../...../..... H	Corresponding to: ...../...../..... AD
Clerk	Shari'a Judge of...........

نموذج (5/17)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية　　　　الرقم ...../...../.....

قاضي القضاة　　　　التاريخ ...../...../..... هـ

محكمة .... الشرعية　　　　وفق ...../...../..... م

حجة تخارج خاص

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر.................................. وبعد التعريف قرر .... وذلك بموجب حجة حصر الإرث رقم ...../...../..... تاريخ ...../...../..... الصادر............، وأن التركة المنقولة وغير المنقولة معلومة لدينا علماً تاماً نافياً لكل جهالة، وهي خالية من كل دين على المتوفى، وقد صالح.. لقاء مبلغ .... قبل .... قبض.. وأخرج .... من.. فقط إخراجاً وصلحاً نافذاً شرعاً وقانوناً لا رجوع فيه ولا خيار وطلب .... تسجيل وبيان السهام الشرعية والانتقالية على الوجه الذي تم فيه التخارج المحدود. وعليه، فقد أفهم المتخارج ....أنه لم يعد لـ ....حق في .... وأن حق المتخارج انتقل لـ...

وتقرر وضع إشارة، على حجة الإرث المشار إليها أعلاه، بما جرى عليه التخارج المحدود.

تحريراً في ...../...../..... وفق ...../...../.....

معرف　　　　معرف　　　　المتخارج لـ　　　　المتخارج

الكاتب　　　　قاضي .... الشرعي

Form (17/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
Shari'a Court of ....

No...../...../.....
Date...../...../..... H
Corresponding to...../...../..... AD

Certificate of Special Apportionment of Shares of Inheritance

In the legal council convened in my presence, I,.................., the Shari'a Judge of.............., received.. After being identified, the mentioned,......................., resolved to ....by virtue of the succession limitation certificate No. / / dated on / / issued by........................, as the movable and immovable inheritance is known to us, and the mentioned deceased is not indebted, the mentioned,.......................... agreed to......................... ....

in return for a sum of.., the mentioned ....has agreed upon that, received a sum of........................., and was excluded from the inheritance irrevocably, the mentioned,...................., has requested to register and illustrate the legal and the transferred shares in the manner that the limited shares of inheritance apportionment was executed. Accordingly, the assignor,......................, was informed that he has no rights in ...., and that his right has been transferred to the assignee,..

It has been decided to add what has been mentioned in the limited shares of inheritance apportionment to the abovementioned inheritance certificate.

Issued on..../..../.... H Corresponding to: ..../..../.... AD

Identifier Identifier Assignee Assignor

Clerk .... Shari'a Judge of ....

نموذج (5/18)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية | الرقم ...../...../.....

قاضي القضاة | التاريخ ...../...../..... هـ

محكمة .... الشرعية | وفق ...../...../..... م.

حجة تخارج عام

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر .... وبعد التعريف عليهم من المكلفين شرعاً.. و............... قرر..، وذلك بموجب حجة حصر الإرث رقم ...../...../..... تاريخ ...../...../..... الصادرة عن .... وأن التركة المنقولة وغير المنقولة معلومة لدينا علماً تاماً نافياً لكل جهالة، وهي خالية من كل دين على المتوفى المذكور، وقد صالح .... لقاء مبلغ .... قبل .... وقبض................... وأخرج .... من جميع أعيان التركة، إخراجاً وصلحاً نافذاً شرعاً وقانوناً، لا رجوع فيه ولا خيار، وطلب .... تسجيله وبيان السهام الشرعية والانتقالية على الوجه الذي تم فيه التخارج. وعليه، فقد أفهمت المتخارج أنه لم يعد لـ.............. حق في أعيان التركة، وأن حقه انتقل للمتخارج له .... وصحت المسألة

....

وتقرر وضع إشارة، على حجة الإرث المشار إليها أعلاه، بما جرى عليه التخارج العام.

تحريراً في ...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م

معرف | معرف | المتخارج له | المتخارج

الكاتب .... | قاضي .... الشرعي

Form (18/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No...../...../.....
Supreme Judge	Date...../...../..... H
Shari'a Court of	Corresponding to...../...../..... AD

Certificate of General Apportionment of Shares of Inheritance

In the legal council convened in my presence, I,..................., the Shari'a Judge of.............., received .... After being identified by the legally capable .... and ...., the mentioned,.................., resolved to..by virtue of the succession limitation certificate No. / / dated on ... /..../.... issued by .... Whereas the movable and immovable inheritance is known to us, and the mentioned deceased is not indebted, the mentioned ....agreed to................. in return for a sum of ...., the mentioned .... has agreed, received a sum of ...., and was excluded from the inheritance irrevocably, the mentioned, ..., has requested to register that and to illustrate the legal and the transferred shares in the manner that the shares of inheritance apportionment was executed. Accordingly, I have informed the assignor that he has no rights in rem in the inheritance , and that his right has been transferred to the assignee, ... Thus, the inheritance consists of ....

It has been decided to add what has been mentioned in the general shares of inheritance apportionment to the abovementioned inheritance certificate.

Issued on.................H Corresponding to:..........AD

Identifier	Identifier	Assignee	Assignor
Clerk		Shari'a Judge of................	

نموذج (5/19)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة إرث

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، ثبت لدى وفاة المرحوم ....، وانحصار إرثه الشرعي في .... فقط ....، وأنه لا وارث ولا مستحق لتركة المتوفي.. المذكور سوى من ذكر، وذلك بناءً على طلب الوارث .... وتقريره، لدى اعتماده على أخبار الثقتين .... بناءً عليه، فقد صحت المسألة الإرثية الشرعية من ....

....

....

....

....

وذلك حسب الفريضة الشرعية

تحريراً في	**وفق**
الكاتب	**قاضي .... الشرعي**

Form (19/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	**No...../...../.....**
Supreme Judge	**Date: ...../...../..... H**
..........Shari'a Court	**Corresponding to: .... AD**

Inheritance Certificate

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., the death of the late.. was proven to me, and his inheritance was confined on .... only. Apart from the aforesaid there are no other inheritors, and this was upon the request of the inheritor,........................., his testimony and according to the testimony of the trust–worthy legally capable: Mr....................................... , and............................ Hence, the inheritance consists of .... shares in accordance with the shari'a ordainment.

Issued on ...../...../..... H Corresponding to ...../...../..... AD.

Clerk .... **Shari'a Judge of..........**

نموذج (5/20)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم ...../...../.....

قاضي القضاة	التاريخ ...../...../.....

محكمة .... الشرعية

حجة ولاية

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر .... من .... وسكان ....، وطلب تثبيت ولايته على القاصرتين .... بنات ابنه المرحوم..، بحضور المعرفين .... و .... سكان ....، اللذين أخبرا بأمانته واستقامته وكفاءته وأهليته. لذلك، فقد ثبت ولايته على القاصرتين .... المذكورتين.

على أن لا يحق للمذكور بيع شيء من أموالهما أو رهنها إلا بإذن خطي من المحكمة الشرعية المختصة، وموافقة سماحة قاضي القضاة. وقد أوصيته بتقوى الله ومراعاته مصلحة القاصرتين المذكورتين.

تحريراً في ....../....../....... هـ	وفق ....../....../....... م.

الكاتب	قاضي............... الشرعية

Form (20/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
…………Shari'a Court

No. ………………
Date: ………………

Certificate of Guardianship

In the legal council convened in my presence, I, ……………………………………, the Shari'a Judge of …………………………, received…………………………………… from ………………… resident of……………………………………, who requested the confirmation of his guardianship of the minors ……………………………………………, the daughters of his deceased son,……………………………, in the presence of the two identifiers, …………………………… and……………………………… both residents of ………………………………who informed me of his honesty, integrity, competency and capacity. Accordingly, his guardianship of the aforementioned legal minors, …………………………………………, was confirmed, provided that, except by a written permission from the competent Shari'a court and the approval of his Eminence, the Supreme Judge, the aforementioned shall have no right to sell or mortgage any of their property. I have urged him to be God–fearing and to safeguard the interests of the aforementioned legal minors.

Issued on: ……/……/……. H

Corresponding to: ……/……/……. AD.

Shari'a Judge of ……………

نموذج (5/21)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة الشرعية في ......:

الرقم: / /

التاريخ: / / هـ

الموافق: / / م

الرقم الوطني للمقرر/ ....

حجة نقل ولاية

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا.. قاضي .... الشرعي، حَضَرَت لدي المكلفة شرعاً.................................. وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً .... و .... قرَّرَتْ بحضورهما قائلة، وهي بالحالة المعتبرة شرعاً: " إنني أرغب في الزواج من خاطبي الكفء .... ونظراً لوجود والدي خارج البلاد في دولة ....ويتعذر حضوره فإنني ألتمس الإذن لي بالزواج من خاطبي المذكور، بولاية شقيقي .... خشية فوات مصلحتي في هذا الزواج، حيث إنه الولي الأقرب لي، بعد والدي الذي تنطبق عليه شروط الولاية." وعليه، وحيث صدر هذا الإقرار والإنشاء من .... المذكورة بحضور المعرفين المذكورين فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه تحريراً في ....../....../....... هـ وفق ....../....../....... م.

الكاتب

رئيس المحكمة

Form (21/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

No…../…../…..
Date: …../…../….. H
Corresponding to: .... AD

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge
………..Shari'a Court

Certificate of Guardianship Transference

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of .... received the legally capable .... After being identified by the legally capable ....and..........................., being of sound mind, she resolved stating in the presence of the aforementioned identifiers: " I want to marry my competent suitor, ..., and as my father is abroad in ………………., and his presence here is unattainable, I request to approve my marriage with my aforementioned suitor under the guardianship of my brother, ..., lest my marriage might be delayed. Next to my father, my brother is the closest kin for me and he fulfills the conditions of guardianship." Accordingly, as this avowal was issued by........................ in the presence of the mentioned identifiers, it has been decided to record this certificate to act by its virtue.

Issued on: ....../....../....... H

Corresponding to: ....../....../....... AD.

Clerk

Head of Court

نموذج (5/22)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

إذن بولاية المحكمة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا.. المفتي رئيس محكمة .... الشرعية، حضرت لدي المكلفة شرعاً .... وهي من الجنسية ....، وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً.......................... و................... بحضورهما قررت، وهي بالحالة المعتبرة شرعاً قائلة: " إنني مسلمة الديانة أرغب بالزواج من خاطبي الكفء...، ونظراً لوجود والدي خارج البلاد ويتعذر حضوره، ولا يوجد لي عصب في الأردن، فإنني ألتمس الإذن لي بالزواج من خاطبي المذكور بولاية المحكمة، خشية فوات مصلحتي في هذا الزواج". وعليه، وحيث صدر هذا الإقرار والإنشاء من............. المذكورة بحضور المعرفين المذكورين، وبعد أن تحققت المحكمة من ذلك، فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه تحريراً في ....../....../....... هـ وفق ....../....../....... م.

الكاتب	رئيس المحكمة

Form (22/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No…./…../…..
Supreme Judge	Date: …../…../….. H
………..Shari'a Court	Corresponding to: ……….. AD

Permission of the Court's Guardianship

In the legal council convened in my presence, I, ……………………………………, the Mufti, the Head of ………………… Shari'a Court, received the legally capable……………………… of …………………..nationality. After being identified by the legally capable……………………….and ……………….. being of sound mind, she resolved stating in the presence of the aforementioned identifiers:" I am a Muslim and I want to marry my competent suitor,…………………………, and as my father is abroad, and his presence here is unattainable, and I have no consanguinity in Jordan, I request to approve my marriage with my aforementioned suitor under the guardianship of the court lest my marriage might be delayed. Accordingly, as this avowal was issued by……………….. in the presence of the mentioned identifiers, and after the court has verified that, it has been decided to record this certificate to act by its virtue.

Issued on: ……/……/……. H

Corresponding to: ……/……/……. AD.

Clerk　　　　　　　　　　Head of Court

نموذج (5/23)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
قاضي القضاة
محكمة .... الشرعية

الرقم: ....
التاريخ: ...../...../......
الموافق: ...../...../......
الرقم الوطني للوصي: ....

حجة وصاية

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، عينتُ ونصبتُ .... من سكان .... وصياً شرعياً على أولادها القاصرين ....، بعد أن تحققت لدي أهليتها وأمانتها. وإن القاصرين المذكورين دون سن الرشد، وليس لهم أب ولا جد أب تتوفر فيه الأهلية ولا وصي مختار من قبله؛ وذلك بإخبار كل واحد من ....و.. . على أن لا يحق للوصي المذكورة بيع أو رهن أو تأجير أي شيء من أملاكهم، أو تنظيم وكالة عامة، أو قبض مبلغ من المال أكثر من .... إلا بإذن خطي من المحكمة الشرعية، باستثناء الرواتب التقاعدية الخاصة بالقاصرين، على أن لا تتجاوز أربعة الأشهر. وعليها أن تقدم تقريراً خطياً عن أعمالها كل ستة أشهر. فقبلت ذلك وتعهدت بالتزامه حسبة لله تعالى.

تحريراً في تاريخ ...../....../....... م

الكاتب ....   قاضي .... الشرعي

Form (23/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No: ....
Supreme Judge	Date: ...../..../....
Shari'a Court	Corresponding to: ...../..../....
	Custodian National No:

Certificate of Custody

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., have appointed .... resident of .... to be the legitimate custodian on her minor children .... after I have verified her legal competence and honesty, and that the aforesaid children are minors, and have no (alive) father, legally competent paternal grandfather or a selected custodian by the late father; that is according to the testimony of each of .... and .... However, except by a written permission from the shari'a court, the above–mentioned custodian has no right to sell, mortgage, or rent any of their properties, also, neither to grant a general power of attorney, nor to receive an amount of money exceeding .... Dinar, with the exception of the pensionary salaries for the minor children, provided that they do not exceed four months. The mother has to submit a written report every six mouths detailing her execution of the custody. Accordingly, she has approved all that, and has undertaken to do that for God's sake.

Issued on ....../....../....... AD

Clerk ....   Shari'a Judge of ....

نموذج (5/24)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ....
قاضي القضاة	التاريخ: .../.../......
محكمة .... الشرعية	وفق: .../.../........

حجة قيم

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، عينتُ ونصبتُ .... قيماً شرعياً على أموال المفقود الغائب ....، ما عدا بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للغائب المذكور، أو رهنها أو قبض مبلغ من المال أكثر من .... ديناراً إلا بإذن المحكمة الشرعية. وقد قبل القيم منا ذلك بعد أن تحققت لدينا أمانته وأهليته، وأن الغائب المذكور ليس له محل إقامة معلوم، ولا تُعرف حياته من مماته، وأنه لم يقم من قبله وكيلاً لإدارة أمواله. وبناءً على طلب .... المذكور المؤيد بإخبار كل واحد من .... و ....، فقد تقرر إجابة طلبه.

تحريراً في ...../....../....... هـ	وفق ...../....../....... م
الكاتب	قاضي .... الشرعية

Form (24/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...

Certificate of Curator

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., have appointed and installed .... as a legal curator of the property of the lost person/.............................., with the exception of selling or mortgaging movable or immovable properties of the above-mentioned lost person, or receiving a sum of money more than .... JDs unless with the permission of the Shari'a Court. After we have verified the curator's honesty and capacity, verified that the place of residence of the aforementioned lost person is unknown, and verified that whether he is alive or dead is also unknown, and ascertained that he had not assigned a proxy to manage his properties, the curator has approved the mentioned terms.

Upon the request of the aforementioned supported with the testimonies of each of ....and ...., it has been decided to fulfill his request.

Issued on ...../....../....... H Corresponding to ...../....../....... AD

Shari'a Judge of ....   Clerk

نموذج (5/25)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
قاضي القضاة
محكمة .... الشرعية

الرقم: ...../...../.....
التاريخ: ...../...../..... هـ
الموافق: ...../...../..... م

حجة إثبات رشد

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضرت المدعوة ....، وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً .... و.. من سكان ....، وبحضورهما، قرَّرَت .... المذكورة قائلةً: "إنني أتممت الثامنة عشرة من عمري بالسنة الشمسية، بموجب بطاقتي الشخصية رقم (......................) الصادرة عن .... بتاريخ ...../...../...... م، وأنا عاقلة راشدة، قادرة على التصرف في أموالي وشؤوني الخاصة وإدارتها، دون الحاجة إلى ولي أو وصي، ودون سفه أو تبذير". وطلبت إعطاءَها إشهاداً شرعياً بذلك، وعليه، وحيث شهد المعرفان المذكوران وفق ما قررت، وذلك بحضور الوصي الشرعي ....، بموجب حجة الوصاية الصادرة عن هذه المحكمة برقم ...../...../...... تاريخ ...../...../...... م، فقد قررتُ: ثبوت رشدها، ورفع الوصاية عنها، وتسجيل ذلك للاعتماد عليه والعمل به، اعتباراً من تاريخه أدناه.

تحريراً في ...../...../...... هـ
وفق ...../...../...... م.

الكاتب
قاضي .... الشرعية

Form (25/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...

Certificate of Majority Confirmation

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of .... received .... After being identified by the legally capable .... and ...., residents of ...., the aforementioned, ..., has resolved stating in the presence of the aforementioned identifiers : " I am now eighteen years old according to the Gregorian calendar by virtue of my identity card No. (........................) issued by...dated on ...../....../....... AD, I am competent and I have reached full age, and I have become capable of disposing of my properties and managing my own affairs without the need for a guardian or custodian and away from prodigality or extravagancy", and she has requested to be given a legal attestation of this. Accordingly, as the mentioned identifiers have certified the avowal of the aforementioned in the presence of the legitimate custodian, ..., in accordance with the custody certificate issued by this court under No. / / dated on ...../....../....... AD, I have decided to confirm her majority, cease the custody on her, and to record this certificate to act by its virtue as of the date mentioned below.

Issued on: ...../...../..... H

Corresponding to: ...../....../....... AD

Clerk

Shari'a Judge of......................

نموذج (5/26)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة نفقة قاصرين

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر .... الولي/ الوصي على القاصر ....، بموجب حجة ....، الصادرة عن محكمة .... الشرعية رقم .... تاريخ ...../...../...... م. وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.................................، المخبرين الموثوق بهما وبإخبارهما، قرر قائلاً: "إن القاصر .... يوجد لها أموال في صندوق أيتام .... ولا مورد لها سواه، وهي بحاجة ماسة للنفقة من أموالها المذكورة". وأيد أقواله بإخبار المخبرين المذكورين، وطلب دفع نفقة كفاية لها. وعليه، وبناءً على الطلب والإخبار والتحقق من الطلب، فرضتُ مبلغ .... في كل شهر، اعتباراً من تاريخه أدناه، وأمرت مدير أيتام .... بدفع المبلغ المذكور لـ ....، لإنفاقه على القاصر .... بالمعروف.

تحريراً في...../...../..... هـ	وفق...../...../...... م.
الكاتب	قاضي .... الشرعي

Form (26/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...

Certificate of Minors Maintenance

In the legal council convened in my presence I, ..., the Shari'a Judge of .... received the guardian/ custodian of the minor, ..., in accordance with the certificate of .... issued by the Shari'a Court of .... No.........................dated on ...../....../....... After being identified by the trust–worthy legally capable informants... and ...., he resolved stating that the aforementioned minor .... has money at the Orphans Fund/ ...., and that she has no other income and she is in a sore need for maintenance from her aforementioned money. His testimony was confirmed by the testimonies of the mentioned informants and he requested the payment of a sufficient maintenance for her.

Accordingly, upon the request, statement and the verification of the request, I have ordered the payment of an amount of................................. each month as of the date below and I ordered the director of the Orphan Fund .... to pay the mentioned sum to/.................................in order to be equitably provided to the legal minor.

Issued on: ...../....../....... H   Corresponding to ...../....../....... AD

Shari'a Judge of .... Clerk

نموذج (5/27)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة إقرار بنسب

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا..قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً.............................، وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً........................... و .... قرر، وهو في الحالة المعتبرة شرعاً قائلاً: ....

....

....

وطلب إعطاءه إشهاداً شرعياً بذلك. وعليه، وحيث تأيد تقريره بإفادة المعرفين المذكورين، وتحقق لي أن .... المذكور .... لم ينسب لأحد غير .... المذكور، وأنه لم يولد مثل لمثله، وبناءً على الطلب فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه.

تحريراً في ...../...../...... هـ	وفق ...../...../...... م.
الكاتب	قاضي .... الشرعية

Form (27/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...

Parentage Confirmation Certificate

In the legal council convened in my presence, I, ... , the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... And after being identified by the legally capable ...., and ...., being of sound mind, he resolved stating: ....
....
....
....
and he requested to be given a legal attestation of this. Accordingly, as his testimony was confirmed by the testimony of the above–mentioned identifiers and as I have ascertained that the afore–mentioned .... has been born to him and not to anybody other than the afore–mentioned ...., so, upon the request, it has been decided to record this certificate to act by its virtue.

Issued on: ...../....../....... H

Corresponding to: ...../....../....... AD

Shari'a Judge of ....   Clerk

نموذج (5/28)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../....../.......
محكمة	الموافق: ...../....../......

حجة إقرار حضانة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر لدي المكلف شرعاً .... / .... الجنسية وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.................................. سكان .... قرر قائلاً: "إنني والد الصغير .... من مواليد ...../....../....... م الحاصل لي من مطلقتي .... وإن الصغير من تاريخ الطلاق عندي وبحضانتي، وأتولى الإشراف والإنفاق عليه من مالي الخاص. أرجو تسجيل إقراري هذا". وعليه، وحيث أيّد المعرّفان المذكوران ذلك، وبناء عليه فقد تقرر تسجيله للاعتماد عليه.

تحريرا في : ...../....../....... هـ.

وفق: ...../....../....... م

الكاتب

قاضي .... الشرعية

Form (28/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of.......................	Corresponding to: .../.../...

Certificate of Nurture Confirmation

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., have received the legally capable: ...., of .... nationality, and after being identified by the legally capable; .... and ...., residents of .... he resolved stating: "I am the father of the child .... who was born on ...../....../....... AD and whose mother is my divorcee, ... , the child is under my nurture since the date of divorce, and I am the one maintaining him. I want to record this avowal. Accordingly, as the aforementioned identifiers have approved this, it has been decided to record this avowal to act by its virtue.

Issued on:...../....../....... H

Corresponding to ...../....../....... AD

Shari'a Judge of...................... Clerk

نموذج (5/29)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ....
دائرة قاضي القضاة	التاريخ: ...../....../......
محكمة	الموافق: ...../....../......
	الرقم الوطني للمقرر ....

حجة إعالة

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلف شرعاً .... المعرف من قبل المكلفين شرعاً .... و .... فرد قائلاً:

....

....

وأيد تقريره بإخبار المخبرين المذكورين، وطلب تسجيله حسب الأصول. وعليه، وبناءً على الطلب والإخبار، فقد قررت تسجيله للاعتماد عليه.

تحريراً في ...../....../....... هـ   وفق ...../....../....... م.

معرف ومخبر   معرف ومخبر   المقرر الكاتب   قاضي .... الشرعي

Form (29/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge Department	Date: ...../....../.......
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...
	National No. of the Reporter:

Certificate of Sustenance

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of....................................., received the legally capable .... identified by the legally capable, ... and ...., he replied stating: ....

His testimony was supported by the testimony of each of the mentioned informants, and he asked to register this in the due form. Accordingly, upon request and notification, I have decided to record this certificate to act by its virtue.

Issued on ...../....../....... H

Corresponding to ...../....../....... AD

Identifier and informant | Identifier and informant

Reporter | Clerk | Shari'a Judge of ....

نموذج (5/30)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم: ...../...../.....
قاضي القضاة	التاريخ: ...../...../..... هـ
محكمة .... الشرعية	الموافق: ...../...../..... م

حجة مُحَرَّم

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، ثبت لي بأن .... هو رَحِمٌ مُحَرَّم لـ .... لأنه.. . وبناءً على طلب المقرر .... المؤيد بإخبار وتعريف كل واحد من المكلفين شرعاً .... و .... ، فقد قررت تسجيله للاعتماد عليه.

تحريراً في...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م

معرف ومخبر معرف ومخبر المقرر الكاتب قاضي .... الشرعي

Form (30/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No. ....
Supreme Judge	Date: ...../....../....... H
Shari'a Court of	Corresponding to: .../.../...AD

Unmarriageable Person Certificate

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., it was ascertained to me that .... is unmarriageable relative to........................ being ....Upon the request of the reporter, ..., confirmed by the testimony and identification of each of the legally capable .... and ...., I decided to register this certificate to act by its virtue.

Issued on ...../....../....... H   Corresponding to ...../....../...... AD.

Identifier and informant   Identifier and informant

Reporter   Clerk   Shari'a Judge of ....

نموذج (5/31)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية — الرقم: ...../...../.....

دائرة قاضي القضاة — التاريخ: ...../...../.....

المحكمة الشرعية في .... — الموافق: ...../...../.....

حجة إسلام

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضرت لدي المكلفة شرعاً .... الديانة من طائفة ....، وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً ....و... / سكان ....، قررت قائلة: "إنني، عن عقيدة راسخة وإيمان بالله سبحانه وتعالى، أرغب في اعتناق الدين الإسلامي الحنيف، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وبرئت من كل دين يغاير دين الإسلام". وطلبت تسجيله للاعتماد عليه. وبذلك، وحيث صدر هذا الإقرار من .... المذكورة، وهي بالحالة المعتبرة شرعاً، أمام المعرفين المذكورين، فقد أفهمتها أنها أصبحت من عباد الله المسلمين، وأن عليها القيام بالواجبات الدينية والشعائر الإسلامية.

تحريراً في ...../...../..... هـ — وفق ...../...../..... م.

الكاتب — قاضي .... الشرعية

Form (31/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan — No. ...../...../.....

Supreme Judge Department — Date: ...../...../.....

Shari'a Court of........... — Corresponding to: ...../...../.....

Certificate of Conversion to Islam

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable, ... a ...., of the .... cult. After being duly identified by the legally capable .... and ..../ residents of............................, she resolved stating; "On the basis of a firmly established conviction and belief in Allah, the Almighty, I wish to embrace the religion of Islam, and I bear witness that there is no god but Allah and that Mohammad is his servant and prophet, I hereby renounce all religions other than the religion of Islam. She requested to register that to act by its virtue.

Accordingly, and as this avowal was issued by the aforementioned legally capable.. before the aforementioned identifiers, I have informed her that she has become a Muslim and that she shall perform all her shari'a duties and Islamic rites.

Issued on ...../...../..... H — Corresponding to ...../...../.....AD

Clerk — Shari'a Judge of ....

نموذج (5/32)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم ...../...../.....
دائرة قاضي القضاة	التاريخ ...../...../.....
المحكمة الشرعية في	الموافق ...../...../.....

حجة تصحيح

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعية، حضرت لدي المكلفة شرعاً .... / .... الجنسية / المقيمة في .... حالياً، وبعد التعريف عليها من قبل المكلفين شرعاً .... و.. قَرَّرَتْ: " لقد ورد اسمي في عقد زواجي الصادر عن محكمة .... الشرعية برقم (...../...../.....) تاريخ ...../...../..... م في خانة الزوجة .... وفي خانة الأب .... والصواب أن اسمي هو ....حيث إن اسمي الأول هو مركب". وطلبتْ تصحيحه على الوجه المذكور وأيدت طلبها بشهادة الشاهدين المذكورين. وعليه، وبناءً على الطلب والشهادة، فقد قررت تسجيله للعمل بموجبه والتنويه بذلك على وثيقة عقد الزواج المُشار إليه تحريراً في ..../...../..... هـ، وفق ...../...../.....م.

الكاتب　　　　　　　　　　　　قاضي .... الشرعية

Form (32/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	No...../...../.....
Supreme Judge Department	Date...../...../.....
Shari'a Court of	Corresponding to ...../...../.....

Document of Correction

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable, ..., of .... nationality, resident of .... currently. After being duly identified by the legally capable .... and ...., she resolved stating: "My name in my marriage contract issued by .... Shari'a Court under No. (...../...../.....) dated on ...../...../....., was stated at the entry of the wife as: .... and was stated at the father's entry as: .... The truth is that my name is ....since my first name is a compound name". She requested to correct that as mentioned above. Her motion was ratified by the testimony of the above mentioned witnesses.

Accordingly, and upon the request and testimony, I have decided to register this to act by its virtue and to illustrate that in the aforementioned document of marriage.

Issued on ...../...../.... H.	Corresponding to ...../...../....AD
Clerk	Shari'a Judge of ....

نموذج (5/33)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ..../...../.....
التاريخ: .../...../..... هـ
الموافق: .../...../..... م

الرسوم والطوابع
ف د
و صد ل
الرقم الوطني للمقرر/

وكالة شرعية خاصة بالزواج

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضر المكلف شرعاً ....، وبعد التعريف عليه من قبل المكلفين شرعاً .... و.. قرر بحضورهما قائلاً: " إنني وكلت عني، وأقمت مقام نفسي والدي المدعو .... وذلك لينوب عني في إجراء عقد زواجي ونكاحي، على أية فتاة مسلمة يختارها لي من ....وذلك على المهر والشروط التي يراها مناسبة، وفي التوقيع نيابةً عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بهذا الخصوص، وكالةً خاصةً بما ذكر. مفوضة لقوله وفعله ورأيه". وعليه، وبناءً على الطلب، تم تسجيله تحريراً في ...../...../..... هـ الموافق ...../...../..... م.

الكاتب

قاضي .... الشرعي

Form (33/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

No. ...../...../.....

Date:...../...../..... H

Corresponding to:...../.../... AD

Fees and Stamps

Dinar Fils

Receipt

National No. of the Reporter/ ....

A Special Shari'a Power of Attorney for Marriage

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... After being identified by the legally capable.. and..., he resolved stating in their presence: " I have authorized and installed my father,................., to act on my behalf in concluding my marriage contract to any Muslim girl he chooses from.. according to the dowry and conditions he sees fit as well as in signing on my behalf on all related documents, and motions. Thus, I grant him a special power of attorney authorizing his statements, actions, and judgments". Accordingly, and upon the request, this was registered.

Issued on ...../...../..... H Corresponding to ...../...../..... AD

Clerk

Shari'a Judge of ....

نموذج (5/34)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية	الرقم الوطني لـ ....
دائرة قاضي القضاة	الرقم الوطني لـ ....
محكمة .... الشرعية	الرقم الوطني لـ ....

الرقم: ...../...../.....

التاريخ: ..../...../..... هـ

الموافق: ..../...../..... م

وكالة شرعية خاصة بالتخارج

في المجلس الشرعي المعقود لدي أنا .... قاضي .... الشرعي، حضرت المكلفات شرعاً .... وبعد التعريف عليهن من قبل المكلفين شرعاً .... و .... قررن بحضورهما قائلات: "إننا وكلنا عنا وأقمنا مقام أنفسنا شقيقنا ....، وذلك لينوب عنا في الإشراف والمناظرة والإدارة الكاملة على حصصنا، في السيارة رقم اللوحة (...../...../.....) لوحة أردنية نوع..../...../..... سنة الصنع .... رقم المحرك (...../...../.....) رقم الشاصي (...../...../.....) رخصة الاقتناء الصادرة عن ترخيص .... برقم (...../...../.....) بتاريخ ../..../..... م. ووكلناه كذلك في حصصنا من الأسهم المالية لدى شركة .... بقيمتها الإسمية والمضافة وبيعها وقبض ثمنها وقيمة أرباحها التي آلت إلينا من مورثنا ....، بموجب حجة الإرث الصادرة عن هذه المحكمة برقم (...../...../.....) بتاريخ ...../...../..... م. ووكلناه كذلك في بيع هذه الحصص بالثمن الذي يراه مناسباً، وقبض الثمن والإفراغ والتنازل عن ذلك، وتوكيل من يشاء من المحامين في حال حدوث أية منازعة أو خصومة، عند تنفيذ أحكام هذه الوكالة، وتقديم ما يلزم من الأوراق على كل ما يلزم بالخصوص المذكور. على أن يُستثنى من هذه الوكالة البيع لغير المسلمين، والتوقيع على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بهذا الخصوص، وكالة خاصة بما ذكر، مفوضة لرأيه وقوله وفعله تحريراً في ...../...../..... هـ وفق ...../...../..... م.

الكاتب	رئيس المحكمة

Form (34/5)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Supreme Judge Dept.
Shari'a Court of ....
National No. of ....
National No. of ....
National No. of ....

No. ...../...../.....
Corresponding to: ...../...../.... AD

A Special Shari'a Power of Attorney for Apportionment of Shares of Inheritance

In the legal council convened in my presence, I, ..., the Shari'a Judge of ...., received the legally capable .... After being identified by the legally capable .... and ...., they resolved stating in the presence of the identifiers: "we have authorized and installed our brother, ..., to act on our behalf in fully supervising, superintending and managing our shares in the car that holds the Jordanian plate No. (...../...../.....) of ...../...../.....type, made in............, engine No. (...../...../.....), chassis No.(...../...../.....), and holds the possession license issued by .... Licensing Dept. under No. (...../...../.....), dated on ...../...../..... AD, and to act on our behalf in our shares in .... Company with their nominal and added values, sell them, receive their price, and their profits, those that were transferred to us by our legator, ..., by virtue of the inheritance certificate issued by this court under No. (...../...../.....) dated on ...../...../.....AD, and to sell these shares in the price he sees fit, receive the price, discharge, waive them, and authorize whoever lawyer he wants in case any conflict or discord occurs while implementing the provisions of this power of attorney, and to present the required related documents. However, this power of attorney shall exclude selling for the non–Muslims, and signing all related documents and motions. This is a special power of attorney authorizing his statements, actions and judgments.

Issued on ...../...../..... H — Corresponding to ...../...../.....AD
Clerk — Shari'a Judge of..................

الفصل السادس

ترجمة الوثائق الكنسية

Chapter Six

Translation of Ecclesiastical Documents

المبحث الأول

التغطية النظرية

المطلب الأول

المسيحية والكنيسة والتشريع الكنسي

كلمة كنيسة هي اشتقاق يوناني قديم لكلمة "اكليسيا" و تعني مجمع المجتمعين لممارسة الطقوس المسيحية[1]. ويعود تاريخها إلى اختيار المسيح لتلاميذه الإثنى عشر وظهوره لهم بعد الصلب والقيامة (وفقاً للاعتقاد المسيحي)؛ إذ نفخ فيهم (الروح القدس) وطلب منهم أن يذهبوا، ويُتلمِذوا كل الأمم، ويعمدوهم باسم الأب والابن والروح القدس. ومن هنا انتشر التلاميذ في أنحاء العالم يقيمون الكنائس. وقد جاءت الكنيسة لتضع القواعد القانونية لتنظيم أمور أتباعها في شؤونهم الدينية، ولا سيّما فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، بما يتفق مع تعاليم الكتاب المقدس. وتم تدوين هذه القواعد لتصبح مرجعاً قانونياً يُستند إليه فيما يعرض من مسائل.

نشأت المسيحية في عهد الإمبراطورية الرومانية، وشرع الإمبراطور نيرون في اضطهادها، وبقي الحال كذلك حتى عام 313 ميلادي؛ إذ اعترفت الدولة الرومانية بالمسيحية في زمن الإمبراطور قسطنطين. هنا بدأ آباء الكنيسة بوضع التشريعات المشتقة من الإنجيل، وتعاليم المسيح، والتشريعات والأعراف الموجودة في الدولة الرومانية. في عام 380 ميلادي أعلن الإمبراطور ثيودوريوس الدين المسيحي ديناً رسمياً للدولة، وأصبح للكنيسة السلطة العظمى إلى جانب الإمبراطور. وكان بابا روما، خليفة بطرس الرسول، مرجعاً لكل الكنائس. إلا أنه، بعدما اتخذت الدولة الرومانية من القسطنطينية عاصمة لها بدلاً من روما، بدأت تتصاعد الخلافات بين بطريرك القسطنطينية وبابا روما. وتم الانفصال فعلياً في عهد البطريرك ميشال سيرولاريوس سنة 1058 ميلادية؛ إذ اعتبرت كنيسة القسطنطينية هي الكنيسة ذات الرأي المستقيم، أي الكنيسة الأُرثوذكسية، في حين اعتُبرت كنيسة روما الكنيسة الجامعة المقدسة، أي الكنيسة الكاثوليكية[2].

---

(1) الموسوعة الإلكترونية Wikipedia، www.wikipedia.org، لدى البحث عن كلمة "Church" بالإنجليزية، تاريخ التصفح 2007/5/10.

(2) يعقوب الفار، قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم 2 لسنة 1938 وقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين/الطوائف المسيحية: الخطبة والزواج والاجتهادات القضائية الأردنية في موضوع الطوائف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001، ص4.

First Section

Theoretical Coverage

1- Christianity, Church and Ecclesiastical Legislation

The word "Kanisah" (Church in English), is derived from the old Greek term "ekklesia" which means a "convocation" to practice the Christian rites[1].

The history of church goes back to Jesus Christ choosing twelve Apostles and appearing before them after crucifixion and resurrection (according to Christian belief) as Christ breathed on the Apostles and they received the Holy Spirit. Then, Christ asked them to go and preach all nations and baptize them in the name of the Father, Son and Holy Spirit. The Apostles then, spread all over the known world founding churches. Ever since, the church has established legitimate grounds that regulate, in accordance with the Bible teachings, the religious affairs of its believers, in particular, those related to issues of personal status. These rules were written, thus becoming legal references for all related cases.

Christianity began at the time of the Roman Empire. At first, it was persecuted by Emperor Neron. Persecution continued until 313 A.D. when Christianity was recognized by the Roman Empire during the reign of Emperor Constantine. At that time, the Church Fathers started setting legislations derived from the Bible, Jesus teachings, and the legislations and customs known in the Roman Empire. In 380 A.D., Emperor Theodoros announced Christianity as the official religion of the state and the Church became the highest authority together with the Emperor. The Pope of Rome, the successor of Saint Peter, became the reliable source of all churches. However, when the Roman Empire moved its capital from Rome to Constantinople, disagreements started to escalate between the Patriarch of Constantinople and the Pope of Rome. The actual separation took place during the time of Patriarch Michael Sirolarios in 1058 A.D. and the Church of Constantinople was considered as the Church of righteous doctrine i.e. the Orthodox Church, while the Church of Rome became the Church of sacred unity i.e. the Catholic Church[2].

(1) Website of the electronic encyclopedia, www.wikipedia.org, when searching for the word "Church"; "Kanisah" in Arabic.

(2) Yacoub Al-Far, the law of the Non- Muslim Religious Sects councils No. 2 for the year 1938 and the Law of Personal Status for the Non-Muslims/ the Christian sects: betrothal, marriage, the Jordanian judicial jurisprudence for the sects, first edition, Dar Al-Shorouq for Publishing and Distributing, Amman-Jordan, 2001- page 4.

وقد اعتمدَ الانشقاق الكنسي، الذي أفضى إلى انشقاق الكنيسة الغربية عن الكنيسة الشرقية، وأدى إلى وجود الطوائف المختلفة، على قرارات مجمع خلقيدونية سنة 451م. وتتمحور الخلافات حول الطبيعتين الإلهية والإنسانية للمسيح وقضايا الانبثاق[1]. وفي مطلع القرن السادس عشر تعرضت الكنيسة لانقسام آخر في الغرب، على يد الراهب الألماني مارتن لوثر؛ إذ نشأت الكنيسة الإنجيلية، ليصبح هناك ثلاث كتل مسيحية رئيسة هي:

الأرثوذكسية، والكاثوليكية، والإنجيلية. والكنائس الثلاث، والعائدة لأكبر ثلاث طوائف مسيحية، موجودة في الأردن[2]– وهي تعتمد التقسيمات الإدارية الشبيهة بالتقسيمات القائمة في الإمبراطورية الرومانية أثناء الانشقاق الكنسي. تخضع الكنيسة الأرثوذكسية في الأردن، ممثلة بمطرانية الروم الأرثوذكس (فيلادلفيا وسائر الأردن)، إلى الكرسي البطريركي الأورشليمي (الكنيسة الشرقية). بينما تتبع الكنيسة اللاتينية والكنيسة الكاثوليكية الكرسي البابوي في روما (الكنيسة الغربية).

تباينت علاقة الدولة العثمانية ببطاركة المسيحيين في أثناء الخلافة؛ فقد منحتهم في عهد السلطان محمد الثاني براءات خوّلتهم بموجبها الحكم بين أبناء طوائفهم بمقتضى شريعتهم، التي كانت نافذة قبل الفتح. لكنها عادت وتبيّنت أن استقلال الطوائف المسيحية وتمتعها بالحماية الخارجية قد يحدان من سلطان الدولة، فنزعت عن البطاركة بعض اختصاصاتهم، الممنوحة لهم بموجب البراءات السابقة. وقد احتجّ رجال الدين المسيحيون على الحدّ من سلطانهم، وساندهم في ذلك حكومات الدول المسيحية الكبرى التي وجدت أن الفرصة أصبحت مواتية لها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية. دفع الاحتقان المؤجج السلطانَ العثمانيَّ إلى إصدار الخط الهمايوني، الذي تم بموجبه تخويل رجال الدين المسيحيين سلطات واسعة في شؤون أبناء طوائفهم، لسحب فتيل الأزمة. وفي الحرب العالمية الأولى قامت دولة الخلافة العثمانية بإلغاء الامتيازات الممنوحة إلى الرؤساء الروحيين للطوائف المسيحية. ووضعت عام 1915 قانون الحق العائلي، وهو بمنزلة قانون للأحوال الشخصية لجميع رعايا الدولة العثمانية، المسلمين والمسيحيين، وحَصَرَ هذا التشريع حق الفصل في قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم الشرعية. وبقي الأمر على هذه الحال إلى أن خسرت الدولة العثمانية الحرب وجاء عهد الانتداب. وتدرجت التشريعات في عهد الانتداب البريطاني في الأردن، إلى أن وصلت إلى قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم 2 لسنة 1938[3].

---

(1) لجنة نشر الثقافة الأورثوذكسية، الأورثوذكسية توضح ذاتها، ط1، مطابع اللجنة، بيروت – لبنان، 1959، ص5.

(2) والطوائف المسيحية الفرعية في الأردن هي: طائفة الأرمن، والطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية، والطائفة المارونية، والطائفة الإنجيلية اللوثرية، وطائفة السريان الأرثوذكس، وطائفة الأدفنتست السبتيّين.

(3) الفار: 2001، ص2–3.

The disassociation of the Western Church from the Eastern Church, which caused the emergence of various sects, was based on the decisions of the Council of Chalcedon in 451 A.D. The disagreements revolve around the dual nature of Jesus being Man and God and the issues of emanation[1]. At the beginning of the sixteenth century, the Western Church faced another separation led by the German monk, Martin Luther, and the Evangelical Church emerged. Thus, today there are three major Christian sects: Orthodox, Catholic and Evangelical. In Jordan [2], the three churches to which the largest three Christian sects belong adopt the administrative divisions similar to the ones used by the Roman Empire at the time of the Church Separation. The Orthodox Church in Jordan represented by the Greek Orthodox Archbishopric (Philadelphia and trans–Jordan) follows the Patriarchal System of Jerusalem (Eastern Church) while the Catholic and Latin Churches follow the Apostolic seat in Rome (Western Church).

The relationship between the Ottoman state and the Christian Patriarchs differed during the time of Caliphate. During the reign of Sultan Mohammed II, the Ottoman state granted the Patriarchs powers entitling them to govern their sects in accordance with their ecclesiastical laws which were valid before the Islamic conquest. Afterward, the Ottoman state realized that the independence of the Christian sects and the foreign protection they enjoyed may restrict the authority of state. Thus, the Ottoman state took back some of the powers granted previously to Patriarchs. The Christian clergy protested against restricting their powers. Governments of the great Christian states supported them and seized the opportunity to interfere in the Ottoman state's affairs. In order to put an end to the crisis, the Ottoman Sultan issued the Hamayoni Decree, according to which Christian clergymen were granted great authorities in dealing with the affairs of the members of their sects. During World War I, the Ottoman Caliphate State cancelled the privileges granted to the spiritual leaders of Christian sects and passed the Law of Family Rights in 1915. This law is similar to the Law of Personal Status for all citizens of the Ottoman State, being Muslims or Christians. That law restricted the right of hearing personal status lawsuits to the religious courts. Things remained so until the defeat of the Ottoman State in the war, and the start of the era of mandate. During the British mandate, legislations in Jordan gradually developed until the Law of the Councils of Non–Muslim Religious Sects No. 2 for the year 1938 was passed [3].

(1) Committee of Spreading the Orthodox Culture, Orthodox Faith Explaining Itself, first edition, Committee Press, Beirut– Lebanon, 1959, Page 5

(2) Minor Christian sects in Jordan include: Armenians, Arab Episcopal Evangelicals, Maronite, Lutheran Evangelicals, Orthodox Syrians, and Sabath Adventists

(3) Al Far, 2001, Pages 2–3.

المطلب الثاني

الكهنــة

يُعرف خدّام الكنائس للطوائف الثلاث بالكهنة، أي الحاصلين على سر الكهنوت، بواسطة وضع اليد، ليصبحوا أهلاً لتتميم الأسرار المقدسة (الشعائر)، وتعليم الرعية. وللكهنوت ثلاث درجات هي: الأسقفية والقسوسية والشموسية. فالشماس لا يكمل الأسرار ولكنه يساعد في تكميلها، وله أن يبشّر. أما القس فيعلم رعيته، ويبشرها، ويتمم الأسرار كلها، ما عدا سر الكهنوت الذي لا يستطيع بموجبه منح الكهنوت لرجال الدين المختارين. وهو في كل أعماله الكهنوتية خاضع لمراقبة الأسقف وتوجيهه. أما الأسقف فهو خليفة الرسل، وله أعلى درجة كهنوتية، يبشر ويتمّم كل الأسرار، ويقيم شمامسة وكهنة، وهو خاضع للتقليد المقدس وقوانين المجامع وقرارات مجمع الأساقفة الذي هو عضو فيه[1].

المطلب الثالث

المحاكم الكنسية لدى الطوائف الثلاث

وضع المشرع الأردني، بتاريخ 1938/4/2، قانوناً باسم قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة يحمل الرقم 2 لسنة 1938؛ وقد ألغى هذا القانون العمل بقانون صلاحية المجالس للطوائف الدينية غير المسلمة لسنة 1933، والعمل بقانون أصول المحاكمات لمجالس الطوائف الدينية ورسومها لسنة 1934. ويُعنى قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة بتأسيس محاكم تعرف باسم مجالس الطوائف الدينية، لكل طائفة غير مسلمة، من الطوائف المعترف بها من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. ويعتبر هذا القانون من أقدم التشريعات الأردنية التي ما زالت نافذة حتى هذا التاريخ. ويأتي قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة تجسيداً لأحكام الدستور، في المادة 104 منه، التي نصت على تقسيم المحاكم الدينية إلى محاكم شرعية ومجالس الطوائف الدينية الأخرى. وتأتي هذه المجالس أيضاً تفعيلاً لأحكام المادة 108 من الدستور التي عرفت مجالس الطوائف الدينية[2].

---

(1) لجنة نشر الثقافة الأورثوذكسية: 1959، ص 60-61.
(2) الفار: 2001، ص1.

2– Clergymen

Servants of the church in the three sects are known as the clergymen i.e. the persons who acquired the sacrament of priesthood by the laying of hand to become eligible of administering the holy sacraments (ceremonies) and preach their congregations. There are three ranks of Priesthood: Bishop, Priest and Deacon. A deacon does not administer the holy sacraments but assists in administering them and he has the right to preach. Whereas a priest preaches his congregation and administers all sacraments except priesthood that he cannot give to the chosen men of clergy; he is also subject to the supervision and direction of the bishop in all of his clergy duties. A bishop is a successor of the Apostles and has the highest priesthood rank, he preaches, administers all sacraments, appoints deacons and priests, follows the sacred traditions and regulations of congregations and decisions of the bishops' congregation in which he is a member(1).

3– Ecclesiastical Courts for the Three Sects

The Jordanian legislator passed a law on April 2, 1938; Law of the Councils of Non–Muslim Religious Sects No. 2 for the year 1938. This law cancelled the implementation of the Law of the Authority of the Councils of Non–Muslim Religious Sects for the year 1933 and the Principles of Trials and their Fees for the Councils of Religious Sects for the year 1934. Law of the Councils of Non–Muslim Religious Sects is concerned with establishing courts known as councils of religious sects for each non–Muslim sect recognized by the Jordanian Government. This law is one of the oldest Jordanian legislations effective up to now and represents an embodiment of the provisions of the constitution; article No. 104 of which stipulates the division of courts concerned with religious matters into religious courts at one hand, and councils of the other religious sects on the other hand. Article 108 of the constitution defines such councils of the religious sects (2).

(1) Committee of Spreading the Orthodox Culture, 1959, Pages 60-61
(2) Al- Far: 2001, Page 1

وقد حرص المشرع الأردني، في قانون مجالس الطوائف الدينية هذا، على أن يكون تعيين رئيس مجلس الطائفة وأعضائه بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب من الرئيس الروحي الأعلى لتلك الطائفة، على أن يقترن قرار مجلس الوزراء هذا بالإرادة الملكية السامية. ويأتي هذا الحرص انسجاماً مع الحفاظ على هيبة الدولة وسلطتها على جميع العاملين في مرفق القضاء[1].

للكنائس الثلاث: الأرثوذكسية واللاتينية والكاثوليكية، محاكم كنسية تخضع لقوانين هذه الكنائس، وتصدر الوثائق الكنسية التي تعترف بها الدولة الأردنية، حسب قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم 2 لسنة 1938. وتوثق لدى دوائر الدولة المختصة. بالنسبة لطائفة الروم الأرثوذكس، تتبع المحكمة الكنسية قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية، المنشور في الصفحة 556 وما بعدها من العدد 1385 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1958/6/1، وما زال هذا القانون ساري المفعول. يقوم بموجب هذا القانون الرئيس الروحي، وهو البطريرك، بتعيين رئيس المحكمة الكنسية وهو المطران (الأسقف) ويساعده أب برتبة إيكونوموس (قس) وأعضاء مجلس المحكمة. بالنسبة لطائفة اللاتين، فإن مجلة الحق القانوني هي التشريع الكنسي الملزم للكنيسة اللاتينية في الأردن وفي الخارج. وقد تناول الكتاب السابع منها المحاكم بأنواعها المختلفة، وصلاحياتها ووظائفها القضائية، والنظام الواجب مراعاته فيها وغيرها. واستناداً إلى المواد من 381 – 402 من مجلة الحق، فإنه من الواضح أن الرئيس الروحي الأعلى للطائفة هو البطريرك الأورشليمي للاتين الممثل في الأردن بالنائب البطريركي العام. أما طائفة الروم الكاثوليك فتعتمد بالتشريع على مجموعة قوانين الكنائس الشرقية. وقد أُعلنت هذه المجموعة رسمياً في الفاتيكان بتاريخ 1990/10/18 وأصبحت نافذة المفعول بتاريخ 1991/10/1، وحلت بدلاً من القوانين الكنسية الشرقية السابقة لها. وقد تمت ترجمتها إلى اللغة العربية عام 1993، وصدرت باسم قوانين الكنيسة الشرقية، مترجمة إلى اللغة العربية، عن منشورات المكتبة البولصية في بيروت. وبالرجوع إلى أحكام هذه المجموعة يتبين أن البطريرك يمثل الكنيسة في جميع قضاياها القانونية، كما نصت المادة 79 منها، وهو المسئول أيضاً عن العناية بجميع قوانين الأحوال الشخصية في المناطق التي تكون فيها هذه القوانين سارية المفعول، كما نصت على ذلك المادة 1/99 من أحكام المجموعة المذكورة[2].

(1) الفار: 2001، ص15.
(2) الفار: 2001، ص16، 17.

In the Law of the Councils of Religious Sects, the Jordanian legislator was keen enough on stipulating that the appointment of heads and members of the sects' councils shall be in accordance with a resolution issued by the Council of Ministers, pursuant to the nomination of the highest spiritual leader of the concerned sect. The resolution of the Council of Ministers shall be associated with a royal decree. This procedure comes in line with keeping the standing and authority of the state over all those who work in the judicial body [1].

The three major churches in Jordan: Orthodox, Latin and Catholic have ecclesiastical courts that are subject to the laws of these churches. Ecclesiastical documents they issue are recognized by the Jordanian state in accordance with the Law of the Councils of Non–Muslim Religious Sects No. 2 for the year 1938. These documents are registered at the concerned departments of the state.

As for the Greek Orthodox sect, the ecclesiastical court adheres to the law of Greek Orthodox Patriarchate published on page 556 and 557 of issue No. 1385 of the Official Gazette published on June 1, 1958. This law is still valid. Pursuant to this law, the spiritual leader i.e. the Patriarch appoints the head of the ecclesiastical court i.e. the bishop, to be assisted by a father with a rank of Economos (priest) as well as the members of the court council. The Latin sect follows the Journal of Legal Right which is considered as the binding ecclesiastical law of the Latin Church in Jordan and abroad. The seventh volume of the Journal had dealt with various types of courts, their jurisdictions and judicial duties in addition to the law they adhere to. Based on articles from No. 381 – 402 of the Journal of Legal Right, it is clear that the Latin Patriarch of Jerusalem represented in Jordan by the General Patriarchal Deputy is the highest spiritual leader of the Latin sect. The Greek Catholic Sect adopts the laws and regulations of the Eastern Churches, a collection of laws officially published in the Vatican on October 18, 1990 and came into force on October 1, 1991. They came as a replacement of previous eastern ecclesiastical laws. These regulations were translated into Arabic in 1993. They were published, being translated into Arabic, under the name of Laws of the Eastern Church, by St. Paul Library in Beirut. With reference to the provisions of this collection, as illustrated in article 79, it is noted that the Patriarch represents the Church in all judicial cases. As stipulated in article 99/1 of the provisions of the mentioned collection [2], he is also responsible for implementing laws of personal status in regions where these laws are valid.

(1) Al Far: 2001, Page 15.
(2) Al Far: 2001, Pages 16, 17

يقوم موظفو المحاكم الكنسية للطوائف الثلاث بإصدار وثائق الأحوال الشخصية (عدا وثائق الزواج والعماد فتصدر عن الكنيسة نفسها) حسب النصوص الموجودة لديهم، وعادة ما تكون باللغة العربية. و يقوم رئيس المحكمة المعين بالتوقيع والمصادقة على هذه الوثائق بعد توقيع الشهود عليها، ثم تدخل سجلات المحكمة ويحتفظ بنسخة منها، ويتم تسليمها إلى صاحب العلاقة، لتصدقها دوائر الدولة المختصة. يقوم المطران (الأسقف) لدى الطائفة الأرثوذكسية برئاسة المحكمة، ويساعده قس برتبة إيكونوموس. أما بالنسبة لطائفة اللاتين فيرعى المحكمة الكنسيّة قاضٍ تابع للممثل البابوي في الأردن (الأسقف)[1]. كذلك يرعى المحكمة الكنسية لطائفة الكاثوليك المطران، ويساعده قس. ويقوم المطران بالتوقيع والمصادقة على مثل هذه الوثائق.

المطلب الرابع

الوثائق الصادرة عن الكنيسة والمحكمة الكنسية

مقابلة مع خريستوفوروس الأب مساعد المطران فينيذكتوس رئيس المحكمة الكنسية للروم الأرثوذكس ونائب رئيس المحكمة:[2]

ما هي واجبات المحكمة الكنسية؟

يقع ضمن واجبات المحكمة الكنسية حل الخلافات ضمن قانون العائلة البيزنطية، الذي يضمنه الدستور والدولة الأردنية بتوافق مع القوانين الخاصة للكنائس. بالإضافة إلى حل الخلافات الزوجية وكل الأمور المترتبة عليها، مثل النفقة والحضانة والوصاية والحجر، وجميع أمور حصر الإرث، وتعتمد في قضايا الإرث على التشريع الإسلامي.

ما هي الإجراءات الخاصة التي تتم داخل الكنيسة وتلك التي تتم في المحكمة الكنسية؟

بالنسبة لوثائق الزواج والعماد فتصدر الوثيقة عن الكنيسة التي أتمت السر، ويوقع عليها الكاهن الذي أتم السر ويتم ختمها من الكنيسة. أما إذا أراد صاحب الوثيقة إخراجها خارج الأردن، فيقوم بتوقيعها وختمها من المطرانية. بالنسبة للوثائق الخاصة بالأحكام، يتم ختم الدعوى عند تقديمها، وتأخذ رقماً بعد توقيعها من المدعي، ثم يحدد موعد للنظر فيها. وبعد صدور الحكم يقوم الشخص المعني باستلام الحكم الموقع من رئيس المحكمة والمختوم بختمها والتوقيع على الاستلام.

---

(1) موقع بطركية اللاتين http://www.lpj.org، تاريخ الولوج إلى الموقع 2007/4/15.

(2) أجريت المقابلة في محكمة البداية الكنسية للروم الأرثوذكس، العبدلي/ عمّان، الأردن، ظهر يوم 2007/5/26.

Officials of the ecclesiastical courts for the three sects issue documents of personal status (except documents of marriage and baptism which are issued by the church itself), filling in the ready forms they have, usually in Arabic. After the witnesses sign on the documents, the appointed head of court signs and authenticates these documents, which are thereafter entered in the records of courts, a copy of each is kept, the documents themselves are then handed to the concerned parties to be authenticated by the competent departments of the state. The Orthodox bishop heads the court assisted by a priest with a rank of (Economos). As for the Latin sect, the ecclesiastical court is headed by a judge who is under the supervision of the Representative of The Pope in Jordan (bishop)(1). The ecclesiastical court for the Catholic sect is headed by the bishop with the assistance of a priest. The bishop signs and authenticates such documents.

4– Documents Issued by the Church and the Ecclesiastical Courts

An interview conducted with Father Christopheros; vice–head of the ecclesiastical court for the Greek Orthodox, and assistant of Bishop Venethcktos: head of the court (2):

What are the duties of the ecclesiastical court?

Duties of the ecclesiastical court include the settlement of disputes according to the Law of Byzantium Family guaranteed by the Jordanian constitution and the Jordanian state, and in consistency with the special laws of churches. Ecclesiastical courts also settle marital disputes and all issues stemming from such disputes such as alimony, nursing, custody, interdiction, in addition to all issues concerning limitation of succession. As for inheritance issues, the Islamic Sharia is adopted.

What are the special procedures taken within the church and those taken in the ecclesiastical court?

Certificates of marriage and baptism are issued by the church that administered the holy sacrament, signed by the priest who administered that, and stamped by the church. In case the holder of the document wants to send the document abroad, then it shall be signed and stamped by the Archbishopric. As for documents of court judgments, a lawsuit upon being submitted, is signed by the plaintiff, stamped, numbered, then an appointment will be given for the lawsuit hearing. Upon issuance of the judgment, the concerned person shall receive the judgment document signed and stamped by the head of court and shall sign affirming receipt.

(1) Website of the Latin Patriarchate, www.lpj.org , date of browsing: 15 April, 2007.
(2) Interview conducted at the ecclesiastical court of first instance for the Greek Orthodox Abdali, Amman–Jordan, on May 26, 2007.

ما هي الوثائق التي تصدرها المحكمة الكنسية؟ وبأية لغات؟

تصدر المحكمة الكنسية جميع الوثائق باللغة العربية؛ إذ تقوم الدولة بالمصادقة على القرار من الجهة المختصة، ثم تصدر القرارات باسم صاحب الجلالة. ولذوي العلاقة ترجمتها في مكاتب الترجمة المعتمدة. ومن هذه الوثائق ما يتعلق بفسخ الزواج، والحضانة، والنفقة، والطاعة، والوصاية، وحصر الإرث، والتخارج، والحجر على المرضى، ومنع السفر، وأوراق الإعالة، وغيرها.

فيم يتلخص عمل القاضي الكنسي؟

تتألف المحكمة الكنسية من رئيس المحكمة (المطران) ونائب الرئيس وعضو أصيل بالإضافة إلى عضوين مساعدين. وتعقد الجلسة بحضور الرئيس أو نائبه مع بقية الأعضاء على أن لا يقل الحضور عن ثلاثة أعضاء في الجلسة. ويقوم القاضي بالنظر في الدعوى، وسماع الشهود ودفاعهم، ومن ثم النطق بالحكم، حسبما يمليه عليه القانون.

What documents are issued by the ecclesiastical court and in which languages?

The ecclesiastical court issues all documents in Arabic. The competent authority of the state attests the resolutions; these resolutions are issued in the name of His Majesty, the King. If the concerned person wants these documents in another language, then he may translate them at an authorized translation office. Such documents include the documents of divorce, nursing and custody, alimony, obedience, limitation of succession, shares apportionment, interdiction, travel prohibition, sustenance and other documents.

In summary, what are the duties of ecclesiastical judge?

The ecclesiastical court consists of the head of court (bishop), vice–head, and a principal member in addition to two assistant members. A session is held by the attendance of the head of court or his vice and all the other members, provided that in each session, the attendees shall not be less than three members. The judge proceeds hearing of lawsuits, hears witnesses and pleadings, and then pronounces judgments in accordance with law.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن كنائس في الأردن وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: نماذج كنيسة الروم الأرثوذكس وهي: شهادة ميلاد وعماد، وشهادة مطلق حال، وتبليغ زواج، ومذكرة دعوى. أما نماذج كنيسة الروم الكاثوليك فتشمل: شهادة تعميد، وشهادة زواج رسمية. النماذج الأخيرة لكنيسة البطريركية اللاتينية وتشمل: شهادة ميلاد وعماد، وشهادة إطلاق حال، وشهادة زواج، وإعلام زواج، وتعيين وصي شرعي، وشهادة وفاة.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms of documents issued by the churches in Jordan and their English translation. The forms issued by the Greek Orthodox Church include birth and baptism certificate, certificate of celibacy, marriage declaration certificate, and writ of summons. The forms issued by the Greek Catholic Church include a certificate of baptism, and an official marriage certificate. The last group of forms is issued by the Latin Patriarchate Church which includes: birth certificate, certificate of baptism, certificate of celibacy, marriage certificate, marriage declaration certificate, certificate of appointing a legitimate guardian, and death certificate.

المطلب الأول
وثائق كنيسة الروم الأرثوذكس

نموذج (6/1)

بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية
مطرانية الروم الأرثوذكس
للضفة الشرقية

رقم: ....

كنيسة: .... **شهادة ميلاد وعماد**

في ....

اسم المولود ....

اسم الأب: ....

اسم الأم: ....

الأشبين: ....

الأشبينة: ....

تاريخ الولادة: ...../...../.....

مكان الولادة: ....

تاريخ العماد: ...../...../.....

مكان العماد: ....

الكاهن المعمد: ....

أشهد بأن المعلومات المدرجة أعلاه مستخرجة من سجلات كنيسة الروم الأرثوذكس في ....

توقيع الكاهن:

التاريخ: ...../...../.....

1. Documents Issued by the Greek Orthodox Church

Form (1/6)

Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem
Greek Orthodox Archdiocese
of East Bank

No. ....

Church of: .... **Birth & Baptism Certificate**

In ....

Infant's Name ....

Father: ....

Mother: ....

Bridesman ....

Bridesmaid: ....

Date of birth: ...../...../.....

Place of Birth: ....

Date of Baptism: ...../...../.....

Place of Baptism: ....

Baptizer Priest: ....

This is to certify that the above details are a true extract from the records of the Greek Orthodox church in...............................

Signature of Priest: ....

Date: ...../...../.....

نموذج (6/2)

مطرانية الروم الأرثوذكس

The Greek Orthodox Archdiocese

الرقم: ....   التاريخ: ..../...../.....

شهادة مطلق حال

أوضح بهذه الشهادة أنا الموقع أدناه الأيكونومس .... راعي كنيسة الروم الأرثوذكس في .... بأن السيد / الآنسة .... المولود في .... بتاريخ ...../...../..... والمعمّد في كنيستنا الأرثوذكسية بتاريخ ...../...../..... هو/هي من أبناء رعيتنا وغير مرتبط بخطوبة أو زواج لدى كنيستنا ولا مانع من السماح للمذكور بالزواج بمن يرغب.

وبناءً على معرفتي التامة وحسب سجلاتنا وقّعت هذه الشهادة حسب الأصول.

توقيع كاهن الرعية ....

Form (2/6)

The Greek Orthodox Patriarchate

No.: .... Date: ...../...../.....

A Certificate of Celibacy

I, the undersigned Economos, ..., the pastor of Greek Orthodox Church in...certify that Mr./Miss .... born in .... on ...../...../..... baptized in our orthodox church on ...../...../..... is one of our parish and is not bound with any marriage or betrothal bond at our church. We have no objection to allow the aforementioned to marry whoever he/she wants.

According to the best of my knowledge and by virtue of our records, I have duly signed this certificate.

Parish Priest Signature ....

نموذج (6/3)

الروم الأرثوذكس

تبليغ زواج

من راعي كنيسة .... في ....
إلى راعي كنيسة .... في ....

عملا بأحكام الفقرة الثانية من القانون 1122 من كتاب الحق القانوني، فإني أرجو بكتابي هذا أن أحيطكم علما أن:

.... ابن } الأب ....
بنت } الأم ....
المولود في .... بتاريخ ...../...../.....
المعمد في كنيسة .... في ...(البلد) ....
بتاريخ ...../...../..... رقم السجل ....
قد عقد /عقدت زواجاً في كنيسة .... بتاريخ ...../...../.....
على ....
بمحضر من الأب .... كاهن الرعية/الكاهن المفوض
وأمام الشاهدين 1) ....
2) ....
وأن هذا الزواج قد أُدرج في سجلات كنيستنا تحت الرقم ....

راجيا أن أكون هكذا قد أحطتكم علما بهذا الزواج، وأن تدرجوه في سجل العماد في كنيستكم، وأن تتكرموا وتعيدوا إليّ قسيمة الرد باستلام هذا التبليغ موقعة حسب الأصول.

صدر عن مكتب الرعية في .... بتاريخ ...../...../.....

كاهن الرعية ....

Form (3/6)

Greek Orthodox

Marriage Declaration

From the Shepherd of .... Church in ....

To the Shepherd of .... Church in ....

By virtue of the provisions of the second paragraph of Act 1122 of the Legal Right book, I would like to inform you that:

.... Son of}.Father ....

Daughter of} Mother ....

Born in .... On ...../...../.....

Baptized in the church of................................. in .... (Country)

Register No. ....

Has married .... at the Church of..................................on ...../...../...

At the presence of the Father... the parish priest /the authorized priest

Before the two witnesses 1) ....

2) ....

And that this marriage was enlisted on our church records under No. ....hoping, by doing so, that I have informed you about this marriage asking you to write it down on your baptism register at your church, and hoping that you will kindly return the duly signed confirmation document to me acknowledging the receipt of this declaration.

Issued by the parish office in... on ...../...../....

The parish priest ....

قسيمة الرد باستلام التبليغ

من راعي كنيسة .... في ....

إلى راعي كنيسة .... في ....

أنا الموقع أدناه الأب .... كاهن رعية.......................... في ....

أشهد أنني قد بلغت بالزواج رقم .... الذي عقد في كنيسة .... في ....

.... المعمّد في كنيستنا تحت الرقم.................................

على ....

وإنني قد أدرجته في سجلات العماد في كنيستنا حسب الأصول.

صدر عن مكتب الرعية في .... بتاريخ ...../...../.....

كاهن الرعية ....

Confirmation Document of Receiving the Declaration

From the Shepherd of .... Church in ....

To the Shepherd of .... Church in ....

I, the undersigned, the Father, ..., the parish priest of .... in ...., certify that I have been informed about the marriage No. .... concluded in the church of .... in .... baptized in our church under No. ....

And I have duly enlisted it in the baptism registers of our church.

Issued by the parish office in .... on ...../...../.....

The Parish Priest ....

نموذج (6/4)

بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية

في الأردن

المحكمة الكنائسية

رقم الدعوى الأساسي: ....

مذكرة دعوى

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته: ....

....

يقتضي حضورك لقاعة المحكمة الكنائسية للروم الأرثوذكس بعمان يوم .... الواقع .... الساعة............ صباحاً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك .... فإذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً.

رئيس المحكمة

Form (4/6)

Greek Orthodox Patriarchate Of Jerusalem

In Jordan

Ecclesiastical Court

Lawsuit No.: ....

Writ of Summons

The defendant name, title and place of residence: ....

....

Your presence is required to the hall of the Ecclesiastical Court for the Greek Orthodox in Amman on .... at .... A.M for the hearing of the lawsuit which was instituted against you by ....

In case of not coming or sending your proxy, you will be sued in absentia.

Court Head

المطلب الثاني
وثائق كنيسة الروم الكاثوليك

نموذج (6/5)

رئيس الأساقفة الكاثوليك

شهادة تعميد رسمية

كنيسة .... ، رقم السجل .... رقم ....

الاسم	
الأب	
الأم	
مكان و تاريخ الولادة	
مكان و تاريخ التعميد	

بموجب هذا أشهد أن المعلومات في الأعلى هي مطابقة لسجلاتنا الرسمية.

الأسقف الكاثوليكي

في .... بتاريخ ...../...../.....

2. Documents Issued by the Greek Catholic Church

Form (5/6)

Greek Catholic Archbishop

Official Baptism Certificate

.... Church, Reg. No. .... No....................

Name	
Father	
Mother	
Place & Date of Birth	
Place & Date of Baptism	

I hereby certify that the aforementioned information is consistent with our official records.

Catholic Bishop

In.............................. on ...../...../.....

نموذج (6/6)

رئيس الأساقفة الكاثوليك

شهادة زواج رسمية

تاريخ الإدخال ....

لسجل.................................

العروس	العريس
الاسم	الاسم ....
الأب	الأب ....
الأم	الأم ....
مكان و تاريخ الولادة	مكان و تاريخ الولادة ....
...../...../.....	...../...../.....

مكان الإقامة ....

تم إبرام عقد الزواج من قِبَل ....

مكان وتاريخ الزواج ....

بموجب هذا أشهد أن السيد................................ قد تزوج السيدة .... كما هو مذكور أعلاه

في ....الأردن، بتاريخ ...../...../.....

التوقيع ....

Form (6/6)

GREEK CATHOLIC ARCHBISHOP

Official Marriage Certificate

Entry No.....................

Register: ....

Bride	**Bridegroom**
Name	Name ....
Father	Father ....
Mother	Mother ....
Place & date of Birth	Place & date of Birth ....
...../...../.....	...../...../.....

Place of Residence: ....

Marriage Celebrated by ....

Place and Date of Marriage ....

I hereby certify that Mr. ....

Has been married to Mrs. .... as mentioned above

In ....Jordan, on ...../...../.....

Signature ....

المطلب الثالث

وثائق كنيسة البطريركية اللاتينية

نموذج (6/7)

البطريركية اللاتينية

عمان – الأردن

رعية ....

شهادة ميلاد وعماد

رقم السجل: ....

أنا الموقع أدناه كاهن رعية اللاتين في ....

أشهد بموجب السجلات الرسمية المحفوظة في هذا الدير بأن ....

اسم (الأب) .... (الأم) ....

قد ولد / ولدت في.. بتاريخ..............................

وعمد / عمدت في كنيسة.. بتاريخ ....

وللبيان قد أعطيت هذه الشهادة.

في .... بتاريخ ...../...../.....

كاهن الرعية ....

3. Documents Issued by the Latin Patriarchate Church

Form (7/6)

LATIN PATRIARCHATE

Amman – Jordan

Parish of ....

Certificate of Birth and Baptism

Reg. No..

I, the undersigned, Latin Parish Priest of ....

Do declare and certify by virtue of the reserved official records in this abbey that

....

Father's Name .... Mother's Name ....

Was born in.. on ....

And baptized in .... Church on ....

Accordingly, this certificate was given.

In ....

On ...../...../.....

Parish Priest ....

نموذج (6/8)

البطريركية اللاتينية

عمان – الأردن

رعية ....

شهادة إطلاق حال

أنا الموقع أدناه كاهن رعية اللاتين في ....

أشهد بموجب السجلات الرسمية المحفوظة في هذا الدير بأن ....

السيد/الآنسة ....

المولود/المولودة في................................. بتاريخ...../...../.....

والمعمد / المعمدة في............................. بتاريخ...../...../.....

والمثبت/ المثبتة في................................ بتاريخ...../...../.....

والمقيم / المقيمة في هذه الرعية منذ مولده (مولدها) (منذ سنة............)

مطلق (مطلقة) الحال وغير مرتبط (مرتبطة) برباط زواج أو خطوبة.

وللبيان قد أعطيت هذه الشهادة.

في..بتاريخ...../...../.....

كاهن الرعية.........................

Form (8/6)

LATIN PATRIARCHATE

Amman – Jordan

Parish of ....

Celibacy Certificate

I, the undersigned, Latin Parish Priest in...

certify by virtue of the reserved official records in this abbey that

....

Mr./ Miss ....

Born in .... on ..../..../....

Baptized at .... on ..../..../....

Registered in .... on ..../..../....

And residing in this Parish since his /her birth (or since the year of ....) is single and is not bound in any marriage or betrothal bond.

Accordingly, this certificate was given in............................... on ..../..../.....

Parish Priest ....

نموذج (6/9)

البطريركية اللاتينية

عمان – الأردن

رعية..............................

شهادة زواج

رقم السجل: ....

أنا الموقع أدناه كاهن رعية اللاتين في ....

أشهد بموجب السجلات الرسمية المحفوظة في هذا الدير بأن ....

السيد :...

ابن (الأب) .... (الأم) ....

المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

والآنسة:...

ابنة (الأب) .... (الأم) ....

المولودة في .... بتاريخ ...../...../.....

قد عقدا زواجهما و ارتبطا بسر الزواج المقدس

وللبيان قد أعطيت هذه الشهادة.

في .... بتاريخ ...../...../.....

كاهن الرعية ....

Form (9/6)

LATIN PATRIARCHATE

Amman – Jordan

Parish of................................

Certificate of Marriage

Reg. No: ....

I, the undersigned, Latin Parish Priest in...................................., certify by virtue of the official reserved records in the abbey that ....

Mr ....

Son of (Father) .... (Mother) ....

Born in.. on ...../...../.....

And Miss..

Daughter of (Father) .... (Mother) ....

Born in... on ...../...../.....

Were united in the bond of Holy Matrimony

Accordingly, this certificate was given.

In.................................. on ...../...../.....

Parish Priest ....

نموذج (6/10)

البطريركية اللاتينية

عمان – الأردن

رعية.................................

إعلام زواج

نرجو العلم بأن ....

ابن (ابنة) ....

المعمد في كنيسة ....

وذلك بتاريخ ...../...../.....

رقم السجل ....

قد عقد زواجه على ....

وذلك بتاريخ ....

وأمام الشهود ....

عن مكتب هذا الرعية بتاريخ ...../...../.....

كاهن الرعية ....

الرجاء توقيع الإعلام أدناه وإعادته إلينا

الزوج: ....

الزوجة: ....

تاريخ الزواج:....................................

يصرح الموقع أدناه بأنه قد تسلم إعلام الزواج المشار إليه وأنه قد تم إدخاله في سجلات المعمودية لهذه الكنيسة.

توقيع كاهن الرعية:..............................

مكتب رعية.......................................

في.................................... بتاريخ ...../...../.....

Form (10/6)

LATIN PATRIARCHATE

Amman – Jordan

Parish of ....

Notification of Marriage

Know all men by these presents that ....

Son /Daughter of ....

Baptized in the Church of ....

Dated on ...../...../.....

Register No. ....

Is married to...

On...

Before the witnesses ....

Issued by the office of this parish on ...../...../.....

Parish Priest ....

Please sign the notification below and return it to us

Groom: ....

Bride: ....

Date of marriage: ....

The undersigned declares that he has received the indicated marriage notification and that it has been enlisted in the baptism records of this church.

Parish Priest Signature: ....

Parish Office: ....

In .... dated on: ...../...../.....

نموذج (6/11)

لدى المحكمة اللاتينية الموقرة

الموضوع: تعيين وصي شرعي

المستدعـ: ....

أعرض أنا .... من .... أن المرحومـ ....

كان / كانت في حياتـ .... من أفراد طائفة .... في ....

وقد توفا .... الله في ....

بتاريخ ...../...../.....عن أولاد .... القاصرين:

1.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

2.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

3.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

4.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

5.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

6.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

7.............................. المولود في .... بتاريخ ...../...../.....

وجميعهم دون السن القانونية وبحاجة ماسة إلى من يعتني بهم ويقوم بتربيتهم والمحافظة عليهم. وإثباتاً لما تقدم أعلاه أبرز ما يلي:

1- شهادة وفاة والد القاصرين صادرة عن خورنية .... في ....

2- شهادة ميلاد وعماد القاصرين.

3- شهادة صادرة عن خورنية طائفة .... في .... تثبت حسن سلوك الوصي وكفاءته

4- شهادة صادرة عن الأعيان والمختار في .... تثبت كفاءة الوصي وأهليته لثقة المحكمة

5- إحضار شاهدين يزكيان الوصي ويثبتان كفاءته / كفاءتها بإفادتهما المشفوعة بالقسم.

وحيث إنه ليس للقاصرين المذكورين أعلاه من يعتني بهم سواي، وبما أن للقاصرين المشار إليهم أموالاً وأملاكاً منقولة وغير منقولة لا يمكنهم إدارتها بأنفسهم، وحيث إن محكمتكم الموقرة هي صاحبة الصلاحية في تعيين الوصي لدى أفراد الطائفة ....لذلك ألتمس من المحكمة الموقرة إجابة طلبي وتعييني وصياً شرعياً منفرداً / ة مجتمعـ مع .... على القاصرين المذكورين أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التاريخ ...../...../.....

المستدعي:.............

Form (11/6)

AT THE LATIN COURT

Subject: Appointing a Legitimate Custodian

Applicant: ....

I, ..., from ...., certify that the deceased .... was of .... sect in.............., he/she died in........................ on ...../...../......, and he/she had the following minor children:

1................................. born in............................... on...../...../.....

2................................. born in............................... on...../...../.....

3................................. born in............................... on...../...../.....

4................................. born in............................... on...../...../.....

5................................. born in............................... on...../...../.....

6................................. born in............................... on...../...../.....

7................................. born in............................... on...../...../.....

All of them are under the legal age, and in sore need for someone to take care of them, educate them and provide protection for them. Hence, I exhibit the following:

1– Death certificate for the father/mother of the minors issued by the .... Parish in.................

2– Certificate of birth and baptism for the minors.

3– A certificate issued by the parish of .... sect in .... that confirm the good conduct and competency of the custodian.

4– A certificate by the mayor and notables in................. that confirm the custodian's competency for the trust of the court.

5– Bringing two witnesses who commend the custodian, and confirm his/her competency by their affidavit.

Whereas the aforementioned minors have no one to take care of them except me, and whereas the aforementioned minors have movable and immovable properties that they can not manage by themselves, and whereas your respected court is the competent authority of appointing custodians for the members of .... sect, I appeal to your respected court to approve my request, and to appoint me as a sole/ joint custodian with............ for the aforementioned minors.

With respect

Date: .../...../.......

Applicant:

نموذج (6/12)

البطريركية اللاتينية

عمان – الأردن

رعية...

شهادة وفاة

رقم السجل ....

أنا الموقع أدناه كاهن رعية اللاتين في ....

أشهد بموجب السجلات الرسمية المحفوظة في هذا الدير بأن ....

اسم: (الأب) .... (الأم) ....

المولود/المولودة في .... بتاريخ...../...../.....

والمعمد / المعمدة في .... بتاريخ...../...../.....

قد توفي / توفيت في .... بتاريخ...../...../.....

وللبيان قد أعطيت هذه الشهادة.

في...

بتاريخ...../...../.....

كاهن الرعية ....

Form (12/6)

LATIN PATRIARCHATE

Amman – Jordan

Parish of: ....

Death Certificate

Reg. No..................

I, the undersigned, Latin Parish Priest of .... certify by virtue of the reserved official records in this abbey that ....

Name of (Father) .... Name of (Mother) ....

Born in........................ on ...../...../.....

Baptized at.................. on ...../...../.....

Died in........................ on ...../...../.....

Accordingly, this certificate was given in ....

Dated on...../...../.....

Latin Parish Priest ....

الفصل السابع

وثائق صادرة عن الوزارات والدوائر المدنية للدولة

Chapter Seven

Documents Issued by the Ministries and Civil Departments of the State

المجموعة الأولى

ترجمة وثائق صادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات

First Group

Translation of Documents Issued by the Department of Civil Status and Passports

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
نشأة الدائرة

أنشئ أول مكتب لإصدار جوازات السفر في الأردن عام 1921، وكان تابعاً لقيادة الجيش آنذاك ويرأسه أحد الضباط. وفي عام 1941 صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي بفك ارتباط مكتب الجوازات عن قيادة الجيش وربطه بوزارة الداخلية. وفي عام 1977 باشرت دائرة الأحوال المدنية عملها، بموجب القانون رقم (34) لسنة 1973، وعُيِّن لها مدير عام. وفي عام 1988 صدر نظام عن مجلس الوزراء يقضي بدمج دائرتي الأحوال المدنية والجوازات العامة في دائرة واحدة تحت مسمى "دائرة الأحوال المدنية و الجوازات". وقد باشرت الدائرة أعمالها من خلال (39) مكتباً، واستمر توسعها حتى بلغ عدد مكاتبها في الوقت الحاضر (74) مكتباً، منتشرة في كل محافظات المملكة[1].

المطلب الثاني
منهجية عمل الدائرة

تعد دائرة الأحوال المدنية والجوازات إحدى دوائر الدولة الخدميّة الحيويّة، التي يحتاج كل مواطن إلى مراجعتها، والاستفادة من خدماتها المتمثّلة في تسجيل المواطنين مدنياً وتوثيق كافة بياناتهم، والواقعات الحيوية التي تحدث لهم داخل المملكة وخارجها، وإصدار الوثائق المتعلقة بها اعتماداً على البيانات المسجّلة. وهذه الخدمات ضرورية لتيسير شؤون حياة المواطن والحفاظ على حقوقه ومكتسباته. وينظّم عمل الدائرة عدد من القوانين؛ أهمها قانون جوازات السفر، رقم (5) لسنة 2003 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4586 بتاريخ 2003/2/16، وقانون الأحوال المدنية، رقم (9) لسنة 2001 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4480 بتاريخ 2001/3/18.

وقد نصّت المادة الثالثة من قانون الأحوال المدنية على اختصاصات مكاتب الدائرة، فجاء فيها:

---

(1) دائرة الأحوال المدنية والجوازات، حول الدائرة، http://www.cspd.gov.jo، تاريخ التصفح 2007/1/12.

First Section

Theoretical Coverage

1–Department Establishment

The first office for issuing passports in Jordan was established in 1921, at that time it was under the control of the army headquarters; the head of the office was one of the army officers.

In 1941, a resolution was issued by the Council of Ministers with respect to disengaging the passports office from the army headquarters and linking it to the Ministry of the Interior. In 1977, by virtue of the law No. (34) for the year 1973, the Department of Civil Status commenced its work and a director–general was appointed for the department.

In 1988, the Council of Ministers issued a regulation decision to merge the civil status department and the passports department into one department; "the Department of Civil Status and Passports", this department commenced its work through (39) offices, its expansion continued, currently the number of offices reach (74) distributed in all governorates of the Kingdom[1].

2– Methodology of the Department's Work

The Department of Civil Status and Passports is one of the essential state's public service departments that every citizen needs to refer to, and benefit from. The services it offers include registering citizens, their data, the vital events they encounter whether inside the Kingdom or abroad in civil records and issuing documents related to them based on the registered data. These services are necessary to render the everyday life of the citizen easier, and to preserve his rights and acquisitions.

A number of laws regulate the work of the Department of Civil Status and Passports, the most important of which are: the Law of Passports No. (5) for the year 2003 published in the Official Gazette No. 4586 on 16/2/2003 and the Civil Status Law No. (9) for the year 2001 published in the Official Gazette No. 4480 on 18/3/2001. The third article of the Civil Status Law stipulates the jurisdictions of the offices of the department as follows:

(1) The Department of Civil Status and Passports– about the department– http://www.cspd.gov.jo, browsing date: 12/1/2007.

أ- تسجيل البيانات الخاصة بأسر الأردنيين في السجل المدني، وقيد الواقعات، وإصدار الشهادات المتعلقة بها، والبطاقات الشخصية، ودفاتر العائلة، وجوازات السفر، وتثبيت الرقم الوطني على كل منها.

ب- تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق للأجانب، إذا حدثت في المملكة، شريطة عدم تعارضها مع أحكام القانون، وإصدار الشهادات المتعلقة بها[1].

ويتناول القانون شروط تسجيل وثائق المواليد وإصدارها، وكذا وثائق والزواج والطلاق والوفيات والهويات الشخصية ودفاتر العائلة. كما يتناول تصحيح قيود الأحوال المدنية، فيذكر في المادة 2/32 حق المواطن في رفع دعوى التصحيح:

"تقام دعاوى التصحيح أمام المحاكم المختصة من قبل أي شخص ذي مصلحة، ويمثل الدائرة في هذه الحالة المحامي العام المدني أو من يفوضه خطياً من موظفي الدائرة، كما يمثل الدائرة أيضاً – في الدعاوى التي تقيمها – أمين المكتب في دائرة اختصاصه"[2].

ويحدد القانون محل القيد بالمكتب الذي يقيم المواطن ضمن دائرة اختصاصه المكانية، وبقنصلية المملكة لمن يقيم في الخارج. إلى ذلك يَعتَبر القانون كل الوثائق الصادرة عن سجلات الدائرة هي حجة لأصحاب العلاقة، ما لم يثبت عكسها بقوة القانون، وبناءً على أحكام قضائية قطعيه أو وثائق صادرة عن جهة مختصة:

المادة (9): "تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات وصور مستخرجة عنها حجة بصحتها، ما لم يثبت عكسها، أو بطلانها، أو تزويرها بحكم قضائي قطعي. وعلى جميع الجهات الرسمية أو الأهلية الاعتماد على البيانات المقيدة في هذه السجلات في قضايا الأحوال المدنية"[3].

---

(1) قانون الأحوال المدنية رقم (9) لسنة 2001. نشر في الجريدة الرسمية رقم 4480 بتاريخ 2001/3/18.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.

A- Registering the data and events related to Jordanian families in the civil record. Also issuing certificates related to them, personal identity cards, family registers and passports, in addition to affixing the national number on each of these.

B- Registering, for the foreigners, the events of birth, death, marriage and divorce in case these events took place in the Kingdom, provided that it is not inconsistent with the provisions of law. Also, the issuance of certificates related to them[1].

The law deals with the conditions of registering and issuing birth, marriage, divorce and death documents, personal Identity cards and family registers. It also deals with the rectification of entries of the civil status; it stipulates in article 32/2 that the citizen has the right to institute legal proceedings for rectification:

"Rectification suits might be instituted before the courts of jurisdiction by any person concerned. In such a case, the department shall be represented by the Civil Advocate General or whomever he authorizes of the department officials in writing. As for the suits instituted by the department, the department shall be represented by the office head in his area of jurisdiction[2]".

The law defines the place of record as the office in whose area of jurisdiction the citizen resides, and the consulate of the Kingdom for those who live abroad. The law considers all documents issued by the department's registers as identification documents for the concerned persons unless otherwise proved by the power of law; according to conclusive judicial judgments or documents issued by a competent entity:

Article (9): "Registers and the data they include, as well as any reproduction copies are considered as valid unless, by a final judicial judgment, proved otherwise, or proved void or forged. All official or private entities should rely on the data registered in these records in the issues related to civil status"[3].

(1) Law of Civil Status No. (9) for the year 2001, published in the Official Gazette No. 4480 on 18/3/2001.
(2) The previous source.
(3) The previous source.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: شهادة ميلاد ، وهوية أحوال شخصية، ودفتر عائلة، وشهادة زواج، ونموذج استبدال حجة التصادق الشرعي، وشهادة طلاق، وشهادة عزوبة، ولائحة دعوى تصحيح اسم، وشهادة وفاة.

Second Section

Practical Coverage

This chapter provides the Arabic forms of documents issued by the Department of Civil Status and Passports along with their English translation. These forms include: birth certificate, identity card, family register, marriage certificate, exchange of religious court marriage document for a marriage certificate, divorce certificate, bachelorhood certificate, pleading of name rectification, and a death certificate.

نموذج (7/1)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

شهادة ولادة

رقم الشهادة: .... محافظة: ....

الرقم الوطني: .... مكتب: ....

بيانات المولود

الرقم الوطني: .... الاسم: ....

الديانة: .... الجنسية .... الجنس: ....

مكان الولادة: ....

تاريخ الولادة: ..../..../....

بيانات الوالدين

الاسم	الأب	العائلة	الديانة
الأب:	....	....	....
الأم:	....	....	....

تاريخ التسجيل: .... اسم أمين المكتب: .... القيد المدني: ....

تاريخ الإصدار: ..../..../.... التوقيع والخاتم الرسمي: .... اسم وتوقيع الموظف ....

Form (1/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of the Interior

Department of Civil Status and Passports

Birth Certificate

Certificate No:.................................... Governorate: ....

National No: .... Office: ....

Infant Information

Name: .... National No. : ....

Sex: .... Nationality: .... Religion: ....

Place of Birth: ....

Date of Birth: ...../...../.....

Parents Information

Name	Father	Surname	Religion
Father:	....	....	....
Mother:	....	....	....

Civil Record: .... Date of Registration: ....

The officer name and signature : Date of issuance: ...../...../..... *The office Registrar* ....

نموذج (7/2)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

بطاقة شخصية

الرقم الوطني:

الاسم:	
الأب والجد:	
العائلة:	
مكان وتاريخ الميلاد:	
اسم الأم:	

الديانة:	**الجنس:** ....
تاريخ الإصدار: ...../...../.....	
مكتب الإصدار:	**مكان ورقم القيد:** ....
مكان الإقامة:	**المدير العام:** ....
الدائرة الانتخابية	**منطقة العاصمة**

Form (2/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan | Department of Civil Status and Passports
Ministry of the Interior | Identity Card

National Number: .... Name: .... Father and Grandfather: .... Surname: .... Place and Date of Birth: ...../...../..... Mother's name:	

Religion:	Sex: ....
Date of Issue: ...../...../.....	Date of Expiry: ....
Office of Issue:	Place and No. Of Record: ....
Place of Residence:	Director General: ....
Constituency	Region

نموذج (7/3)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

دفتر عائلة

مدة صلاحية الدفتر عشر سنوات من تاريخ الإصدار

اسم وتوقيع وخاتم أمين مكتب ....

Form (3/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of the Interior
Department of Civil Status and Passports

Family Register

The Register is valid for ten years from the date of issue

Name, signature, and seal of the secretary of .... office

بيانات رب الأسرة

الرقم الوطني:.. رقم الدفتر: ....

الاسم: .... تاريخ الإصدار: ...../...../.....

الأب:.. الديانة: ....

الجد: .... تاريخ الولادة: ....../....../......

العائلة: .... مكان الولادة: ....

اسم الأم: .... القيد المدني: ....

مكان الإقامة: ....

بيانات الأفراد

الرقم الوطني	الاسم	صفة الفرد	تاريخ ومكان الولادة/ الزواج	اسم الأم
....	....	....	....	....

صفحة (1/1)

The Head of Family Information

National No.: .... Register No.: ....
Name: .... Date of Issue: ...../...../.....
Father's Name: .... Religion: ....
Grand father's Name: .... Date of Birth: ...../...../.....
Surname: .... Place of Birth: ....
Mother's Name: .... Civil Record: ....
Place of Residence: ....

The Individuals Information

National No.	Name	Relation to the Individual	Date and Place of Birth/ Marriage	Mother's Name
....	....	....	....	....

Page (1 / 1)

نموذج (7/4)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

شـــــــــهادة زواج

رقم الشهادة: ....

المحافظة: ....

المكتب: ....

بيانات الزوج

الرقم الوطني:

الديانة	العائلة	الجد	الأب	الاسم
الجنسية				
....	....	....	....	....
....				

القيد المدني:

الرقم الوطني: **بيانات الزوجة**

الديانة	العائلة	الجد	الأب	الاسم
الجنسية				
....	....	....	....	....
....				

القيد المدني:

تاريخ الزواج: .... /..... /..... مكان عقد الزواج:

تاريخ تسجيلها: ..... /..... /..... رقمها: .... مكتب الواقعة: ....

التاريخ: ..... /..... /..... اسم وتوقيع الموظف: ....

اسم أمين المكتب: ....

التوقيع والخاتم الرسمي: ....

Form (4/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of the Interior

Department of Civil Status and Passports

Marriage Certificate

Certificate No: ....

Governorate: ....

Office: ....

Husband Information		**National No.:**		
Name	Father	Grandfather	Surname	Religion Nationality
....	....	....	....	....
Civil Record:				

Wife Information				**National No.**
Name	Father	Grandfather	Surname	Religion Nationality
....	....	....	....	....
Civil Record:				

Place of Contract: .... Date of Marriage: ../..../.......

Office of Record: .... No. ..../..../...... Date of Registration: ..../.../......

Officer name and Signature: Date: ..../..../......

Office Registrar:.................

Official Signature and stamp:

نموذج (7/5)

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية

نموذج استبدال حجة التصادق الشرعي

بشهادة الزواج

السيد أمين سجل مدني .... (اسم المكتب)

أرجو استبدال عقد الزواج رقم .... المرفق صورة عنه والصادر عن المحكمة الشرعية لـ ....، بشهادة زواج صادرة عن دائرة الأحوال المدنية.

الاسم والتوقيع: ....

التاريخ: ...../...../.....

اسم وتوقيع المدقق ....

اسم وتوقيع أمين السجل ....

Form (5/7)

Ministry of the Interior

Department of Civil Status

Exchange of Shari'a Court Marriage Document for a Marriage Certificate

Your Excellency, the Registrar of Civil Record of .... (Name of office)

I hereby request that the marriage contract No......................., a copy of which is attached, which was issued by the shari'a court of.........................., be exchanged for a marriage certificate issued by the Department of Civil Status.

Name and Signature: ....

Date: ...../...../.....

Name and signature of the Verifier: ....

Name and signature of the Registrar: ....

نموذج (7/6)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

شهادة طلاق

رقم الشهادة: محافظة: مكتب:

بيانات المطلق: **الرقم الوطني:**

الاسم	الأب	الجد	العائلة	الديانة	الجنسية
....	....	....	....	....	....

بيانات المطلقة: **الرقم الوطني:**

الاسم	الأب	الجد	العائلة	الديانة	الجنسية
....	....	....	....	....	....

القيد المدني: ....

مكان الطلاق: .... تاريخ الطلاق: ....

مكتب الواقعة: .... رقمها: ....

تاريخ تسجيلها: ...../...../.....

اسم وتوقيع الموظف: .... التاريخ: ...../...../.....

Form (6/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of the Interior

Department of Civil Status and Passports

Divorce Certificate

Certificate No.

Governorate: ....

Office: ....

Divorcé Information: **National No.** ....

Name	Father	Grandfather	Surname	Religion	Nationality
....	....	....	....	....	....

Divorcee information: National No. ....

Name	Father	Grandfather	Surname	Religion	Nationality
....	....	....	....	....	....

Civil Record: ....

Place of Divorce: .... Date of Divorce: ....

Divorce office: .... No.: .... Registration Date: .. /... / ......

Official name and signature Date: .. /... / ......

نموذج (7/7)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

شهادة قيد فردي عن السجل المدني

رقم الشهادة: .... محافظة: ....

مكتب: ....

بيانات الفرد

الرقم الوطني: .... الديانة: .... الاسم: ....

صفة الفرد: .... الجنسية: .... الجنس: ....

الحالة الاجتماعية: ....

تاريخ الولادة: .... مكان الولادة: ....

بيانات الوالدين

الاسم	الأب	العائلة	الديانة
الأب:	....	....	....
الأم:	....	....	....

اسم أمين المكتب: .... تاريخ القيد بالسجل المدني: .... القيد المدني: ....

التوقيع والخاتم الرسمي: .... تاريخ الإصدار ..../..../.... اسم وتوقيع الموظف: ....

Form (7/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of the Interior

Department of Civil Status and Passports

Individual Record Certificate of Civil Record

Certificate No: .... Governorate: ....

Office: ....

Individual Information

Name:	National No.:	Religion: ....
Sex:	Nationality:	Relation to individual: ....
Marital Status :		
Date of Birth :		Place of Birth: ....

Parents Information

Name	Father	Surname	Religion
Father:	....	....	....
Mother:	....	....	....

Civil Record: .... Date of Registration in civil record: ....

Officer's name and signature: .... Date of issue: ..../..../.... The office Registrar: ....

Signature and official Stamp: ....

نموذج (7/8)

بسم الله الرحمن الرحيم

لدى محكمة صلح حقوق .... الموقرة

تصحيح اسم

المدعي: ....

المدعى عليهم:

1. مدير الأحوال المدنية: ....
   بالإضافة لوظيفته: ....
2. أمين سجل الأحوال المدنية: ....
   بالإضافة لوظيفته: ....
3. المحامي العام المدني: ....
   بالإضافة لوظيفته: ....

الموضوع: طلب تصحيح

الوقائع:

1. استخراج المدعي .... من سجلات .... رقم: ....
   تاريخ: ...../...../.....
2. لدى استخراج هذا القيد تبين أن هنالك خطأ ....
3. إن القيد الصحيح هو: ....
4. محكمتكم الموقرة هي المختصة للنظر في هذه الدعوى، استناداً للمادة 12 من قانون الأحوال المدنية المعدل رقم 49 لسنة 1977.

الطلب:

1. تبليغ المدعى عليهم لائحة الدعوى، وتعيين موعد للمحاكمة، وغب الثبوت، الحكمُ بتصحيح القيد المذكور من القيد الخطأ ليصبح .... وهو القيد الصحيح.
2. إلزام دائرة الأحوال المدنية بتصحيح القيد بالسجلات حسب الأصول.

المدعـي

Form (8/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

At the respected Magistrate Court of ....

Name Rectification

Plaintiff: ....

Defendants:

1. Civil Status Director: ....
   in addition to his post: ....
2. Registrar of Civil Status: ....
   in addition to his post: ....
3. Civil Advocate General: ....
   in addition to his post: ....

Subject: Application for Rectifying ....

Merits:

1. The plaintiff has procured .... from the registers No. .... dated on ...../...../..... A.D.
2. Upon procuring this register, an error has been noticed in ....
3. The correct entry is ....
4. Your honorable court is the court of jurisdiction to hear this lawsuit by virtue of Article (12) of the amended civil status law No. 49 for the year 1977.

The Petition:

1. Notifying the defendants of the pleading, setting a date for the trial and deciding, after making the necessary verification, that the said entry shall be rectified in the incorrect entry to become .... which is the correct entry.
2. Binding the Civil Status Department to duly rectify the entry in its records.

Plaintiff

نموذج (7/9)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

شهادة وفاة

رقم الشهادة:	محافظة: ....
مكتب:	

بيانات المتوفى

الاسم:....................	الرقم الوطني:	
الجنس:....................	الجنسية	الديانة: ....
مكان الوفاة:		
وقت الوفاة:	الدقيقة:	الساعة:
تاريخ الوفاة: ..../..../....		

بيانات الوالدين

	الاسم	الأب	العائلة
الأب	....	....	....
الأم	....	....	....

مكتب الواقعة....................	رقم السجل:	التاريخ: ..../..../.... ....
القيد المدني:....................		اسم أمين المكتب....................
اسم وتوقيع الموظف	التاريخ: ..../..../....	التوقيع والخاتم الرسمي: ....

Form (9/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of the Interior

Department of Civil Status and Passports

Death Certificate

Governorate: ....

Office : ....

Certificate No. : ....

Deceased Information

Name: .... | National Number: ....

Sex: .... | Nationality: .... | Religion: ....

Place of Death: ....

Time of Death: Minute: .... Hour: .... Date of Death : ../ .../ ....

....

Parents Information

	Name	Father	Surname
Father:	....	....	....
Mother:	....	....	....

Record Office: .... Record No : .... Date: .../.../........

Civil Record: .... Registrar Name ....

The officer name and signature	Date: .../.../........	Official Signature and Stamp

المجموعة الثانية

ترجمة وثائق صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة

Second Group

Translation of Documents Issued by the Ministry of Industry and Trade

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
نشـأة الـوزارة

أُنشئت أول وزارة مستقلة للصناعة والتجارة في الأردن عام 1952. وقد عُرفت الوزارة عبر تاريخها الحافل بعدة أسماء حتى استُقِرَّ على تسميتها بوزارة الصناعة والتجارة[1].

ومواكبة للنهضة الاقتصادية التي شهدتها المملكة، فقد برزت أهمية هذه الوزارة باعتبارها إحدى ركائز التنمية الحكومية الشاملة، المضطلعة بمهمة رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، بالإضافة إلى الإشراف والرقابة على العديد من النشاطات الاقتصادية في المملكة، وخاصة الاستثمارية والتجارية والصناعية منها.

المطلب الثاني
المهام والتطور التشريعي

وفي خطوة متقدمة على طريق تحقيق رسالة الوزارة، وتطوير سياساتها وتنفيذ برامجها، الهادفة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، ولضمان الحماية لحقوق المستهلكين وقطاع الأعمال ومصالحهم، فقد صدر قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 والذي عُدّل لاحقاً بالقانون المؤقت رقم 69 لسنة 2003. وأَوْكَلَ القانون للوزارة مهمة رسم السياسات الصناعية والتجارية العامة في المملكة، والعمل على تنفيذ ما يدخل في اختصاصها بمقتضى أي تشريعات نافذة. وتتولى الوزارة بموجب قانونها: تنظيم الصناعة من حيث النوع، وتصنيفها وتسجيلها وفق نظام خاص، وإعداد البرامج والدراسات التي تعمل على تنمية الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية. كما تتولى الوزارة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومراقبتها، وإعداد الدراسات، وعقد الاتفاقيات التي تحفظ مصلحة الوطن والمواطن. إلى ذلك تتولى الوزارة دراسة التكتلات والهيئات التجارية والصناعية العربية والدولية، والتنسيب إلى مجلس الوزراء بشأن التعامل معها وجدوى الانضمام إليها، مع بيان آثارها على الاقتصاد الوطني[2]. وقد أوكل القانون، في المادة العشرين منه، الصلاحيات الإدارية لوزير الصناعة والتجارة، ومنحه الحق في تفويض أي من صلاحياته، المنصوص عليها في هذا القانون، أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه، للأمين العام في الوزارة، أو لمساعد الأمين العام، أو لمديري مكاتب الوزارة في المحافظات، على أن يكون التفويض خطياً[3].

---

(1) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي لعام 2005، عمان – الأردن، 2005، ص1.

(2) وزارة الصناعة والتجارة، النشأة والأهداف والصلاحيات، http://www.mit.gov.jo– تاريخ التصفح 2007/1/12.

(3) قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4304 بتاريخ 1/10/1998 والقانون المعدّل المؤقت رقم 69 لسنة 2003.

First Section

Theoretical Coverage

1– Establishment of the Ministry

The first autonomous ministry for industry and trade in Jordan was established in 1952. Throughout its history, the Ministry was given a number of names until it was decided to call it the Ministry of Industry and Trade [1].

In keeping pace with the economic growth that the Kingdom has enjoyed, the importance of this Ministry has increased; being one of the props of the comprehensive governmental development, entrusted with the task of drawing up and implementing economic policies, in addition to supervising and monitoring a lot of economic activities in the Kingdom, particularly those of investment, commerce and industry.

2– Duties and Legislative Development

As a step forward towards achieving the ministry's mission, improving and implementing its policies and programs that aim at boosting the environment of business and investment in Jordan, and towards ensuring the protection of rights and interests of consumers and of the sector of business, the Industry and Trade Law No. (18) for the year 1998 was issued and later amended by the temporary law No. 69 for the year 2003. The law entrusted the ministry with the task of drawing up the general industrial and commercial policies in the Kingdom and implementing whatever comes into its area of specialty, pursuant to any valid legislations. According to its law, the ministry organizes industry in terms of quality, classifies and records it in accordance with a special system, prepares programs and studies that would improve industry and increase its competitive capacity, regulates and monitors internal and foreign trade, conducts studies and enters into agreements that would preserve the interest of the country and citizens. Besides, the ministry studies Arab and international commercial and industrial blocs and bodies, suggests to the Council of Ministers the ways of dealing with such blocks and bodies as well as the benefits of joining them, and clarifies their impact on the national economy[2]. In article 20, the law defined the administrative authorities of the Minister of Industry and Trade and gave him the right to delegate any of his authorities stipulated in this law, or the regulations issued by its virtue to the Secretary– General of the ministry, his assistant, or the office managers in the governorates. However, such delegation shall be in writing [3].

---

(1) Ministry of Industry and Trade, Annual Report for the year 2005, Amman–Jordan, 2005, P.1

(2) Ministry of Industry and Trade, Establishment, Aims and Authorities, http://www.mit.gov.jo. Browsing date: 12/1/2007.

(3) Industry and Trade Law No. (18) for the year 1998, Published in the Official Gazette No. 4304 dated on 1/10/1998 and the Temporary Amending Law No. 69 for the year 2003.

ويرتبط بالوزارة عدد من الدوائر والمؤسسات الاقتصادية في الأردن، بحكم قوانين إنشائها، أهمها ما يأتي: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، ومؤسسة المدن الصناعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، وهيئة التأمين، والمؤسسة الاستهلاكية المدنية، ودائرة مراقبة الشركات، والهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JAED)، بالإضافة إلى برنامج تحديث المشاريع الاقتصادية وتطويرها (JUMP)[1].

(1) وزارة الصناعة والتجارة، الخطة الإستراتيجية للأعوام 2007 – 2009، عمان – الأردن، 2007، ص2.

A number of economic departments and establishments in Jordan are linked with the Ministry by virtue of their articles of incorporation. The most important of which are: Jordan Enterprise Development Corporation, Jordan Industrial Estates Corporation, Jordan Institution for Standards and Metrology, Jordan Investment Board, Insurance Commission, Civil Service Consumer Corporation, Companies Control Department, Jordanian Authority for the Economic and Investment Activities Development (JAED) in addition to Jordan Upgrading and Modernization Program (JUMP)[1].

(1) Ministry of Industry and Trade, Strategic Plan for the years 2007-2009, Amman-Jordan, 2007, P. 2.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: شهادة تسجيل شركة تضامن، وشهادة تسجيل اسم تجاري، وطلب تسجيل العلامة التجارية.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms of documents issued by the Ministry of Industry and Trade along with their English translation. The forms include: joint liability company registration certificate, trade name registration certificate, application for registering a trade mark.

نموذج (7/10)

المملكة الأردنية الهاشمية	The Hashemite Kingdom of Jordan
وزارة الصناعة والتجارة	Ministry of Industry and Trade
دائرة مراقبة الشركات	Companies Control Department

شهادة تسجيل شركة تضامن صادرة عن مراقب الشركات
بالاستناد لقانون الشركات لسنة (1997) وتعديلاته

أشهد بأن شركة .... مسجلة تحت رقم (.........) بتاريخ ...../...../.....

وأن البيانات في سجل الشركة بتاريخ إصدار هذه الشهادة كما يلي:

الرقم	اسم الشريك	صفة الشريك	الجنسية	حصة الشريك بالدينار
1				
2				
3				

غايات الشركة:

....

....

....

مركز الشركة الرئيسي: ....

رأس مال الشركة: ....

مدة الشركة: ....

يتولى شؤون الإدارة والتوقيع

....

....

تاريخ التغييرات: ...../...../.....

ملاحظات:

صدرت الشهادة بتاريخ: ...../...../.....

❖ تعتبر هذه الشهادة صادرة عن دائرة مراقبة الشركات بعد ختمها و توقيعها حسب الأصول.

مراقب عام الشركات

Form (10/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Industry and Trade
Companies Control Department

Certificate of Registration of Joint Liability Company Issued by the Companies Controller According to the Companies Law for the Year (1997) and Its Amendments

I certify that ....Company is registered under No. (..........) on ...../...../.....and that the data registered in company's record in the date of issuing this certificate is as follows:–

No.	Name of Partner	Type of Partner	Nationality	Partner Shares in JDs
1–				
2–				
3–				

Company Objectives:
....
....
....

Company Headquarters: ....
Company Capital: ....
Company Duration: ....
The person in charge of administration & signature affairs:
....
....
....

Date of Changes: ...../...../.....
Remarks:
The certificate was issued on ...../...../.....

* This certificate is considered to be issued by the Companies Control Department after stamping and signing it as proper.

Companies General Controller

نموذج (7/11)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة

مديرية السجل التجاري
والصناعي المركزي

شهادة تسجيل اسم تجاري

أشهد أن الاسم التجاري: ....

قد سجل في سجل الأسماء التجارية تحت رقم (.........) بمقتضى أحكام قانون تسجيل الأسماء التجارية رقم 30 لسنة 1953 والقرار الصادر بمقتضاه.

مالك الاسم: ....

العنوان: ....

الغايات:

(610022) استيراد وتصدير

(611104) تسويق

(620105) تجارة المواد الدعائية

(832537) تصميم جرافيك

(951135) عقد دورات تدريبية دون إعطاء شهادات

صدرت هذه الشهادة بتوقيعي في هذا اليوم: ....

ملاحظة: لا يجوز استعمال الاسم التجاري دون أن يكون مقروناً باسم مالكه

Form (11/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan	**Central Industrial and Commercial Record Directorate**
Ministry of Industry and Trade	

Certificate of Trade Name Registration

I certify that the trade name: ....
was registered in the trade names record under No. (..........) in accordance with the provisions of Trade Names Registration Law No.30 for the year of 1953, and the resolution issued by its virtue.

Owner of the trade name: ....

Address..

Objectives:

(610022) Importation and exportation

(611104) Marketing

(620105) Promotional Materials Commerce

(832537) Graphic Design

(951135) Holding training courses without granting certificates

This certificate was issued, signed by me, on this day: ....

Note: the trade name shall not be used without being accompanied by the name of its owner

نموذج (7/12)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

مديرية حماية الملكية الصناعية

طلب تسجيل العلامة التجارية

رقم إيداع الطلب

تاريخ تقديم الطلب

معلومات طالب التسجيل / الوكيل			
اسم طالب التسجيل		جنسية طالب التسجيل	
نوع طالب التسجيل	☐ مؤسسة ☐ شركة ☐ غيرها يرجى التحديد	مهنة طالب التسجيل	☐ تاجر مستورد ☐ مصنع ☐ غيرها يرجى التحديد
❖ عنوان طالب التسجيل	صندوق البريد	هاتف	المدينة / الشارع
	الرمز البريدي	فاكس	البريد الإلكتروني
نوع الشركة أو الهيئة طالبة التسجيل		الاسم التجاري لطالب التسجيل (إن وجد)	
اسم الوكيل	صفة الوكيل	☐ محامي	الرقم النقابي
		☐ وكيل تسجيل ملكية صناعية	رقم التسجيل
مكان تنظيم الوكالة		رقم الوكالة	تاريخ الوكالة من الى
❖عنوان الوكيل	صندوق البريد	هاتف	المدينة / الشارع
	الرمز البريدي	فاكس	البريد الإلكتروني

الادعاء بحق الأولوية		
بلد الادعاء	تاريخ الادعاء	رقم الادعاء

تسجيلات سابقة في المملكة أو خارجها يرغب طالب التسجيل / الوكيل في إرفاقها

اسم البلد	نوع وثيقة التسجيل المرفقة		اسم البلد	نوع وثيقة التسجيل المرفقة	
	طلب	شهادة		طلب	تسجيل
.1			.5		
.2			.6		
.3			.7		
.4			.8		

للاستعمال الرسمي

رقم العلامة التجارية (رقم الملف)	**رقم إيداع الوثائق**
رقم الإيصال المالي	**تاريخ الإيصال المالي**

	مقدم الطلب طالب التسجيل/الوكيل	موظف مكتب المعلومات	موظف الحاسوب	الفحص	
				رئيس قسم العلامات	المسجل
الاسم					
التوقيع					
التاريخ					

❖ **يعتبر العنوان البريدي عنواناً قانونياً معتمداً لغاية المراسلات**

Form (12/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of Industry and Trade

Directorate of Industrial Property Protection

Application for Registering a Trademark

No. of Filing:
Date of Application:

Applicant/Deputy Information					
Applicant Name:			Applicant Nationality:		
Applicant Type	☐ Corporation ☐ Company ☐ Others, please specify		Applicant Career	☐ Merchant ☐ Importer ☐Manufacturer ☐ Others, please specify	
Applicant Address	P.O Box:	Tel:	City/Street		
	Postal Code:	Fax:	Email:		
Type of the company or institution applying for the registration:			Trade name of the applicant (if any):		
Deputy Name:	Deputy capacity	☐ lawyer	Association No.		
		☐ Deputy of registering an industrial property	Registration No.		
Place of organizing the power of attorney	Power of attorney No.		Power of attorney date:	From	Until
Deputy Address	P.O. Box	Tel.	City/Street		
	Postal Code:	Fax	Email:		

Priority Claim		
Country of Claim	Date of Claim	Claim No.

Previous Registration in the Kingdom or abroad that the applicant/deputy wishes to enclose					
Country	**Type of the enclosed registration document**		Country	**Type of the enclosed registration document**	
	Application	Certificate		Application	Certificate
1-			5-		
2-			6-		
3-			7-		
4-			8-		

For official use				
Trademark No.(file No.)		Documents deposition		
Receipt No.		Receipt Date:		
Applicant/Deputy	Information Office Official	Computer Official	Reviewing	
			Head of Trademarks Dept	Registrar
Name				
Signature				
Date				
The postal code is considered to be an authorized legal address for the purpose of correspondences				

العلامة التجارية
صورة العلامة التجارية
وصف العلامة التجارية
☐ أسماء ☐ حروف ☐ أرقام ☐ أشكال
☐ ألوان ☐ غير ذلك
أية شروط أو قيود يرغب طالب التسجيل في تحديدها لتسجيل العلامة
التنازل عن الكلمات العامة و/أو الوصفية (إن وجدت)

تصنيف العلامة التجارية	رقم الصنف					
البضائع أو الخدمات التي سجلت من أجلها						

قائمة بالوثائق الواجب تقديمها مع الطلب	
استلمت	الوثائق
	صورة عن مستند يثبت حق الأولوية (إن وجد)
	نسختان عن صورة العلامة التجارية بالإضافة إلى صورة العلامة المثبتة على الطلب
	أربع نسخ من الإعلان باللغتين العربية والإنجليزية
	صورة عن شهادة تسجيل الشركة وغاياتها والمفوضين بالتوقيع عنها والاسم التجاري إن وجد
	الوكالة (مصدقة حسب الأصول)

Trademark
  A copy of the trademark
Trademark Description
☐ Names ☐ Letters ☐ Numbers ☐ Figures ☐ Colors ☐Other
Any conditions that the applicant wishes to determine in order to register the trademark
Disclaiming the general or the descriptive words (if any)

Trademark Categorization	Category No.						
The goods or services for which the trademark was registered							

A list of the documents that should be submitted with the application	
Received	**Documents**
	A copy of the document that proves the right of priority(if any)
	Two copies of the trademark in addition to a copy of the trademark affixed at the application
	Four copies of the billboard in both Arabic and English
	A copy of the company registration certificate, its objectives, persons authorized with signature on behalf and the trade name(if any)
	The power of attorney (duly certified)

المجموعة الثالثة

ترجمة وثائق صادرة عن أمانة عمان الكبرى

Third Group
Translation of Documents Issued by The Greater Amman Municipality

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
نشأة الدائرة

أنشئ أول مجلس بلدي في عمان عام 1909، أواخر الخلافة العثمانية. ثم صارت عمان عاصمة لإمارة شرقي الأردن. وصدر في العام 1925 قانون البلديات. وضم المجلس البلدي آنذاك ثمانية أعضاء انتخبهم الأهالي، فيما عيّن رئيسَ المجلس رئيسُ النظار. وفي عام 1946 أصبحت عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وسميت البلدية بأمانة العاصمة حتى أواسط الثمانينيات[1]. أنشئت أمانة عمان الكبرى بتاريخ 1987. وتعمل الأمانة ضمن مساحة تقدر بنحو 560 كلم مربعاً. واليوم يبلغ عدد المناطق الإدارية فيها سبعاً وعشرين منطقة موزعة جغرافيا على أنحاء العاصمة، وتخدم ما يربو على مليوني مواطن من سكان العاصمة.

المطلب الثاني
المهام والتنظيم

تضم أمانة عمان الكبرى العديد من الدوائر الخدمية، ومن مهامها إعطاء رخص المهن، والإشراف على أمور رقابية مختلفة، وتشييد الحدائق، وإقامة العديد من النشاطات والمهرجانات، وتعبيد الشوارع، والاشراف على سوق الخضار المركزي ومسالخ اللحوم، بالإضافة إلى جمع النفايات وحرقها[2].

أُنشئت أمانة عمان الكبرى بموجب قانون معدّل لقانون البلديات؛ إذ تم بموجب هذا القانون ضم البلديات والمجالس البلدية والقروية المحيطة بمدينة عمان إلى "أمانة العاصمة"، التي أصبحت تسمى "أمانة عمان الكبرى". وتضم لجنة الأمانة أربعين عضواً يعيّنون من قِبَلْ مجلس الوزراء؛ إذ يجري تعيين نصف عدد الأعضاء من قبل رئيس الوزراء، من ضمنهم أمين عمان، فيما يجري اختيار بقية الأعضاء بالانتخاب[3].

---

(1) القرار العربي، لمحة تاريخية – الوضع الدستوري والقانوني، http://www.arabdecision.org/show_func_5_3_5_1_3_581.htm، التحديث الأخير 2004، تاريخ التصفح 2007/1/12.

(2) أمانة عمان الكبرى، نبذة تاريخية عن مدينة عمان وأمانتها، http://www.ammancity.gov.jo/arabic/history/h.asp، تاريخ التصفح 2007/1/12.

(3) القرار العربي، لمحة تاريخية – الوضع الدستوري والقانوني، http://www.arabdecision.org/show_func_5_3_5_1_3_581.htm، التحديث الأخير 2004، تاريخ التصفح 2007/1/12.

First Section

Theoretical Coverage

1– Department Establishment

The first municipal council in Amman was founded in 1909 during the Ottoman Caliphate.

Later, Amman became the capital of the Emirate of Trans–Jordan. In 1925, the Law of Municipalities was issued. The Municipal Council at that time was formed of eight members elected by the citizens, whereas the chairperson was appointed by the chief superintendent. In 1946, Amman became the capital of the Hashemite Kingdom of Jordan, and the municipality was named, until the mid eighties, the capital municipality[(1)].

The Greater Amman Municipality was founded in 1987. It operates within an area around 560 square Km. Today, the number of administrative zones within the Greater Amman Municipality has reached twenty seven, distributed geographically throughout the capital and serve more than two million citizens of the capital inhabitants.

2– Duties and Organization

The Greater Amman Municipality encompasses many public service departments whose tasks include: granting vocational licenses, superintending various supervisory matters, constructing parks, launching activities and festivals, paving streets, supervising the central vegetables market and the slaughterhouses in addition to collecting and burning rubbish[(2)].

The Greater Amman Municipality was founded pursuant to a law amending the Municipalities Law. According to this law, municipalities, municipal and village councils surrounding Amman city were incorporated in "The capital municipality" which became known as "Greater Amman Municipality". The municipality committee includes forty members appointed by the Council of Ministers, half of them, including Amman mayor, are appointed by the Prime Minister whereas the remaining members are elected[(3)].

(1) Arab decision, historical overview, constitutional and legal position, http://www.arabdecision.org/show.func35513581.htm, last update:2004, browsing date 12/1/2007

(2) Greater Amman Municipality, historical summary about Amman city and its municipality.
http://www.ammancity.gov.jo/arabic/history/h.asp, browsing date 12/1/2007.

(3) Arab decision, historical. Overview, constitutional and legal position, http://www.arabdecision.org./show-fun53513date.581.htm, last update 2004, browsing date:12/1/2007.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن أمانة عمان الكبرى وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: رخصة مهن، ورخصة إنشاءات، وإذن أشغال، ومخطط موقع تنظيمي.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms of documents issued by the Greater Amman Municipality together with their English translation. The forms include: vocational license, construction license, public works license, and a zoning site plan.

نموذج (7/13)

رقم الرخصة	المملكة الأردنية الهاشمية أمانة عمان الكبرى **رخصة مهن** **خدمات مكاتب مهنية** 200	المنطقة
...../....		....

صاحب الرخصة:	رقم القطعة: ....
الاسم التجاري:	الحوض: ....
مالك البناء:	تنظيم القطعة:
العنوان:	الطابق:
المهنة وغاياتها	المساحة

الرسوم المستحقة بموجب البند (..) والفقرة (..) من قانون رخص المهن / واستناداً لقانون خدمات المكاتب المهنية / ونظام اللوحات

الرسوم المستحقة بموجب البند (...) والفقرة (..) من قانون رخص المهن / واستنادا لقانون خدمات المكاتب المهنية / والإعلانات

فلس	دينار	
		رسوم رخصة المهن الضريبة الإضافية (من) جمع النفايات رسوم الجامعات رسوم اللوحة والإعلان
		المجموع

ملاحظات بخصوص المهن	ملاحظات بخصوص اللافتة الإعلانية
	مساحة اللافتة الفعلية: فرق المساحة: فرق رسم اللافتة الإعلانية: رقم الإنذار:
اسم مفتش المهن وتوقيعه	التاريخ:

ملاحظات

الرقم الوطني للمنشأة

دائرة صحة المجتمع / رخصة صحية ر. ش .... التوقيع ....

فلس	دينار	
		رسوم الحرف والصناعات الضريبة الإضافية (صحة)

ملاحظات مفتش الصحة

مدير دائرة صحة المجتمع

تم إصدار هذه الرخصة بعد استيفاء الرسوم المستحقة والبالغة من حيث المجموع بالوصل المالي رقم .... تاريخ: ...../...../.....

يُعمل بها من تاريخ: ...../...../..... إلى تاريخ: ...../...../..... تاريخ الإصدار:

هام للاطلاع على الملاحظات المدونة على ظهر الرخصة.

PMF-16 Rev.a

Form (13/7)

License No. ...../....	**The Hashemite Kingdom of Jordan** **Greater Amman Municipality** **Vocational License** **Vocational Offices Services 200**	District ...../....

Licensee:	.....	Plot No:	....
Trade name:	.....	Zone:	....
Building Owner:	.....	Plot Zoning:	....
Address:	.....	Floor :	....

Vocation and its objectives:	Area

The due fees according to item (..), paragraph (..) of the vocational licenses law, the vocational offices services law, and the advertisements and billboards regulation.

Fils	JD	
		Vocational licenses fees Additional Tax (vocations) Refuse Collection University Fess Billboards and advertisement fees:
		Total

Notes about Vocations	Notes about the billboard
	The actual billboard area: Area discrepancy: Billboard fees discrepancy: Warning numbers:
Inspector's name and signature	Date:

Notes

National no.

Department of society health / healthy license

Fils	JD	
		Industries and crafts fees The additional tax (health)
		Total

Notes of the Health Inspector
Director of Community Health Dept.

This license has been issued after receiving the due fees that equals ......By receipt No.: Date:

It shall be put into effect from ...../...../..... until ...../...../.....Date of Issue: ...../...../.....

Important: make sure to read the notes illustrated at the back of the license.
PMF-16 Rev.a

نموذج (7/14)

المملكة الأردنية الهاشمية

أمانة عمان الكبرى

رخصة إنشاءات

رقم الرخصة: المنطقة:

اسم المرخص :

رقم/ اسم القرية: رقم / اسم الحوض: رقم الحي:

رقم القطعة: رقم المبنى:

الاستعمال التنظيمي: الفئة:

نوع البناء:

اسم البناء:

تاريخ بدء الترخيص: (مدة الرخصة سنة كاملة)

ملاحظات	مكونات البناء	الرسوم المستوفاة		المساحة
		دينار	فلس	$م^2$
				المجموع

صفحة /

قرار اللجنة المحلية رقم: تاريخ: قرار اللجنة اللوائية رقم: تاريخ :

رقم الوصل: تاريخ:

توقيع حامل الرخصة: مقرر اللجنة المحلية: رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية

Form (14/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan
Greater Amman Municipality

Construction License

License No.: District:

Name of Licensee:
No./ Name of Village: No./Name of Zone: Quarter No.:
Plot No.: Building No.:
Zoning Use: Category:
Type of Building:
Building Name
Name of Street: Building No.:

Date of Licensing Commencement: (Validity of license is one year)

Area	Paid Fees		Building Components	Remarks
M^2	Fills	Dinar		
Total				
Total				

Page /
Local Committee Decision No.: Date:
District Committee Decision No: Date:
Receipt No.: Date:

Signature of Licensee Reporter of the Local Committee

Head of Local Committee For Zoning & Buildings

نموذج (7/15)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

أمانة عمان الكبرى

إذن إشغال صادر بمقتضى أحكام قانون

تنظيم المدن والقرى والأبنية

رقم .... لسنة 1966

مديرية منطقة : ....

التاريخ: ...../...../.....

رقم الصادر	اسم المالك			
تنظيم القطعة	رقم البناء واسم الشارع	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة
....	....	....	....	....
تاريخ الوصول	رقم الوصول	تاريخ الترخيص		رقم الترخيص
....	....	....		....
ملاحظات	المساحة	الاستعمال المرخص		الطابق
....	....	....		....

أمين عام سلطة المياه

مدير عام مؤسسة المواصلات السلكية و اللاسلكية

مدير عام شركة الكهرباء الأردنية

استناداً لقرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية رقم .... تاريخ ...../...../.....

لا مانع من إيصال الخدمات للمبنى الموصوف أعلاه ووفق الاستعمالات المسموح بها وفق الترخيص.

Form (15/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan

Greater Amman Municipality

Public Works License Issued by Virtue of the Provisions of Zoning of Cities, Villages and Buildings Law No...... of 1966

Directorate of: .... District: ....

Date: ...../...../.....

<table>
<tr><td>Outgoing Correspondences No.:</td><td colspan="4">Name of Owner: ....</td></tr>
<tr><td>Plot Zoning</td><td>Building No. and name of street</td><td>Zone Name</td><td>Zone No.</td><td>Plot No.</td></tr>
<tr><td>........................</td><td>............</td><td>.........</td><td>........</td><td>............</td></tr>
<tr><td>Date of Receipt</td><td>Receipt No.</td><td colspan="2">Date of License</td><td>License No.</td></tr>
<tr><td></td><td>....................</td><td colspan="2">....................</td><td>..............</td></tr>
<tr><td>Remarks</td><td>Area</td><td colspan="2">Licensed Use</td><td>Floor</td></tr>
<tr><td>......................</td><td>....................</td><td colspan="2">....................</td><td>..............</td></tr>
<tr><td colspan="5">Secretary General of Water Authority
General Manager of Telecommunications Establishment
General Manager of the Jordanian Electricity Co.
According to the local committee resolution for Zoning & Buildings No.......... date: ...../...../....., there is no objection for the conduction of public services for the above described building in accordance with the permitted uses according to the license.</td></tr>
</table>

نموذج (7/16)

رقم الوارد:
رقم الصادر:
رقم الوصول:
التاريخ:

المملكة الأردنية الهاشمية

أمانة عمان الكبرى

مخطط موقع تنظيمي منطقة ....

اسم المالك				
اسم الطالب				
رقم القطعة	لوحة		مساحة القطعة	
رقم الحوض واسمه			متر مربع	دونم
نوع الاستعمال وفئته				
	الاستعمال	الشوارع	**الأحكام**	
موجب المخطط				
رقم				
تاريخ				

الاستعمال / الأحكام								
أمامي								
جانبي								
خلفي								
النسبة المئوية								
النسبة الطابقية								
عدد الأدوار								
ارتفاع البناء								
الحد الأدنى لمساحة الإفراز								
الحد الأدنى للواجهة الأمامية								

Form (16/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan
Greater Amman Municipality

District of: ....

Zoning Site Plan

Incoming Correspondences No. :

Outgoing Correspondences No. :

Receipt No. :

Date:

Owner Name					
Applicant Name:					
Plot No.		Board		Plot Area	
Number and Name of Zone				Square Meter	Donum
Type and category of use					
	Use	**Streets**		**Provisions**	
Causes of making the site plan					
No.					
Date					

Provisions / Use								
Front								
Lateral								
Back								
Percentage								
Flat Percentage								
Floor Number								
Building Height								
Minimum of Apportionment Area								
Minimum of façade area								

المجموعة الرابعة

ترجمة وثائق صادرة عن دائرة الأراضي والمساحة

Fourth Group

Translation of Documents Issued by the Department of Lands and Survey

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
نشأة دائرة الأراضي والمساحة

جاء تأسيس نواة دائرة الأراضي والمساحة في المملكة الأردنية الهاشمية، بموجب قانون الأراضي العثماني الذي صدر عام 1857م؛ إذ أُسّست على إثره دوائر معنية بتسجيل الأراضي سميت في ذلك الوقت بدوائر "الطابو" أو "مصالح تسجيل الأراضي". وبعد توقيع معاهدة لوزان عام 1923، وبموجب نص المادة (139) من المعاهدة، حصلت إمارة شرقي الأردن على القيود والمستندات، المتعلقة بالأملاك والعقارات الخاصة والعامة. وبدأت الحكومة في إجراء محاولات لإعادة التنظيم، فسنّت نظام تحرير الأراضي سنة 1923، وقانون الإفراز في نفس السنة. وفي عام 1927 تم إصدار قانون تحرير الأراضي وتثمينها، وتم توحيد عدة دوائر هي: دائرة المساحة، ودائرة أملاك الدولة، ومصالح تسجيل الأراضي، وتحرير الأراضي، وُحِّدَت كلها تحت مسمى واحد هو "دائرة الأراضي والمساحة"[1].

المطلب الثاني
مهام الدائرة وأهدافها

قامت الدائرة خلال السنوات اللاحقة بأعمال المساحة وتسوية الحقوق والأمور التسجيلية. وتوسعت في فتح مديريات التسجيل إلى أن أصبح عددها (32) مديرية تسجيل تغطي، جميع أنحاء المملكة. ويمكننا إجمال أهداف الدائرة، اعتماداً على ما أوردته في موقعها الإلكتروني، وفق النقاط الآتية:

1. إجراء مسح شامل لأراضي المملكة، وتنفيذ جميع عمليات تحديدها وتسويتها، وتنظيم خرائطها.
2. تسجيل حق ملكية الأموال غير المنقولة، وتوثيقه والمحافظة عليه، وتسهيل ممارسته.
3. إنشاء شبكة المثلثات من الدرجتين الرابعة والخامسة وإدامتها، اعتمادًا على شبكة المثلثات الوطنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة، التي يتولى المركز الجغرافي الملكي الأردني إنشاءها.
4. إنجاز معاملات تسجيل الأموال غير المنقولة، وتحقيق الرسوم المترتبة على ذلك واستيفاؤها.

---

(1) دائرة الأراضي والمساحة، عن الدائرة، http://www.dls.gov.jo/arabic/index.php، تاريخ التصفح 2007/1/12.

First Section

Theoretical Coverag

1- Establishment of the Department of Lands and Survey

The first entity of the Department of Lands and Survey in the Hashemite Kingdom of Jordan was founded by virtue of the Ottoman Lands Law issued in 1857 A.D. Consequently, many departments concerned with lands registration were established. At that time, these departments were called "Tabu" departments or "Lands Registration Departments". After signing Lausanne Treaty in 1923 and pursuant to the text of article (139) of the treaty, the Emirate of Trans-Jordan obtained the registries and documents pertaining to private and public properties and real estates. Hence, the government commenced its re-organization attempts. Accordingly, it enacted Land Liberation Regulation in 1923 and the Apportionment Law in the same year. In 1927, the Lands Liberation and Estimation Law was passed and many departments such as Survey Department, State Properties Department, Land Registration Department and Land Liberation Department were united under one name "Department of Lands and Survey"(1).

2- Duties and Goals of the Department

During the subsequent years, the department carried out survey works and rights settlement as well as registration matters. It expanded; establishing registration directorates whose number reached 32, covering all areas of the Kingdom. According to its website, the aims of the department can be summarized, as follows:

1. Conducting a comprehensive survey of the lands in the Kingdom, carrying out allocation and organization processes and drawing up maps of these lands.
2. Registering the right of possession of immovable properties, documenting and maintaining it, as well as facilitating its exercise.
3. Establishing and sustaining triangles network of the fourth and fifth degrees in accordance with the national triangles network of the first, second and third degrees established by the Royal Jordanian Geographical Center.
4. Accomplishing registration of immovable properties, verifying the appropriate fees and collecting them.

(1) Department of Lands and Survey, about the department, http://www.dls.gov.jo/arabic/index.php. browsing date 12/1/2007

5. إدارة أملاك الدولة والمحافظة عليها، ومتابعة معاملات التأجير والتفويض والتخصيص، وكذلك استملاك الأراضي لغايات النفع العام.

6. إجراء تقدير شامل لقيم الأموال غير المنقولة، وتعديله لغايات إجراء المعاملات التسجيلية.

7. توثيق معلومات الملكية العقارية وحفظها.

8. تطوير قاعدة معلومات البيانات العقارية وتحديثها، لاعتمادها أساسًا لنظام المعلومات الوطني.

9. تنظيم مهنة المساحة والمكاتب العقارية.

10. الاستمرار في تحسين نوعية الخدمات العقارية المقدمة للمواطنين[1]، وتطويرها

وفي السنوات الأخيرة خَطَت الدائرة خطوات واسعة في اتجاه تطوير أعمالها وتحديثها وحوسبتها، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في التيسير على المواطنين، وإنجاز أعمالهم بسرعة وسهولة. واليوم تملك دائرة الأراضي والمساحة معلومات عقارية وخرائط محوسبة تمتاز بالدقة والشمول، وتخدم أغراض التنمية الشاملة، وتساهم عملياً في تحسين نوعية الخدمات العقارية المقدمة لمتلقي الخدمة وتطويرها. وينظّم عملَ الدائرة عددٌ من القوانين والأنظمة، أهمها قانون الاستملاك رقم (6) لسنة 1980، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2925 بتاريخ 1980/4/16، ونظام تسجيل الأراضي رقم 1 لسنة 1953، المنشور في العدد 1136 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1953/3/16.

---

(1) دائرة الأراضي والمساحة، عن الدائرة، http://www.dls.gov.jo/arabic/index.php، تاريخ التصفح 2007/1/12.

5. Managing and maintaining state properties, following–up the measures of leasing, mandating and allocating them, in addition to appropriating lands for public use purposes.
6. Conducting comprehensive estimation of the values of immovable properties and modifying them for executing registration proceedings.
7. Documenting and maintaining the information related to real estate properties.
8. Developing and updating the real estate database in order to use it as a basis for the national information system.
9. Organizing the profession of survey and real–estate offices.
10. Continuing the process of improving and developing the quality of real estate services rendered to citizens[1].

During the past few years, the department has taken large strides towards developing, updating and computerizing its work. The thing that had a great effect in facilitating matters to citizens and accomplishing their works quickly and easily. Today, the Department of Lands and Survey has real estate information and computerized maps, marked by their accuracy and comprehensiveness, that serve the purposes of comprehensive development and contribute practically to the improvement and progress of real estate services offered. A number of laws and regulations organize the work of the department, the most important of which are: the Law of Appropriation No. (6) for the year 1980, published in the Official Gazette No. 2925 on 16/4/1980 and Lands Registration Regulation No. 1 for the year 1953, published in the Official Gazette No. 1136 issued on 16/3/1953.

(1) Department of Lands and Survey, about the department, http://www.dls.gov.jo/arabic/indes.php. browsing date: 12/1/2007.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن دائرة الأراضي والمساحة، وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: سند تسجيل الأموال غير المنقولة (كوشان)، وطلب اعتماد وكالة، وطلب تثبيت وكالة، وطلب تصحيح اسم، وطلب إفراز، وطلب بيع، وطلب تأمين، وطلب مبادلة، وطلب انتقال، وطلب هبة.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms of documents issued by the Department of Lands and Survey along with their English translation. The forms include: document of immovable property registration, power of attorney authentication, application of a power of attorney authentication, name correction application, apportionment application, application of selling, security deposit application, exchange application, transfer application, and donation application.

نموذج (7/17)

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الأراضي والمساحة

رقم. ....

سند تسجيل الأموال غير المنقولة

اسم الحوض:............. المدينة :............. المحافظة / اللواء/القضاء:.............

اسم الحي :............. القرية:.............

رقم الحوض	المشروحات	رقم اللوحة	....	
....		مقياس الرسم	....	
رقم الحي		المساحة		
–		متر مربع	دونم	
رقم القطعة		رقماً	....	: –
....		كتابة	–	

اسم المتصرف	الحصص

إن الأموال غير المنقولة المبينة أوصافها أعلاه مسجلة بأسماء المتصرفين المذكورين وقد أعطي هذا السند شهادة بذلك.

في.................................. مدير التسجيل في.....................

Form (17/7)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Department of Lands and Survey

No. ....

Document of Immovable Property Registration

Zone: .... **City**: .... **Governorate/ Province/ District**: ....

Quarter: .... **Village** : ....

Zone No.	Description	Board No.		....
....		Map Scale:		....
Quarter No.		Area		
–		Square meter		Donum
Plot No.		In No.	....	–
....		In words	–	

Name of Owner	Shares

The immovable property described above is registered in the names of the aforementioned owners. This document is a testimony thereto.

Issued on : .... Registration Director in: ....

نموذج (7/18)

طلب اعتماد وكالة

السيد / مدير تسجيل أراضي .... المحترم

المستدعي: ....

الموضوع: اعتماد وكالة

أرجو من عطوفتكم التكرم باعتماد الوكالة المرفقة ذات الرقم (....................................) تاريخ ...../...../..... الصادرة عن كاتب عدل (.....................................) لغايات إتمام معاملة .... الجارية على قطعة الأرض رقم (..............) حوض رقم (...../.....) حي رقم (...../.....) من أراضي قرية ....

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المستدعي: ....

التوقيع: ....

تعتمد الوكالة العدلية ذات الرقم (....................................) والصادرة عن كاتب عدل .... تاريخ ...../...../..... والمصادق على .... بالرقم (..........) تاريخ ...../...../..... لإتمام معاملة .... القطعة رقم (...../.....) الحوض (...../.....) الحي (.............) المدينة .... على أن يتم تنفيذ المعاملة خلال المدة القانونية.

Form (18/7)

Application for Power of Attorney Authentication

Your Excellency, the Registration Director of....................Lands

Applicant: ....

Subject: Power of Attorney Authentication

Your Excellency is kindly requested to authenticate the enclosed power of attorney No. (................................) dated on ...../...../..... issued by the Notary Public of (...............................) for the purpose of completing the procedure of .... related to the plot No. (................................), zone No. (..../.....) quarter No. (....../.....) of .... village lands.

With Respect

Applicant: ....

Signature: ....

The judicial power of attorney No. (..................................), issued by the Notary Public of ....dated on ...../...../...... who attested the .... under No. (...........) dated on ...../...../..... to complete the procedures of............................... application related to plot No. (....../......), zone (....../......) quarter (...........), city of ...., shall be approved provided that the procedures shall be executed within the valid term.

نموذج (7/19)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مدير أراضي شماليّ عمان المحترم

طلب تثبيت وكالة

المستدعي: ....

الموضوع: طلب تثبيت وكالة

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم بتثبيت الوكالة المرفقة والمبين تالياً رقمها وتاريخها ومكان صدورها والموكل وذلك بقصد (...) على حصص الموكل في قطعة الأرض رقم (..............................) من الحوض رقم (...../.....) اسم الحوض (..........) من أراضي (..........)

رقم الوكالة	تاريخها	مكان صدورها	الموكل
1.	...../...../.....		
2.	...../...../.....		
3.	...../...../.....		
4.	...../...../.....		
5.	...../...../.....		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المستدعي ....

Form (19/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

His Excellency, the Director of Registration of Northern Amman Lands

Application of Power of Attorney Authentication

Applicant: ....

Subject: Application of Power of Attorney Authentication

You are kindly requested to approve and instruct the concerned officials to authenticate the enclosed power of attorney which holds the hereunder number, date, place of issue and the authorizer for the purpose of (..) of the authorizer's shares in the plot No. (............................) of the zone No. (...../......), name of zone (........) of (........) lands.

Power of attorney No.	Date	Place of issue	Authorizer
1.	...../...../.....		
2.	...../...../.....		
3.	...../...../.....		
4.	...../...../.....		
5.	...../...../.....		

With Respect,,

Applicant ....

نموذج (7/20)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مدير تسجيل أراضي شماليّ عمان المحترم

طلب تصحيح اسم

المستدعي: ....

الموضوع: طلب تصحيح اسم

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم بتصحيح اسمي بسند التسجيل المرفق في السجلات لديكم والمتعلقة بقطعة الأرض رقم (......../........) حوض رقم (......./.........) اسم الحوض (...............) من أراضي (......................).

وذلك على النحو التالي

من الاسم: ....

إلى الاسم الصحيح: ....

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المستدعي ....

Form (20/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

Your Excellency, the Registration Director of Northern Amman Lands

Name Correction Application

Applicant: ....

Subject: Name Correction Application

You are kindly requested to approve and instruct the concerned officials to correct my name in the enclosed registration document and in your records related to plot No. (........./.........), zone No. (........./.........), zone name (..............) of (..............) lands, as follows:

Incorrect name: ....

Correct name: ....

With Respect,,,

Applicant ....

نموذج (7/21)

دائرة الأراضي والمساحة

مديرية الخدمات التسجيلية

طلب إفراز

مديرية تسجيل أراضي ....

رقم الطلب ....

اسم الحي ورقمه	مساحة القطعة		رقم اللوحة	رقم القطعة	اسم الحي ورقمه	اسم الحوض ورقمه	اسم القرية
	دونم	متر ^{2}					

إنني/إننا...

أرجو/ نرجو: إفراز حصصي/ حصصنا المبينة أعلاه وأرفق/ نرفق طياً سندات التسجيل الخاصة.

طالبي الإفراز

الاسم	التوقيع	التاريخ
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

Form (21/7)

Department of Lands and Survey

Directorate of Registration Services

Apportionment Application

Lands Registration Directorate of: ....
Application No: ....

Quarter name & number	Plot Area		Board No.	Plot No.	Quarter Name & Number	Zone Name & Number	Village Name
	Square Meter	Donum					

I/we ....

request the apportionment of my / our above–mentioned shares, I/we enclose herewith the related registration documents.

Apportionment Applicants

....	....	....
Name	Signature	Date
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

نموذج (7/22)

رقم الطلب ....

المدينة/ القرية ....

المحافظة/ اللواء/ القضاء ....

طلب بيع

الحوض		الحي		رقم اللوحة	رقم القطعة	المساحة		الحصص المباعة كتابة	بالرقم
اسمه	رقمه	اسمه	رقمه			متر مربع	دونم		

بما أنني أنا البائع ....

بما أننا نحن البائعين

صاحب/ أصحاب الأموال غير المنقولة بموجب سندات التسجيل المرفقة قد اتفقت/ اتفقنا على بيع حصصي/ حصصنا المبينة أعلاه بثمن/ بدل وقدره ....

إلى المشتري/ المشترين المدرجة أسماؤهم وحصصهم بأدناه:

اسم المشتري	مقدار الحصص المبيعة له	عنوانه (مكان إقامته)	إثبات الشخصية
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....

فإنني أرجو/ فإننا نرجو إتمام معاملة البيع حسب ما هو مبين أعلاه.

اسم البائع	توقيعه أو بصمته	مكان إقامته وعنوانه	إثبات الشخصية
....	....	....	....

Form (22/7)

Application No. ....

City/Village: ....

Governorate / Province / District: ....

Application of Selling

Zone		Quarter		Board No.	Plot No.	Area		Sold Shares in Words	In Numbers
Name	No	Name	No			Square Meter	Donum		

Whereas I, the seller ....

Whereas we, the sellers ....

The owner/ owners of the immovable property in accordance with the enclosed registration certificates has/have agreed to sell my / our above mentioned shares with a price of...to the buyer/s whose names and shares are listed as follows:

Name of Buyer	Amount of Shares Sold to him	Address (Place of Residence)	Identification Documents

Therefore, I/we request the completion of the selling transaction in accordance with the above-mentioned details.

Name of Seller	Signature or Fingerprint	Address (Place of Residence)	Identification Documents
....	....	....	....

معالي/ عطوفة/ السيد ....

السيد رئيس بلدية ....

أرجو استيفاء الضرائب المتحققة والعوائـد التنظيميـة وإعلامي

مع الاحترام

مدير تسجيل أراضي: ....

التوقيع: ....

التاريخ: ...../...../.....

السيد/ مدير/ محاسب/ مالية ....

السيد محاسب ضريبة المعارف.................

أرجو استيفاء الضرائب المتحققة على قطع الأراضي المبينة بالطلب وربط شهادة دفع الضريبة مبيناً عليها أوصاف الأرض وما عليها من أبنية وإنشاءات حسب قيودكم وإعلامي.

مع الاحترام

مدير تسجيل أراضي: ....

التوقيع: ....

التاريخ: ...../...../.....

Your Excellency, Mr. ....

Your Excellency, the Mayor of ....

You are kindly requested to collect the accrued taxes and the zoning returns and to notify me of this.

With Respect,,

Registration Director of...............Lands

Signature: ....

Date: ...../...../.....

Mr. the Director/ Accountant of................................

Mr. Accountant of the Education Tax, ...

You are kindly requested to collect the accrued taxes related to the plots mentioned in the application, and enclose the tax payment certificate in which the descriptions of land, the constructions and buildings erected in that plot are illustrated according to your records, and to notify me of this.

With Respect,,

Registration Director of...............Lands

Signature: ....

Date: ...../...../.....

نموذج (7/23)

طلب تأمين

إلى مدير تسجيل ....

القرية	الحوض	القطعة	مساحة القطعة		الحصص
			متر مربع	دونم	

بما أنني قررت وضع أموالي المبينة أعلاه تأميناً لقاء مبلغ وقدره (......................) دينار بصفته دَيْناً من .... لمدة .... بموجب الشروط المدرجة أدناه أو المرفقة فإنني أرجو إتمام معاملة التأمين.

أما الشروط فهي:

....

....

توقيع الطالب ....

Form (23/7)

Security Deposit Application

To the Registration Director of: ....

Village	Zone	Plot	Area of Plot		Shares
			Square Meter	Donum	

As I have decided to put my aforementioned properties as a security deposit against a sum of (.........................) JDs as a debt of the .... for a period of .... according to the following terms or the enclosed ones, I request to complete the procedures of the security deposit application.

As for the terms, they are the following: ....

....

Applicant signature ....

نموذج (7/24)

طلب مبادلة

إلى مدير تسجيل: ....

الجدول (1)

القرية	الحوض	القطعة	مساحة القطعة		الحصص
			متر مربع	دونم	

الجدول (2)

نحن ....أصحاب الأراضي المبينة في الجدول (1) أعلاه و.. أصحاب الأراضي المبينة في الجدول (2) قد اتفقنا على مبادلة أراضينا المبينة أعلاه ونرجو إجراء معاملة المبادلة.

هذا وإننا نقدم معه سندات التسجيل المختصة بالأراضي المبينة أعلاه.

توقيع طالب المبادلة　　　　　　توقيع طالب المبادلة

....　　　　　　...............

Form (24/7)

Exchange Application

To the Registration Director of: ....

Table (1)

Village	Zone	Plot	Plot Area		Shares
			Square Meter	Donum	

Table (2)

We,..., the owners of the lands mentioned in table (1) above, and ...., the owners of the lands mentioned in table (2) have agreed to exchange our aforementioned lands and we request to execute the exchange application.

We have enclosed herewith the registration documents related to the above–mentioned lands.

Signature of exchange applicant   Signature of exchange applicant

....

نموذج (7/25)

طلب انتقـال

إلى مدير تسجيل: ....

القرية	الحوض	القطعة	مساحة القطعة		الحصص
			متر مربع	دونم	

نحن ....

ورثة .... المسجلة الأراضي، المبينة أوصافها أعلاه، باسمه نرجو إتمام معاملة الانتقال بموجب حجة حصر الإرث المرفقة، الصادرة من .... بتاريخ ..../..../.... وبرقم ....

هذا وإننا نقدم في طيّه سندات التسجيل العائدة للأراضي المبينة أعلاه.

توقيع طالبي الانتقال ....

Form (25/7)

Transfer Application

To the Registration Director of:................................

Village	Zone	Plot	Plot Area		Shares
			Square Meter	Donum	

We,...

the inheritors of ...., the owner of the aforementioned lands, request to complete the procedures of the transfer application in accordance with the enclosed limitation of succession certificate issued by .... dated on ..../..../.... under number:....................

We hereby enclose the registration documents of the aforementioned lands.

Signature of transfer applicants ....

نموذج (7/16)

طلب هبة

رقم الطلب ....

المدينة/ القرية ....

المحافظة/ اللواء/ القضاء ....

الحوض		الحي		رقم اللوحة	رقم القطعة	المساحة		الحصص الموهوبة كتابة	بالرقم
اسمه	رقمه	اسمه	رقمه			متر مربع	دونم		

بما أنني أنا الواهب ....

بما أننا نحن الواهبين

....

صاحب/ أصحاب الأموال غير المنقولة، بموجب سندات التسجيل المرفقة، قد اتفقت/ اتفقنا على هبة حصصي/ حصصنا المبينة أعلاه بثمن ....

إلى الموهوب له/ الموهوب لهم المدرجة أسماؤهم وحصصهم بأدناه:

اسم الموهوب له — مقدار الحصص الموهوبة — عنوانه (مكان إقامته) — إثبات الشخصية

....

فإنني أرجو/ فإننا نرجو إتمام معاملة الهبة حسب ما هو مبين أعلاه.

اسم الواهب — توقيعه أو بصمته — مكان إقامته وعنوانه — إثبات الشخصية

Form (26/7)

Donation Application

Application No: ....

City / village: ....

Governorate/ Province/ District:.......................

Zone		Quarter		Board No.	Plot No.	Area		Donated shares in words	In numbers
Name	No.	Name	No.			Square Meter	Donum		

Whereas I, the donor, ____________________________

Whereas we, the donors,

owner(s) of the immovable properties according to the enclosed registration documents, have agreed to donate my/our above–mentioned shares against a price of...................................to the donee(s) whose name(s) and shares are listed below.

Name of donee	Amount of the donated shares	Address (place of residence)	Identification documents

Accordingly, I/we request to complete the procedures of donation application in accordance with the above mentioned details.

Name of Donor	Signature or finger print	Address (place of residence)	Identification documents

المجموعة الخامسة

ترجمة وثائق صادرة عن دائرة الجمارك

Fifth Group
Translation of Documents Issued by the Customs Department

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
النشأة

رافق تأسيس إمارة شرقي الأردن عام 1921 إنشاء أول إدارة للجمارك، وقد سميت آنذاك "مديرية المكوس والإحصاء العام"، وارتبطت إداريا برئاسة مجلس المستشارين (رئاسة الوزراء حاليا) وأوكلت إليها مهام الإحصاء والمعاينة وجمع الإيرادات عن البضائع الواردة إلى البلاد. ومنذ التأسيس أطلقت على الدائرة عدة تسميات، فقد سميت بمديرية الجمارك والمكوس ما بين عامي 1926 و1935، ثم مديرية الجمارك والتجارة والصناعة للفترة ما بين عامي 1936 و1951، ووزارة التجارة والجمارك للفترة من عام 1951 حتى 1956، وسميت وزارة المالية والجمارك منذ عام 1956 حتى عام 1983؛ إذ أطلق عليها في ذلك العام حتى يومنا هذا اسم "دائرة الجمارك"[1].

المطلب الثاني
الأهداف والتشريعات

يمكننا إجمال أهداف الدائرة اعتماداً على ما أوردته هي في موقعها الإلكتروني، وفق النقاط الآتية:

1. المساهمة في النمو الاقتصادي والتجاري للمملكة، وتشجيع الاستثمار.
2. رفد خزينة الدولة بالإيرادات.
3. مراقبة حركة المسافرين والبضائع، ووسائط النقل العابرة لحدود المملكة.
4. مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة.
5. حماية المجتمع المحلي والبيئة.

وفيما يتعلق بالتشريعات ذات العلاقة، فقد صدر أول قانون ينظم عمل الجمارك عام 1926، وسمي بقانون الجمارك والمكوس، وتم تعديله عدة مرات ما بين عامي 1936 – 1959، من أجل مواكبة التطورات في المنطقة، على المستويين المحلي والعالمي. ولاحقاً صدر القانون رقم (1) لعام 1962 الذي استمر العمل به حتى عام 1983؛ حين صدر قانون الجمارك المؤقت رقم (16) لسنة 1983. ولمواكبة مزيد من التطور الاقتصادي، وللحد من جرائم التهريب صدر قانون جديد للجمارك، تم إقراره وفق الأصول الدستورية في شهر آب لعام 1998[2].

---

(1) الجمارك الأردنية، عن الجمارك، http://www.customs.gov.jo/ARABIC/firstpage.asp، تاريخ التصفح: 2007/1/20.

(2) المرجع السابق.

First Section

Theoretical Coverage

1- Establishment

The establishment of the Emirate of Trans-Jordan in 1921 was synchronized by the establishment of the first customs administration which was called at that time " Tolls and General Statistics Directorate", and was linked administratively with the chairmanship of the Board of Counselors (currently, the Prime Ministry). The directorate was entrusted with tasks related to statistics, examination, and collection of revenues on goods brought to the country. Ever since, the directorate has been given several names; during the period from 1926 until 1935, it was called "Customs and Tolls Directorate". From 1936 till 1951, it was given the name "Customs, Trade and Industry Directorate". It was called "the Ministry of Trade and Customs" during the period from 1951 until 1956. Afterwards, from 1956 to 1983, it was called "the Ministry of Finance and Customs". Since then, it has been called "the Customs Department"[1].

2- Goals and Legislations

The goals of the department can be summarized, according to its website, as follows:

1. Contributing to the economic and commercial growth of the Kingdom, and encouraging investment.
2. Collecting revenues for the treasury.
3. Controlling movements of passengers, goods and transportation means through the Kingdom's borders.
4. Combating smuggling and illegal commercial activities.
5. Protecting local community and environment.

Concerning related legislations, the first law organizing customs duties and responsibilities was issued in 1926. It was called the Customs and Tolls Law. During the period from 1936 till 1959, it was amended several times in order to keep pace with the development taking place in the region, both at the local and international levels. Afterwards, Law No.(1) for the year 1962 was issued and remained effective until the year 1983 when the Temporary Customs Law No.(16) for the year 1983 was passed.

To keep in conformity with the increasing economic development and to curb smuggling crimes, a new customs law was passed in August 1998, and approved according to constitutional principles [2].

---

(1) Jordan Customs, about customs, http://www.customs.gov.jo/ARABIC/firstpage.asp, browsing date: 20/1/2007.

(2) Same previous reference.

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

في هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن دائرة الجمارك، وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: نموذج إرسال محتويات معاملة جمركية، ونموذج إتلاف محتويات معاملة جمركية، ونموذج تعديل رقم محرك، ونموذج استيفاء ضريبة المبيعات على سيارة.

Second Section

Practical Coverage

This chapter presents the Arabic forms of documents issued by the customs department together with their English translation. These forms include: an application of dispatching the contents of a customs transaction, application of destroying the contents of a customs transaction, application of the modification of an engine number, and an application of the collection of a vehicle sales tax.

نموذج (7/27)

إرسال محتويات معاملة جمركية

مدير جمرك ....

أرسل إليكم برفقة الرقيب الجمركي.. محتويات بيان الأمتعة رقم (...../.....) تاريخ (...../...../.....) وهي عبارة عن (...) باسم ....

راجياً الإيعاز باستلامها وإجراء اللازم وإعلامي عن وصول المحتويات وكذلك عن الرفقة الجمركية هل وصلت مع الموظف أو بدونه.

واقبلوا فائق الاحترام،،،،

مدير جمرك ....

نسخة /

- لعطوفة مدير عام الجمارك
- للرقيب الجمركي أعلاه

Form (27/7)

Dispatching the Contents of Customs Transaction

Customs Director of ....

Please find dispatched with the customs officer Mr. .... the contents of the belongings statement No. (...../.....) dated on (...../...../.....) which are (..) in the name of ...., hoping that you will give instructions to receive them, take the necessary measures and notify me of receiving the contents and whether the customs dispatch has been delivered by the officer or without him.

With Respect,

Director of Customs: ....

/ Copy to

- His Excellency, the Customs Director General
- Aforementioned Customs Officer

نموذج (7/28)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ....

التاريخ.................

الموافق................

إتلاف محتويات معاملة جمركية

عطوفة مدير عام الجمارك

إشارة إلى الاستدعاء المقدم من صاحب العلاقة بخصوص طلب إتلاف محتويات المعاملة الجمركية رقم .... تاريخ (   ) بعدد (   )، وبعد موافقة الجهات المعنية تم تكليف اللجنة المختصة، والتي قامت بإتلاف الكمية المشار إليها في المعاملة بالرقم أعلاه؛ إذ نظم بها ضبط الإتلاف رقم (   ) تاريخ (/   /   ).

واقبلوا فائق الاحترام،،،،

مدير جمرك ....

نسخة: لمراقب المستودعات

نسخة: للإضبارة أعلاه

المرفقات:

1. موافقة المدير على الإتلاف
2. صورة من ضبط الإتلاف
3. وصل الأمانة رقم

Form (28/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of Finance

Customs Department

Ref. No.: ....

Date: ....

Corresponding to:...............

Destroying the Contents of Customs Transaction

Your Excellency, the Customs Director General

Referring to the application submitted by the concerned person in respect of destroying the contents of the customs transaction No. (   ) dated on (........) with an amount of (   ), and after obtaining the approval of the concerned entities, a competent committee has been commissioned to destroy the above-mentioned amount in the said transaction of the aforementioned number, as a verbal process of the destroying has been organized under No. (   ), dated on (/   /   ).

With Respect,

Customs Director of ....

Copy to /

- Stores Controller
- Above- mentioned Dossier

Enclosures:

- Approval of the Director with regards to the destroying
- A copy of the verbal process
- Consignment Receipt No.

نموذج (7/29)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ....

التاريخ...../..../.... الموافق...../..../....

تعديل رقم المحرك

عطوفة مدير إدارة ترخيص السواقين والمركبات

الموضوع: ....

تم تعديل رقم المحرك / شاصي .... والصحيح هو .... إذ إن الرقم الموجود على متن البيان الجمركي رقم .... تاريخ...../..../....

واقبلوا فائق الاحترام،،،،

مدير جمرك ....

- نسخة / للديوان
- نسخة / للإضبارة

Form (29/7)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of Finance

Customs Department

Ref. No.: ....

Date: ....

Corresponding to: ....

Amending an Engine Number

Your Excellency, Director of Drivers And Vehicles Licensing Department

Subject: ....

The number of the engine/chassis of..has been amended and the correct number is .... as the number written on the customs statement is ....dated on ..../....../......

With Respect,

Customs Director of ....

Copy to:

- The Divan
- The Dossier

نموذج (7/30)

من أجل مملكتنا

الجمارك الأردنية

الرقم ...../..../....

التاريخ ...../..../....

استيفاء ضريبة المبيعات على سيارة

عطوفة مدير إدارة ترخيص السواقين والمركبات

الموضوع: المركبة العمومية

إشارة إلى كتابكم رقم (...........) تاريخ ...../..../....

أرجو عطوفتكم العلم بأن المركبة مدار البحث سبق أن استفادت من قرارات التحديث السابقة بشكل كلي، وتم استيفاء فرق ضريبة المبيعات المستحقة عليها بموجب الوصل المالي رقم (..........) تاريخ (...../..../....)، ولا مانع لدينا من تحويلها للصفة الخصوصية لغايات الاستفادة من قرار مجلس الوزراء، الموقر رقم (   )، واستبدالها بسيارة معفاة من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات.

واقبلوا فائق الاحترام، ، ، ،

مدير جمرك ....

نسخة / لشعبة ترخيص جمرك :....................

نسخة / للديوان

نسخة / للوحدة السابعة

Form (30/7)

For the sake of our Kingdom

Jordan Customs

Ref. No. ..../....../......

Date. ..../....../......

Collecting Sales Tax on a Vehicle

Your Excellency, the Director of Drivers and Vehicles Licensing Department

Subject: Public Vehicle

Referring to your letter No. (...........) dated on (..../....../......), I would like to notify you that the vehicle under consideration had previously completely benefited from the previous updating decisions, and the discrepancy of the due sales tax has been collected according to the receipt No. (...........) dated on (..../....../......), we have no objection to converting the vehicle to private property for purposes pertaining to benefiting from the resolution of the Prime Ministry No. (   ) and replacing it with a car exempted from customs fees and sales tax.

With Respect,

Customs Director of ....

– Copy to:

- ....Customs Licensing Section
- Divan
- The Seventh Unit.

المجموعة السادسة

ترجمة وثائق صادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

Sixth Group

Translation of Documents Issued by the Income and Sales Tax Department

المبحث الأول

التغطية النظرية

المطلب الأول

نشأة الدائرة

تأسست دائرة ضريبة الدخل عام 1951، وقد مارست عملها آنذاك بموجب القانون رقم (50) لسنة 1950، ومنذ ذلك الحين طرأت تعديلات عديدة على التشريع الضريبي تهدف إلى تطويره، وإلى مواكبة المستجدات الاقتصادية المتعاقبة، وتجاوز الثغرات القانونية التي كشف عنها تطبيق النصوص القديمة. وكان آخر هذه التعديلات في سنة 2005، وهي التي تُقرأ مع قانون ضريبة الدخل رقم 57 لسنة 1985[1]. أما ضريبة المبيعات فقد بدأت على نطاق ضيق بوصفها ضريبة مكوس عام 1926، وانتهت إلى الشكل الحالي من ضريبة المبيعات، التي أصبحت نافذة بموجب القانون رقم (36) لعام 2000، وهو أشبه ما يكون بنظام ضريبة القيمة المضافة المطبق عالمياً. وكان التطور التشريعي للقوانين الضريبية يستهدف تحقيق المساواة والعدالة بين المكلفين، وتشجيع الاستثمار، وتقليص الازدواج الضريبي. وكل ما سبق يصب في إطار الإصلاح الشامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفي عام 2004 دُمجت دائرة ضريبة الدخل، ودائرة ضريبة المبيعات، في دائرة واحدة اندماجاً إدارياً، بموجب القانون المعدل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4672 تاريخ 2004/8/16، تحت اسم "دائرة ضريبة الدخل والمبيعات"[2]. والدائرتان تعملان بقانونين منفصلين: أحدهما يخص ضريبة الدخل، والآخر يخص ضريبة المبيعات.

المطلب الثاني

أهداف الدائرة

تهدف الدائرة إلى رفد خزينة الدولة بالإيرادات، وتتولى لتحقيق ذلك ما يأتي:

1. إدارة عملية فرض الضريبة، والتحقق منها، وتحصيلها بكفاءة وفاعلية، ومتابعة الإجراءات المتعلقة بها.
2. تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين، وتعريفهم بما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات.
3. الحد من التهرب الضريبي.

---

(1) مؤخراً اقترحت الدائرة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2006، وهو معروض حالياً على مجلس الأمة، يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2006)، ويُقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985، المشار إليه فيما سبق.

(2) الموقع الرسمي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، http://www.incometax.gov.jo، تاريخ التصفح: 2007/3/30.

First Section

Theoretical Coverage

1- Department Development

The Department of Income was established in 1951 by virtue of the Law No. (50) for the year 1950. Ever since, tax legislation was the subject of several amendments aiming at developing it, keeping pace with the successive new economic developments, and overcoming legal gaps that were revealed through the application of the old provisions. The last amendment, which should be read with the Law of Income Tax No. 57 for the year 1985(1), was made in 2005.

As for the sales tax, it started on a small scale as the tolls tax in 1926 and reached its present form as the sales tax which became effective by virtue of the Law No. (36) for the year 2000. The present form is similar to the universally applied 'added value tax system'.

The legislative development of tax laws aimed at achieving equality among taxpayers, encouraging investment and minimizing tax duality. This all, is meant to pave the way to the process of the inclusive reform of sustainable economic and social development. In 2004, both departments of income tax and of sales tax were administratively merged in one department; "the Income and Sales Tax Department" , by virtue of the amending law of each of the income tax law and the sales tax law published in the Official Gazette No. 4672 dated on 16/8/2004(2). However, the two departments are acting in accordance with two separate laws, one is related to the income tax, the other to the sales tax.

2- Objectives of the Department

The department aims at providing revenues to the treasury of the state. To achieve this aim, the department carries out the following tasks:

1- Managing the processes of imposing, verifying, effectively collecting tax, and following up related procedures.

2- Developing tax awareness of the taxpayers, and introducing them to their rights and duties.

3- Putting a limit to tax evasion.

---

(1) Recently, the department has proposed the amended draft law of the income tax law for the year 2006, currently before the Parliament. This law is called "The Law Amending the Income Tax Law for the year 2006", and shall be read with the aforementioned Law No. (57) for the year 1985.

(2) The official website of the Income and Sales Tax Department http://www.incometax.gov.jo, browsing date: 30/3/2007.

4. مراجعة وتحديث السياسة الضريبية وتقييمها وتحديثها، في مجال ضريبة الدخل، والضريبة العامة على المبيعات، وضريبة القيمة المضافة[1].

المطلب الثالث
مفهوم ضريبة الدخل

جاء في قانون ضريبة الدخل أن الدخل الخاضع للضريبة هو ما يتبقى من الدخل الصافي، أو مجموع الدخول الصافية، بعد تنزيل الإعفاءات والخسارة المدورة من السنة و/أو السنوات السابقة والتبرعات على التوالي[2]. ويقدم المكلف (كل شخص ملزم بدفع ضريبة الدخل) الكشف الضريبي، إلى مديرية ضريبة الدخل المعنية، في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الرابع لانتهاء السنة المالية للمكلف، على أن تُدفع الضريبة المعلنة في الكشف عند تقديمه الكشف.

المطلب الرابع
مفهوم ضريبة المبيعات

ضريبة المبيعات هي الضريبة المفروضة، بموجب القانون رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته، على السلع والخدمات المحلية والمستوردة. وهي تستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر، على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة. ويقوم المسجَّل في شبكة ضريبة المبيعات بتحصيلها من المشتري، وتوريدها للدائرة ضمن مواعيد محددة[3].

ومن ثمَّ، فالمسجَّل في دائرة الضريبة هو الشخص الذي يتوجب عليه دفع الضريبة أو تحصيلها، عند البيع أو الاستيراد، وتوريدها للدائرة بموجب أحكام القانون عندما يحقق شروط التكليف، وهي: القيام باستيراد سلعة أو خدمة خاضعة للضريبة، أو بلوغ حد التسجيل المقرر أو القيام بالتسجيل طوعاً، على أن يكون البيع لأغراض تجارية، وأن يكون النشاط نفسه خاضعاً للضريبة. وتستحق الضريبة عند الاستيراد على جميع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة، سواء أكان المستورد مسجلاً أم لا، وإن كان الاستيراد للاستعمال الشخصي، إلا بحدود ما يعفى بموجب قانون الجمارك[4].

---

(1) المرجع السابق.
(2) قانون ضريبة الدخل رقم 57 لسنة 1985 والقانون المعدل له لسنة 2005، المادة الثالثة.
(3) وزارة المالية– دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الدليل العام في ضريبة المبيعات، مطابع الوزارة، عمان– الأردن، 2007، ص 2.
(4) المرجع السابق ص2.

4- Reviewing, assessing and updating the tax policy in the fields of income tax, general tax on sales, and the added value tax[1].

3– The Concept of Income Tax

The income tax law stipulated that the taxable income is what is left behind from the net income or the total of net incomes after deducting the exemptions, loss revolving from previous year/ years and donations successively[2]. The taxpayer (the person obliged to pay income tax) shall submit his tax statement to the concerned income tax directorate within a maximum date as the last day of the fourth month following the end of his fiscal year. The tax declared in the statement shall be paid upon submitting the statement.

4– The Concept of Sales Tax

Sales tax is the tax imposed on commodities and local and imported services, by virtue of the Law No. 6 for the year 1994 and its amendments. It is indirectly collected from consumers in the form of an increase to the price of the commodity or service inasmuch as the imposed tax. Thus, the person registered in the sales tax net collects it from the purchaser and supplies it to the department within specified dates[3].

Consequently, the person registered in the tax department is the one who shall pay the tax or shall collect it upon selling or importing, then shall supply it to the department by virtue of the provisions of law, to be implemented upon materializing the following conditions of taxation: importing a taxable commodity or service, reaching the designated registration limit, or registering voluntarily; the sale has to be for commercial purposes and the activity itself has to be taxable.

The tax shall be due upon importation on all taxable commodities and services whether the importer was registered or not, even if the importation was for personal use, except within the limits of exemption specified in the Customs Law[4].

(1) Previous reference.
(2) Income Tax Law No. 57 for the year 1985 and its amending law for the year 2005, the third article.
(3) Ministry of Finance– Income and Sales Tax Department– General Guide in Sales Tax– Ministry Press– Amman–Jordan–2007– P.2
(4) Previous reference– P.2

المطلب الخامس

الضريبة العامة والضريبة الخاصة

الضريبة العامة هي ضريبة تستوفى على معظم عمليات الاستيراد، والبيع للسلع، والخدمات التي تتم داخل المملكة الأردنية الهاشمية. أما الضريبة الخاصة فهي تلك التي تستوفى على بيع سلع مكوسية أو استيرادها، وهي محددة واردة في الجدول رقم (1) الملحق بالقانون. تتضمن معظم العمليات التجارية بيع سلع أو تقديم خدمات، وتفرض عليها الضريبة العامة في كلتا الحالتين الآتيتين :

1. عند قيام شخص مسجل ببيع سلعة و/أو خدمة خاضعة للضريبة العامة.
2. عند استيراد سلعة و/أو خدمة خاضعة للضريبة العامة، من خارج المملكة، أو من المناطق الحرة، أو المنطقة الاقتصادية الخاصة[1].

أما الضريبة الخاصة فتستوفى مرةً واحدة فقط: إما عند الاستيراد، أو عند البيع محلياً. وتعتبر جميع عمليات البيع، التي تتم داخل المملكة، خاضعة إلا إذا كانت معفاة من الضريبة. والشخص الخاضع للضريبة (المكلف) هو أي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس عملاً خاضعاً للضريبة، وقام بالتسجيل، أو توجب عليه التسجيل لدى دائرة ضريبة المبيعات[2]. ويتوجب على الشخص الذي يمارس عملاً خاضعاً للضريبة، وبلغت مبيعاته حد التسجيل، أن يقوم بالتسجيل إلزامياً لدى دائرة الضريبة[3].

---

(1) المرجع السابق ص3.

(2) المرجع السابق ص3.

(3) وزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دليل التسجيل في ضريبة المبيعات، مطابع الوزارة، عمان – الأردن، 2007، ص 3-6. ووزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، سؤال وجواب، مطابع الوزارة، عمان – الأردن، 2007، ص 5، 8-9.

5- General and Special Tax

General tax is the tax collected for most of the importation and sale transactions for commodities and services taking place within the Hashemite Kingdom of Jordan. Special tax is the one collected on the sale and importation of certain tolls–subject commodities mentioned in table No. (1) attached with the law. Most commercial transactions include selling commodities or providing services. A general tax is imposed on them in either of the following cases:

1. When a registered person sells commodity or service subject to the general tax.
2. When importing commodity or service subject to the general tax whether from outside the Kingdom, the free zone or the special economic zone[1].

The special tax on the other hand, is collected only once either upon importation or selling locally. Unless it was tax–exempt, all sale transactions that occur within the Kingdom are considered taxable.

The taxpayer is a natural or judicial person carrying out a business that is subject to tax, and had registered himself or was obliged to register at the sales tax department[2].

A person carrying out a business subject to tax, whose sales have reached the registration limit is obligated to register at the Tax Department[3].

(1) Previous reference– P.3
(2) Previous reference– P.3
(3) Ministry of Finance– Income and Sales Tax Department– Registration Guide to the Sales Tax– Ministry Press– Amman–Jordan–2007– P.3–6, and the Ministry of Finance– Income and Sales Tax Department– Question and Answer– Ministry Press– Amman–Jordan–2007– P.5,8–9

المبحث الثاني

التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لوثائق صادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: نماذج لوثائق ضريبة المبيعات وتتضمن: نموذج طلب تسجيل/إعادة تسجيل، ونموذج إقرار بالضريبة العامة على المبيعات، ونموذج إشعار تعديل إقرار الضريبة العامة/ الخاصة. كذلك يورد الكاتب نماذج لوثائق ضريبة الدخل، وتتضمن: نموذج كشف الدخل السنوي/الخاص بالموظفين والمستخدمين، ونموذج كشف الدخل السنوي/الخاص بشركات التضامن، ونموذج طلب براءة ذمة ضريبية.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms for documents issued by the Income and Sales Tax Department along with their English translation. The forms include documents related to sales tax encompassing: registration/ re–registration application, declaration of general tax on sales, notification of modification on general/ special tax declaration. Besides, it presents forms for documents related to income tax encompassing: annual income statement for employees and personnel, annual income statement for joint–liability and limited partnership companies, and a tax quittance application.

نموذج (7/31)

التسلسل: المملكة الأردنية الهاشمية وزارة المالية

التاريخ: دائرة ضريبة الدخل

الساعة: مديرية : ....

آلية الإجراء:

(طلب براءة ذمة)

رقم المكلف: مديرية المكلف:

الاسم التجاري: نوع المكلف:

حالة الملف: رقم السجل التجاري/الوطني:...........

المفوض: جهة التحويل:

السيد مدير مديرية تقدير .... المحترم

أرجو التكرم بمنحي براءة ذمة لتقديمها للجهات المختصة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام التوقيع

بيان الضرائب:

السنة	الضريبة	المدفوع	الرصيد	تاريخ الحركة	الحركة	الأقساط المستحقة حتى تاريخه
......	......	......	......	......	......	......

الضريبة	المدفوع	الرصيد	الأرصدة المعلقة	المبالغ المقسطة	الأرصدة المطلوبة
......	......	......	......	......	......

ضريبة التوزيع: السنة الضريبة المدفوع الرصيد مجموع الأرصدة

الاقتطاعات: الشهر/السنة الرواتب المدفوعة فترة التوريد

رئيس قسم المستخدمين

إجراءات التقدير: السنة رقم الموظف الحركة تاريخ التحويل

تنسيب رئيس قسم التحصيل

....

....

رئيس قسم التحصيل

موافقة مدير المديرية

....

....

توقيع مدير المديرية

Form (31/7)
The Hashemite Kingdom of Jordan

(Quittance Application)

Ministry of Finance
Income Tax Dept.

Directorate of..............

Serial No.
Date:
Hour:
Procedure Method:

No. of Taxpayer:.................. Directorate of taxpayer: :................................
Trade name: .... Type of Taxpayer: ....
File Case: .... Commercial/ National Register No....................
Mandatory: .... Transferred by:..

Mr. Director of........... Tax Assessment Directorate

Please provide me with a quittance to present it to the competent authorities.
With respect.

Signature

Tax Statement:

Year	Tax	Paid	Balance	Turnover Date	Turnover	Due Installments until the aforementioned date
......	......	......	......	......	......	......

Tax	Paid	Balance	Outstanding Balances	In Installment Amounts	Required Balances
......	......	......	......	......	......

Distribution Tax
Year Tax Paid Balance Balances Total

Deductions:

Month/ Year Paid Salaries Payment Period

Head of Personnel Section

Assessment Procedures:
Year Employee No. Turnover Date of Transfer

Recommendation of the Head of Collection Section
....
....
Head of Collection Section

Approval of the Director of Directorate
....
....

Signature of the Director of Directorate

التسلسل:	المملكة الأردنية الهاشمية
التاريخ	وزارة المالية
الساعة:	دائرة ضريبة الدخل
آلية الإجراء:	مديرية: ....

(الاشعارات المرتجعة)

رقم المكلف:	مديرية المكلف:
حالة الملف:	نوع المكلف:
جهة التحويل:	

الإشعارات:

التسلسل	سنة	الحركة	رقم صك التبليغ	نوع الإصدار	التاريخ
1					
2					

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of Finance

Income Tax Dept.

Serial No.

Date:

Hour:

Directorate of..............

Procedure Method:

Returnable Notices

No. of Taxpayer:...................

Directorate of taxpayer: ....

File Case: ....

Type of Taxpayer: ....

Transferred by:.....................

Notices:

Serial No. Date	Year	Turnover	Notification Deed No.	Type of Issue
1				
2				

نموذج (7/32)

كشف الدخل السنوي

خاص بشركات التضامن والتوصية البسيطة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنة

الرقم الضريبي	مديرية ضريبة الدخل/ مكتب الخدمات الضريبية: ص.ب الرمز: هاتف:
اسم الشركة: العنوان:	رقم السجل التجاري رأس المال

عنوان النشاط الرئيسي (يعبأ في حالة نقص العنوان أو تغييره)	عدد المستخدمين	

المدينة	المنطقة	الحي	الشارع

الرمز البريدي		ص.ب		هاتف		فاكس	

جدول توزيع الربح

حصة الشريك في صافي الأرباح والخسارة بالدينار	القسم الثاني: لتوزيع الربح أو الخسارة على الشركاء، تنقل حصة كل شريك إلى البند 83 من كشف الأفراد الخاص به						
	نسبة حصته بالشركة	الاسم الأول للشريك	اسم الأب	اسم الجد	الاسم الأخير أو العائلة	عنوان الشريك	رقم ملف الشريك في الدائرة

خاص باستعمال دائرة ضريبة الدخل

مديرية ضريبة الدخل في ....

تاريخ استلام الكشف / /

اسم مقدم الكشف ....

اسم مستلم الكشف وتوقيعه

Form (32/7)

Annual Income Statement

For Joint Liability and Limited Partnership Companies
The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Finance / Income and Sales Tax Department

Year:

Tax No.			Income Tax Directorate/ Tax services office: P.O. Box: Zip Code: Telephone:		
Name of the company: Address:			Commercial Register No:		
			Capital		
Main activity address (to be completed in case of incomplete address or change of address)			No. of personnel		
City	District	Quarter		Street	
Zip code	P.O. Box	Telephone		Fax	

Profit Distribution Table

Partner's share in net profits and loss in JDs	Second section: Distribution of profit or loss among partners, each partner's share shall be moved to item 83 of income statement of persons						
	Percentage of his share in the company	First name of the partner	Father's name	Grand father's name	Last name or Surname	Address of the partner	File No. of the partner in the department

For the use of the Income Tax Department

Income Tax Directorate in ....

Date of receiving the statement: / /

Presenter of the statement: ....

Name and signature of the statement recipient: ....

(جدول 95000)

البند	الرمز الفرعي		الرمز		
المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى (اجمع من 95110 إلى 95190)					
الرواتب والأجور (195110+ 951102)			95110		
الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين (راجع الإرشاد الحادي والعشرين)	951101				
الرواتب والأجور المدفوعة للشركاء وأعضاء مجلس الإدارة	951102				
الإيجارات والخلوات المدفوعة (951201 + 951202)			95120		
الإيجارات	951201				
الخلوات (راجع الإرشاد الثامن)	951202				
الاستهلاكات والإطفاءات ومصاريف التأسيس (951301 +951302)			95130		
الاستهلاكات والإطفاءات	951301				
مصاريف التأسيس وقبل التشغيل (راجع الإرشاد الثاني عشر)	951302				
الفوائد والعمولات (951401+951402)			95140		
الفوائد والعمولات البنكية	951401				
الفوائد والعمولات المدفوعة للخارج	951402				
الأتعاب والعمولات المهنية			95150		
الشهرة وحق الامتياز (951601+951602) (راجع الإرشاد الثامن)			95160		
الشهرة المدفوعة	951601				
حق الامتياز	951602				
التبرعات			95170		
المخصصات (951801+951802)			95180		
مخصصات ديون مشكوك فيها	951801				
مخصصات أخرى	951802				
المصاريف الأخرى			95190		
مجموع (الجدول 95000) يوزع على مصادر الدخل المختلفة					

ملاحظة: اذكر تفاصيل المعلومات المتعلقة بمصادر الدخل والنفقات في جدول المعلومات

الجدول (99170) معلومات عن المصاريف المدفوعة			الجدول (99160) معلومات عن الدخل		
اسم المستفيد (رباعيا) وعنوانه		العمولات المدفوعة	المصدر وعنوانه		العمولات لمقبوضة
اسم المستأجر (رباعيا)	الخلو والمفتاحية	بدلات الإيجار	اسم المستأجر (رباعيا)	الخلو والمفتاحية	بدلات الإيجار
أتعاب المحامين والمستشارين ومدققي الحسابات (اذكر اسم المستفيد)		مصروفات أخرى مدفوعة	اسم الشركة ورقمها الضريبي		الدخل من شركات أخرى
اسم المتعهد (رباعياً) وعنوانه		المتعهدون الفرعيون	المصدر وعنوانه		الدخل من مصادر أخري

ملاحظة: عند تعبئتك كشوف المصاريف المطلوبة والجداول المقررة وفي حال عدم كفايتها، استعمل أوراقاً إضافية

أشهد بأن كافة المعلومات الواردة في هذا الكشف صحيحة وحقيقية وكاملة وتم تزويد الشركاء بمقدار حصصهم

التاريخ   /   /   المسؤول عن إدارة الشركة / الشريك المفوض بالتوقيع

(Table 95000)				
Administrative and other general expenses (add from 95110 to 95190)				
Salaries and wages (951101+951102)			95110	
Salaries and wages paid to the employees (refer to instructions No.21)	951101			
Salaries and wages paid to partners and members of the board of directors	951102			
Paid rent and goodwill (951201 +951202)			95120	
Rent	951201			
Goodwill (refer to instructions No.8)	951202			
Depreciation, and expenses of establishment (951301+951302)			95130	
Depreciation	951301			
Establishment and pre–operational expenses (refer to instructions No. 12)	951302			
Profits and commissions (951401+951402)			95140	
Profits and bank commissions	951401			
Profits and commissions paid abroad	951402			
Vocational charges and commissions			95150	
Goodwill and franchise (951601+951602) (Refer to instructions No.8)			95160	
Paid goodwill	951601			
Franchise right	951602			
Donations			95170	
Allocations (951801+951802)			95180	
Doubtful debt allocations	951801			
Other allocations	951802			
Other expenses			95190	
Total of (Table 95000) distributed among various income sources				

Note: State detailed information related to income resources and expenses in the table of information

Table (99170) information about paid expenses				Table (99160) information about income	
Full name of the beneficiary and his address			Paid commissions	Source and its address	Paid commissions
Full name of the lessee	Goodwill	Rent	Full name of the lessee	Goodwill	Rent
Lawyers, consultants and auditors' fees (state name of the beneficiary)			Other paid expenses	Company name and its tax No.	Income from other companies
Full name of the contractor and his address			Sub–contractors	Source and its address	Income from other sources

Note: When filling the required expenses statements and the prescribed tables, use additional sheets in case the space is insufficient

I testify that all data included in this statement is correct, true and complete and that partners have been provided with the amount of their shares.

Date: / / Company administrator / the partner authorized with signature

نموذج (7/33)

كشف الدخل السنوي

المملكة الأردنية الهاشمية | **السنة:**

وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل

الخاص بالموظفين والمستخدمين

مديرية ضريبة الدخل ص.ب الرمز: هاتف:		الرقم الضريبي
الرقم الوطني		اسم المكلف العنوان
☐ أردنية ☐ غير أردنية	الجنسية	
☐ مقيم في المملكة ☐ غير مقيم فيها	الإقامة	الرمز البريدي ص.ب
☐ متزوج ☐ أعزب	الوضع العائلي	هاتف

الدخل من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمزايا الأخرى		3	قطاع عام	قطاع خاص
إجمالي الدخل من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمزايا الأخرى		31		
الراتب الأساسي	311			
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	312			
بدل التنقلات بما فيها تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	313			
بدل الضيافة	314			
ما زاد عن 2000 دينار من القيمة المقدرة للسكن	315			
العلاوات والمزايا الأخرى	316			
مجموع ما ينزل من إجمالي الدخل من الرواتب والأجور والمكافآت (321 إلى 325) (راجع الإرشاد السادس)		32		
المبلغ المسموح به من علاوة الضيافة	321			
المبلغ المسموح به من بدل التنقلات	322			
المبلغ المسموح به من علاوة السفر والإعاشة	323			
المبلغ المسموح به من بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة / مقيم	324			
المبلغ المسموح به من بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة/غير مقيم	325			
المساهمة السنوية في صندوق الضمان والادخار أو أي صندوق موافق عليه من قبل وزير المالية	326			
علاوة بدل التمثيل الممنوحة للمسؤولين الرسميين .... الخ	327			
صافي الدخل من الرواتب والأجور والمكافآت والعلاوات والمزايا الأخرى بعد تنزيل العلاوات المسموح بها (31-32)		33		
ينزل 50٪ من صافي الرواتب والأجور المدفوعة من الحكومة والمؤسسات العامة (تحسب من البند 33)		34		
ينزل 50٪ من 12000 الأولى و25٪ مما زاد على ذلك من صافي الرواتب والأجور من غير الجهات المذكورة أعلاه (تحسب من البند 33)		35		

Form (33/7)

Annual Income Statement

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Finance / Income Tax Department
For Employees and Personnel

Year:

Income Tax Directorate P. O. Box: Zip Code : Telephone:			Tax No.
National No.			Taxpayer's Name
			Address P. O. Box
☐ Jordanian ☐ Non–Jordanian		Nationality	Postal Code
☐ Resident in the Kingdom ☐ Non resident		Residence	
☐ Married ☐ Single		Marital Status	

Income from salaries, wages, allowances, remunerations and other advantages		3	Public Sector	Private Sector
Total income from salaries, wages, allowances, remunerations and other advantages.		31		
Basic salary.	311			
Remunerations of the members of the board of directors	312			
Transportation allowance including transportation of the members of the board of directors	313			
Hospitality allowance	314			
The amount exceeding 2000 JDs of the estimated value of the domicile	315			
Other allowances and advantages	316			
Total of what is subtracted from the total income from salaries, wages and remunerations (321 to 325), (refer to instructions No. 6)		32		
The allowed sum of hospitality allowance.	321			
The allowed sum of transportations allowance.	322			
The allowed sum of the allowance of travel and sustenance.	323			
The allowed sum of the transportation allowance of the members of the board of directors / Resident	324			
The allowed sum of the transportation allowance of the members of the board of directors / Non–resident	325			
The annual contribution in security and savings fund or any fund approved by the Minister of Finance.	326			
Representation allowance given to officials …etc.	327			
Net income from salaries, wages, remunerations, allowances and other advantages after the subtraction of the allowed allowances (31–32)		33		
50% shall be subtracted from the net salaries and wages paid by the government and public institutions (calculated from item (33)		34		
50% shall be subtracted from the first 12000 and 25% from the amount exceeding that from the net salaries and wages from entities other than the above mentioned (calculated from item 33)		35		

صافي الدخل بعد تنزيل الإعفاء الجزئي من الرواتب والأجور الخاضعة		39		
الإعفاءات المالية والشخصية والعائلية مجموع (901+902)		90		
الإعفاءات المالية (مجموع من 9011 إلى 9019)		901		
نفقات العمليات الجراحية داخل المملكة للمقيم أو لمن يعيله شرعاً (راجع الإرشاد الثامن عشر)	9011			
نفقات الاستشفاء في إحدى مستشفيات المملكة للمقيم أو لمن يعيله شرعاً (راجع الإرشاد الثامن عشر)	9012			
نفقات العمليات الجراحية خارج المملكة للمقيم أو لمن يعيله شرعاً، شريطة أن تكون طارئة أو يتعذر إجراؤها في المملكة، بحد أعلى 10000 دينار في السنة (راجع الإرشاد الثامن عشر)	9013			
نفقات الاستشفاء من الأمراض المستعصية داخل المملكة للمقيم أو لمن يعيله شرعاً، بحد أعلى 10000 دينار في السنة.	9014			
نفقات الاستشفاء من الأمراض المستعصية خارج المملكة للمقيم أو لمن يعيله شرعاً، بحد أعلى 15000 دينار في السنة.	9015			
بدل إيجار السكن الذي يدفعه المقيم أو زوجه في المملكة سواء كان العقد باسم الزوج أو الزوجة، بحد أعلى 2000 دينار في السنة، على أن لا يتكرر الإعفاء لكل منهما.	9016			
فوائد/ أرباح المرابحة التي يدفعها المقيم أو زوجته على قرض لإنشاء سكن له في المملكة، بحد أعلى 2000 دينار في السنة، على أن لا يتكرر الإعفاء لكل منهما.	9017			
نفقات شراء سنوات الخدمة التي يدفعها المستخدم بموجب قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ورسوم النقابات.	9018			
أقساط وثائق التامين على الحياة المستهلكة غير المستردة، وكذلك أقساط وثائق التأمين الصحي غير المستردة، التي يدفعها المكلف عن نفسه أو زوجته وأفراد عائلته، ممن يتولى إعالتهم (راجع الإرشاد الخامس عشر والسادس عشر)	9019			
التبرعات المدفوعة لجهات حكومية أو مؤسسات عامة.	9020			
الإعفاءات الشخصية والعائلية والإعالة للشخص الطبيعي الأردني أو المقيم (مجموع من 9021 إلى 9025).		902		
الإعفاء الشخصي 1000 دينار في السنة (وتمنح للمقيم سواء كان أردنيا أم غير أردني).	9021			
إعفاء الزوجة 1000 دينار في السنة، على أن لا يتكرر الإعفاء لكل منهما.	9022			
إعفاء الأولاد والوالدين، ممن يتولى إعالتهم (500 دينار × عدد المعالين من الأولاد والوالدين).	9023			

Net income after subtraction of the partial exemption from taxable salaries and wages		39		
Financial, personal and family exemptions, total of (901+902)		90		
Financial exemptions (total of 9011to 9019)		901		
Surgical operations expenses within the Kingdom for the resident or whom he legally sustains (refer to instructions No. 18)	9011			
Expenses of medication in one of the Kingdom's hospitals for the resident or whom he legally sustains (refer to instructions No. 18)	9012			
Expenses of surgical operations performed abroad for the resident or whom he legally sustains, provided that the operations were urgent or can not be performed in the Kingdom, with a maximum of 10000 JDs per year (refer to instructions No. 18)	9013			
Expenses of medication for incurable diseases within the Kingdom for the resident or whom he legally sustains, with a maximum of 10000 JDs per year.	9014			
Expenses of medication for incurable diseases abroad for the resident or whom he legally sustains, with a maximum of 15000 JDs per year.	9015			
Accommodation rent allowance paid by the resident or his/her spouse in the Kingdom whether the contract was made in the name of the husband or the wife, with a maximum of 2000 JDs per year provided that the exemption shall not be repeated for either of them.	9016			
Interests paid by the resident or his spouse for home establishing loan within the Kingdom, with a maximum of 2000 JDs per year provided that the exemption shall not be repeated for either of them.	9017			
Expenses of the purchase of years of service paid by the employee pursuant to the law of Social Security Corporation, also the fees of syndicates.	9018			
Installments of used up and unredeemable life insurance documents, and installments of unredeemable health insurance documents paid by the taxpayer for himself, his wife or family members whom he sustains (refer to instructions No. 15 and 16).	9019			
Donations paid to governmental entities or public institutions.	9020			
Personal and family exemptions and the sustenance of Jordanian or resident natural person (total of 9021 – 9025)		902		
Personal exemption: 1000 JDs per year (given to the resident whether Jordanian on non-Jordanian.	9021			
Wife exemption: 1000 JDs per year provided that the exemption shall not be repeated for either of them.	9022			
Exemption of children and parents, whom he sustains (500 JDs X the number of the dependent children and parents).	9023			

إعفاء المعالين شرعاً بحد أعلى خمسة معالين (200 دينار × عدد المعالين شرعاً).	9024			
إعفاء الدراسة المتوسطة والجامعية للشخص الطبيعي الأردني، عن نفسه أو زوجه أو أي من أولاده أو حفيده أو أخيه أو أخته، ممن يتولى إعالتهم، لكل منهم 2000 دينار في السنة، شريطة أن يكون الشخص غير مبعوث ولا يستطيع الإنفاق على دراسته (2000 دينار × عدد الأشخاص ممن يتولى الإنفاق على دراستهم المتوسطة أو الجامعية) (راجع الإرشاد الرابع عشر).	9025			
الدخل الخاضع (39 – 90).		903		
التبرعات والاشتراكات المدفوعة في المملكة لمقاصد دينية أو خيرية أو إنسانية أو علمية أو رياضية أو مهنية، أو للأحزاب، حسب شروط القانون.	99120	ينزل		
الدخل الخاضع للضريبة المعدل (903–99120) ينقل إلى جدول (99000).		99130		
الإعفاءات من بند 9021 إلى 9024 تمنح للأردني المقيم، وللأردني غير المقيم، وكانت زوجته وأولاده ومن يعيلهم مقيمين في المملكة. ولا تمنح هذه الإعفاءات للمكلف غير الأردني المقيم إلا إذا كانت زوجته وأولاده ومن يعيلهم شرعاً مقيمين في المملكة.				ملاحظة 1
اذكر تفاصيل المعلومات المتعلقة بالإعفاءات المالية والشخصية والعائلية في جدول المعلومات فيما يتعلق بالبنود 9011، 9016، 9022، 9023، 9024، 9025، بالإضافة إلى إرفاق شهادة بمبلغ المرابحة أو الفائدة من البنك أو الشركة المالية.				ملاحظة 2
للاستفسار: اتصل بهاتف خدمة الجمهور رقم 5535613 أو هاتف المديرية المعنية.				

Exemption of the dependents he legally sustains, a maximum of five (200 JDs X number of the dependent persons he legally sustains)	9024			
Exemption of intermediate and university study of the Jordanian natural person for himself, his spouse, any of his children, grandsons, brothers or sisters whom he sustains: 2000 JDs for each of them per year provided that the intended person has no scholarship, and can not afford his study expenses. (2000 JDs X the number of persons he pays their intermediate or university study expenses) (refer to instructions No. 14).	9025			
Taxable income (39 – 90)		903		
Donations and subscriptions paid in the Kingdom for religious, charity, humanitarian, academic, sport, or professional purposes or for parties in accordance with the provisions of law.	99120	To be subtracted /		
The amended taxable income (903–99120) to be moved to table (9900).		99130		
Exemptions from item: 9021 to 9024 are granted for the resident Jordanian, and for the non–resident Jordanian whose wife and children he sustains are resident in the Kingdom. They are not granted for the non–Jordanian taxpayer who resides in Jordan unless his wife and children he legally sustains are resident in the Kingdom.			Note 1	
State details of the information related to the financial, personal, and family exemptions in the information table pertaining to items: 9011, 9016, 9022, 9023, 9024, and 9025. Also enclose a certificate of the amount of interest from the bank or the financial company.			Note 2	
For inquiry: Call the customer service telephone No. 5535613 or the telephone of the concerned department				

(جدول 99000)

حساب الضريبة			دينار	فلس
الدخل الخاضع للضريبة المعدل	99130			
ضريبة الدخل المستحقة (راجع الإرشاد الثامن والعشرين)	99510			
مجموع التقاص من ضريبة الدخل المستحقة (اجمع 995201+995202)	99520			
ضريبة الدخل المقتطعة		995201		
الخصم التشجيعي بنسبة 6٪ من البند، 99510 أو 995201 أيهما أقل		995202		
رصيد ضريبة الدخل المستحقة / الزيادة (995010-995020)	99540			
رصيد ضريبة الخدمات الاجتماعية المستحقة / الزيادة (995601-995602)	99560			
ضريبة الخدمات المستحقة		995601		
ضريبة الخدمات المستقطعة		995602		
الضريبة المضافة المترتبة على التأخير في تقديم الكشف – (بنسبة 2٪ عن كل شهر تأخير من بند 99510- بند 995201) راجع الإرشاد الرابع والعشرون.	99570			
مجموع أرصدة الضرائب المستحقة (99540 + 99560+ 99570)	99590			

جداول المعلومات (تتعلق بالإعفاءات والتنزيلات)

اسم المستخدم (بكسر الدال) أو الوزارة/ الدائرة/المؤسسة .... الرقم الضريبي

عنوانه

قيمة التبرعات	الجهة المتبرع لها		نفقات الاستشفاء	اسم المستشفى	اسم الطبيب رباعيا
إيجار بيت السكن	اسم المالك رباعيا	عنوان المالك			

اسم كل من الوالدين والأولاد الذين أعيلهم	سنة ميلاده	رقمه الوطني	أسماء طلاب الجامعة أو كلية المجتمع أو المعهد الذين أنفق عليهم			
			اسم الطالب	درجة القرابة	السنة	رقمه الوطني
			أسماء المعالين غير الوالدين والأولاد		درجة القرابة	رقمه الوطني
			اسم الزوجة قبل الزواج		رقمها الوطني	

أشهد بأن كافة المعلومات الواردة في هذا الكشف صحيحة وحقيقية وكاملة وأنه لا يوجد لدي مصدر دخل آخر سوى الوظيفة أو الاستخدام تحت طائلة المسؤولية القانونية.

التاريخ / / 200

توقيع الموظف / المستخدم

(Table 99000)

File ID	Tax Calculation			
	99130	The amended taxable income		
	99510	**The due income tax (refer to instructions No. 28)**		
	99520	**The setoff total of the due income tax (add 995201+995202)**		
			995201	The deducted income tax
			995202	The supportive discounting with a percentage of 6 % of the lesser one of items 99510 and 995201
	99540	**(99520–99510)The due income tax balance/ increment**		
	99560	**The due social services tax balance/ increment (995601–995602)**		
			995601	**The due services tax**
			995602	**The deducted services tax**
	99570	**The added tax payable in case of delay in submitting the statement (with a percentage of 2% for each month of delay from item 99510 to item 995201) (refer to instructions No. 24)**		
	99590	**Total of the due taxes balances (99540+99560+99570)**		

Information Table (Related to the exemptions and deductions)

Name of the employer or the ministry department establishment	Tax No		
his address			

Donations Value	**The entity receiving the donation**	**Medication Expenses**	**Hospital**	**Full name of the doctor**
Rent of the domicile	**Full name of the owner**	**Address of the owner**		

Name of each of the parents and children whom I sustain	**Year of Birth**	**National No**

Names of students of university, community college, or institute whom I sustain			
Student Name	**Degree of Kinship**	**Year**	**National No.**
Names of dependents other than the parents and children		Degree of Kinship	National No.
Maiden name of the wife		National No.	

I certify **under the** penalty of law that the information mentioned **in** this statement is true and complete and that I have **no** other income source except the employment

Date: / / 200 **Signature of the employee**

خاص باستعمال دائرة ضريبة الدخل

مديرية ضريبة الدخل ....

اسم المقدر توقيعه	موافقة المكلف على تعديل الدخل والضريبة
اسم المدقق توقيعه	

تاريخ استلام الكشف / / 200

اسم مقدم الكشف ....

اسم مستلم الكشف
وتوقيعه...

For the Use of the Department of Income Tax

Income Tax Directorate of..................:

Assossor Name	Signature	The approval of the taxpayer regarding the amendment of the income and tax
Auditor Name	Signature	

Date of receiving the statement / / 200

Statement Presenter Name: ....

Name and signature of the statement recipient ....

نموذج (7/34)

إشعار تعديل إقرار الضريبة العامة / الخاصة

اسم الشركة: ....

الرقم الضريبي: ....

يرجى التكرم بالموافقة على تعديل الخطأ الوارد في الإقرار الضريبي، للفترة / للفترات الضريبية، كما هو مبين جانب كل منها:

الفترة الضريبية	قيمة الخطأ الحاصل بالضريبة / دينار		سبب الخطأ
	لصالح المسجل	لصالح الدائرة	
–	–	–	
–	–	–	
–	–	–	
–	–	–	
–	–	–	

رقم الوارد:	تاريخه

التوقيع ....

رأي مدير التدقيق :

التنسيب بعدم الموافقة على التعديل لكون الدائرة سبقت المكلف في اكتشاف الخطأ.

اسم الموظف: .... توقيعه: ....

التاريخ: ....

التنسيب بالموافقة علماً بأن الدائرة لم تسبق المكلف في اكتشاف الخطأ.

اسم الموظف: .... توقيعه: ....

التاريخ: ....

شعبة تعديل الإقرارات :

اسم الموظف الذي قام بإدخال التعديل: ....

التاريخ: .... توقيع الموظف المسؤول: ....

Form (34/7)

Notification of Modification on General / Special Tax Declaration

Company Name:..

Tax Number:...

Please approve the modification of the error in the tax declaration for the tax period/s as shown beside each of them.

Tax Period	Value of the error in the tax /JD		Reason for the error
	For the interest of the registrar	For the interest of the department	
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	

Signature: ....

Incoming correspondence No.: Date:

Auditing Manager's Opinion:

Recommending not approving the modification because the department discovered the error before the taxpayer.

Employee's name: .... Signature: ....

Date:...

Recommending approving the modification; the department did not discover the error before the taxpayer.

Employee's name: .... Signature: ....

Date:...

Section of Declarations Modification:

Name of the employee who has entered the modification: ....

Date:.............. Signature of the employee in charge: ....

نموذج (7/35)

إقرار بالضريبة العامة على المبيعات			نموذج رقم (4)							
اسم المسجل										
رقم الهاتف		رقم الفاكس		الرقم الضريبي						
العنوان البريدي	ص.ب.		المحافظة	الفترة الضريبية	من				إلى	
	الرمز البريدي		البلد	المهلة القانونية لتقديم الاقرار	من				إلى	

اقرأ دليل تعبئة الإقرار والإرشادات على ظهر الإقرار – عبئ البيانات أدناه بخط واضح ومقروء					
الرقم	**البيان**	**القيمة**		**الضريبة العامة**	
		فلس	**دينار**	**فلس**	**دينار**
1	الرصيد المدور من الفترة السابقة				
2	المشتريات المحلية الخاضعة للنسبة العامة				
3	المستوردات الخاضعة للنسبة العامة				
4	المستوردات / مؤجلة / توريد / الضريبة				
5	المشتريات والمستوردات المعفاة				
6	المبيعات المحلية الخاضعة للنسبة العامة				
7	المبيعات المحلية الخاضعة لنسبة الصفر				
8	المبيعات المصدرة				
9	المبيعات المحلية المعفاة				
10	ضريبة غير قابلة للخصم (تخص مبيعات معفاة)				
11	حركة تعديل لصالح المسجل				
12	حركة تعديل لصالح الدائرة				
احتساب الضريبة المستحقة				**فلس**	**دينار**
13	ضريبة الخانات (6+10+12)–(1+2+3+11) موجبا مبلغ مطلوب دفعه				
14	ضريبة الخانات (6+10+12)–(1+2+3+11) سالبا عبئ الخانات من (15–17)				
15	هل ترغب في استرداد الضريبة العامة عن السلع والخدمات المصدرة إن وجدت؟ ☐ نعم: عبئ المبلغ المطلوب استرداده حسب معادلات التصنيع . ☐ لا : ضع صفرا.				
16	هل ترغب في استرداد الضريبة العامة التي دفعت لمدة تزيد على ستة اشهر ؟ ☐ نعم: يرجى مراعاة دليل تعبئة الإقرار. ☐ لا : ضع صفراً.				
17	لاحتساب الرصيد المدور لصالحك للفترة القادمة احتسب المعادلة التالية: 14 (16+15)				
18	في حال وجود مواد محملة بضريبة خاصة، واستخدمت في إنتاج سلع أخرى خاضعة للنسبة العامة وتم تصديرها وترغب في استرداد الضريبة الخاصة، فيجب احتساب المبلغ المطلوب استرداده حسب معادلة التصنيع وتثبيته في هذه الخانة.				

يتبع

Form (35/7)

Declaration of General Tax on Sales				**Form No. (4)**		
Registrar Name						
Telephone No.		Fax No.	**Tax No.**			
Postal Address	P.O. Box	Governorate		Tax Period	From	To
	Zip Code	City		Legal term to Submit the declaration	From	To

Read the guide for filling in the declaration and the guidelines at the back of the declaration – *Fill in data using clear and legible handwriting.*

No.	**Item**	**Value**		**General Tax**	
		Dinar	**Fils**	**Dinar**	**Fils**
1	Balance revolved from previous period				
2	Domestic purchases subject to general rate				
3	Imports subject to general rate				
4	Deferred– tax– payment – imports				
5	Tax–exempt purchases and imports				
6	Domestic sales subject to general rate				
7	Domestic sales subject to zero rate				
8	Export sales				
9	Tax–exempt domestic sales				
10	Undetectable tax (concerning tax–exempt sales)				
11	Modification movement in favor of the registrar				
12	Modification movement in favor of the department				

Calculation of due tax		**Dinar**	**Fils**
13	Tax for items (6+10+12)–(1+2+3+11): If the result is positive, this is the amount to be paid		
14	Tax for items (6+10+12)–(1+2+3+11): If the result is negative, fill in items from 15–17		
15	Do you want to redeem the general tax on exported goods and services, if any? ☐ Yes: fill in the sum required to be redeemed according to manufacturing formulas ☐ No: Put zero		
16	Do you want to redeem the general tax that has been paid for more than six months? ☐ Yes: please refer to the guide for filling in the declaration. ☐ No: Put zero		
17	To calculate the balance revolved in your favor for the coming period, calculate the following formula: 14–(15+16)		
18	In case there are materials loaded with special tax, used in the production of other commodities which are subject to general rate and have been exported and you want to redeem the special tax, the required sum to be redeemed shall be calculated according to the manufacturing formula and fixed it in this space.		

To be continued

تسلسل أرقام فواتير المبيعات	من	إلى	من	إلى
إذا لم تتسع الخانات يرجى إرفاق كشف على ورقة خارجية يعبأ فيه تسلسل الأرقام				

البيانات المتعلقة بفواتير الشراء المحلية التي تحمل أعلى قيمة ضريبة تم دفعها خلال الفترة الضريبية.		الرقم الضريبي للبائع	رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	القيمة	الضريبة
	1.					
	2.					
	3.					
	4.					
	5.					

أقر أنا الموقع أدناه، تحت طائلة المسؤولية بأن المعلومات الواردة في هذا الإقرار صحيحة			
الاسم			التوقيع
الوظيفة			التاريخ
الإرشادات			ختم السجل

1.	الخانة رقم (1) تعبأ برصيد الضريبة العامة المدور من إقرار الفترة السابقة والوارد أصلاً بالخانة (17)
2.	الخانة رقم (2) تعبأ بقيمة المشتريات المحلية وضريبتها، من السلع والخدمات القابلة للخصم والرد حسب القانون، والمشتراة بفواتير من مسجلين باستثناء الوارد بالجدول رقم (4) الملحق بالقانون.
3.	الخانة رقم (3) تعبأ بقيمة المستوردات من السلع والخدمات القابلة للخصم والرد حسب القانون، والتي سبق دفع الضريبة عنها بموجب وصولات مالية باستثناء الوارد بالجدول رقم (4) الملحق بالقانون.
4.	الخانة رقم (4) تعبأ بقيمة المستوردات وضريبتها من السلع والخدمات القابلة للخصم والرد حسب القانون، والمؤجل دفع الضريبة عنها بموجب موافقة المدير المسبقة حسب نص المادة (26) الفقرة (د) من القانون.
5.	الخانة رقم (5) تعبأ بقيمة المشتريات المحلية من سلع وخدمات والمعفاة من الضريبة.
6.	الخانة رقم (6) تعبأ بقيمة المبيعات المحلية من السلع والخدمات الخاضعة للنسبة العامة ومقدار الضريبة المستحقة عليها حسب نصوص القانون.

Serial No. of Sales Invoices	From	To	From	To
If the space given is not sufficient, please attach a statement on a separate sheet to be filled in, in serial numbers.				

Data related to domestic purchase invoices holding the highest tax value that has been paid during the tax period		Seller's tax No.	Invoice No.	Invoice Date	Value	Tax
	1					
	2					
	3					
	4					
	5					

I, the undersigned, subject to the penalty of law, declare that the information included in this declaration is correct.			
Name		Signature	
Position		Date	
Guidelines		Stamp of Registrar	

1.	Item No. (1) to be filled in with the balance of the general tax revolved from the declaration of the pervious period, which is originally included in item (17).
2.	Item No. (2) to be filled in with the value and tax of domestic purchases of goods and services subject to deduction and redemption according to the law, and purchased by invoices from registrars except what has been included in table (4) attached to the law.
3.	Item No. (3) to be filled in with the value of imports of goods and services subject to deduction and redemption according to the law, whose tax has been paid according to financial invoices except what has been included in table (4) attached to the law.
4.	Item No. (4) to be filled in with the value and tax of imports of goods and services subject to deduction and redemption according to the law, whose tax payment has been deferred according to prior approval of the manager in accordance with the text of Article (26) paragraph (D) of the law.
5.	Item No. (5) to be filled in with the value of domestic purchases of tax-exempt goods and services.
6.	Item No. (6) to be filled in with the value of domestic sales of goods and services subject to general rate and accrued tax value in accordance with law texts.

7.	الخانة رقم (7) تعبأ بقيمة المبيعات المحلية من السلع الخاضعة لنسبة صفر الواردة في جدول رقم (2) الملحق بالقانون والمبيعات إلى الجهات المعفاة بموجب المادة (21) من القانون.
8.	الخانة رقم (8) تعبأ بقيمة السلع والخدمات المصدرة بموجب بيانات جمركية أو حسب التعليمات التنفيذية، رقم (5) لسنة 2001، بما في ذلك السلع والخدمات المصدرة من الجدول رقم (3) الملحق بالقانون، باستثناء الصادرات التي مدخلاتها من أصل إدخال مؤقت.
9.	الخانة رقم (9) تعبا بقيمة المبيعات المحلية من السلع والخدمات المعفاة، حسب الجدول رقم (3) الملحق بالقانون، أو المعفاة بموجب أحكام القانون.
10.	الخانة رقم (10) تعبأ بمقدار الضريبة العامة غير القابلة للخصم، خلال الفترة الضريبية من أصل الواردة بالبنود من (1–3)، واستخدمت في عمل يتعلق ببيع سلعة أو خدمة معفاة، سواء كان البيع ببدل أم دون بدل، مع مراعاة معادلات التصنيع.
11.	الخانة رقم (11) تعبا بمقدار الضريبة التي ترغب في استردادها، من خلال الإقرار من غير الوارد بالخانات من (1–3) أعلاه.
12.	الخانة رقم (12) تعبأ بمقدار الضريبة التي يجب توريدها، من خلال الإقرار من غير الوارد بالخانة (6).
ملاحظة: لتعبئة الخانات المتبقية ولمزيد من المعلومات انظر دليل تعبئة الإقرار	

7.	Item No. (7) to be filled in with the value of domestic sales of goods subject to zero rate included in table (2) attached to the law and sales to exempted entities pursuant to Article (21) of the law.
8.	Item No. (8) to be filled in with the value of exported goods and services according to the customs data or to the executive directions No.(5) for the year 2001, including the exported goods and services from table No. (3) attached to the law except exports whose entries are from temporary admission origin.
9.	Item No. (9) to be filled in with the value of domestic sales of tax–exempt goods and services according to table No. (3) attached to the law or exempted pursuant to provisions of the law.
10.	Item No. (10) to be filled in with the amount of undetectable general tax during the tax period from the tax origin included in items (1–3) that had been used in a business related to the sale of an exempted commodity or service whether the sale had been in return for a consideration or no consideration provided that the manufacturing formulas shall be observed.
11.	Item No. (11) to be filled in with the amount of tax that you want to redeem by means of the declaration other than what has been mentioned in items (1–3) above.
12.	Item No. (12) to be filled in with the amount of tax to be paid by means of the declaration other than what has been mentioned in item (6).
N.B: To fill in the remaining columns and for more information, refer to the guide for filling in the declaration.	

نموذج (7/36)

وزارة المالية

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مديرية [ ]

طلب تسجيل [ ] إعادة تسجيل [ ] تعديل بيانات [ ]

بيانات المسجل

اسم المكلف (رباعياً) / الشركة أو المؤسسة [ ]

هل لديك رقم ضريبة دخل | نعم [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ] لا [ ]

هل ترغب في تعديل البيانات | نعم [ ] لا [ ]

الشكل القانوني

مساهمة عامة			
خاصة [ ]	عامة [ ]		

شخص طبيعي [ ]					
مستخدمون [ ]			شريك [ ]	أفراد [ ]	
مشترك [ ]	خاص [ ]	عام [ ]			

مؤسسة فردية [ ] توصية [ ] تضامن [ ] ائتلاف [ ] غيرها / اذكرها [ ]

رقم السجل التجاري [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ] **تاريخه** [ ]

رقم السجل الصناعي [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ] **تاريخه** [ ]

الرقم الوطني [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]

مقيم [ ] غير مقيم [ ]

رقم جواز السفر أو الوثيقة لغير الأردني [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]

الجنسية		الجنس: ذكر	[ ]	أنثى	[ ]	تاريخ الميلاد	/ /	الحالة الاجتماعية	[ ]

الأسماء التجارية المستخدمة [ ]

Form (36/7)

Ministry of Finance

Income and Sales Tax Department

Directorate: [ ]

Registration Application [ ] Re-registration [ ] Data Amendment [ ]

Registrar Data

Full name of tax payer/ company or institution [ ]

Do you have an income tax number? Yes [| | | | | |] No. [ ]

Do you want to amend the data? Yes [ ] No. [ ]

Legal Form

Natural Person							General Joint-Stock Company			
Persons		Partner		Employees			Public		Private	
				General	Special	Subscriber				

Others, specify		Coalition Company		Joint Liability Company		Limited Partnership Company		Sole Corporation	

Commercial Record No.											Date of Issue	
Industrial Record No.											Date of Issue	

National No.										

☐ Resident ☐ Non-resident

Passport or document No. for the non-Jordanian									

Nationality		Sex: Male		Female		Date of Birth	/ /	Marital Status	

Used trade names [ ]

أسماء الشركاء	الأرقام الضريبية										الحصة

نوع النشاط

تصنيف المكلف (النشاط حسب الأيزو)

العنوان

رقم البلوك	اسم العمارة	الشارع	الحي	المدينة	المحافظة

رقم الطابق | | رقم المكتب | | نوع السكن | ملك | إيجار

الهواتف

العمل							المنزل							
الفاكس							المتنقل							

العنوان البريدي	ص.ب		الرمز البريدي		المحافظة		المدينة	

البريد الإلكتروني

تاريخ إقفال الحسابات: ....

توريد الاقتطاعات: ملزم | | غير ملزم |

للاستعمال الرسمي	شهري			نصف سنوي		أخرى	

اسم البنك | | الفرع | | اسم الحساب |

رقم الحساب | | | | | | | |

هل تمسك حسابات أو نظاماً محوسباً؟ نعم ☐ لا ☐

نوع الحسابات يدوية ☐ محوسبة ☐ محوسبة جزئياً ☐

إذا كانت محوسبة ما هو اسم النظام:

اسم المزود:

اسم اللغة المستخدمة في برمجة النظام نظام التشغيل المستخدم

Partners names	Tax numbers									Share

Activity type	
Taxpayer Classification	(Activity according to ISO)	

Address

Governorate	City	Quarter	Street	Building Name	Block No.

Floor No.		Office No.		Accommodation Type	Owned	Rented

Telephones

Work							Home							
Fax							Mobile							

Postal Address	P.O. Box		Zip Code		Governorate		City	

E-mail	

Date of Closing the Accounts:..

Payment of deductions	Obligatory		Non - Obligatory	

Official Use	Monthly			Semi-annual		Annual		other	

Bank Name		Branch		Account Name	

Account No.								

Do you maintain computerized accounts or system? ☐ Yes ☐ No

Account Type: ☐ Manual ☐ Computerized ☐ Partly computerized

If they are computerized, what is the name of the system?

Provider name:

Language used in programming the system

Used operation system:

معلومات خاصة بضريبة المبيعات

يرجى تعبئة الخانات بشكل صحيح:

هل لديك رقم تسجيل بالمبيعات سابقاً اذكره | | | | | | | |

رقم بطاقة الاستيراد العائدة للمسجل اذكره | | | | | | | |

هل النشاط خاضع للضريبة الخاصة نعم ☐ لا ☐

هل ترغب في التسجيل بأثر رجعي نعم ☐ لا ☐

في حال كانت الإجابة بنعم يرجى مراجعة مركز الدائرة الرئيس

معدل المبيعات / الإيرادات الشهرية ☐ رأس مال الشركة ☐

❖ هل لديكم فروع أو مكاتب أخرى: اذكرها:

____

____

❖ هل تقوم بتأدية هذا النشاط من خلال شخص آخر ☐ نعم ☐ لا

(وسيط / وكيل / وكيل حصري / ضامن)

إذا كانت الإجابة نعم اذكر اسم الشخص ☐ ورقم ضريبة الدخل | | | | | | | | | |

إقرار

تعبأ أمام الموظف المختص لدى الدائرة وفي حالة تعذر ذلك يرجى المصادقة على هذا التوقيع من خلال البنك

أقر بأن المعلومات الواردة في هذا الطلب صحيحة وأتحمل المسؤولية القانونية إذا تبين خلاف ذلك. راجياً اعتبار التبليغ على العنوان المسجل أعلاه بما في ذلك البريد الإلكتروني تبليغاً قانونياً وقرينة قانونية قاطعة على وقوع التبليغ.

الاسم ....

الوظيفة في البنك ....

التوقيع .... التاريخ ....

ختم الشركة

مصادقة البنك

أصادق على أن الشخص الموقع على هذا الطلب هو الشخص المفوض، أو النائب، أو صاحب العمل وأصادق على صحة التوقيع.

الاسم ....

الوظيفة في البنك ....

التوقيع .... التاريخ ....

ختم البنك

Information Pertaining to Sales Tax

Please fill in the items properly:
Do you have a previous registration sales No.? mention it.

Registrar's Importation Card No.: Mention it

Is the activity subject to special tax: ☐ Yes ☐ No

Would you like to register retroactively: ☐Yes ☐ No
If the answer is yes, please refer to the main headquarter of the department.

Average of monthly sales/ revenues ☐ Company's capital ☐

Do you have other branches or offices:
State them: ....

....

Do you perform this activity through another person? ☐ Yes ☐ No
(Broker/ Agent/ Exclusive Agent/Surety)

If the answer is yes, please mention the person's name ☐

And income tax No.									

Declaration

To be completed before the in charge officer at the department, in case this was not possible, please have this signature approved by the bank.
I declare that the information included in this application is correct and I assume legal accountability if otherwise appears. I hope that you will consider notification to the above registered address including the e-mail a legal notification and decisive legal evidence that notification has been made.

Name:..
Title in the bank:..
Signature:..................................Date:..............................

Company Stamp

Bank Authentication

I certify that the person who signed this application is the authorized person, the representative or the business owner, and I approve the validity of signature.

Name:..
Title in the bank:..
Signature: .... Date: ....

Bank Stamp

الفصل الثامن

ترجمة نماذج شهادات دراسية

Chapter Eight

Translation of Academic Certificates Forms

المبحث الأول
التغطية النظرية

المطلب الأول
نبذة عن وزارة التربية والتعليم

منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام 1921، أولت الحكومات والبرلمانات الأردنية المتعاقبة أهمية خاصة للتعليم. ففي عام 1939 صدر نظام المعارف لينظم أسس العملية التربوية، وفي عام 1955 صدر قانون المعارف رقم (20) لسنة 1955. ومواكبة لانتشار حركة التعليم في الأردن صدر قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة 1964، والذي بموجبه استمدت فلسفة التربية والتعليم في الأردن أصولها من الأسس والمرتكزات الواردة في الدستور الأردني، ومن القيم والمثل العليا المجتمعية، وآمال الأردن وحاجاته القائمة والمنتظرة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. كذلك أصبح التعليم إلزامياً، مدة تسع سنوات، بموجب هذا القانون[1]. وامتداداً لهذا القانون، صدر قانون التربية والتعليم رقم (27) لسنة 1988، الذي توسع في الأسس الواردة في القانون السابق، وأضاف إليها فلسفة التراث العربي والإسلامي، وتاريخ الأردن وتجربته الوطنية، وعرضاً للأهداف العامة للتربية في المملكة، بشكل يتطلع للانفتاح على الثقافة الإنسانية، والاستيعاب الواعي للتقنية، واتباع المنهج العلمي، والتفكير الناقد الموضوعي والإبداعي، مع الاعتزاز بالتراث الوطني والقومي والإسلامي[2].

وعام 1987 عقد مجلس التربية والتعليم جلسة، تبنى فيها توصيات المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي، الذي عقد في أيلول من العام نفسه، وقرر المجلس أن يكون السلّم التعليمي كما يأتي:

1. مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان.
2. مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات.
3. مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان، وتتألف هذه المرحلة من مسارين هما:

أ. مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة ودراسة متخصصة أكاديمية أو مهنية.

ب. مسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني[3].

---

(1) وزارة التربية والتعليم، تقرير: لمحة موجزة عن وزارة التربية والتعليم، http://www.moe.gov.jo/glm.pdf، تاريخ التصفح 2007/3/12، ص1.

(2) المرجع السابق ص1.

(3) المرجع السابق ص1.

First Section

Theoretical Coverage

1- A Brief about the Ministry of Education

Since the establishment of the Emirate of Trans–Jordan in 1921, successive Jordanian governments and parliaments paid special attention to education. In 1939, the education regulation was issued to organize the principles of the educational process. In 1955, the Education Law No. (20) for the year 1955 was issued. To keep pace with the spreading of the educational movement in Jordan, Education Law No. (16) for the year 1964 was issued. In accordance with this law, the philosophy of education in Jordan had its principles derived from bases stipulated in the Jordanian constitution, noble values of the community, and Jordan's present and future aspirations and needs in the fields of politics, economics, sociology and culture. Also, by virtue of this law, nine years of education became compulsory [1].

In line with this law, Education Law No. (27) for the year 1988 was issued. It elaborated on the bases stipulated in the previous law and added the philosophy of Arab and Islamic heritage, and the history of Jordan as well as its national experience to it. It also presented the general aims of education in the Kingdom in a way that aspires for openness to human culture, aware comprehension of technology, observance of the scientific methodology as well as to the objective and innovative critical thinking. All along with being proud of the national, Arabic and Islamic heritage[2].

In 1987, the council of education held a session in which it adopted the recommendations of the 'First National Conference for Educational Development' that was held in September of the same year. The council decided that the educational stages shall be as follows:

1. Kindergarten stage with duration of two years.
2. Basic education stage with duration of ten years.
3. Secondary education stage with duration of two years. This stage has two streams which are:
   A. Comprehensive secondary education stream which is based on a general comprehensive cultural base and a specialized academic or vocational study.
   B. Applied secondary education stream which is based on a vocational preparation and training [3].

(1) Ministry of Education Report: a brief about the Ministry of Education, http://www.moe.gov.jo/glm.pdf, browsing date: 12/3/2007, P. 1.
(2) Previous reference, P. 1.
(3) Previous reference.

ينظم أعمالَ الوزارة ومهامها في الوقت الحاضر قانونُ التربية والتعليم، رقم (3)، لسنة 1994. وهو يتضمن تفصيلات كاملة تتعلق بفلسفة التربية وأهدافها، وأعمال الوزارة ومهامها، وجهازها والمراحل التعليمية، ومهام مجلس التربية والتعليم، وأسس المناهج والكتب المدرسية، والامتحانات العامة، والمؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية، وتعزيز الصلات التربوية بين المملكة وسائر العالم.

وحتى نقف على بعض إنجازات الأردن، في تطوير التعليم الأساسي، نورد نتائج إحصاءات تربوية سجلت بين عامي 2006/2005[1]:

- بلغ مجموع العاملين في وزارة التربية والتعليم (58886) معلماً، (16354) إدارياً.
- بلغ عدد الطلبة في وزارة التربية والتعليم (1,056,470) طالباً وطالبة، وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الخاص (327213) طالباً وطالبة، ووكالة الغوث (124189) طالباً وطالبة، والسلطات الحكومية الأخرى (17224) طالباً وطالبة.
- نسبة الطلبة لكل شعبة (28,6) طالباً، ونسبتهم لكل معلم (20) طالباً.
- بلغ مجموع الأطفال الملتحقين برياض الأطفال (95389) طفلاً.
- بلغ عدد مدارس وزارة التربية والتعليم (3126) مدرسة و (51) مدرسة حكومية أخرى، و (174) مدرسة تابعة لوكالة الغوث، و (2076) مدرسة تابعة للتعليم الخاص.
- بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم للعام 2005 (342,311,000) ديناراً.
- بلغت مساهمة المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة بالتربية والتعليم في الإنفاق التربوي مبلغ (171,660,000) ديناراً، موزعة على: منظمة اليونسكو، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، وصندوق التراث العالمي، ومجموعة الدول غير المنحازة في اليونسكو، ومجموعة الدول العربية في اليونسكو، ومركز التنسيق بين اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- بلغت موازنة ضريبة المعارف لعام 2005 (7,624,000) ديناراً.
- بلغت قيمة مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE) (380) مليون دولار[2].

---

(1) المرجع السابق ص2.

(2) تبنت الوزارة في ضوء ملتقى الرؤية مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE)، الذي يتضمن مرتكزات ومكونات أساسية لتطوير التعليم، وبدأت بتطبيقه عام 2003، لينتهي عام 2008 بتحقيق أربعة مكونات رئيسة، تشمل كافة عناصر العملية التربوية، وبلغت قيمة المشروع (380) مليون دولار، وهذه المكونات الرئيسة هي:

1. تطوير الإدارة التربوية، وإعادة توجيه السياسات والإستراتيجيات.
2. تطوير المناهج والكتب المدرسية، والتجهيزات وأداء المعلمين.
3. توفير الأبنية المدرسية المناسبة، والمختبرات الحاسوبية، والمرافق الأخرى وتحديثها، لتحقق معايير التميز والجودة.
4. تعميم رياض الأطفال في مراحل الطفولة المبكرة، لتنمية الاستعداد لدى الأطفال.

Functions and duties of the Ministry are currently regulated by the Law of Education No. (3) for the year 1994, which includes full details related to the education philosophy, objectives and stages, functions and staff of the ministry, duties of the council of education, basics of the curricula, textbooks and general examinations, private and foreign educational institutions, as well as the fostering of educational ties between the Kingdom and the whole World.

To be familiar with some achievements of Jordan in the development of basic education, we will set forth some educational statistics recorded during the two years 2005/2006[1].

- Total number of the employed personnel in the Ministry of Education reached (58886) teachers and (16354) administrators.
- Number of the students in the Ministry of Education reached (1,056,470) male and female, whereas the number of the students in the private education sector reached (327213) male and female. The number of students of UNRWA schools was (124189) male and female, while the number of the students of other governmental authorities was (17224) male and female.
- The rate of students per section was (28,6), their rate per teacher was (20).
- Total number of the children joining kindergartens was (95389).
- Number of schools of the Ministry of Education was (3126), in addition to (51) other public schools, (174) UNRWA schools and (2076) private schools.
- Budget of the Ministry of Education for the year 2005 was (342,311,000) JDs.
- Contribution of international and Arab organizations concerned with education to the expenditure related to education reached (171,660,000) JDs; coming from: UNESCO, ISESCO, World Heritage Fund, the nonaligned countries in UNESCO, the Arab countries in UNESCO and the Coordination Center between the National Committees for Education, Culture and Science.
- Budget of the education tax for the year 2005 was (7,624,000) JDs.
- Value of the "Education Reform for the Knowledge Economy (ERFKE) Project" was 380 million dollars[2].

---

(1) Previous reference.
(2) The Ministry adopted in the light of Vision Meeting the Education Reform for the Knowledge Economy Project (ERFKE) which included the basic props and components for education development. It started to apply it in 2003 to be concluded in 2008 in order to achieve four main constituents including all elements of the educational process. Value of the project was (380) million dollars. These main constituents are:

1. Developing the educational management, and redirecting policies and strategies.
2. Developing curricula, textbooks, equipment and teachers' performance.
3. Providing suitable school buildings, computer labs and other utilities as well as updating them to achieve excellence and quality standards.
4. Spreading kindergartens for early childhood stages to enhance aptitude among children.

المطلب الثاني

نبذة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حتى عام 1951 لم تتوفر برامج للدراسات العليا في الأردن، وكان الطلبة من خريجي الثانوية العامة يتوجهون للدراسة خارج البلاد. وقد بلغ عدد الطلبة الأردنيين الذين جلسوا على مقاعد الدراسة، في جامعات عربية خارج الأردن عام 1948 (223) طالباً[1]. بدأت الخطوة الأولى في إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ في الأردن، في أعقاب وحدة الضفتين عام 1951، وذلك بافتتاح صف لتأهيل المعلمين في كلية الحسين في عمان. ثم أنشأت وزارة التربية والتعليم داراً للمعلمات في مدينة رام الله في الضفة الغربية في العام نفسه، وبلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات، التي تم تأسيسها حتى عام 1962، ما مجموعه 11 معهداً. وفي عام 1980 تم تحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع، يختار فيها الطالب التسجيل في أحد البرامج الدراسية لسنتين، بعد شهادة دراسة الثانوية العامة (توجيهي)، وأصبحت مهمتها إعداد فئة الفنيين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة. وتطورت كليات المجتمع، من حيث العدد بصورة سريعة، حتى وصل عددها (52) كلية عام 1985، موزعة على مختلف أنحاء المملكة، ثم تناقصت تدريجياً بعد إنشاء الجامعات الأهلية[2].

شهد الأردن توسعاً كبيراً وازدياداً في عدد الجامعات الرسمية والخاصة؛ فبداية تأسست أول جامعة في الأردن "الجامعة الأردنية" عام 1962، وتوالى إنشاء الجامعات الرسمية حتى وصل عددها إلى (8) ثماني جامعات[3]، بالإضافة لدخول التعليم الأهلي عام 1990 شريكاً للتعليم الرسمي؛ إذ بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلية (14) أربع عشرة جامعة وكلية جامعية، تستوعب 40٪ من مجموع طلبة الجامعات الملتحقين بالبرامج الجامعية داخل المملكة.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نبذة عن التعليم في الأردن، http://www.mohe.gov.jo/learn/defaultar.asp، تاريخ التصفح 2007/3/12.

(2) المرجع السابق.

(3) تلاها تأسيس جامعة اليرموك عام 1976، وتبعها تأسيس جامعة مؤتة عام 1981، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عام 1986، وجامعة آل البيت عام 1994، والجامعة الهاشمية عام 1995، وجامعة البلقاء التطبيقية عام 1997، ثم جامعة الحسين بن طلال في مدينة معان في الجنوب عام 1999. إضافة إلى ذلك فقد تم تأسيس كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس هي: كلية عمان الجامعية للهندسة التكنولوجية 1989 وكلية الدعوة وأصول الدين 1990.

2- A Brief about the Ministry of Higher Education and Academic Research

Until the year 1951, there were no programs for higher studies in Jordan. Students who graduated from general secondary schools used to go to study abroad. In 1948, the number of Jordanian students at Arab universities outside Jordan reached (223)[1].

The first step towards establishing higher education institutes in Jordan began after the union of the two banks in 1951 by inaugurating a class for qualifying teachers in Al-Hussein College in Amman. Later, in the same year, the Ministry of Education founded an institute to qualify female teachers in the city of Ramalla in West Bank. Until the year 1962, the number of institutes established to qualify male and female teachers reached 11 institutes. In 1980, the institutes of male and female teachers were converted to community colleges in which a student, after obtaining the General Secondary Study Certificate (Tawjeehi), can choose to join a certain study program for two years. The tasks of these community colleges were to prepare technicians necessary for various labor sectors. The number of community colleges increased rapidly; in 1985, they reached 52 distributed all over the Kingdom. Afterwards, due to the establishment of private universities, they decreased [2].

Jordan has witnessed a great expansion and increase in the number of public and private universities. To start with, in 1962, the University of Jordan became the first university founded in Jordan. Then, other public universities were established, the number of which reached eight[3]. In addition, in 1990, private higher education started as a partner to public higher education. Accordingly, the number of nongovernmental higher education institutes reached fourteen (14) universities and university colleges which admit 40% of the total number of university students who join university programs in the Kingdom.

(1) Ministry of Higher Education and Academic Research, a brief about education in Jordan, http://www.mohe.gov.jo/learn/defaultar.asp, browsing date: 12/3/2007.

(2) Previous reference.

(3) It was followed by establishing Yarmouk University in 1976, Mu'tah University in 1981, The Jordan University of Science and Technology in 1986, Al Al- Bayt University in 1994, The Hashemite University in 1995, Balqa' Applied University in 1997, then Al-Hussein Bin Talal University in Ma'an in the south in 1999. In addition to that, University colleges were established to award B.A. degrees. These are: Amman College of Engineering & Technology in 1989, College of Da'wa and Principles of Religion in 1990.

أما إدارة التعليم العالي في الأردن فقد مرّت بعدة مراحل: فمنذ إنشاء الجامعة الأردنية تولى الإشراف عليها مجلس أمناء تألّف بإرادة ملكية سامية، وفي عام 1980 تم إنشاء مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس الوزراء بصفته خطوة نحو تشديد الرقابة على الجامعات وإداراتها. وضم المجلس رؤساء مجالس الأمناء في الجامعات، واللجان الملكية، ورؤساء الجامعات، ووزير التربية. وفي عام 1985 أُنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، للعمل على تنظيم قطاع التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية؛ فقامت الوزارة بحلّ مجالس الأمناء، وأصبح مجلس التعليم العالي يتكون من وزير التعليم العالي رئيساً، وعضوية كل من وزراء التخطيط والتربية والثقافة، ورؤساء الجامعات، وممثلين عن الجامعات الخاصة، وكليات المجتمع. وفي عام 1998 أُلغيت وزارة التعليم العالي، فعادت مجالس الأمناء بالإضافة لمجلس التعليم العالي، الذي رئسه آنذاك رئيس الوزراء. وفي عام 2001 عادت وزارة التعليم العالي، ومجلس الاعتماد، بالإضافة إلى مجالس الأمناء، لتشرف مجتمعة على التعليم العالي الرسمي والأهلي[(1)].

ومنذ نشأتها، أخذت الوزارة على عاتقها تطوير نظام تعليمي متقدم، من حيث المنهج والمحتوى، وتحديثه باستمرار، ليغدو أكثر قدرة على تخريج كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في شتى حقول العلم. وقد سجّل المراقبون تنامي الدور الطليعي الذي اضطلعت به المؤسسات العلمية الأردنية في المنطقة العربية، وعزوا ذلك إلى جودة النظام التعليمي العالي في الأردن، ولكونه يمزج ما بين الأصالة والتجديد في قالب واحد.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس الاعتماد، http://www.mohe.gov.jo/Ac/about/defaultar.asp?type=1، تاريخ التصفح 2007/3/12.

On the other hand, the administration of higher education in Jordan has passed through several stages. Since the establishment of the University of Jordan, a board of trustees, formed according to a royal ordinance, was entrusted to the task of its management. And in 1980, the Higher Education Council was established under the presidency of the Prime Minister as a step towards intensifying the control on universities and their administrations. The council encompassed the chairmen of the boards of trustees of the universities, the royal committees, the presidents of universities, and the Minister of Education. In 1985, the Ministry of Higher Education and Academic Research was founded to regulate the higher education sector in the Hashemite Kingdom of Jordan.

The Ministry dissolved the boards of trustees. Consequently, the Higher Education Council comprised the Minister of Higher Education as a chairman, the Ministers of Planning, Education and Culture, the presidents of universities and the representatives of private universities and community colleges as members.

In 1998, the Ministry of Higher Education was cancelled and the boards of trustees in addition to the Higher Education Council headed at the time by the Prime Minister, reappeared.

In 2001, the Ministry of Higher Education and the Accreditation Council in addition to the boards of trustees reappeared to collectively supervise public and private higher education institutes[1].

Since its establishment, the ministry has undertaken to develop an advanced educational system in terms of curriculum and content, and to update it constantly to reach highly qualified graduates and specialized manpower in various fields of science. Observers have recorded the intense of the pioneering role played by the Jordanian academic institutes in the Arab region. They attributed that to the high quality of the higher education system in Jordan and to the fact that it combines both genuineness and innovation in one mold.

(1) Ministry of Higher Education and Academic Research– Accreditation Council, http://www.mohe.gov.jo/Ac/about/defaultar.asp?type=1, browsing date 12/3/2007.

المبحث الثاني
التغطية التطبيقية

وفي هذا المبحث يورد الكاتب نماذج عربية لشهادات دراسية صادرة عن مؤسسات تعليمية أردنية، رسمية وخاصة، وترجماتها الإنجليزية. وتشمل النماذج: المطلب الأول: الوثائق المعتمدة لدى وزارة التربية والتعليم، وهي: شهادة النتائج المدرسية للصفين الثامن والتاسع، وشهادة الدراسة الثانوية العامة، وكشف علامات للطلبة الناجحين – الثانوية – الفرع العلمي، وكشف علامات الطلبة الناجحين – الثانوية – الفرع التجاري. والمطلب الثاني: الوثائق المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي: شهادة مصدقة – كلية وكشف علامات – كلية، وشهادة مصدقة – جامعية وكشف علامات – جامعي.

Second Section

Practical Coverage

This section presents the Arabic forms of academic certificates issued by public and private Jordanian educational institutes, along with their English translation. The forms include, first: documents approved by the Ministry of Education. These are: school results of the eighth and ninth elementary grades, general certificate of secondary education, marks transcript for students who passed the secondary stage– scientific stream, marks transcript for students who passed the secondary stage– commercial stream. Second: documents approved by the Ministry of Higher Education and Academic Research. These are: an authenticated certificate– college, marks transcript – college, a university authenticated certificate, marks transcript – university.

نموذج (8/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التربية و التعليم

النتائج المدرسية للصفين الثامن و التاسع الأساسيين للعام الدراسي ....

الاسم: .... الجنسية: .... مكان الولادة و تاريخها:............

الصف والشعبة:......................... المدرسة:... البلدة:..................

مديرية التربية والتعليم: ....

المادة الدراسية	النهاية العظمى	العلامة المستحقة			
		الفصل الأول رقماً	الفصل الثاني رقماً	المعدل السنوي	
				بالأرقام	بالحروف
التربية الإسلامية	200				
اللغة العربية	300				
اللغة الانجليزية	200				
الرياضيات	200				
التربية الاجتماعية والوطنية	200				
العلوم	200				
التربية الفنية	100				
التربية الرياضية	100				
موسيقى و أناشيد	100				
التربية المهنية	100				
الحاسوب	100				
اللغة الفرنسية	100				
الدين المسيحي	200				
المعدل العام المئوي بالأرقام: ( ) بالحروف:					
النتيجة:					
ملحوظات مربي الصف:..					
عدد أيام غياب الطالب: ( ) عدد أيام الدوام الرسمي الكامل: ( ) اسم و توقيع مربي الصف:					

التاريخ: / / ختم المدرسة : اسم و توقيع مدير المدرسة:

ملاحظات:

1) تقدير العلامات من 90 – 100٪ ممتاز، 80 – 89٪ جيد جداً، 70–79٪ جيد، 60–69٪ متوسط، 50–59٪ مقبول، 49٪ فما دون مقصر.
2) يكتب في النتيجة أحد الآتية : يرفع إلى الصف ....، مكمل في...................، يعيد صفه.
3) تعقد اختبارات الإكمال في المدرسة، وتعتمد نتائجها من يوم ...... الموافق ...... إلى يوم...... الموافق ......
4) تسلم الكتب المدرسية، ويسجل المنقولون منهم من يوم ...... الموافق ...... إلى يوم ...... الموافق ......
5) يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي / يوم ...... الموافق ......

Form (1/8)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Education

School Results of the Eighth & Ninth Elementary Grades for the Academic Year ....

Name: .... Nationality: .... Place and Date of Birth: ....
Grade & Section: .... School: ....
City: .... Education Directorate: ....

Subject	Maximum Grades	Achieved Mark			
		First Term in Numbers	Second Term in Numbers	Year Average	
				In Numbers	In Words
Islamic Education	200				
Arabic Language	300				
English Language	200				
Mathematics	200				
Social Education & Civics	200				
Science	200				
Art Education	100				
Physical Education	100				
Music & Anthems	100				
Vocational Education	100				
Computer	100				
French	100				
Christianity	200				
Total Percentage Average in numbers: ( ) In words:					
Result:..					
Remarks of Class Teacher:... .... Number of absence days of the student: ( ). Days of the academic year ( ). Name & signature of class teacher..					

Date: / / School Stamp: Name & Signature of Headmaster:

Remarks:

1) Marks evaluation: from 90–100%: Excellent, 80–89%: Very Good, 70–79%: Good, 60–69%: Average, 50–59%: Satisfactory, 49% and less: Failing.
2) One of the following is written in the result: Upgraded to class ...., failed in ...., repeat his class:......................
3) Incomplete exams are held in the school, and their results are approved as from .... until.........
4) School books are handed over to the students, and the transferred students are registered from ....until....................
5) Teaching shall start in the first academic term for the academic year....../........on ....corresponding to..................

نموذج (8/2)

بســم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم:............

شهادة الدراسة الثانوية العامة

تشهد وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية أن ....
المولود في .... .عام .... قد اجتاز امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام .... في الفرع : .... وحصل على معدل (..........) .

وإشعاراً بذلك أعطيت هذه الشهادة. منحت في عمان في .... للهجرة
الموافق .... .للميلاد

وزير التربية والتعليم

Form (2/8)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan

No. ....

General Certificate of Secondary Education

The Ministry of Education in the Hashemite Kingdom of Jordan hereby certifies that .... Born in ....in the year of .... has passed the General Certificate of Secondary Education Examination for the year of: .... Stream: ...., and achieved an average of (.........).

This certificate has been issued as a notification of this.

Awarded in Amman on .... in the year of .... AH corresponding to .... AD.

Minister of Education

نموذج (8/3)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التربية و التعليم

رقم الشهادة: ....

مديرية التربية و التعليم في محافظة/.................................

الشهادة المدرسية لنهاية مرحلة التعليم الثانوي الشامل

تشهد إدارة مدرسة .... أن الطالب ....
.... الجنسية، والمولود في .... بتاريخ .... / .... / .... كان أحد
طلاب الصف الثاني الثانوي الأكاديمي / الفرع العلمي في العام الدراسي .... / ....،
وكانت نتيجته السنوية ناجحاً، و كان معدل علاماته المدرسية في هذا العام كما يلي:

المبحث		النهاية العظمى لعلامة المبحث	العلامة المستحقة بالأرقام	العلامة المستحقة بالحروف
الثقافة العامة المشتركة	الثقافة الإسلامية	100	......	......
	اللغة العربية (المستوى العادي)	100	......	......
	اللغة الإنجليزية (المستوى العادي)	100	......	......
	التربية الاجتماعية والوطنية	100	......	......
المتطلبات التخصصية	الإجبارية			
	الرياضيات	200	......	......
	الاختيارية: يختار الطالب مادتين من:			
	الكيمياء	200	......	......
	الفيزياء	200	......	......
	الأحياء	200	......	......
	علوم الأرض والبيئة	200	......	......
المادة الحرة :		75		......

❖ يعتبر الطالب ناجحاً إذا نجح في مباحث:

- الثقافة العامة المشتركة.
- الرياضيات.

...../...../..... هـ الموافق ...../...../..... م

(كل كشط أو تغيير في هذه الشهادة يلغيها)

خاتم و توقيع مدير المدرسة

Form (3/8)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Education

Certificate No. ....
Education Directorate in the governorate of: ....

Academic Certificate for the Completion of the Comprehensive Secondary Education Stage

The administration of .... School certifies that the student: ...., of ....nationality, born in: .... on ....was one of the students of the academic second secondary grade / scientific stream in the academic year ...., his academic result was: passed, and the average of his school marks in this academic year was as follows :

Subject		Maximum for the Subject mark	Achieved Mark	
			In numbers	In words
Common General Culture	Islamic Education	100	......	......
	Arabic Language (Standard level)	100	......	......
	English Language (Standard level)	100	......	......
	Social Education and Civics	100	......	......
Major requirements	Obligatory			
	Mathematics	200	......	......
	Optional: the student chooses two of the following subjects			
	Chemistry	200	......	......
	Physics	200	......	......
	Biology	200	......	......
	Geology and Ecology	200	......	......
Free Subject:		75	......	......

* The student is considered passed if he passes in the following subjects:

- Common General Culture
- Mathematics

Stamp and signature of the headmaster

(Any abrasion or modification shall render this certificate invalid)

نموذج (8/4)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التربيـة والتعليـم

امتحان شهادة الدراسـة الثانويـة العامـة المهنيـة التجاريـة/ لـعام ....

كشف علامــات الطلبة الناجحين

الاسم: .... رقم الجلوس: ....

المدرسة: .... المحافظة/ اللواء: ....

المبحث	النهاية الصغرى	النهاية الكبرى	العلامة المستحقة	
			بالأرقام	بالحروف
التربية الإسلامية	40	100	......	......
اللغة العربية	100	200	......	......
اللغة الإنجليزية	80	200	......	......
الطباعة (العربية والإنجليزية)	100	200	......	......
المحاسبة ومسك الدفاتر	40	200	......	......
مبادئ الاقتصاد والقانون التجاري	40	100	......	......
السكرتارية وأعمال المكاتب	40	100	......	......
المراسلات التجارية	40	100	......	......
الرياضيات المالية و الرياضيات والإحصاء	40	100	......	......

بالأرقام بالحروف

المجموع العام .... من (1000)

النتيجة	رئيس لجنة الامتحانات: ....
	التاريخ والخاتم الرسمي ....

كتبها...................... راجعها ....

ملاحظة: يستخرج المجموع العام للناجح بجمع علامات سبعة مباحث – على أن يدخل في المجموع علامات اللغة العربية، واللغة الانجليزية، والطباعة (العربية والانجليزية). وأعلى أربع علامات من علامات المباحث الأخرى الباقية.

Form (4/8)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Ministry of Education

Commercial Vocational Certificate Of General Secondary Education Examination for the Year..........

Marks Transcript for Students Who Passed the Exam

Name: .... Seat No.: ....

School:...................... Governorate / District: ....

Subject	Minimum Grade	Maximum Grade	Achieved Mark	
			In No.	In words
Islamic Education	40	100	......	......
Arabic Language	100	200	......	......
English Language	80	200	......	......
Typing (Arabic & English)	100	200	......	......
Accounting & Book Keeping	40	100	......	......
Principles of Economics & Commercial Law	40	100	......	......
Secretariat & Office Works	40	100	......	......
Commercial Correspondence	40	100	......	......
Financial Mathematics, Mathematics & Statistics	40	100	......	......

Grand Total out of 1000: In Numbers: .... In Words: ....

Result	Chief of the Examination Committee: .... Date & Official Seal: / /

Written by: .... Checked by: ....

---

* The grand total is the total of the marks of seven subjects on the condition that the total shall include the marks of Arabic language, English language, typing (Arabic & English) and the highest marks of four other subjects.

نموذج (8/5)

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم المصدقة:..................

كلية.................................

كلية مجتمع متوسطة

كلية خاصة

مصدّقــــة

تشهد إدارة كلية .... في .... بأن الطالب... المولود في .... عام .... قد استكمل في هذه الكلية عام .... دراسة المتطلبات الدراسية المقررة لبرنامج .... تخصص .... ومدة الدراسة لهذا التخصص أربعة/ستة فصول دراسية (سنتان/ ثلاث سنوات دراسية) بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها. وترشحه هذه المصدقة للتقدم للامتحان العام لكليات المجتمع.

التاريخ: عميد الكلية

الموافق:

ملاحظة: يمنح الطالب دبلوم كلية المجتمع إذا نجح في الامتحان العام لكليات المجتمع، الذي تعقده وزارة التعليم العالي.

Form (5/8)

The Hashemite Kingdom of Jordan

Authenticated Certificate No............

..................**College**

Intermediate Community College

Private College

Authenticated Certificate

The administration of ....College in .... herby certifies that the student .... born in .... in .... has completed in this college in the year of .... studying the scheduled academic requirements of the program of................., majoring in .... The period of studying this specialization is four/six academic semesters (two/ three academic years) after obtaining the General Secondary Certificate or its equivalent. This authenticated certificate qualifies its holder to set for the General Community Colleges Examination.

Dean of College

Date: ....

Corresponding to.....................

Notes: The student is granted the diploma of community college if he/she passed the General Community Colleges Examination, which is held by the Ministry of Higher Education.

نموذج (8/6)

كليـة ....

كشف علامات

تشهد عمادة كلية .... أن .... المولود في .... عام .... والمتمتع بالجنسية .... قد استكمل متطلبات الخطة الدراسية من برنامج :..................... تخصص الصيدلة بنهاية الفصل الدراسي .... في السنة الدراسية ..../........ بمعدل .... وبتقدير .... ونال خلال مدة دراسته العلامات التالية:

الفصل الأول للعام الدراسي /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	الصيدلانيات/1			
	علم وظائف الأعضاء			
	الكيمياء الحيوية			
	الكيمياء الحيوية العملية			
	اللغة الإنجليزية/99			
	علم الأدوية (1)			

المعدل الفصلي =

الفصل الثاني للعام الدراسي /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	الصيدلانيات العملية/1			
	الثقافة الإسلامية			
	علم الأحياء الدقيقة			
	تخزين و حفظ الادوية			
	الكيمياء الحيوية			
	الكيمياء الحيوية العملية			
	الصيدلانيات/2			
	علم الأدوية (2)			
	علم الاجتماع الطبي			

المعدل الفصلي =

Form (6/8)

.... COLLEGE

Marks Transcript

The deanship of .... College certifies that .... born in .... in the year of .... of .... nationality, has completed the requirements of the academic plan in the program of .... in the specialization of Pharmacy, at the end of .... semester, academic year / , with an average of ...., rating of .... and he/she obtained the following grades:

First semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	Pharmaceutics/1			
	Physiology			
	Biochemistry			
	Practical Biochemistry			
	English Language/99			
	Pharmacology (1)			

Semester Average =

Second semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	Practical Pharmaceutics/1			
	Islamic Education			
	Microbiology			
	Medicine Storage			
	Biochemistry			
	Practical Biochemistry			
	Pharmaceutics/2			
	Pharmacology (2)			
	Medical Sociology			

Semester Average =

كلية ....

كشف علامات

الاسم .... **تخصص الصيدلة**

الفصل الصيفي للعام الدراسي   /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	الإسعافات الأولية			
	فيزياء 100			
	النشاط الرياضي			
	الصيدلانيات/1			

المعدل الفصلي =

الفصل الأول للعام الدراسي   /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	الصيدلانيات/3			
	الصيدلانيات العملية/2			
	العقاقير والنباتات الطبية 1			
	التدريب الميداني (1) للصيدلة			
	مهارات الحاسوب			
	اللغة العربية			
	علم الأدوية (3)			

المعدل الفصلي =

الفصل الثاني للعام الدراسي   /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	العقاقير والنباتات الطبية 2			
	اللغة الإنجليزية/101			
	الكيمياء العضوية العملية			
	مبادئ الكيمياء العضوية			
	الفسيولوجيا المرضية			
	المصطلحات الطبية			
	تشريعات صيدلانية			
	الصيدلانيات العملية/3			
	علم السموم و الترياق			

المعدل الفصلي =

.... COLLEGE

Marks Transcript

Name: .... Specialization: **Pharmacy**

Summer semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	First Aid			
	Physics 100			
	Physical Activity			
	Pharmaceutics/1			

Semester Average =

First semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	Pharmaceutics (3)			
	Practical Pharmaceutics/2			
	Drugs & Medical Herbs 1			
	Field Training (1) for Pharmacy			
	Computer Skills			
	Arabic			
	Pharmacology (3)			

Semester Average =

Second semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	Drugs & Medical Herbs 2			
	English Language/101			
	Practical Organic Chemistry			
	Fundamentals of Organic Chemistry			
	Pathophysiology			
	Medical Terms			
	Pharmaceuticals Legislations			
	Practical Pharmaceutics(3)			
	Toxicology & Antidotes			

Semester Average =

كليـة ....

كشف علامات

الاسم .... تخصص الصيدلة

الفصل الصيفي للعام الدراسي /

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	العلامة	ملاحظات
	علم التشريح			
	التدريب الميداني(2) للصيدلية			

المعدل الفصلي =

مجموع الساعات التراكمية : المعدل التراكمي:

مسجل الكلية عميد الكلية

بتاريخ:

ملاحظات:

* لا يعتمد هذا الكشف إلا بعد توقيعه و ختمه من المسجل العام للجامعة.
* لا يعني هذا الكشف نجاح الطالب أو رسوبه في الامتحان العام لكليات المجتمع.
* يعتبر هذا الكشف لاغياً في حالة الكشط أو التغيير.
* تشرف جامعة ....على كليات المجتمع الخاصة و العسكرية بموجب قانون الجامعة رقم .... لسنة .....

.... COLLEGE

Marks Transcript

Name: .... Specialization: **Pharmacy**

Summer semester of the academic year /

Course No.	Course Name	Credit Hours	Mark	Remarks
	Anatomy			
	Field Training (2) for Pharmacy			

Semester Average =

Total of cumulative hours: Cumulative average:

Dean of College College Registrar

Date:

Remarks:

* This transcript is valid only after being signed and stamped by the Registrar General of the University.
* This transcript does not mean that the student has passed or failed in the General Exam of Community Colleges.
* This transcript is considered invalid in cases of abrasion or modification.
* .... University supervises the private and military community colleges by virtue of University Law No....... of the year of ....

نموذج (8/7)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

وحدة القبول والتسجيل

كلية الآداب

مصـــدقـة

استناداً إلى قرار مجلس العمداء رقم (/) تاريخ / / منح .... المولود في .... عام .... والمتمتع بالجنسية................ درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها بمعدل (.... من 4) بتقدير (.......) وذلك بنتيجة امتحانات العام الدراسي / (الفصل :)

المسجل العام

عمان في / /

- تعتبر هذه الوثيقة لاغية في حالة الكشط أو الشطب.
- اعتمدت الجامعة نظام الحروف والنقاط للعلامات اعتباراً من بداية الفصل الثاني 1996/1995

Form (7/8)

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

University of Jordan

Registration and Admission Unit

Faculty of Arts

Authenticated Certificate

In accordance with the decision of the Deans Council No.(...../......) on ..../...../... born in .... in the year of............... of .... nationality, was awarded the Bachelor degree in English Language and Literature with an accumulative average of (..... out of 4), and a rating of: .... according to the result of the examinations of the academic year / .... semester

Registrar General

Amman on / /

- This certificate is considered invalid in case of erasure or abrasion.
- The university has adopted the letters system and marks for grades as of the beginning of the second semester 1995/1996.

نموذج (8/8)

جامعة...............................

سجل علامات الطالب – لمرحلة البكالوريوس

اسم الطالب: القسم :

رقم الطالب: التخصص :

الجنسية: تاريخ القبول : الجنس:

المعدل التراكمي :

مكان الولادة: تاريخ الإصدار :

تاريخ الولادة:

رقم المادة	اسم المادة	ساعات	علامة	ملاحظات
الفصل الأول /				
	إعداد بدني			
	كرة اليد (1)			
	كرة السلة (1)			
	ألعاب القوى (1)			
	مدخل إلى التربية الرياضية			
	تاريخ التربية الرياضية و فلسفتها			

ساعات الفصل: معدل الفصل: المعدل التراكمي:

رقم المادة	اسم المادة	ساعات	علامة	ملاحظات
الفصل الثاني /				
	مدخل إلى علم النفس الرياضي			
	مدخل إلى علم التشريح			
	ألعاب القوى (2)			
	ترويح رياضي			
	الكرة الطائرة (1)			
	كرة اليد (2)			
	كرة الطاولة			

ساعات الفصل: معدل الفصل: المعدل التراكمي:

رقم المادة	اسم المادة	ساعات	علامة	ملاحظات
الفصل الصيفي /				
	علوم عسكرية			
	مشاة			
	إسعافات أولية ودفاع مدني			
	تاريخ عسكري			
	قانون عسكري			

Form (8/8)

.... **University**

Student Marks Transcript for the Bachelor Degree Stage

Name of Student:	Department:
Student No.:	Specialization:
Nationality:	Date of Admission:
Sex:	Cumulative Average:
Place of Birth:	Date of Issue:
Date of Birth:	

Course No.	Name of Course	Hours	Grades	Remarks
First Semester /				
	Physical Preparing			
	Handball (1)			
	Basketball (1)			
	Athletics (1)			
	Introduction to Physical Education			
	History & Philosophy of Physical Education			
Semester hours:	Semester average:		Cumulative average:	
Second Semester /				
	Introduction to Physical Psychology			
	Introduction to Anatomy			
	Athletics (2)			
	Physical Recreation			
	Volleyball (1)			
	Handball (2)			
	Tennis			
Semester hours:	Semester average:		Cumulative average:	
Summer Semester /				
	Military Sciences			
	Infantry			
	First Aid & Civil Defense			
	Military History			
	Military Law			

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفـصل الأول /

الريشة الطائرة

سيكولوجية اللعب

مدخل إلى علم الاجتماع

جمباز (1)

أساليب تدريس التربية الرياضية

اللغة العربية (1)

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفـصل الثاني /

المدرسة والمجتمع

ثقافة إسلامية

حركات إيقاع (1)

سباحة (1)

الإمكانات الرياضية

الكرة الطائرة (1)

ألعاب القوى (2)

❖ السجل غير رسمي ما لم يحمل ختم وتوقيع الوحدة

مدير وحدة القبول و التسجيل

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

First Semester /

Badminton

Playing Psychology

Introduction to Sociology

Gymnastics (1)

Methods of Physical Education Teaching

Arabic Language (1)

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

Second Semester /

School and Community

Islamic Education

Eurhythmics (1)

Swimming (1)

Physical Capabilities

Volleyball (1)

Athletics (2)

* The transcript is not official unless it bears the seal and signature of the unit

Director of Admission and Registration Unit

جامعة ....

سجل علامات الطالب – لمرحلة البكالوريوس

اسم الطالب:	القسم:
رقم الطالب:	التخصص:
الجنسية:	تاريخ القبول:
الجنس:	المعدل التراكمي:
مكان الولادة:	تاريخ الإصدار:
تاريخ الولادة:	

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفصل الصيفي /

تصميم وإنتاج وسائل تعليمية

مبادئ في القياس و التقويم

الميكانيكا الحيوية

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفصل الأول /

تعديل السلوك

حركات إيقاع (2)

سباحة (2)

لياقة بدنية و تمرينات

كرة السلة (2)

جمباز (1)

تربية عملية (1)

.... University

Student Transcript for the Bachelor Degree Stage

Name of Student:
Student No.:
Nationality:
Sex:
Place of Birth:
Date of Birth:

Department:
Specialization:
Date of Admission:
Cumulative Average:
Date of Issue:

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

Summer Semester /

Design & Production of Instructional Materials
Fundamentals of Measurement & Evaluation
Vital Mechanics

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

First Semester /

Conduct Modification
Eurhythmics (2)
Swimming (2)
Fitness & Training
Basketball (2)
Gymnastics (1)
Practical Education (1)

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفصل الثاني /

جمباز (2)

ترامبولين

مناهج البحث العلمي في التربية الرياضية

مدخل علم وظائف الأعضاء

تربية عملية (2)

مبادئ علم النفس التربوي

ساعات الفصل:	معدل الفصل:	المعدل التراكمي:

الفصل الصيفي /

مبادئ التربية

تنس أرضي

مدخل إلى التدريب الرياضي

تعلم حركي

❖ السجل غير رسمي ما لم يحمل ختم وتوقيع الوحدة

مدير وحدة القبول والتسجيل

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

Second Semester /

Gymnastics (2)

Trampoline

Scientific Research Methodologies in Physical Education

Introduction to Physiology

Practical Education (2)

Fundamentals of Educational Psychology

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

Summer Semester /

Fundamentals of Education

Hard– Ball Tennis

Introduction to Physical Training

Kinetic learning

* The transcript is not official unless it bears the seal and signature of the unit

Director of Admission and Registration Unit

جامعة.................................

سجل علامات الطالب – لمرحلة البكالوريوس

اسم الطالب: القسم :

رقم الطالب: التخصص :

الجنسية: تاريخ القبول :

الجنس: المعدل التراكمي :

مكان الولادة: تاريخ الإصدار :

تاريخ الولادة:

ساعات الفصل: معدل الفصل: المعدل التراكمي:

الفصل الأول /

آثار الأردن و فلسطين في العصور القديمة

مناهج التربية الرياضية

التنظيم و الإدارة في التربية الرياضية

اللغة الإنجليزية (1)

الإصابات الرياضية و العلاج الطبيعي

مجتمع أردني

مبادئ التربية

ساعات الفصل: معدل الفصل: المعدل التراكمي:

الفصل الثاني /

جغرافية الوطن العربي

تخصص كرة السلة

سكواش

فسيولوجيا رياضية

الكرة الطائرة

مبادئ في تطوير المناهج

اللغة الإنجليزية (2)

ساعات الفصل: معدل الفصل: المعدل التراكمي:

– مجموع الساعات التي نجح بها بعد حذف المعاد منها ( ) ساعة معتمدة

– المادة المعادة لا تدخل في حساب المعدل الفصلي و التراكمي

– الحد الأدنى لمتطلبات التخرج هو ( ) ساعة معتمدة

❖ السجل غير رسمي ما لم يحمل ختم وتوقيع الوحدة

مدير وحدة القبول والتسجيل

.... **University**

Student Transcript for the Bachelor Degree Stage

Name of Student:
Student No.:
Nationality:
Sex:
Place of Birth:
Date of Birth:

Department:
Specialization:
Date of Admission:
Cumulative Average:
Date of Issue:

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

First Semester /

Archeology of Jordan & Palestine in ancient Ages
Physical Education Curricula
Organization & Administration in Physical Education
English Language (1)
Sport Injuries & Physiotherapy
Jordanian Society
Fundamentals of Education

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

Second Semester /

Geography of the Arab World
Basketball specialization
Squash
Sport Physiology
Volleyball
Fundamentals of Curricula Development
English Language (2)

Semester hours: Semester average: Cumulative average:

- The total credit hours the student passed after cancellation of the repeated ones are ( ) credit hours.
- The repeated course is not calculated with the semester or cumulative average.
- The minimum of graduation requirements is ( ) credit hours.
- The transcript is not official unless it bears the seal and signature of the unit

Director of Admission and Registration Unit

الفصل التاسع

منهجية تصديق الترجمات لدى المحاكم الشرعية والنظامية والمؤسسات التعليمية

Chapter Nine

The Methodology of Authenticating Translated Documents At Shari'a and Regular Courts and Educational Institutions

توطئة:

يقيم العديد من الأردنيين والعرب والمسلمين في دول أجنبية، إقامة مؤقتة للدراسة أو العمل أو الاستثمار، ويقيم آخرون بصفة دائمة، وهم مهاجرون يحملون جنسية تلك الدول الأجنبية. والكثير ممن ذُكروا، وغيرهم من الأجانب، يرتبطون بعلاقات نظاميّة وشرعية مع مواطنين أردنيين، وهؤلاء يحتاجون إلى تحرير وكالات شرعية ونظامية، وعقود زواج وطلاق، وحجج إرث، وتصديق شهادات علمية، وشهادات ميلاد أجنبية، وعقود بيع أراضٍ، أو شراء منازل وغيرها من الوثائق؛ مما يضطرهم إلى ترجمة وثائقهم الأجنبية إلى اللغة العربية، لمتابعة معاملاتهم في المحاكم الشرعية والنظامية في الأردن، أو ترجمة وثائقهم العربية إلى اللغة الأجنبية، لمتابعة معاملاتهم في المحاكم الشرعية أو النظامية في الدول الأجنبية.

تلقي هذه الدراسة الضوء على إجراءات تصديق الترجمات العربية والأجنبية لدى المحاكم الشرعية، والكاتب العدل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كذلك تبيّن منهج تصديق الوكالات العامة والخاصة، الشرعية منها والنظامية، وتصديق ترجماتها حسب الأصول. وتبدأ الدراسة طرحها ببيان الإخراج الفني للوثيقة المترجمة استعداداً لإجراءات التصديق.

المبحث الأول

الإخراج الفني للترجمات

يقوم المترجم المعتمد بترجمة الوثائق أو الحجج من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية، أو العكس، ثم يطبع المادة المصفوفة (الترجمة) على ورق المكتب المروّس بأحد الشكلين الآتيين:

1. تُصوّر الوثيقة الأصل وترجمتها المعتمدة على ورقة مقاس A3 بشكل عرضي، على أن تكون صورة الوثيقة المترجم عنها (الأصل) إلى اليمين، وصورة الوثيقة الأجنبية المترجم إليها (الترجمة) إلى اليسار. وتختم الوثيقة المشتركة بأختام المكتب المعتمدة.

Introduction:

Many Jordanians, Arabs, and Muslims reside temporarily in foreign countries for purposes related to study, work or investment.

Others, who are immigrants holding the nationality of these foreign countries, reside permanently there. Many of those people as well as other foreigners have legal ties with Jordanian nationals. Thus, they need to draw up regular and shari'a powers of attorney, marriage and divorce contracts, inheritance instruments and to authenticate academic certificates, foreign birth certificates, contracts of lands sale or houses purchase and other documents. Accordingly, they need to translate their foreign documents into Arabic, so as to follow up their official documents processing at the shari'a, and regular courts(1) in Jordan, or to translate their Arabic documents into a foreign language so as to follow up their official documents processing at the shari'a and regular courts in foreign countries.

This study sheds light on the procedures of authenticating Arabic and foreign translated documents by the Notary Public or at the shari'a courts, Ministry of Education, and Ministry of Higher Education and Academic Research. Moreover, it clarifies the methodology of authenticating the general and special powers of attorney whether shari'a or civil, and duly authenticating their translation. The study begins with illustrating the format of translated documents as a preparation to the procedures of authentication.

First Section

Format of Translated Documents

The authorized translator shall translate the documents or certificates from Arabic into the foreign language, or vice–versa. He shall then, print the typed material (translation) on the letterhead papers of the translation office using one of the following forms:

1. The original (source) document along with its authorized translation shall be photocopied on an A3 size sheet horizontally; the copy of the original (source) document shall be set on the right side and the copy of the foreign target–text document (translation) shall be set on the left side of the sheet. Then, the document containing the photocopied original document and its translation shall be stamped by the authorized translation office.

(1) Regular courts consist of both civil and criminal varieties at the first level –preliminary or Reconciliation Courts, second level – Appellate or Appeals Courts – and the supreme or Cassation Court which is the highest judicial authority in the Kingdom– Website of the electronic encyclopedia, http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Jordan, date of browsing: 13/7/2007.

2. تصور الوثيقة الأصل على ورقة A4 بيضاء (أو يرفق الأصل ذاته حسب الطلب)، وتطبع ترجمتها على ورقة A4 تحمل ترويسة مكتب الترجمة المعتمد الذي قام بترجمتها. ومن بعد، توضع الثانية فوق الأولى، ثم تثبتا بالاستعانة بمفصل زاوية كرتوني يكبس مع الورقتين إلى أعلى يسار الملزمة، ثم تختم الورقتان ويختم مفصل التثبيت الداخلي والخارجي (أمام وخلف) للتأكد من عدم إبدال أي من الوثيقتين.

تنويه هام:

أ. يراعى تصوير الأختام المثبتة خلف الوثائق الأصلية، وترجمتها ضمن متن الوثيقة المترجم إليها.

ب. الوثائق والحجج، المنظّمة على ورق عرضي، تترجم وتصفّ على الجهاز بشكل عرضي، وتطبع ترجماتها على ورق عرضي مروّس، أو ورق عرضي أبيض إن تعذّر ذلك.

ج. أغلب المحاكم الشرعية الأردنية ودائرة قاضي القضاة تفضل النموذج الأول، في حين يختار النموذج الثاني الكاتبُ العدل، والمحاكمُ النظامية، ومؤسساتُ الدولة.

المبحث الثاني

تصديق ترجمات الوثائق الشرعية

بعد ترجمة الوثيقة وإخراجها فنيّاً، حسب النموذج الأول سالف الذكر، يذهب بها صاحب العلاقة إلى المحكمة الشرعية، التي حررت الأصل العربي، ليصدقها حسب الأصول. يبدأ صاحب العلاقة إجراءات التصديق لدى القاضي الشرعي، الذي يؤشّر على المعاملة دلالة على القبول المبدئي، بعدها يحيل القاضي صاحب العلاقة إلى محاسب المحكمة لدفع الرسوم، ثم ينتقل بها إلى رئيس الديوان، لتسجيلها وحفظ نسخة عن المعاملة في "سجل الوثائق الشرعية" المودع في مستودع المحكمة. أخيراً – وليس آخراً – يعود صاحب العلاقة بالمعاملة إلى القاضي الشرعي مرة أخرى لتصديقها واعتمادها.

بعد تصديق المعاملة لدى المحكمة الشرعية، ينتقل صاحب العلاقة إلى المرحلة التالية، وهي تصديق المعاملة لدى دائرة قاضي القضاة، التي تصادق على ختم القاضي الشرعي وتوقيعه. يلي ذلك تصديق المعاملة لدى وزارة الخارجية الأردنية، التي تصادق على ختم قاضي القضاة وتوقيعه، ثم سفارة الدولة الأجنبية في الأردن، التي تصادق على ختم وزارة الخارجية الأردنية وتوقيعها، وبهذا تكون المعاملة جاهزة لإرسالها إلى الخارج.

2. The original (source) document shall be photocopied on a white A4 sized sheet (alternatively, upon request, the original document itself is attached) and its translation shall be printed on an A4 letterhead sheet of the authorized translation office. The latter document shall be placed above the original document, both attached together using a carton angle hinge, fixed at the top left side of the affixed documents. Both documents then, shall be stamped together along with the front and back sides of the hinge, making sure thus that neither document will be exchanged.

N.B.:

A. Stamps fixed at the back of original documents should be photocopied and translated along with the contents of the target–text documents.

B. Documents and certificates organized on horizontal papers shall be translated and typed horizontally, and printed on letterhead horizontal papers if possible, or white horizontal papers if not.

C. Most Jordanian shari'a courts and the Supreme Judge Department prefer the first form, whereas the Notary Public and regular courts prefer the second one.

Second Section

Authentication of Translated Shari'a Documents

After having the document translated and formatted in accordance with the aforementioned first form, the concerned party should take it to the shari'a court that issued the Arabic original document to be duly authenticated.

Procedures of authentication begin by referring to the shari'a judge who shall endorse the document, thus indicating initial approval. The judge then shall refer the concerned party to the court accountant to pay the fees, then to the head of department to record the document and reserve a copy of it in the "shari'a documents register", kept in the court's store. Last but not least, the concerned party shall take the document to the shari'a judge once again to authenticate and endorse it as valid.

Following authentication of the document by the shari'a court, the next stage begins; that is, authenticating the document at the Supreme Judge Department, where the stamp and signature of the shari'a judge are approved. Afterward, the document shall be authenticated by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs which approves the stamp and signature of the Supreme Judge. The final step is heading for the embassy of the foreign country in Jordan, which approves the stamp and signature of the Jordanian Ministry of Foreign Affairs. Thus, the document is ready to be sent abroad.

والعكس صحيح، إن كان صاحب العلاقة يرغب بتصديق الوثيقة الشرعية الأجنبية واعتمادها في الأردن. فبعد أن تستوفي الوثيقة التصديقات الأجنبية، حسب الأصول (أخذاً بعين الاعتبار وجوب أن تُصدِر الوثيقةَ الشرعيةَ أو تصدّقها محكمةٌ شرعية إسلامية في المهجر)، بعدها تصدّقها وزارة خارجية الدولة الأجنبية فالسفارة الأردنية في تلك الدولة، ثم يأتي بها صاحب العلاقة أو يرسلها في البريد المسجّل إلى أحد معارفه في الأردن، لتصدقها وزارة الخارجية الأردنية، يلي ذلك ترجمتها في دار ترجمة معتمدة إلى اللغة العربية، وإعدادها حسب النموذج الأول السالف الذكر، لتتابع بعد ذلك طريقها إلى التصديق لدى دائرة قاضي القضاة، ثم المحكمة الشرعية، وفقاً للنهج السابق.

وفي كل ما سبق من إجراءات، يراعى اختيار المحكمة الشرعية، التي يقع موطن صاحب العلاقة ضمن دائرة اختصاصها المكاني، كما أنه لا يشترط ذهاب المترجم إلى دائرة قاضي القضاة أو المحكمة الشرعية لغايات التصديق، وذلك بخلاف الإجراء الواجب الاتباع في أثناء التصديقات لدى الكاتب العدل، كما سيمر بنا لاحقاً في المطلب الأول من المبحث الثالث.

وفي أثناء التصديق لدى المحكمة الشرعية يتم التأكد من وجود أختام موظفي المحكمة وتواقيعهم، والأختام مجتمعة هي:

1. ختم المحكمة الشرعية على الوثيقة الأصلية بتاريخ تحريرها (قبل الترجمة)، ويبين اسم المملكة الأردنية الهاشمية، واسم دائرة قاضي القضاة، واسم المحكمة الشرعية.
2. ختم القاضي الشرعي، ويبين اسم المملكة الأردنية الهاشمية، واسم المحكمة الشرعية، واسم القاضي الشرعي الذي ختم ووقّع المعاملة.
3. ختم المحاسب، ويبين نوع الرّسم المستوفى ومقداره، ورقم الوصل وتاريخ إنشائه، واسم المحكمة الشرعية التي حَرَّر محاسبها الوصل.
4. ختم المطابقة، ونصّه:

"المحكمة تصادق على ما ورد في هذه الوثيقة باللغة العربية وغير مسؤولة عن الترجمة.
الموظف المسؤول .... رئيس الكتاب .... القاضي .... مصدق في / / ".

The contrary is true if the concerned party wants to have a foreign shari'a document authenticated in Jordan. The document should be duly endorsed by the foreign authorities (taking into consideration that a shari'a document should be issued or authenticated in an Islamic shari'a court in the foreign country). The document then, should be authenticated by the Ministry of Foreign Affairs of that country, then by the Jordanian embassy in that country. Next, the concerned party should bring the document or send it by the registered mail to one of his acquaintances in Jordan to be authenticated by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs. The document then, should be translated into Arabic by an authorized translation office, and prepared in accordance with the aforementioned first form. Afterwards, the document should be authenticated at the Supreme Judge Department followed by the shari'a court according to the approach detailed previously.

In all the aforementioned procedures, the concerned party should choose the shari'a court in whose venue jurisdiction his domicile is. The translator does not need to refer to the Supreme Judge Department or the shari'a court for authentication purposes. However, he needs to do so when making necessary authentications by the Notary Public, as will be illustrated in item one/ third section.

Upon completing the necessary authentication procedures at the Shari'a Court, it is important to make sure that the stamps and signatures of court officials are affixed; these stamps are:

1- Shari'a court stamp affixed on the original document in the date of its issuance (before translation). This stamp illustrates names of the Hashemite Kingdom of Jordan, the Supreme Judge Department, and the shari'a court.

2- Stamp of the shari'a judge, which illustrates names of the Hashemite Kingdom of Jordan, the shari'a court, and the shari'a judge who has signed and stamped the document.

3- Stamp of the accountant, which clarifies the type and amount of received fees, number of receipt, date of issuing it, and name of the shari'a court whose accountant has issued the receipt.

4- Conformity stamp, which stipulates the following: " the court approves what has been mentioned in this document in Arabic and is not responsible for the translation. The in–charge official:............. Head of Clerks................ Judge:......................Authenticated on / / ".

وفي أثناء التصديق لدى دائرة قاضي القضاة يتم التأكد من وجود ختم الدائرة وتوقيعها، والختم هو أحد النماذج الآتية:

5. ختم مطابقة على ختم المحكمة الشرعية وتوقيعها، في حال الترجمة من العربية إلى اللغة الأجنبية، وبعد تصديق المعاملة لدى المحكمة الشرعية، ونصّه:
"أصادق على خاتم المحكمة الشرعية في .... وتوقيع فضيلة قاضيها الشيخ .... / / قاضي القضاة"[1].

6. أو ختم مطابقة على ختم وزارة الخارجية وتوقيعها، في حال كانت الوثيقة الشرعية أجنبية، وبعد ترجمتها (عقب تصديقها لدى الخارجية)، ونصّه:
"أصادق على صحة خاتم وزارة الخارجية الأردنية وتوقيع الموظف المسؤول فيها .... وإن هذه الدائرة غير مسؤولة عن محتويات هذه الوثيقة / / قاضي القضاة".

7. أو ختم مطابقة على ختم مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، وعلى توقيع الموظف إذا تعلق الأمر بالوثائق الفلسطينية، المحررة قبل فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية[2]، والمحفوظة على الميكروفيلم، ونصّه:
"أصادق على صحة خاتم مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية وتوقيع الموظف المسؤول .... الوثيقة / / قاضي القضاة".

---

(1) يرى الكاتب استخدام كلمة الخِتامْ للدلالة على الأداة التي تطبع المداد على الورق، وكلمة الخَتْمْ للدلالة على الأثر الذي يتركه ذاك المداد على الورق. أما كلمة خاتَمْ وخاتِمْ وخَيْتامْ وخاتامْ فيقصد بها ما يلبس من الحلي في الأصابع، وجمعها خَواتيمْ، وتَخَتَّمَ أي لبس الخاتَمْ، وخاتِمَةُ الشيء آخره ومحمد (ص) خاتَمُ الأنبياء. وختَمَ الشيء من باب ضرب الشيء فهو مختومْ، ونقيس عليها الخَتْمْ بمعنى أثر الضّرب، فإن كان الخِتامُ هو الطين الذي يضرب به، فأثر مداده على الورق هو الخَتْمْ، ومُخَتَّم صيغة مبالغة. راجع محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط4، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1998، باب الخاء ص88، والمعجم الوسيط (معجم اللغة العربية القاهري) ج1، ط3، مطابع الأوفست، القاهرة – مصر، 1985، تحت ختم.

(2) في تاريخ 1988/7/31 أعلنت الحكومة الأردنية فك الارتباط القانوني والإداري والمالي بين الأردن والضفة الغربية وذلك بناءً على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية. واستثنى القرار حق الإشراف والتعيينات الوظيفية والصيانة والالتزامات المالية تجاه الأوقاف الإسلامية والمسيحية.

Upon completing the necessary authentication procedures at the Supreme Judge Department, it is important to make sure that the stamp and signature of the department are affixed; the stamp shall be in accordance with one of the following forms:

5- Conformity stamp on the stamp and signature of the shari'a court in case the translation was from Arabic into a foreign language, after authenticating the document at the shari'a court. The stamp stipulates the following: "I approve the stamp of the shari'a court in ....and the signature of its judge, Sheikh ..../ / , the Supreme Judge[1]. Or,

6- A conformity stamp on the stamp and signature of the Ministry of Foreign Affairs in case the document was a foreign shari'a one, after translating it (following their authentication at the Ministry of Foreign Affairs), it stipulates the following:
" I approve the validity of the stamp of the Jordanian Ministry of Foreign Affairs and the signature of the official in-charge in the Ministry,............, this department is not responsible for the contents of this document / / Supreme Judge".

7- A conformity stamp on the stamp and signature of the 'Documents and Manuscripts Center at the University of Jordan' if the document was a Palestinian one issued before the disengagement between Jordan and the West Bank[2] and saved on microfilm. This stamp stipulates the following:
" I approve the validity of the stamp of the 'Documents and Manuscripts Center at the University of Jordan' and the signature of the official in–charge ....Document / / , Supreme Judge".

(1) The author considers the use of the word "Khetam" to refer to the instrument that impresses ink on papers, and the word "Khatm" to refer to the impress left by this ink on papers, while the words " Khatum, Khatem, Khaytam and Khatam" refer to the jewelries worn around the finger "ring", the word " takhatam" means to wear the Khatam, and the "Khatemat" means final as when we say Mohamad– God's blessings be upon him– is the"Khatam" of prophets meaning that he is the final prophet. Refer to Mukhtar Alsehah– Mohammad Bin Abi Bakir Al–Razi– fourth edition– Modern Library– Beirut – Lebanon–1998, Kha'a Chapter, p 88, and Al–Waseet Dictionary (Cairo Arab Language Dictionary), volume 1– third edition– Offset Press– Cairo–Egypt–1985.

(2) On 31/7/1988, the Jordanian government announced the legal, administrative and financial disengagement between Jordan and the West Bank upon the request of the Palestine Liberation Organization. The resolution has excluded the right of supervision, jobs appointment, the maintenance and the financial obligations regarding the Islamic and Christian holy places.

في أثناء التصديق لدى وزارة الخارجية الأردنية يتم التأكد من وجود ختم وتوقيع الوزارة ونصّه:

"وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية غير مسؤولة عن محتويات هذه الوثيقة / / . أصادق على صحة خاتم .... وتوقيع .... قسم التصديق / التوقيع المعتمد ...."

المبحث الثالث
تصديق ترجمات الوثائق والعقود النظاميّة

أما الوثائق النظامية فيصدقها الكاتب العدل[1]، وآلية التصديق لدى المحاكم النظامية تختلف عمّا سبق ذكره. فإذا ترجمت الوثائق النظامية من العربية إلى الانجليزية، أو إلى أي لغة أجنبية أخرى فتُنظَم حسب النموذج الثاني المذكور في المبحث الأول، وبعد ترجمة الوثيقة يذهب بها المترجم المحلَف إلى الكاتب العدل، ليصدقها حسب الأصول، ويوقعها لدى رئيس المحكمة، يلي ذلك تسليمها إلى صاحب العلاقة الأول (صاحب الوثيقة أو من ينوب عنه) ليقوم بتصديقها لدى وزارة العدل[2]، فوزارة الخارجية الأردنية، ثم سفارة الدولة الأجنبية في الأردن، ويرسلها إلى الخارج.

---

(1) تعرف المادة الثانية من قانون كاتب العدل لسنة 1952 وتعديلاته اللاحقة لسنة 2004 الكاتب العدل بأنه:
"الكاتب العدل هو الكاتب العمومي المكلف بإجراء المعاملات المنصوص عليها في هذا القانون (قانون الكاتب العدل لسنة 1952 وتعديلاته) أو أي قانون آخر".
كما تحدد المادة الثالثة الأشخاص الذين يمنحهم القانون سلطة القيام بوظيفة الكاتب العدل:
1- يقوم بوظيفة الكاتب العدل أي موظف عين كاتب عدل وأي شخص يعين بمقتضى أنظمة الموظفين ليقوم بواجبات الكاتب العدل، ويعتبر كل من المذكورين أحد موظفي الحكومة ذوي الراتب. وإذا لم يكن قد عين موظف للقيام بهذه الواجبات يتولى القيام بها رئيس كتاب المحكمة البدائية، وفي المحال التي لا يوجد فيها محكمة بدائية يقوم بهذه الوظيفة رئيس كتاب المحكمة الصلحية، وفي حال غياب الكاتب العدل يتولى عمله رئيس الكتاب أو الموظف الذي ينتدبه رئيس المحكمة أو قاضي الصلح من موظفي المحكمة.
2- يقوم بوظيفة الكاتب العدل خارج المملكة الأردنية الهاشمية قناصلها.
3- تشمل كلمة (قنصل) وزراء المملكة الأردنية الهاشمية المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها.
4- أ- يجوز لوزير العدل أن يرخص لأي من القضاة السابقين أو المحامين الأساتذة للقيام بكل الأعمال الموكلة للكاتب العدل أو بعضها.
ب- تحدَّد إجراءات الترخيص وشروطه والكفالة المطلوبة من المرخص له ومتطلبات مكان العمل وشروطه والمبالغ المستحقة للمرخص له ونسبتها من الرسوم والأجور عن المعاملات المنظمة من قبله، وكذلك الإجراءات التأديبية بحق المخالف من المرخص لهم بما في ذلك سحب الترخيص منه وسائر الأمور التنظيمية المتعلقة بعمله وساعات الدوام بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

(2) ابتداءً من تاريخ 2007/3/19 قامت وزارة العدل، بالتنسيق مع وزارة الخارجية، بانتداب أحد موظفيها لتقديم خدمات تصديق الوثائق الرسمية ضمن قسم التصديقات الموجود في مقر وزارة الخارجية الكائن في الدوار الأول في جبل عمان. ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل عملية تصديق الوثائق القانونية على المواطنين.

Upon making the necessary authentication procedures at the Jordanian Ministry of Foreign Affairs, **it is important to make sure that the stamp and signature of the ministry are affixed. The stamp stipulates the following:**

" The Ministry of Foreign Affairs of the Hashemite Kingdom of Jordan is not responsible for the contents of this document / / . I approve the validity of the stamp of ....and the signature of................ Authentication Department/ Authorized Signature..........................".

Third Section
Authentication of Translated Documents and Contracts

As for legal documents, they should be authenticated by the Notary Public[1]. The methodology of authentication at the regular courts differs from what has been mentioned previously. If the document was translated from Arabic into English or any other foreign language; it should be organized according to the said second form in the first section.

After translating the document, the sworn translator shall take it to the Notary Public to get it duly authenticated and endorsed by the Head of Court. The first concerned party (holder of the document or one representing him) shall then take the document and endorse it by the Ministry of Justice[2]. Afterward, the concerned party shall authenticate the document by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs. Then, by the embassy of the foreign country in Jordan. Doing so, he can dispatch it abroad.

---

(1) Article (2) of the Notary Public Law for the year 1952 and its subsequent amendments for the year 2004 define the Notary Public as follows:
"The Notary Public is the scribe commissioned to execute the proceedings stipulated in this law (Notary Public Law for the year 1952 and its amendments) or any other law". Also, article (3) defines the persons whom the law grants authority to occupy the position of a notary public:
1. The notary public position may be occupied by any employee appointed as a notary public or any person appointed pursuant to the personnel regulations to perform the duties of the notary public. All of the aforementioned are considered paid government employees. In case no employee was appointed to carry out these duties, the head of clerks of first instance court shall carry out these duties. Places in which there is no court of first instance, this position should be taken by the head of clerks in the magisterial court. In case the notary public is absent, his work should be carried out by the head of clerks or the one of the court's employees deputized by the head of court or the magistrate.
2. The notary public's position outside the Hashemite Kingdom of Jordan is taken up by its consuls.
3. The term (consul) includes the ministers plenipotentiary of the Hashemite Kingdom of Jordan, charge d'affaires, and consultants of these commissariats.
4. A) The Ministry of Justice may license any one of the ex-judges or attorneys to perform all or some of the duties entrusted to the notary public.
   B) The procedures of licensing, licensing conditions, the guaranty required from the licensee, the requirements and conditions of the place of work, the due amounts to the licensee, and its percentage from the fees and charges for the transactions organized by him in addition to all the disciplinary procedures as to the contraveners of the licensees which include withdrawing the license, and all the organizational matters related to his work and the working hours, shall be determined by virtue of a regulation issued in conformity with this law.

(2) As of 19/3/2007, the Ministry of Justice in coordination with the Ministry of Foreign Affairs has delegated one of its officials to provide services of authenticating official documents in the authentications department in the headquarters of the Ministry of Foreign Affairs, First Circle, Amman. This procedure aims at facilitating the process of authenticating documents.

والعكس صحيح، إن كان صاحب العلاقة يرغب بتصديق الوثيقة النظامية الأجنبية واعتمادها في الأردن. فبعد أن تستوفي الوثيقة التصديقات الأجنبية، حسب الأصول، تصدّق لدى وزارة خارجية الدولة الأجنبية، فالسفارة الأردنية في تلك الدولة، ثم يأتي بها صاحب العلاقة، أو يرسلها في البريد المسجل إلى أحد معارفه في الأردن لتصدّقها وزارة الخارجية الأردنية فوزارة العدل، بعدها يترجمها مكتب ترجمة معتمد إلى اللغة العربية، وتنظّم حسب النموذج المذكور في المبحث الأول/أ، لتتابع طريقها إلى التصديق لدى الكاتب العدل، ثم تقدّم إلى دائرة الأحوال المدنية أو الجهة ذات العلاقة.

وجدير بالذكر أن وزارتي الخارجية والعدل تصادقان على وجود أختام ممثلي الجهات السابقة وتواقيعهم، لتصديق كلٌ منهما على المعاملة. أما الكاتب العدل فيصادق على حلف يمين الترجمة المعتمدة، لا صحّتها، كما سيمر بنا في المطلب القادم.

وفي السطور الآتية شرح لمثول المترجم المحلّف لأداء يمين الترجمة المعتمدة، لدى الكاتب العدل، وفقاً للتفصيل الموضح.

إجراءات تصديق الترجمات وحلف اليمين لدى الكاتب العدل:

لتصديق ترجمات الوثائق لدى الكاتب العدل يجب -ابتداءً- اختيار مكتب ترجمة أردني، معتمد لدى دائرة المطبوعات والنشر حسب الأصول، لترجمة تلك المواد، يلي ذلك قيام مترجم المكتب، الذي نفّذ الترجمة، بالمثول لدى الكاتب العدل في محكمة تقع ضمن دائرة الاختصاص المكاني لأصحاب العلاقة أو وكلائهم، لغايات التصديق:

> **المادة (17):** "يجب على ذوي العلاقة أو وكلائهم أن يحضروا أمام الكاتب العدل بالذات وأن يكون محل الإقامة الدائمة أو المؤقتة لأي منهم ضمن دائرة اختصاص الكاتب العدل، فيما عدا حالة التأشير، وأن يكون المترجم مستوفياً للشروط التي يتطلبها هذا القانون"[1].

(1) قانون كاتب العدل رقم 11 لسنة 1952 المنشور في الجريدة الرسمية في الأول من كانون الثاني لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2004.

The contrary is true if the concerned party wants to have a foreign legal document authenticated in Jordan.

The document, being duly authenticated in the foreign country, should be authenticated by the Ministry of Foreign Affairs of that country, then by the Jordanian embassy there. After that, the concerned party should bring it or send it by the registered mail to any of his acquaintances in Jordan. Consecutively, it should be: authenticated by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs and the Ministry of Justice, translated into Arabic by an authorized translation office, organized as per the form mentioned in the first section / (A), authenticated by the Notary Public, then it shall be presented to the Civil Status Department or to the concerned entity.

It is worth mentioning that the Ministry of Foreign Affairs and the Ministry of Justice approve on the availability of stamps and signatures of the representatives of the aforementioned entities in order to authenticate the documents, whereas the Notary Public approves the oath taking concerning the authorized translation; he does not approve the validity of the translation itself, as will be illustrated in the following item.

The following lines detail the appearance of the sworn translator before the Notary Public to take the oath of authorized translation.

Procedures of the Authentication of Translated Documents and the Taking of Oath before the Notary Public:

To authenticate a translated document by the Notary Public, one should first choose an appropriate Jordanian translation office, authorized by the Department of Press and Publications, in order to have it duly translated. The translator who did the job should appear before the Notary Public at the court, in whose venue jurisdiction the domicile of the concerned party or his/her proxy is, for purposes of authentication,.

> **Article (17):** "The concerned persons or their proxies should personally appear before the Notary Public and, except in the case of official endorsement, their permanent or temporary domicile should be located within the venue jurisdiction of the Notary Public. The translator should fulfill the requirements stipulated by this law"[1].

(1) The Notary Public Law No. 11 for the year 1952 published in the Official Gazette on the 1st of January for the year 1952 and its amendments for the year 2004.

ويذهب المؤلف في اجتهاده إلى أن موطن مكتب الترجمة المعتمد يصلح لتحديد الاختصاص المكاني للمحكمة النظامية والكاتب العدل: إذ إن تصديق الترجمة يرتكز إلى كنه المادة وترجمتها المعتمدة والقَسَم، فمكتب الترجمة المعتمد ومترجمه المفوض ذوا علاقة في المعاملة، فهما من أنشأ الترجمة المطلوب تصديقها. وإذا كان المكتب مسجلاً بوصفه مؤسسة أو شركة في وزارة الصناعة والتجارة حسب الأصول، وأثبت المترجم ذلك بإبراز شهادة التسجيل التجارية، فيعني ذلك تمتع المكتب بحقوق الشخص الحكمي أو الاعتباري أو الهيئة المعنوية ومن ذلك "موطن مستقل" وفقاً لما نصت عليه المادة 51 من القانون المدني الأردني لسنة 1976:

المادة (51/1و2-د):

1. "الشخص الحكمي يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون.
2. فيكون له:

أ. ذمة مالية مستقلة.

ب. أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون.

ج. حق التقاضي.

د. موطن مستقل. ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته. والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج، ولها نشاط في المملكة الأردنية الهاشمية، يعتبر مركز إدارتها بالنسبة للقانون الداخلي، المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية.

3. ويكون له من يمثله في التعبير عن إرادته".

ويمتد دوام الكاتب العدل من الثامنة صباحاً حتى الثالثة مساءً، غير أن الكتبة العدول في محكمة قصر العدل تمتد ساعات دوامهم حتى الخامسة مساءً.

ولأغراض التصديق. وقبل مثوله لدى الكاتب العدل، يُحضِر المترجم المحلّف الوثائق الآتية:

1. هويته الشخصية وصورة عنها إن كان أردنياً، أو جواز سفره وصورة مصدقة عنه إن كان غير أردني.
2. صورة عن كل من: شهادة التسجيل التجارية للمؤسسة أو الشركة التجارية مالكة مكتب الترجمة المعتمد، وشهادة صادرة عن دائرة المطبوعات والنشر تأذن بممارسة الترجمة، ورخصة المهن المتضمنّة غاية "أعمال الترجمة".
3. كتاب تغطية (أصل) يتضمن تفويضاً صادراً من الإدارة العامة لمكتب الترجمة (نسخة مصدقة)، يشير إلى اعتماد المترجم، الماثل أمام الكاتب العدل، لغاية ترجمة المادة وحلف اليمين.

The author holds the view that the location of the authorized translation office may meet the requirement of venue jurisdiction of the regular court and the Notary Public; authentication of a translated document depends on its content, its authorized translation and the oath. Hence, the authorized translation office and its translator are considered as concerned parties since they carried out the translation that needs authentication. If the office had been duly registered as an establishment or a company at the Ministry of Industry and Trade, and the translator, by presenting the certificate of commercial registration, did prove that, the office then, enjoys the rights of a legal or a juridical person, or a body corporate. These rights include an "independent domicile" pursuant to article (51) of the Jordanian Civil Law for the year 1976:

Article (51/1&2 – D):

1. A juridical person enjoys all rights except those inherent in the properties of the natural person, and within the limits stipulated by law.
2. Accordingly, a juridical person shall have:
   A. Independent financial assets.
   B. Capacity within the limits defined by its articles of association or defined by law.
   C. The right of prosecution.
   D. Independent domicile. Its domicile shall be the place where its headquarter is located. National law considers places where domestic offices are located as headquarters for companies whose headquarters are abroad and which have activities in the Hashemite Kingdom of Jordan.
   E. And shall have a representative to express its will.

The working hours of the Notary Public are from 8:00 a.m. to 3:00 p.m., whereas the working hours of the notaries at Qaser Al– Adel Court extend until 5:00 p.m.

For the authentication purposes and prior to his appearance before the Notary Pubic, the sworn translator should bring the following documents:

1. His personal identity card and a photocopy of it, for Jordanians, or the passport and a true copy of it, for non– Jordanians.
2. Copies of: the certificate of commercial registration of the establishment or the commercial company owning the authorized translation office, a certificate issued by the Department of Press and Publications that the office is licensed to practice translation, and the vocational license including the objective of "translation work".
3. A covering letter (original) including an authorization issued by the general administration of the translation office (original copy) pointing out that the translator is authorized to perform this task.

4. أوراق المعاملة الأصل وترجمتها المثبّتة بها، والمنظّمة حسب النموذج الثاني الوارد في المبحث الأول، وصورتين عن المعاملة يعتمدهما مكتب الترجمة بأختامه وتواقيع مترجمه، وصور عن كلٍّ مما ورد في 1 و2 و3 تساوي عدد المعاملات (الأصل) المطلوب تصديقها.

5. يتأكد الكاتب العدل من هوية المترجم، ويتأكد من إحضاره الوثائق السابقة ويضمّها في ملزمة واحدة، ثم يطلب من المترجم المحلّف أن يمتنع عن حلف اليمين، إن كانت المعاملة. تجلب له مغنماً أو تدفع عنه مغرماً. وبالمثل، على كاتب العدل أن يمتنع عن تصديق المعاملة إن كانت تجلب له أو لأي من أصوله أو فروعه أو زوجه أو أي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة مغنماً، أو تدفع عنهم مغرماً:

المادة (8)

1. "يحظر على الكاتب العدل تنظيم أي عقد، أو تصديقه، أو التأشير عليه إذا كان له فيه منفعة شخصية، أو لأي من أصوله وفروعه وزوجه، أو أي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة، كما يحظر عليه قبول أي منهم خبيراً أو كفيلاً أو لأي غرض آخر.

2. يتم تنظيم العقود الخاصة بالكاتب العدل، أو بأي من أقاربه المذكورين في الفقرة (1) من هذه المادة، أو تصديقها، أو التأشير عليها من قبل موظف ينتدبه رئيس المحكمة أو قاضي الصلح، الذي يكون الكاتب العدل ضمن دائرة اختصاصه"[1].

وللكاتب العدل أن يطلب مزيداً من البيّنات الكتابية و/أو الشخصية، للتثبت من شخصية أصحاب العلاقة، وكنه الوثائق المترجمة إن توجّس ريبة في أثناء الإجراءات. أما إن ساوره الشك بصحة الوثائق، أو ترجماتها، أو رواية ذوي العلاقة، فله أن يحيل المعاملة إلى رئيس المحكمة للتحقيق في مجرياتها وفقاً لنص المادة العاشرة من القانون:

(1) المرجع السابق.

4. Original copies of the documents together with their translation organized according to the aforementioned second form of the first section, two copies of the translation holding stamps of the translation office and signature of its translator, in addition to a number of copies of all documents mentioned in items: 1, 2, and 3 equal to the number of (original) documents to be authenticated.

5. The Notary Public verifies the identity card of the translator, makes sure that all the above–mentioned documents are there, includes them all in one file then asks the sworn translator to abstain from taking the oath if this action brings him a gain or spares him a loss.

Similarly, the Notary Public shall abstain from authenticating documents if their authentication brings him, his ancestor, descendant, spouse, or a relative up to the fourth degree kinship of him a gain or spares a loss.

Article (8):

1. The Notary Public may not organize, authenticate, or endorse any contract if he or any of his ancestors, descendants, spouse, or relatives up to the fourth degree kinship has a personal advantage out of it. Besides, the Notary Public may not accept any of those mentioned as an expert, guarantor, or other purposes.
2. Contracts related to the Notary Public or any of his relatives mentioned in paragraph (1) of this article shall be organized, authenticated or endorsed by an official delegated by the Head of Court, or the Magistrate that the Notary Public works within his area of jurisdiction(1).

In case the Notary Public had any doubt during implementing the procedures, he may demand additional written and/or personal evidence to verify the identity of concerned parties and the nature of translated documents. If however he was suspicious of the validity of documents, their translation, or the statements of concerned persons, he may refer the issue to the Head of Court to examine the course of the issue in accordance with the tenth article of the law:

(1) Previous source

المادة (10):

"إذا طُلب إلى الكاتب العدل أن ينظم سنداً، أو يصدق أو يؤشر عليه، واشتبه من محتوياته، أو من الظروف المتعلقة به أنه قُصد به الاحتيال، فعليه أن يرفض تنظيمه أو التصديق عليه أو التأشير، وأن يبلغ الأمر إلى رئيس المحكمة، وعلى الرئيس أن يدعو الفريقين لأن يحضرا أمامه ويستوضحهما، ويقوم بصورة عامة بالتحقيق الذي يراه لازماً للتثبت من صحة المعاملة، وله بعد ذلك أن يسمح بتنظيم السند أو التصديق أو التأشير عليه، أو أن يرفض ذلك"[1].

فإذا اطمأن للمعاملة، يؤشّر الكاتب العدل عليها، ويحيل صاحبها إلى محاسب المحكمة، لدفع الرسوم المستحقة. ويُفترض أن يتقاضى مكتب الترجمة مصاريف التخليص والإجراءات وأتعابهما ورسوم المعاملة، قبل مثول مترجمه لدى الكاتب العدل.

بعد دفع الرسوم المستحقة يجلب المترجم النسخة الوردية من الوصل، ويثبتها بملزمة المعاملة، وهنا يطلب إليه الكاتب العدل حلف اليمين على صحة الترجمة وفق علمه وخبرته، وصيغة اليمين هي:

"أقسم بالله العظيم أني قمت بترجمة هذه الوثيقة من اللغة x إلى اللغة y حسب علمي وخبرتي ودون زيادة أو نقصان".

على أن يكون أحد المتغيرين x أو y هو اللغة العربية، فإذا كانت المادة مترجمة من لغة إلى لغة ليست العربية إحداهما، لزم ترجمتها إلى العربية أيضاً لغايات الاعتماد. وفي جميع الأحوال، فالوثائق التي ينظمها الكاتب العدل يجب أن تُنشأ باللغة العربية، أو تكون مترجمة إلى العربية، وهذا ما نصت عليه المادة 22 من قانون الكاتب العدل لسنة 1952.

المادة (22):

"جميع الأوراق التي ينظمها الكاتب العدل يجب أن تكتب باللغة العربية، أما الأوراق التي كتبت بغير العربية فليس له أن يصدق عليها ما لم تترجم إلى العربية وتسجل وتحفظ، والأوراق المنظمة باللغة العربية تُعطىَ صورة عنها مصدّق عليها بأية لغة كانت، أما الأوراق المترجمة من لغة إلى أخرى فتحفظ مع نسختها الثانية وترجمتها العربية في إضباراتها"[2].

---

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.

Article (10):

"If the Notary Public was asked to organize, authenticate or endorse a document, and he was suspicious that its contents or the conditions related to it indicate an intended fraud, then the Notary Public shall abstain from organizing, authenticating, or endorsing it, and he shall inform the Head of Court of this issue. The Head of Court shall call the two parties to attend before him, and shall investigate the issue to verify the validity of the document. Afterward, he may organize, authenticate, or endorse the document, or reject to do so[1]".

If the Notary Public became sure of the validity of the document, then he endorses it and refer its holder to the court's accountant to settle the due fees. It is assumed that the translation office had received the fees of clearance and procedures prior to the attendance of its translator before the Notary Public.

After paying the due fees, the translator shall affix the pink copy of the receipt to the documents. The Notary Public then, shall ask him to take oath that the translation is true to the best of his knowledge. The oath stipulates the following:

"I swear by the Almighty God that I have carried out the translation of this document from X language into Y language to the best of my knowledge without any addition or elimination."

It is a must that one of the two variables X or Y shall be Arabic language. If a document was translated from and into two languages other than Arabic, then it should be translated into Arabic for the purpose of authentication. In all cases, documents organized before the Notary Public should be organized in Arabic or translated into Arabic. This is stipulated in article 22 of the Notary Public Law for the year 1952 and its amendments.

Article (22):

All documents organized before the Notary Public should be written in Arabic. Those documents written in languages other than Arabic shall not be authenticated by the Notary Public unless they were translated into Arabic, registered and kept. As regards documents written in Arabic, authenticated true copies of them in any language else may be rendered. As for documents translated from one language into another, they must be filed with their second copies together with their Arabic translation in the dossier [2]".

(1) Previous source
(2) Previous source

بعدها يَستعمل الكاتب العدل ما يلزم من الدفاتر لتنظيم المعاملة وتسجيلها، وتحفظ المعاملة ضمن إضبارة وفقاً لتاريخ اعتمادها من الكاتب العدل[1]، وتمهر بإمضاء المترجم والكاتب العدل وأختام الأخير على النسخ المترجم إليها. ويعطى مثلها (الأصل أو صورة طبق الأصل) للمترجم، فيوقعها رئيسُ المحكمة، وبذلك تكون معدّة للتصديق لدى وزارة العدل.

المادة (5/6):

> "يدخل في اختصاص الكاتب العدل ما يلي:
>
> أن يصدق على صحة ترجمة أي أوراق تبرز إليه، أياً كانت لغتها، سواء كانت نسخاً أصلية أو صوراً عنها، وفي الحالة الأخيرة يدون الكاتب العدل عبارة تفيد بأن الورقة المترجمة هي صورة وليست أصلاً"[2].

وقد نصت الفقرة الخامسة من المادة السادسة في قانون الكاتب العدل على اختصاصه في تصديق ترجمات (أي أوراق تُبرَز إليه). وهذا التعريف العام للأوراق، دون تقييد، يعني إمكانية تصديق ترجمات الوثائق الشرعية كافة والمراسلات التجارية والأوراق العادية وغيرها لدى الكاتب العدل، شرط أن لا تخرج عن القانون أو النظام أو الآداب العامة:

المادة (1/7):

> "يحظر على الكاتب العدل أن ينظم أو يصدق أوراقاً أو يؤشر عليها تحتوي على عبارات تخالف الدستور والنظام العام والآداب"[3].

وبذلك، فالاختصاص النوعي في تصديق الترجمات لدى الكاتب العدل أشمل من نظيره لدى المحكمة الشرعية. إلى ذلك تستطرد المادة (5/6) وتصف الأوراق المترجمة بأنها (... نسخاً أصلية أو صوراً عنها)، وتورد ضرورة تأشير الكاتب العدل على الصور بما يميّزها عن الأصل، ولغايات إبراز الصور في المعاملة لا بد من إحضار الأصول لمقارنتها بصورها.

---

(1) تحفظ نسخة (صورة) في سجلات الكاتب العدل، ونسخة (الأصل أو الصورة في حال عدم إلحاق الأصل بالسجل) في سجل الترجمات.

(2) قانون كاتب العدل رقم 11لسنة 1952 المنشور في الجريدة الرسمية في الأول من كانون الثاني لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2004.

(3) المرجع السابق.

After that, the Notary Public uses the registers that he deems necessary to organize and record the documents processing. Each document and its translation should be kept in a dossier according to the date of its authentication by the Notary Public[1]. The document's translation should be undersigned by the translator, and undersigned and stamped by the Notary Public. The original or true copy is to be given to the translator to have them signed by the Head of Court. Thereby, they become ready to be authenticated by the Ministry of Justice.

Article (6/5):

> "Jurisdiction of the Notary Public includes the following:
>
> Approving the validity of the translation of all documents submitted to him of whatsoever language, whether they were original ones or copies, and in the later case, the Notary Public shall write a phrase which indicates that the translated document is a copy not an original one[2]".

Paragraph (5) of Article (6) in the Notary Public Law stipulates the jurisdiction of the Notary Public in authenticating the translation of (any document submitted to him) and this general definition of documents without any limitation means the possibility of authenticating the translation of all shari'a documents, commercial correspondences and normal documents as well as other documents by the Notary Public provided that they do not violate law, public order or morals.

Article (7/1):

> " The Notary Public shall not organize, authenticate or endorse documents which contain phrases that violate the constitution, public order or morals[3]".

Accordingly, jurisdiction of value of the Notary Public in the authentication of translated documents is more comprehensive than its counterpart at a shari'a court. Article 6/5 details and describes the translated documents as (originals or copies of them) and stipulates the necessity of the endorsement of copies by the Notary Public to distinguish them from originals. In case of filing copies in the proceedings, it is necessary to exhibit their originals for verification.

---

(1) The copy (photocopy) shall be kept in the records of the Notary Public, and a copy (whether the original or the copy in case of not annexing the original in the record) in the translation record.

(2) The Notary Public Law No. 11 for the year 1952 published in the Official Gazette on the 1st of January for the year 1952 and its amendments for the year 2004.

(3) Previous source.

وينصّ ختما الكاتب العدل على العبارتين التاليتين:

"في اليوم .... الواقع .... من شهر .... لسنة .... هجرية الموافق لليوم .... من شهر .... لسنة .... ميلادية حضر لدائرتي الرسمية المترجم السيد .... وبعد تحليفه القسم القانوني أجاب بشأن الترجمة التي قام بها من اللغة .... إلى اللغة .... هي ترجمة صحيحة وقد احتفظت بالنسخة الأصلية المترجمة لدي".

"أنا .... رئيس محكمة .... أصادق على ختم وتوقيع الكاتب العدل في .... وعلى ختم الدائرة المذكورة / رئيس محكمة ....".

ووفقاً لنص المادة السابعة والعشرين من القانون فالكاتب العدل يصادق على المعاملة اعتماداً على مثول المترجم لديه، والتثبت من توقيعه الحي، وحلف اليمين المعتمدة، وبالتناوب يوثّق المعاملة بتثبيت تاريخ التصديق. أما المترجم المحلف ومكتبه المعتمد فهما المسؤولان عن ماهية الترجمة وصحتها، بموجب يمين الأول وكتاب التفويض الصادر عن الثاني، وصاحب الوثائق مسؤول عن براءة الأصل من أي تزوير و/أو صوره المصدّقة.

المادة (27):

> "الأوراق التي ينظمها أصحابها ويصدق عليها الكاتب العدل أو قناصل المملكة الأردنية الهاشمية يقتصر توثيقها بتثبيت التاريخ والتوقيع عليها، دون أن يشمل التوثيق صحة محتوياتها، ولا يشمل هذا الوثوق لما هو مدرج فيها"[(1)].

ويراعى أن تكون الوثائق، المطلوب اعتمادها من الكاتب العدل، بريئة من كل حك أو محو أو تحشية، حتى تكون حجة في الإثبات:

المادة (2/4)

> "يجب أن تكون دفاتر الكاتب العدل بريئة من كل حك ومحو وتحشية وفواصل، وأن تكون واضحة الخط وأن تكتب الأرقام بالحروف وأن يذكر في نهاية كل صفحة أنها انتهت. والكلمات المغلوطة تشطب بخط أحمر، على وجه تبقى معه مقروءة، والكلمات والعبارات التي يجب إضافتها تدرج في الحاشية، ويشار بالرقم إلى المحل الذي كان يجب أن تدرج فيه، وتوقع من الكاتب العدل وذوي العلاقة"[(2)].

---

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.

The two stamps of the Notary Public stipulate the following phrases:

"On this day,..............., the ....of...........month for the year........... A.H. corresponding to the ...., of........month for the year............A.D, the translator, Mr................., came to my official department, and after making him take the legal oath, he stated that the translation he carried out from ....language into..............language is true. I have kept the original translated copy with me".

" I,..................., the Head of...........Court, approve on the stamp and signature of the Notary Public in..................., and on the stamp of the mentioned department/ Head of............Court."

In accordance with article 27 of the law, the Notary Public approves the document based on the appearance of the translator before him, the verification of his signature and the taking of legal oath. Alternately, he shall endorse the document by affixing the date of authentication. As for the sworn translator and his authorized translation office, they are responsible for the contents and accuracy of the translation according to the oath sworn by the first and the letter of authorization issued by the second. The holder of documents is responsible that the original and / or the true copies are void of forgery.

Article (27):

"Authentication of documents organized by their holders and approved by the Notary Public or the consuls of the Hashemite Kingdom of Jordan shall be restricted to affixing the date on and signing them; their authentication does not imply the validity of or the trust in their contents[1]".

Attention should be paid to make sure that documents need to be authenticated by the Notary Public be void of any scraping, erasure or annotation, in order to be taken as evidence for confirmation:

Article (4/2):

"Registers of the Notary Public should be void of any scarping, erasure, annotation and separators, the handwriting should be clear, the numbers should be written in letters, and 'page ends' should be stated at the end of each page. Incorrect words should be crossed out in red ink in a way that they remain legible. Words and phrases to be added should be included in the annotation, numbers should indicate the place where they should be listed and they should be signed by the Notary Public and the concerned persons[2]".

(1) Previous source.
(2) Previous source.

وقد عالجت المادة الحادية عشرة من قانون الكاتب العدل أخطاء السهو ومنهج التصحيح فجاء فيها:

المادة (11):

"يجب أن تكون الصكوك والسندات، التي تقدم إلى الكاتب العدل للتصديق أو التأشير عليها، مكتوبة بخط واضح وأن لا يكون في متنها حك أو محو أو فواصل. وعند وقوع سهو أو حصول ضرورة للتصحيح أو لإضافة عبارة يشطب عليها، ويدرج التصحيح أو الإضافة في الهامش ويوقع عليه ذوو العلاقة والشهود، إذا استوجب هذا القانون ذلك والكاتب العدل. وإذا اقتضى تنظيم العقد لأكثر من ورقة يختم الكاتب كل ورقة منها، ويربطها بعضها ببعض ويحرر عبارة تفيد عدد الأوراق المضمومة إلى بعضها، ويختمها"[1].

كما للكاتب العدل أن يستعين بمترجم، لإفهام ذوي العلاقة من غير العرب طبيعة المعاملة المنظورة أمامه، وللتأكد من رضاهم واتجاه إرادتهم إلى إبرام العقود أو غيرها من الالتزامات، وهذا ما ذهبت إليه المادة 15 من قانون الكاتب العدل:

المادة (15)

"إذا كان الكاتب العدل يجهل لغة أحد من ذوي العلاقة فيكلف مترجماً بترجمة بياناته، ويستمع إليها في حضور ذوي العلاقة. وعليه أن يُدرج ما ذُكر في الأوراق التي ينظمها، أو يصدق عليها، وله أن يقدر أجور المترجم، ويأمر صاحب العلاقة بدفعها إليه"[2].

إلى ذلك، يحفظ القانون لذوي العلاقة الحق في استصدار صور مصدقة عن معاملاتهم المحفوظة في الإضبارات متى أرادوا:

المادة (19)

"يحق لذوى العلاقة أن يطلبوا إعطاءهم صورة عن أية ورقة محفوظة في إضبارة الكاتب العدل، أو مسجلة في دفتر، ويحظر عليه أن يعطي ما عداهم شيئاً مما ذكر، ما لم يأمر رئيس المحكمة أو قاضي الصلح. والمراد بذوي العلاقة أصحاب التوقيع والعاقدون والذين قاموا مقامهم بحكم القانون"[3].

---

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.

Article 11 of the Notary Public Law had tackled the inadvertent mistakes and the method of correcting them. It stipulates:

Article (11):

The deeds and instruments submitted to the Notary Public for authentication or endorsement should be written in clear handwriting and their contents should be void of any scraping, erasure or separators. In case there were inadvertent mistakes, a need for correction or for addition of a phrase; the mistakes should be crossed out, the correction added in the margin and signed by the concerned persons(and the witnesses if this is required by this law) as well as the Notary Public. If drawing up a contract requires more than one sheet, the Notary Public should stamp each page, bind the pages together, write a phrase indicating the number of pages put together and stamp it[1].

Moreover, the Notary Public may assign a translator to explain to non–Arab concerned persons the nature of documents under his consideration, and to make sure that they are satisfied and willing to conclude contracts or other obligations. Article (15) of the Notary Public Law was to this effect.

Article (15):

"If the Notary Public was unfamiliar with the language of any of the concerned persons, he should assign a translator to translate his statements and should hear them in presence of the persons concerned. The Notary Public should include what has been mentioned in the documents he is organizing or endorsing. Also, he has the right to estimate the translator's charges and ask the concerned persons to pay such charges to the translator[2]".

According to the law, the persons concerned are entitled to reproduce true copies of their documents which had been filed in dossiers any time they want:

Article (19):

"Concerned persons have the right to ask for copies of any document filed in dossiers of the Notary Public or recorded in the register. The Notary Public may not give any copy to any person else, unless otherwise ordered by the Head of Court or the Magistrate. The term concerned persons means the signatories, contracting parties or those who are acting on their behalf according to law [3].

---

(1) Previous source.
(2) Previous source.
(3) Previous source.

وينصّ القانون على تسليم ذوي العلاقة صوراً مصدقة عن معاملاتهم دون الأصول، فلا تمنح الأصول إلا بقرار من رئيس المحكمة، وبصورة مؤقتة، وشريطة أن يحفظ عن المعاملة صورة طبق الأصل في الإضبارة وتكون مصدقة حسب الأصول من الكاتب العدل، ومن رئيس المحكمة أو أحد قضاة الصلح فيها:

المادة (20):

> "يحظر على الكاتب العدل أن يسلم إلى أي شخص كان الأوراق الأصلية المحفوظة في إضباراتها، وعند وجود ضرورة لتسليم الأصل، بناء على قرار من المحكمة، عليه أن يعطي الأصل مؤقتاً، ولكن على شرط أن يحفظ عنه صورة مصدقة منه ومن رئيس المحكمة أو قاضي الصلح"[1].

المبحث الرابع

تصديق الوكالات العامة والخاصة وتصديق ترجماتها

تختلف الوكالات المنظّمة وفق عدد من المعايير: فهي إما عامة أو خاصة، نظامية أو شرعية، منظمة في الأردن أو في دولة أجنبية. فإن كانت الوكالة العامة أو الخاصة منظّمة في الأردن، فهي تنظّم لدى الكاتب العدل: في إحدى المحاكم النظامية إن كانت وكالة نظامية أو شرعية، وفي المحكمة الشرعية إن كانت وكالة شرعية حصراً.

أما إن كانت الوكالة، العامة أو الخاصة، منظمة خارج البلاد، لزم تصديقها لدى المحكمة الأجنبية الصادرة عنها ولدى وزارة خارجية الدولة الأجنبية، والسفارة الأردنية في تلك الدولة، ثم لدى سفارة البلد الأجنبي في الأردن، ووزارة الخارجية الأردنية، بعدها تمر بأحد خيارين:

1. تصدقها وزارة العدل ثم تترجم وتصدقها الكاتب العدل، إن كانت الوكالة نظامية أو شرعية.
2. تترجم ثم تصدقها دائرة قاضي القضاة والمحكمة الشرعية، فقط، إن كانت الوكالة شرعية.

أما الوكالات الخاصة، المنظّمة لدى مكاتب المحاماة لغايات التقاضي والمتابعات القانونية، فمنها الشرعية، وهذه تصدق لدى المحكمة الشرعية أو النظامية أو المحامي الشرعي، وفقاً لنص للفقرة الثالثة من المادة السادسة في قانون المحامين الشرعيين:

---

(1) المرجع السابق.

The law stipulates that concerned parties may receive true copies of their documents but not the originals; the originals shall not be given unless so decided by the Head of Court. In such a case, they shall be given only temporarily, meanwhile keeping in the dossier true copies of the documents, properly certified by the Notary Public and either the Head of Court or one of the Magistrates:

Article (20):

"The Notary Public shall not give to any person the original documents kept in the dossier. If there was a necessity to submit the originals upon a decision of the court, the Notary Public shall give them temporarily on a condition that he shall keep true copies of them certified by him and either the Head of Court or the Magistrate [(1)]."

Fourth Section

Authenticating the General and Special Powers of Attorney and their Translation

Organized powers of attorney differ according to several criteria; they might be general or special, civil or shari'a, organized in Jordan or abroad. If a general or a special power of attorney, whether civil or shari'a, was drawn up in Jordan, it should be drawn up before the Notary Public at one of the regular courts. If, on the other hand, it was a shari'a power of attorney, it should then be drawn up at ashari'a court exclusively.

In case a power of attorney, whether general or special, was drawn up abroad, it should be authenticated by the court that had issued it in that foreign country, the Ministry of Foreign Affairs in the same country, and the Jordanian embassy there respectively. It should then be authenticated by the embassy of that foreign country in Jordan followed by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs. Finally, it should take on of the following two routs according to whether it was:

1. Civil or shari'a power of attorney, then it should be authenticated by the Ministry of Justice, then translated and endorsed by the Notary Public.
2. Shari'a power of attorney, then it should be translated then authenticated by the Supreme Judge Department and the shari'a court.

As for special powers of attorney drawn up at attorney offices for purposes related to prosecution and legal documents processing:

If they were shari'a, they should be authenticated by a shari'a or regular court or by a shari'a attorney, according to the text of the third paragraph of article six of the Shari'a Attorneys' Law:

(1) Previous source.

المادة (3/6):

"بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي حق التصديق على تواقيع موكليه على الوكالات الخصوصية إذا تعلق التوكيل بأحد الأمور المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون، باستثناء إيقاع الطلاق أو إجراء عقد الزواج أو القبض فيشترط فيها أن تنظم لدى إحدى المحاكم الشرعية. ويكون المحامي في جميع الحالات مسئولاً شخصياً عن صحة هذه التواقيع. أما الوكالات العامة، التي تتضمن قيام المحامي عن موكله بجميع ما يتعلق بالأمور والأعمال التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية، فيتم تنظيمها لدى الكاتب العدل أو لدى تلك المحاكم"[1].

وهناك الوكالات الخاصة النظامية، لغايات التقاضي والمتابعات القانونية، وقد حصرت المادة (3/44) من قانون نقابة المحامين النظاميين لسنة 1972، الجهتين المخولتين بالتصديق على تلك الوكالات بالكاتب العدل (أو من يقوم مقامه وفقاً للمادة الثالثة من قانون الكاتب العدل) والمحامي الوكيل؛ إذ لا يحق للمحامي المثول لدى المحكمة إلا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله، ومصادق عليها من قبله أو من قبل مرجع مختص قانوناً. غير أن الوكالات العامة، التي يوكّل فيها محامٍ، يلزم تصديقها لدى الكاتب العدل بموجب الفقرة (4/44) من نفس القانون:

المادة (3/44):

"مع مراعاة الفقرة (2) من هذه المادة لا يحق لأي محام الظهور لدى أي محكمة إلا بموجب وكالة خطية، موقعة من موكله ومصادق عليها من قبله أو من قبل مرجع مختص قانونياً، وإذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم فيدفع رسم إبراز عنها لحساب النقابة، عن كل درجة من هذه الدرجات".

المادة (4/44):

"تنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل، ويكون اطلاع المحكمة عليها كافياً لإثبات حق المحامي في تمثيل موكله بموجبها. ويجوز للمحكمة إذا شاءت أن تحتفظ بصورة عنها يصدقها رئيس القلم، وتكون تابعة لرسم الإبراز حسب الصورة المبينة في الفقرة السابقة".

---

(1) قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952 المنشور في الجريدة الرسمية في الأول من آذار (مارس) سنة 1952 وتعديلاته.

Article (6/3):

"Notwithstanding what has been stipulated in any other law or legislation, an attorney has the right to approve the signature of his client(s) on special powers of attorney if the power of attorney pertains to any of the issues that have been stipulated in article (2) of this law with exception to concluding divorces, executing marriage contracts or collecting money; which should be drawn up at one of the shari'a courts. In all cases, the attorney shall be personally responsible for the validity of these signatures. As for the general powers of attorney which encompass entitling the attorney the representation of his client in all matters and acts that come within the jurisdiction of shari'a courts, then, these should be drawn up before the Notary Public or at the shari'a courts [(1)]".

As for the special powers of attorney for the purposes of prosecution and legal documents processing, article (44/3) of the 'Law of the Bar Association of the Regular Attorneys' for the year 1972 has specified the two sides, exclusively competent to authenticate those powers of attorney; the Notary Public (or one acting for him according to the third article of the Notary Public Law) and the legal attorney. An attorney has no right to appear before court except according to a signed written power of attorney from his client, attested by him or by a legally authorized source. However, the general powers of attorney that deputize an attorney should be authenticated by the Notary Public pursuant to paragraph (44/4) of the mentioned law.

Article (44/3):

"Subject to paragraph (2) of this article, no attorney is entitled to appear before a court except according to a written power of attorney, signed and attested by his client, or by a legally authorized source. If the power of attorney includes various degrees of courts, exhibition fees should be paid to the Bar Association for each of these degrees".

Article (44/4):

"General powers of attorney shall be organized before the Notary Public. Acquaintance of the court with such powers of attorney is sufficient to ascertain the attorney's right in representing his client by virtue of these powers of attorney. The court, at its discretion, may maintain a copy of them endorsed by the chief clerk. It follows the exhibition fees as clarified in the preceding paragraph".

(1) Shari'a Attorneys Law No. 12 and its amendments for the year 1952 published in the Official Gazette in the 1st of March, 1952.

وتطبّق قواعد التصديق السابقة، لترجمات الوثائق الشرعية والنظاميّة، المنظّمة داخل الأردن وخارجه، على تصديق ترجمات الوكالات العامة والخاصة. وفي كل ما سبق يراعى اختيار المحكمة النظامية أو الشرعية، التي يقع موطن الموكّل ضمن دائرة اختصاصها المكاني. ويجلب الموكّل معه هويته الشخصية وصورة عنها إذا كان مواطناً أردنياً، أو جواز سفره الأجنبي وصورة مصدقة عنه إذا كان أجنبياً.

المبحث الخامس

تصديق أصول الشهادات والوثائق العلمية وتصديق ترجماتها

يمكننا دراسة هذا المبحث بتقسيم الإجراءات على النحو الآتي:

المطلب الأول: تصديق الشهادات والوثائق العلمية الأجنبية لدى الجهات المختصة في دولتها

1. تصدّق الشهادةَ أو الوثيقة المؤسساتُ التعليمية التي أصدرتها في بلد الدراسة الأجنبي.
2. بعد ذلك تصدق الشهادةَ أو الوثيقة وزارةُ التربية والتعليم، أو وزارة التعليم العالي، في بلد الدراسة الأجنبي، اعتماداً على درجة الشهادة العلمية.
3. وبالتناوب تصدقها وزارةُ الخارجية في بلد الدراسة الأجنبي.

المطلب الثاني: في حال وجود مستشار ثقافي أردني، في البلد الأجنبي الذي درس فيه الطالب، تصدق الشهادات (بالإضافة إلى ما ورد في المطلب الأول) على النحو الآتي:

1. يُصدق المستشار الثقافي الأردني، في دولة الشهادة العلمية الأجنبية، على صحة الأختام والتواقيع المعتمدة للجهات الرسمية، الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث.

Same preceding rules followed for the authentication of translated shari'a and civil documents drawn up in Jordan and abroad, shall be applied for the authentication of translated general and special powers of attorney. In doing so, one should adhere to the regular or the shari'a court in which venue jurisdiction the client's domicile is. To do so, Jordanian clients should bring their identity cards and true copies of them, as for the non Jordanian clients, they should bring their passports and certified copies of them.

Fifth Section

The Authentication of Original Academic Certificates and Documents as well as their Translation

We can study this section by arranging the procedures as follows:

5–1– Authenticating foreign academic certificates and documents at the competent departments in their country of issue:

1- Certificates or documents should be authenticated by the educational institutes issuing them in the foreign country of study.

2- The certificates or documents should then be authenticated by the Ministry of Education or the Ministry of Higher Education in the foreign country of study in accordance with the degree of the academic certificate.

3- Consecutively, the certificate should be authenticated at the Ministry of Foreign Affairs in the foreign country of study.

5–2– In case there is a Jordanian cultural consultant in the foreign country of study, the certificates should be authenticated (in addition to what has been mentioned in the first item) as follows:

1- The Jordanian cultural consultant in the foreign country issuing the academic certificate approves the validity of stamps and signatures authorized in the official departments mentioned in the first item of this section.

2. إذا كانت الوثيقة محررة بلغة أجنبية، غير الإنجليزية (لا تحتاج الوثائق الإنجليزية لترجمة)، تترجمها دار ترجمة معتمدة، وتصدق الترجمات سفارة الدولة الأجنبية في الأردن، ثم تصدّقها وزارة التربية والتعليم الأردنية أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، وفقاً لدرجة الشهادة العلمية، واعتماداً على ختم المستشار الثقافي الأردني وتوقيعه.

المطلب الثالث: في حال عدم وجود مستشار ثقافي أردني، في البلد الأجنبي الذي درس فيه الطالب، تصدق الشهادات (بالإضافة إلى ما ورد في المطلب الأول) على النحو الآتي:

1. تصدَّق الشهادة العلمية السفارةُ الأردنية في ذاك البلد، إن وجدت، فإن لم يكن للأردن سفارة في ذاك البلد، تصدق الشهادة العلمية سفارة / قنصلية الدولة التي ترعى مصالح مواطني ذاك البلد في الأردن، أو السفارة / القنصلية المخولة برعاية مصالح مواطني ذاك البلد في إحدى الدول المجاورة للأردن.
2. تصادق وزارة الخارجية الأردنية على صحة ختم البعثة الدبلوماسية الأردنية وتوقيعها (أو من قام مقامها) [1].
3. إذا كانت الوثيقة محررة بلغة أجنبية، غير الإنجليزية (لا تحتاج الوثائق الإنجليزية لترجمة)، تترجمها دار ترجمة معتمدة، وتصدق الترجمات سفارة الدولة الأجنبية في الأردن، ثم تصدّقها وزارة التربية والتعليم الأردنية، أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، وفقاً لدرجة الشهادة العلمية، واعتماداً على ختم المستشار الثقافي الأردني وتوقيعه.

---

(1) استناداً إلى نظام تصديق الشهادات، رقم 43 لسنة 1992، الصادر بمقتضى المادة 43 من قانون التربية والتعليم، رقم 27 لسنة 1988، ونظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي / الصادر بمقتضى المادة (16) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي، رقم (41) لسنة 2001.

In case the document was organized in a foreign language other than English (documents in English do not need to be translated), then it should consecutively be translated by an authorized translation office, authenticated by the embassy of the foreign country in Jordan, and authenticated by the Jordanian Ministry of Education or the Jordanian Ministry of Higher Education and Academic Research in accordance with the degree of the academic certificate, and based upon the stamp and signature of the Jordanian cultural consultant.

5–3– In case there is no Jordanian cultural consultant in the foreign country of study, the certificates should be authenticated (in addition to what has been mentioned in the first item) as follows:

1- If a Jordanian embassy is present in that country, academic certificates should be authenticated there. If there is no Jordanian embassy in that country, then, academic certificates should be authenticated by the embassy/consulate of the country safeguarding the interests of the citizens of that country in Jordan or the embassy/ consulate entitled to safeguard the interests of the citizens of that country in one of the countries neighboring Jordan.

2- The Jordanian Ministry of Foreign Affairs shall approve the validity of signatures and stamps of the Jordanian diplomatic mission (or any entity substituting it)[1].

3- In case the document was organized in a foreign language other than English (documents in English do not need to be translated), then it should consecutively be translated by an authorized translation office, authenticated by the embassy of the foreign country in Jordan, and authenticated at the Jordanian Ministry of Education or the Jordanian Ministry of Higher Education and Academic Research in accordance with the degree of the academic certificate, and based upon the stamp and signature of the Jordanian cultural consultant.

(1) In accordance with the "Regulation of Authenticating Certificates No. 43 for the year 1992" issued by virtue of article 43 of Education Law No. 27 for the year 1988, and the "Regulation of Authenticating Academic Certificates and Documents Issued by Institutions of Higher Education" issued by virtue of article 16 of the Higher Education and Academic Research Law No . (41) for the year 2001.

ولتصديق الشهادات والوثائق العلمية الأردنية وإرسالها إلى الخارج، بهدف الدراسة أو العمل، يراعى اتباع الخطوات السابقة معكوسة، علماً أن المؤسسات التعليمية تصدر نسخاً إنجليزية لوثائقها وشهاداتها التعليمية. وفي كل ما سبق، فالشهادات والوثائق العلمية، في اتجاه آخر، تُتَرجم ثم يصدقها الكاتب العدل، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية.

كما يجدر التنويه إلى ضرورة مراجعة أنظمة معادلة الشهادات العلمية[1] في كلٍّ من وزارتي التربية والتعليم – والتعليم العالي والبحث العلمي الأردنيتين، قبل اختيار برامج الدراسة المعنيّة في الخارج؛ فهذه الأنظمة تتضمن شروط الاعتراف بالبرامج الدراسية الأجنبية ومعادلتها، وفق البرامج الأردنية.

(1) راجع نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها، الصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (4) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي، رقم (41) لسنة 2001، وتعليمات إجراءات معادلة الشهادات، رقم (5) لسنة 1995، وتعليمات رقم 2 لسنة 1997 المعدلة لها.

To authenticate the Jordanian academic certificates and documents in order to send them abroad for purposes pertaining to study or work, the previous steps shall be followed in reverse order, taking into consideration that educational institutions issue English copies of their academic certificates and documents. On the other hand, academic certificates and documents, taking another route, may be translated, authenticated by the Notary Public, the Ministry of Justice and the Ministry of Foreign Affairs consecutively.

It is worth mentioning that it is necessary to be acquainted with the regulations of the equation of academic certificates[1] in each of the Jordanian Ministry of Education and the Ministry of Higher Education and Academic Research before choosing the intended study program abroad, as they include the conditions of recognition of foreign study programs and their equation in accordance with the Jordanian programs.

(1) Refer to the Regulation of Recognition of Non-Jordanian Higher Education Institutions, and the Equation of their Certificates issued by virtue of paragraph (e) of article (4) of the "Higher Education and Academic Research Law No. (41)" for the year 2001, the Instructions of Certificates Equation Procedures No. (5) for the year 1995, and the Instructions No. 2 amending the aforementioned instructions for the year 1997.

مسرد المصطلحات القانونية الإنجليزية

الواردة في المؤلف ومعانيها في العربية

English Legal Glossary Used in This Book

and Their Arabic Equivalents

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
عقد تأسيس شركة	Articles of Incorporation
عقد إيجار	Contract of Lease
عقد بيع	Contract of Sale
المتعاقد	Contracting Party
فك الرهن	Dismortgage
السنة المالية	Fiscal Year
وكالة عامة	General Power of Attorney
أحكام عامة	General Provisions
شخص معنوي	Juridical Person
المأجور	Leased Estate
الأهلية القانونية	Legal Competence
أتعاب المحاماة	Legal Practice Retainer
المستأجر	Lessee
المؤجر	Lessor
اختصاص(امتياز على مال)	Lien
الرهن	Mortgage
الالتزامات المتبادلة	Mutual Obligations
شخص طبيعي	Natural Person
إيجاب وقبول	Offer and Acceptance
مقدمة العقد	Preamble
الحجز التحفظي	Provisional Seizure
الأجرة	Rent
الحقوق العينية	Rights in Rem
وكالة خاصة	Special Power of Attorney
التأجير من الباطن	Sub–leasing
الاسم التجاري	Trade Name
تنظيم (الأراضي)	Zoning

Chapter 3

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
التحكيم	Arbitration
المحال إليه	Assignee
التنازل	Assignment
المحيل	Assignor
الموكِّل	Client
الملكية الأدبية	Copyright
الاعتراض القانوني	Demurral
حل النزاعات	Disputes Settlement
الأموال العقارية (غير المنقولة)	Immovable Property
تعويض	Indemnity
الرسوم الصناعية أو المحفظات الصناعية	Industrial Drawing
النماذج الصناعية	Industrial Models
الملكية الفكرية	Intellectual Property
المخترع	Inventor
الولاية القضائية	Jurisdiction
الأموال المنقولة	Movable Property
الجريدة الرسمية	Gazette
لائحة جوابية ، التماس للمحكمة بالبراءة	Pleading
القوانين الإجرائية	Procedural Laws
المنافسة غير المشروعة	Unlawful Competition

Chapter 4

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
دفتر محاسبي	Accounting Book
المقايضة	Barter Trade
المستفيد	Beneficiary
سند دين	Bill of Debt
الكمبيالة	Bill of Exchange
حامل السند	Bond Bearer
ترحيل الحسابات	Carrying Over
الشيك	Cheque
الأوراق التجارية	Commercial Papers
الائتمان	Credit
إشعار دائن	Credit Note
دائن	Creditor
إشعار مدين	Debit Note
مدين	Debtor
المناولة المباشرة	Direct Handling
سند صرف	Disbursement Voucher
التظهير	Endorsement
القيد	Entry
دفتر جرد	Inventory Book
الفاتورة	Invoice
دفتر اليومية	Journal Book
دفتر الأستاذ	Ledger Book
السفتجة	Note of Hand
الأوراق النقدية	Notes
اختلاس	Pilferage
ميناء الشحن	Port of Loading
سند قبض	Receipt
التبادل التجاري	Trade Exchange
ميناء التفريغ	Unloading Port

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
مصاهرة	Affinity
النفقة	Alimony
الدية	Blood–money
بالوكالة	By Proxy
طلاق معلق	Conditional Divorce
الوصاية	Custody
المورث	Devisor
الهبة	Donation
خلو الموانع، الأهلية	Eligibility
دائرة التنفيذ	Execution Department
الولاية	Guardianship
مانع	Impediment
طلاق بائن	Irrevocable Divorce
القضاء	Judiciary
اختصاص نوعي	Jurisdiction of Value
الدخول الشرعي	Legal Consummation of Marriage
الحقوق الزوجية	Marital Rights
العصمة	Marriage Bond
وكيل	Proxy
محكمة شرعية	Religious Court
طلاق رجعي	Revocable Divorce
تخارج الورثة	Shares of inheritance Apportionment
قيّم	Steward / Curator
حصر الإرث	Succession Limitation
قاضي القضاة	Supreme Judge
القاصر	Underage/ Minor
محرم	Unmarriageable Person
وصية	Will

Chapter 6

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
دير	Abbey
تتميم الأسرار المقدسة	Administering the holy sacraments
إفادة مشفوعة بقسم	Affidavit
تلاميذ المسيح	Apostles
رئيس الأساقفة	Archbishop
العماد	Baptism
أسقف	Bishop
إشبينة	Bridesmaid
إطلاق حال/عزوبة	Celibacy
رعية	Congregation
مجمع كنسي	Convocation
الشماس	Deacon
محكمة كنسية	Ecclesiastical Court
الروم الكاثوليك	Greek Catholic
الروم الأرثوذكس	Greek Orthodox
اللاتين	Latin
راعي الأبريشة	Pastor
الكهنوت	Priesthood
طائفة دينية	Sect
راعي الكنيسة	Shepherd
مذكرة دعوى	Writ of Summons

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
Terms used in documents issued by the Department of Civil Status and Passports المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات	
المحامي العام المدني	Civil Advocate General
السجل المدني	Civil Record
متوفى	Deceased
دفتر العائلة	Family Register
الهوية الشخصية	Identity Card
الوقائع	Merits
أمين السجل	Registrar
Terms used in documents issued by the Ministry of Industry and Trade المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة	
مراقبة الشركات	Companies Control
الملكية الصناعية	Industrial Property
شركة تضامن	Joint Liability Company
اسم تجاري	Trade name
علامة تجارية	Trademark
Terms used in the documents issued by the Greater Amman Municipality المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن أمانة عمان الكبرى	
مجلس بلدي	Municipal Council
إذن أشغال	Public Works License
رخصة مهن	Vocational License
مخطط موقع تنظيمي	Zoning Site Plan
Terms used in the documents issued by the Lands and Survey Department المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة	
إفراز	Apportionment
الأموال غير المنقولة	Immovable Property
قطعة أرض	Plot

Zone	حوض
Terms used in documents issued by the Customs Department المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن دائرة الجمارك	
Customs	الجمارك
Public Vehicle	مركبة عمومية
Sales Tax	ضريبة المبيعات
Tax-exempt	معفى من الضريبة
Tolls	المكوس
Terms used in documents issued by the Income and Sales Tax Department المصطلحات المستخدمة في الوثائق الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	
Value Added Tax (VAT)	ضريبة القيمة المضافة
Bank Commission	عمولة بنكية
Basic Salary	الراتب الأساسي
Depreciation	الإهلاك / هبوط القيمة
Franchise Right	حق الامتياز
Free Zone	المنطقة الحرة
Goodwill	شهرة المحل
Income	الدخل
Special Economic Zone	المنطقة الاقتصادية الخاصة
Sub-contractor	متعهد من الباطن
Tax Declaration	إقرار ضريبي
Tax Duality	ازدواج ضريبي
Tax Evasion	التهرب الضريبي
Tax Quittance	براءة ذمة ضريبية
Tax Statement	الكشف الضريبي
Taxable Income	الدخل الخاضع للضريبة
Taxpayer	المكلّف(دافع الضريبة)

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
مجلس الاعتماد	Accreditation Council
شهادة مصدقة	Authenticated Certificate
مجلس أمناء	Board of Trustees
مسجل الكلية	College Registrar
كلية مجتمع	Community College
الساعة المعتمدة	Credit Hour
المعدل التراكمي	Cumulative Average
المنهاج الدراسي	Curriculum
العميد	Dean
شهادة الدراسة الثانوية العامة	General Secondary Study Certificate
متطلبات التخرج	Graduation Requirements
المجموع العام	Grand Total
التخصص	Major/Specialization
كشف علامات	Marks Transcript
التقدير	Rating
المسجل العام	Registrar General
التسجيل والقبول	Registration and Admission
الفصل الدراسي	Semester/Term
الفرع الدراسي	Stream
المادة الدراسية	Subject/Course

Chapter 9

Its Arabic Equivalent معناه باللغة العربية	Term المصطلح
التصديق	Authentication
نقابة المحامين	Bar Association
هيئة اعتبارية	Body Corporate
كاتب(في المحكمة)	Clerk
قنصلية	Consulate
مستشار ثقافي	Cultural Consultant
دائرة المطبوعات والنشر	Department of Press and Publications
البعثة الدبلوماسية	Diplomatic Mission
أصول مالية	Financial Assets
وزارة الخارجية	Ministry of Foreign Affairs
دائرة اختصاص/ ولاية قضائية	Jurisdiction
الشخص الحكمي	Legal Person
محكمة الصلح	Magisterial Court
وزارة العدل	Ministry of Justice
الكاتب العدل	Notary Public
وكالة	Power of Attorney
محكمة نظامية	Regular Court
محكمة شرعية	Religious Court
قاضي القضاة	Supreme Judge
مترجم محلف	Sworn Translator
نسخة مصدقة	True Copy

المـراجـع

الكتب السماوية:

القرآن الكريم؛ كتاب الله إلى خير أمة أخرجت للناس.

المعاجم:

1. البركيتي، محمد، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2003.
2. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط4، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1998.
3. الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2001.
4. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ط3، مطابع الأوفست، القاهرة – مصر، 1985.
5. قلعة جي، محمد، معجم لغة الفقهاء، ط1، دار النفائس، عمان – الأردن، 1996، ص 475.
6. Walker, David M. The Oxford Companion To Law, 1st Ed, Oxford University Press, Oxford – UK, 1980.

الكتب العلمية:

7. أبو البصل، عبد الناصر، شرح قانون أصول المحاكمات الشرعية، ط1، دار الثقافة، عمّان – الأردن، 2005.
8. إسماعيل، نظار، التوثيق بالكتابة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في القضاء الشرعي – كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، 1993.
9. الأشقر، عمر، الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية، ط3، دار النفائس، عمان – الأردن، 2006.
10. الحجيلي، عبد الله، علم التوثيق الشرعي، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – السعودية، 2003.
11. الخداش، حسام، وصيام، وليد، ونور، عبد الناصر، أصول المحاسبة المالية، ج1، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2004.

12. الشديفات، إبراهيم، علم الميراث التطبيقي، ط1، مطابع الدستور التجارية، عمان – الأردن، 2001.
13. العمر، محمد، المرشد إلى الصكوك الحقوقية ومبادئ قانونية أقرتها محكمة التمييز العامة، ط2، مطبعة بغداد، بغداد–العراق، 1952.
14. الفار، يعقوب، قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة رقم 2 لسنة 1938 وقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين/الطوائف المسيحية الخطبة والزواج والاجتهادات القضائية الأردنية في موضوع الطوائف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001.
15. القاموسي، ضياء، والحديثي، عدنان، مبادئ المحاسبة، ط1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر–جامعة الموصل، الموصل – العراق، 1988.
16. القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم – الموشي الرقوم في بيان أحوال العلوم، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق – سوريا، 1978.
17. الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1993.
18. ابن مصطفى، أحمد، (الشهير بطاش كبرى)، مصباح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط1، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة – مصر.
19. حيدر، علي، تعريب فهمي الحسيني، درر الحكّام شرح مجلة الأحكام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1991.
20. زين الدين، صلاح، شرح التشريعات الصناعية والتجارية، ط1، دار الثقافة، عمان – الأردن، 2007.
21. سامي، فوزي محمد، شرح القانون التجاري الأردني، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1996.
22. عرب، يونس، موسوعة القانون وتقنية المعلومات، الكتاب الأول، ط1، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت – لبنان، 2001.
23. عقلة، محمد، وآخرون، دراسات في نظام الأسرة في الإسلام، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان – الأردن، 1990.
24. World Intellectual Property Organization (WIPO), background–reading material on intellectual property, Geneva, Switzerland, 1988.

الكتب الخاصة بمساق الترجمة:

25. الشناق، عبد الله، وحاتم، باسل، وباكلي، رون، المترجم القانوني في الميدان دليل عملي في الترجمة القانونية العربية-الإنجليزية، ط1، دار الهلال للترجمة والنشر، إربد – الأردن، 1995.

26. صبرة، محمود، إعداد وصياغة العقود الحكومية بالعربية والإنجليزية، ط3، مكتب صبرة للترجمة القانونية، القاهرة – مصر، 2004.

27. صبرة، محمود، ترجمة العقود التجارية، ط1، مكتب صبرة للترجمة القانونية، القاهرة – مصر، 2002.

28. صبرة، محمود، ترجمة العقود مع شرح واف لأهم سمات اللغة القانونية الإنجليزية، ط1، مكتب صبرة للترجمة القانونية، القاهرة – مصر، 2002.

29. صبرة، محمود، أصول الصياغة القانونية العربية والإنجليزية، ط1، دار الكتب القانونية، القاهرة – مصر، 2003.

30. Alam Omar, Legal Terminology,_1st edition, University of Birmingham Press, Birmingham – UK , 2005.

الدوريات والنشرات الداخلية:

31. دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي لعام 2004، ط1، مطبعة الدائرة، عمان – الأردن، العدد 9.

32. لجنة نشر الثقافة الأورثوذكسية، الأورثوذكسية توضح ذاتها، ط1، مطابع اللجنة، بيروت – لبنان، 1959.

33. وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي لعام 2005، عمان – الأردن، 2005.

34. وزارة الصناعة والتجارة، الخطة الإستراتيجية للأعوام 2007 – 2009، عمان – الأردن، 2007.

35. وزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الدليل العام في ضريبة المبيعات، مطابع الوزارة، عمان – الأردن، 2007.

36. وزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دليل التسجيل في ضريبة المبيعات، مطابع الوزارة، عمان – الأردن، 2007.

37. وزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، سؤال وجواب، مطابع الوزارة، عمان – الأردن، 2007.

القوانين:
38. قانون أصول المحاكمات الشرعية المؤقت، رقم (84) لسنة 2001، ويُقرأ مع قانون رقم (31) لسنة 1959.
39. قانون الأحوال المدنية، رقم (9)، لسنة 2001. نشر في الجريدة الرسمية، رقم 4480، بتاريخ 2001/3/18.
40. قانون الاستملاك، رقم (6)، لسنة 1980، المنشور في الجريدة الرسمية، رقم 2925 بتاريخ 1980/4/16 .
41. قانون التجارة الأردني، رقم 12 لسنة 1966.
42. قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، رقم 14، لسنة 2000.
43. قانون الشركات الأردني، رقم 22، لسنة 1997.
44. قانون الصناعة والتجارة، رقم (18)، لسنة 1998، المنشور في الجريدة الرسمية، رقم 4304، بتاريخ 1/10/1998، والقانون المعدّل المؤقت، رقم 69، لسنة 2003.
45. قانون الضريبة العامة على المبيعات، رقم (6)، لسنة 1994، وتعديلاته حتى سنة 2003.
46. قانون العقوبات الأردني، رقم 16، لسنة 1960.
47. قانون العلامات التجارية، رقم 33، لسنة 1952، والقانون المعدل، رقم 34 لسنة 1999.
48. قانون المؤشرات الجغرافية، رقم 8، لسنة 2000.
49. قانون المحامين الشرعيين، رقم 12، لسنة 1952، المنشور في الجريدة الرسمية، في الأول من آذار (مارس) سنة 1952 وتعديلاته.
50. القانون المدني الأردني، رقم (43)، لسنة 1976
51. القانون المدني الأردني، رقم 43، لسنة 1976.
52. قانون المطبوعات والنشر، رقم 33، لسنة 1973.
53. قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية، رقم 15، لسنة 2000.
54. قانون براءات الاختراع، رقم 32، لسنة 1999.
55. قانون تسجيل الأسماء التجارية، رقم 30، لسنة 1953.
56. قانون جوازات السفر المؤقت، رقم (5)، لسنة 2003. نشر في الجريدة الرسمية، رقم 4586، بتاريخ 2003/2/16.
57. قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة، رقم 24، لسنة 2000.
58. قانون حماية التصاميم والدوائر المتكاملة، رقم 10، لسنة 2000.
59. قانون حماية حق المؤلف، رقم 22، لسنة 1992، وتعديلاته.
60. قانون ضريبة الدخل، رقم 57، لسنة 1985، والقانون المعدل له، لسنة 2005.

61. قانون علامات البضائع الأردني، رقم 19، لسنة 1953.
62. قانون كاتب العدل، رقم 11، لسنة 1952، المنشور في الجريدة الرسمية، في الأول من كانون الثاني (يناير) لسنة 1952، وتعديلاته.
63. قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة، رقم 8، لسنة 1997.

<u>الأنظمة:</u>

64. نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها، الصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (4) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي، رقم (41)، لسنة 2001.
65. نظام تسجيل الأراضي، رقم 1، لسنة 1953، المنشور في العدد 1136 من الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 1953/3/16.
66. نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي / الصادر بمقتضى المادة (16) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي، رقم (41)، لسنة 2001.
67. نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي / الصادر بمقتضى المادة (16) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي، رقم (41)، لسنة 2001.
68. نظام تصديق الشهادات، رقم 43، لسنة 1992، الصادر بمقتضى المادة 43 من قانون التربية والتعليم، رقم 27، لسنة 1988.
69. نظام تصديق الشهادات، رقم 43، لسنة 1992، الصادر بمقتضى المادة 43 من قانون التربية والتعليم، رقم 27 لسنة 1988.

<u>التعليمات:</u>

70. تعليمات إجراءات معادلة الشهادات، رقم (5)، لسنة 1995، وتعليمات، رقم 2، لسنة 1997 المعدلة لها.

<u>المواقع الإلكترونية:</u>

71. أمانة عمان الكبرى، نبذة تاريخية عن مدينة عمان وأمانتها، http://www.ammancity.gov.jo، تاريخ التصفح 2007/1/12.
72. بطريركية اللاتين http://www.lpj.org، تاريخ التصفح 2007/4/15.
73. الجمارك الأردنية، عن الجمارك، http://www.customs.gov.jo/ARABIC/firstpage.asp، تاريخ التصفح 2007/1/20.

74. دائرة الأحوال المدنية والجوازات، حول الدائرة، http://www.cspd.gov.jo، تاريخ التصفح 2007/1/12.

75. دائرة الأراضي والمساحة، عن الدائرة، http://www.dls.gov.jo/arabic/index.php، تاريخ التصفح 2007/1/12.

76. دائرة قاضي القضاة، دليل المراجعين، http://www.sjd.gov.jo ، تاريخ التصفح 2006/3/5.

77. دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، http://www.incometax.gov.jo، تاريخ التصفح 2007/3/30.

78. السباعي، أيمن، محاضرات في الترجمة القانونية، الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب www.arahswata.org، تاريخ التصفح 2007/1/17.

79. القرار العربي، لمحة تاريخية والوضع الدستوري والقانوني، http://www.arabdecision.org/show_func_5_3_5_1_3_581.htm، التحديث الأخير 2004، تاريخ التصفح 2007/1/12.

80. الموسوعة الإلكترونية Wikipedia، www.wikipedia.org، تاريخ التصفح 2007/5/10.

81. وزارة التربية والتعليم، تقرير: لمحة موجزة عن وزارة التربية والتعليم، http://www.moe.gov.jo/glm.pdf، تاريخ التصفح 2007/3/12.

82. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس الاعتماد، http://www.mohe.gov.jo/Ac/about/defaultar.asp?type=1، تاريخ التصفح 2007/3/12.

83. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نبذة عن التعليم في الأردن، http://www.mohe.gov.jo/learn/defaultar.asp، تاريخ التصفح 2007/3/12.

84. وزارة الصناعة والتجارة، النشأة والأهداف والصلاحيات، http://www.mit.gov.jo تاريخ التصفح 2007/1/12.

المقابلات:

85. مقابلة مع أمين خليفات، الكاتب العدل في غرفة تجارة عمان، العبدلي/ عمان – الأردن، 2007/6/7.

86. مقابلة مع أيمن أمين محمد سنجق، الكاتب العدل في محكمة شمال عمان، صويلح/ عمان – الأردن، 2007/2/25.

87. مقابلة مع خريستوفوروس الأب مساعد المطران فينيذكتوس رئيس المحكمة الكنسية للروم الأرثوذكس ونائب رئيس المحكمة، أجرت المقابلة جمانة دافش، في محكمة البداية الكنسية للروم الأرثوذكس، العبدلي/ عمّان – الأردن، 2007/5/26.
88. مقابلة مع محمد الزعبي، فضيلة قاضي محكمة الرصيفة الشرعية، الرصيفة / عمان – الأردن، 2007/7/3.
89. مقابلة مع عماد النزال، فضيلة قاضي محكمة صويلح الشرعية، صويلح/ عمان – الأردن، 2007/6/7.

البـرنـامـج الوطـنـي للـتـدريـب على الـتـرجـمـة

مشروع تقدّمي يسهم في إعداد اليافعين لاحتراف الترجمة

البرنامج تعقده وتموله **شركة القيادة للتجارة العربية** في مقرها: "**دار القيادة للترجمة المعتمدة**" الكائن في عمان. والقيادة هي شركة تضامن أردنية تأسست سنة 2002.

يَعقدُ قسم الترجمة في مكتب القيادة للترجمة المعتمدة نوعين من البرامج هما: البرنامج الوطني والبرنامج الخاص؛ وكلاهما يدرب الطلاب وخريجي تخصصي الترجمة والأدب الإنجليزي على الترجمة المعتمدة. البرنامج الأول تموله الشركة كلّياً، ويقسِّمُ منتسبيه إلى فئة الإناث وفئة الذكور وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة. أما البرنامج الثاني فتموّله الشركة جزئياً ويدفع المنتسب مقابلاً مادياً للتدريب. وتفصيل ذلك ما يأتي:

أولا: البرنامج الوطني

البرنامج الوطني لتدريب الإناث:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم المرأة العاملة في الأردن، وقد بدأ تطبيقه عام 2003م، وهو يؤهل خريجاته لشغل وظيفة مترجمة محترفة أو موظفة إدارية أو مُعِدَّة مؤتمرات أو نحو ذلك. ويُكسب البرنامج الخريجات الخبرة العملية المطلوبة في الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، ومن الإنجليزية إلى العربية، كما يقوم بتسييبهن للعمل في المؤسسات المحلية والدولية المرموقة **دون مقابل مادي لأيٍ من ذلك**.

يتعين على المتقدمات إلى البرنامج أن يكن طالبات أحد تخصصي الترجمة أو الأدب الإنجليزي أو من الخريجات، وأن يجتزن اختبار الكفاءة الخاص بالبرنامج، بمعدل لا يقل عن "جيد جداً". صُمم البرنامج لإكساب المتدربات خبرات عملية في مختلف مجالات الترجمة القانونية والشرعية والتجارية والعلمية والطبية والتربوية والأدبية وغيرها، إلى جانب مهارات الحاسوب والإدارة وسواهما. ويتضمن البرنامج دوام ساعات من الورشات العمليّة، إلى جانب حضور دروس نظرية متخصصة، يعقدها قسم الترجمة في مختلف مجالات الترجمة التطبيقية. وتخضع المتدربة لاختبار، في نهاية كل دورة نظرية، وتمنح باجتيازه شهادة خاصة بتلك الدورة، إضافة إلى قيامها بترجمة مشروع في نهاية برنامجها التدريبي العملي – البالغ خمسمائة ساعة – لغاية منحها شهادة الجدارة الشاملة.

The National Translation Training Program

A Progressive Project Contributing to the Preparation of Young Professional Translators

The program has been held and financed by **Leading Arabian Trading Company;** a Jordanian joint company founded in 2002, in its main office in "**Leading Bureau for Authorized Translation**" in Amman.

The Translation Department in Leading Bureau for Authorized Translation holds two types of programs, namely the national program and the private program, both aim at training students and graduates of the translation and English literature majors on authorized translation.

The first program is financed completely by the company. Candidates are enrolled into a female group, a male group, and group for special needs individuals. As for the second program, it is partially financed by the company; those who want to enroll have to pay training fees. Following is a detail of both programs:

First: The National Program

The National Translation Training Program for Females:

Started in 2003, this program aims at supporting working women in Jordan. It qualifies its graduates for positions of professional translators, administrative officials, conference organizers, and so. The program provides graduates with the required practical experience in translation from and into Arabic and English. The company coordinates with outstanding international and local establishments to recruit the graduates **gratuitously**.

The program candidates should be students or graduates of translation or English literature and should acquire a rating of very good in the proficiency test.

This program has been designed to provide female trainees with practical experience in translation in various domains such as legal, religious, commercial, scientific, medical, educational, and literature fields ... etc. Also to develope computer, administrative and other skills.

The program comprises attending workshops of practical translation in addition to theoretical specialized training courses in various fields of applied translation held by the translation department. Each trainee shall set for a test at the end of each theoretical course and if she passes the test, she will obtain a certificate of this training course. At the end of her five–hundred hour–training program, the trainee shall be given a project to translate in order to award her the certificate of competence.

في إطاره الشمولي العام، يعمد البرنامج إلى تثوير الوعي الفكري للمنتسبات، وإقناعهن عملياً بأنهن قادرات على الإنتاج العلمي، وإدارة الإنتاج، والمساهمة الفاعلة في بناء اقتصاد عائلاتهن ووطنهن، أسوة بالذكور. والبرنامج مساهمة متواضعة في تفعيل مبادىء "الفيمينية الأردنية"، وتحويل الشعارات البرّاقة إلى مشاريع منتجة على أرض الواقع.

البرنامج الوطني لتدريب الذكور:

ونظراً للطلب المتزايد على الالتحاق بالبرنامج التدريبي من فئة الطلاب والخريجين الذكور، فقد استحدثت الإدارة العامة للشركة، سنة 2007م، شعبةً خاصة بهم في البرنامج، **ضمن ذات الشروط**، وحددت نسبة معينة لانتسابهم في كل دورة.

البرنامج الوطني لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة:

ودعماً لدمج أبنائنا، من ذوي الاحتياجات الخاصة، في المجتمع المدني وفي العملية الإنتاجية، فقد تقرر قبول المتقدمين والمتقدمات إلى البرنامج الوطني من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذا اجتازوا اختبار الكفاءة بمعدل "جيد" حداً أدنى. وقد وفّرت لهم الإدارة تقنيات حديثة للتدريب والاتصال. وقد بدأ التسجيل في هذا البرنامج عام 2007م.

ثانياً: البرنامج الخاص لتدريب الطلاب والخريجين:

كما استحدثت الإدارة العامة للشركة، سنة 2007م، شعباً خاصة لغير المتقدمين لاختبار البرنامج الوطني و/أو المتقدمين من غير الناجحين؛ إذ باستطاعتهم الانضمام إلى برنامج تدريب عملي بواقع 350–500 ساعة، و/أو الالتحاق بأي من دورات الترجمة التطبيقية النظرية. والبرنامج الأخير يشبه أنموذج البرنامج الوطني، من حيث منهجية التدريب، ويختلف عنه في شروط الالتحاق وساعات الدوام، إلى جانب وجود مقابل مادي في البرنامج الثاني مقابل مجّانية البرنامج الأول بشعبه الثلاث.

لمزيد من الاستفسار عن الالتحاق بأي من برامج مكتب القيادة للترجمة المعتمدة، يرجى الاتصال على الهاتف: (00962) 65346575، والخلوي: (00962) 795100299 والبريد الإلكتروني: info@arablatrade.com ، كما يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني: www.arablatrade.com.

In its comprehensive framework, the program aims at raising the intellectual awareness of the enrolled females, and practically convincing them that, just as males, they are capable of achieving academic progress, managing the production process, and effectively contributing to building the economy of their families and country. The program is a humble contribution to the materialization of the principles of "Jordanian Feminism" and the transformation of mere talk into practical productive projects.

The National Program for Males Training:

In 2007, responding to the increased demand by male students and graduates to enroll in the practical program, the general administration of the company has organized a special section for them in accordance with the same conditions, and assigned for their enrollment a certain percentage in each course.

The National Program for the Training of Individuals with Special Needs:

As a contribution to the integration of individuals with special needs in the civil community and the production process, it has been decided to admit those with special needs who apply for enrollment in the national program if they pass the proficiency test with a least average of "good". The administration has provided them with modern technologies for training and communication. This program has started in 2007.

Second: The Private Training Program for Students and Graduates

In 2007, the general administration of the company has organized special sections for those who have not set for the national program test and/ or those who have set for the test but have not passed; they can enroll in the practical training program inasmuch as 350–500 hours and/or enroll in any of the theoretical applied translation courses.

This program is similar to the national program in terms of the methodology of training; however, it differs in the terms of enrollment and the hours of attendance beside the training fees; while the first program with its three sections is free of charge, this one is not.

For inquiries concerning joining any of the programs of Leading Bureau for Authorized Translation, please do not hesitate to contact us.

Phone number: (00962) 65346575.

Mobile: (00962) 795100299

E–mail: info@arablatrade.com

Website: www.arablatrade.com.

دار القيادة للترجمة المعتمدة

- ترجمة الوثائق، والعقود القانونية، والكتب، والأبحاث العلمية، وبراءات الاختراعات. المترجمون المعتمدون (في كل اللغات الحية الشائعة) لدى كافة المحاكم، والوزارات، ودوائر الدولة، والسفارات الأجنبية، والعديد من الشركات والمؤسسات والأكاديميات في الأردن، والدول العربية، والعديد من دول العالم.
- التدقيق اللغوي، وإعادة الصياغة، والتحرير الصحفي، وإنشاء سير الأعمال والمدوّنات للأشخاص الطبيعية والحكمية.
- متابعة المعاملات الرسمية، وتسجيل الشركات والعلامات التجارية في الأردن.
- عقد الدورات التدريبية على الترجمة التحريرية، بشقيها النظري والعملي.
- وكلاء أشهر الجامعات العربية والأجنبية، ونقوم بإيفاد الطلاب العرب للدراسة ما وراء البحار. تأسس مكتبنا للخدمات الجامعية (النحلة) عام 1964.

يقع مركز الشركة الرئيس في الأردن، ولها مكتبا ارتباط في كل من مصر وبريطانيا.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الهاتف: 5346576 (009626) والبريد الإلكتروني:info@arablatrade.com ، كما يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني: www.arablatrade.com.

- للاتصال بالمؤلف: 795100299 (00962)
- البريد الإلكتروني: info@arablatrade.com

Leading Bureau for Authorized Translation

- Translation of documents, contracts, books, academic researches, and patents. An authorized translation bureau (for all common living languages) for courts, ministries, state departments, foreign embassies, several companies, establishments, and academics in Jordan, Arab countries as well as other countries.
- Language editing, rephrasing, press release, writing curriculum vitae, and profiles for establishments.
- Following up the processing of legal documents and registering companies and trademarks in Jordan.
- Holding training courses in written translation in both, the theoretical and the practical aspects.
- Agents for the most important Arab and foreign universities. We register the Arab students to study overseas. Our office (Al-Nahla) for academic services established in 1964.

The main office of the company is located in Jordan and has two liaison offices in Egypt and Britain.

For more information, please do not hesitate to contact us.

Phone number: (009626) 5346575.

E-mail: info@arablatrade.com

Website: www.arablatrade.com.

To contact the author: (00962) 795100299

E-mail: info@arablatrade.com

الفهـرس

Contents